وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
ⴰⵢⵏⵣⵔⵓⵙ ⵏ ⵜⵣⵔⵉⵡⵉⵏ ⴷ ⵜⵙⵙⵏⵉⵜⵉⵡⵉⵏ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵎⵓⵍⵓⴷ ⵎⵎⵔⵉ ⵜⵉⵣⵉ ⵡⵣⵓ
ⵜⴰⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵉⵏ ⴷ ⵜⵓⵜⵍⴰⵢⵉⵏ

جامعة مولود معمري - تيزي وزو
كلية الآداب واللّغات
قسم اللّغة العربية وآدابها

UNIVERSITE MOULOUD MAMMERI DE TIZI-OUZOU
FACULTE DES LETTRES ET DES LANGUES
Département de Langue et Littérature Arabes

رقم التّرتيب :.....

الرّقم التّسلسلي :.....

التخصص: اللّغة والأدب العربيّ

الفرع: علوم اللّغة

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم

إعداد الطالبة: فتيحة آيت الجودي

الموضـــــوع:

حياة العلامات اللّغوية في المعاجم العربيّة بين المعرفة والتّداول

لجنة المناقشة:

أ/ د. الجوهر مودر، أستاذة محاضرة أ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ---------- رئيسة
أ/ د. آمنة بلعلى، أستاذة التعليم العالي، جامعة مولود معمري تيزي وزو ---------- مشرفة ومقررة
أ/ د. حياة خليفاتي، أستاذة محاضرة أ، جامعة مولود معمري تيزي وزو ---------- ممتحنة
أ/ د. عمر بورنان، أستاذ محاضر أ، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة ---------- ممتحنا
أ/ د. جويدة معبود، أستاذة محاضرة أ، جامعة الجزائر ---------- ممتحنة
أ/ د. البشير عزوزي، أستاذ محاضر أ، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريرج ---------- ممتحنا

تاريخ المناقشة:2021/07/13

السنة الجامعية: 2020-2021

شكر وتقدير

إلى الأستاذة المشرفة

أ.د. آمنة بلعلى

عرفانا وتقديرا

إهداء

إلى روح والدي

مقدّمة

تكتنزُ مكتبتنا بإرثٍ لغويٍّ ومعجميٍّ طريفٍ كان حصيلةَ جهود مضنية امتدّت على قرون عدة من الزّمن، بسطَ فيها علماء العربية على اختلاف أصولهم، مشاربهم المعرفية، وتوجهاتهم الفكرية، دراساتهم وآراءهم التي لم تبارح جوهر سعيهم الحثيث لإرساء أسّ هذه اللغة التي خصّها الله سبحانه وتعالى بالقرآن، ورفع شأنها بِأَنْ أَبَانَ معاني آياته وسوره بألفاظها وعلى منوال أساليبها، حيث يقول في محكم تنزيله ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُم تَعْقِلُون﴾ [يوسف، الآية 2]، لقد ولّد هذا التّنوع والاختلاف في المنطلقات رصيدًا لغويًّا ذا زخمٍ معرفيٍّ، ينمازُ بقوة في الطّرح وعمقٍ في تحليل الإشكاليات التي تصدّى لها كل مؤلِّف، إذ ينمّ عن إحاطة بأدوات البحث تنظيرا وتطبيقا بشكل لافت، ما يجعل هذه الكتب ضالة القارئ والباحث على حدّ سواء.

بات البحثُ في هذه الذخائر اللغوية تقليدًا لم يخلُ منه أي عصرٍ، ذلك أنه لو عكفنا على محاولة مسحٍ للدّراسات التي عُقدت للكتب التي صنفها السّلف في اللغة، لألفينا حجما هائلا من العسير الإحاطة به، ولأَيْقَنَّا القيمة الجليلة لهذه الكتب كمصدر للمعرفة لا ينضب، باعتبارها ذات مادة متجددة المضامين على الدوام بتجدد مناهج وأدوات البحث، وذلك راجع في تصورنا إلى؛ تقدم العلم والمعرفة، والذي من شأنه أن يدفع بالبحث العلمي أشواطا إلى الأمام، وعليه فمحاولة مواكبة هذا التقدم بإسقاط هذه المناهج على تراثنا لا بدّ فيه إضافة عظيمة، ومنه فأي تجديد في مناهج البحث ووسائل التنقيب عن المعرفة هو ظاهرة صحية؛ كما أنه راجعٌ كذلك إلى بقاء بعض المناطق في هذه المصنفات داغلة، ما يجعل جوانب من المعرفة أو الحقيقة فيها متوارية، ومن باب التمثيل على ذلك المعجمُ العربيُّ.

المعجمُ العربيُّ تناوله الباحثون باعتباره حُضناً لمعاني الألفاظ كما وُضعت في الأصل، وكما هي مُستعملة عند العرب، وتَندرج دراستنا الموسومة بـ "**حياة العلامات اللّغوية في المعاجم العربيّة بين المعرفة والتّداول**"، في كونِ الإشكال المطروح اليوم _ في ظل ما أسفرت عنه الدّراسات المُهتمَّة بالمعنى وعلاقة العلامات بمُستعمليها ودور السّياق في إنتاج الألفاظ وتأويلها _ يقتضي من البَاحثين معاودة النَّظر في فهم اشتِغال الألفاظ في صلب المعجم أو حياة العلامات فيه، بغية تَتَبُّع السّيرورة التي تُسَيّر المعنى في المعجم، دحضا للمقولة الرائجة من كون الألفاظ ميّتة في المعاجم.

يروم هذا البحث معاينة بعض المعاجم التي اشتغلت وفق هذا التصور على غرار أساس البلاغة للزّمخشري، الذي كان عماد عمله تصورٌ أعَانهُ على بناء مشروع إضافي في صناعة العمل المعجمي، الذي ليس رصًّا لكلمات جُمعت وصُنّفت، بقدر ما يُعبّر عن فلسفة في فهم العلامات اللغوية، والمنطق الذي يتحكم في وضعها واستعمالها وطرائق تصنيفها، إذ بوسعنا، واستنادا لإستراتيجية صُنّاع المعاجم، أن نعيد كذلك صياغة تصورنا للمعنى بين المعرفة والتداول، لأنّ علماء المعجم انطلقوا من كون اللغة واستعمالها يتيح المجال لإنتاج الدلالات في حركية قد تكون لا نهائية، لا لشيء إلا لكونها ذات صلة بطريقة استعمال الألفاظ في علاقتها باعتقادات المتكلمين وأفكارهم ومقاصدهم وخلفياتهم المعرفية، ومع ذلك فدراستنا لا تروم تتبع المعاجم العربية برمتها بإحاطتها بالبحث والتمحيص، بقدر ما تسعى إلى رصد الظاهرة ثم الاستدلال عليها من معاجم مختلفة.

وهذا يَعني أنَّنَا سنُحاول الكشفَ عمّا ظلّ عالقاً في الدّراسات المعجمية، لأن جُلَّ الدراسات نَحتْ منحاةَ البُعد الدَّلالي دون أنْ تأخذَ الجِهة التي تَحَكّمَتْ في إنتَاج اللَّفظ واستِعمَاله وتأويلِه محلّ اعتبار، على الرّغم من إدراك علماء المعجم إلى ما سُمّيَ عِندَهم بالمعنى المَجازي مقابلا لما سَمَّوْه بالحقيقة.

أمَّا السَّببُ الآخر الذي من أجله اخترنا هذا الموضوع فنابعٌ من حاجة ذاتية؛ بحكم شغفنا بالإطلاع على عدد من المعاجم العربية القديمة، فقد سبق واشتغلنا على واحد من هذه الكتب النفيسة في مرحلة من مراحل مسارنا البحثي الأكاديمي؛ وهو معجم أساس البلاغة للزمخشري تناولناه في بحثنا الموسوم بـ "جدلية المعنى اللغوي والمعنى المجازي في أساس البلاغة للزمخشري".

إشكالية البحث إذن تتضمن البحث عن مدى إسهام صُناع المعجم العربي في إنتاج معرفة سيميو تداولية، وهو تصور شمولي للمعنى يقوم على مراعاة شروط إنتاج وتأويل الألفاظ، استنادا إلى ما اصطلح عليه بسنن العرب في الكلام، حيث نتوخى من خلال هذه الإشكالية الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما مكانة العمليات الذهنية في صياغة الألفاظ والدلالة على المعاني وما السيرورة الدلالية التي تسيّر حياة العلامات في المعجم العربي؟ ما طبيعة الاستراتيجيات التي بُني عليها تصور المعنى في المعجم استنادا إلى ثنائية المعرفة ذات العلاقة باعتقادات المتكلمين والتداول المرتبط باستعمال الألفاظ في السياقات المختلفة؟ وأخيرا ما هو التصور الذي تقوم عليه ثنائية المعنى اللغوي والمعنى المجازي أو الحقيقة والمجاز في المعجم العربي؟

وبخصوص الدراسات السابقة التي تناولت المعنى في المعجم العربي فإنّ جُلّها، مثلما أسلفنا الذكر، تناولته من وجهة دلالية صرفة، إذ لا تُشير هذه الدراسات إلى المعنى في إطار علاقته بالاستعمال أو التّداول، يمكن أن نذكر بحثين وهما في الأصل أطروحتا دكتوراه الموسومتان "الدلالة المعجمية عند العرب دراسة نظرية وتطبيقية" للباحثة ربيعة برباق، تعرضت فيه الباحثة وتحديدا في الفصل الأول من الباب الرابع والموسوم بـ "تطور الدلالة المعجمية عند العرب" إلى مسائل تصب مجملها في موضوع الدلالة؛ من حيثُ التغيرات التي تصيب الدلالة من تخصيص وتعميم ورقي وانحطاط وانتقال، وقدمت الدلالة المعجمية في إطار علاقتها بالأنظمة اللغوية، وتحديدا في الفصل الثاني من الباب نفسه، كعلاقة الدلالة المعجمية بالصوت اللغوي، وعلاقتها ببنية الكلمة وبالنحو؛ دون محاولة منها ربط المعنى في كل ذلك بالجهة المنتجة والمؤولة. وكذلك البحث الموسوم بـ "تشكل بناء المعجم العربي دراسة وصفية تحليلية أنموذج الصوتيات الوظيفية" للباحثة يمينة مصطفاي، حيث أحاطت فيه الباحثة بقضايا المعجم العربي قديما وحديثا، لكنها في مسألة شرح الدلالة المعجمية تناولتها من وجهة دلالية، بوصف المداخل المعجمية كيانات مرتبطة بالتقليبات والتصريفات المختلفة لا أكثر.

أما المنهج الذي يقتضيه هذا النوع من الدراسات فهو المنهج السيميائي؛ لأنه الأنسب لتَبحُّث العلامة اللغوية، ووصف كيفية اشتغالها ودلالتها على المعنى في المعجم؛ بالإضافة إلى المنهج التداولي، وهو جزء من السيميائي، والذي سنعتمده في سياق بحث المعنى في علاقته بمستعملي العلامات.

وقد قُسّمَ البحث إلى ثلاثة فصول، حيث يجيب كل فصل عن سؤال واحد على الأقل من الأسئلة التي تتفرع من الاشكالية الرئيسة، وقدّمنا هذه الفصول بتمهيد سنتطرق فيه بصفة موجزة

إلى إشكال المعنى بوصفه مشغلا تشترك فيه عديد من التخصصات، ثمّ سنقف بصفة مقتضبة عند المعنى في المعجم بوصفه أهم قضية يُعنى بها المعجمي.

سنوجّه البحث في **الفصل الأول** إلى **مظاهر التفكير في العلامة اللغوية**، والذي قسّمناه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول؛ عن التفكير المعجمي من الواقع إلى المجاز، سنحاول فيه النّفاذ إلى جوهر التفكير المعجمي عند العرب بوصفه تفكيرا في العلامة اللغوية بالأساس، ونمثّل لذلك بنماذج عن نوع المؤلفات التي ظهرت في الفترات الأولى؛ إذ تُبيّن انصراف العرب إلى استرجاع العلامات المهملة، وهو ما يظهر في جمع الألفاظ الغريبة الواردة في النص القرآني وفي الحديث، هذا من جهة، ثم نشير إلى ملمح مهم في نوع آخر من المؤلفات؛ وهي تلك المصنفات التي انصرف فيها العرب إلى استرجاع الدلالات الجديدة الناتجة من تحول الدلالات اللغوية إلى دلالات متطورة عنها من جهة أخرى، ثم نتعرض إلى موضوع انتقال التفكير من الواقع _ والذي تُمثّل له المؤلفات التي وضعت في خلق الإنسان والحيوان؛ المعبرة عن تأمل العرب في ذواتهم وفي الطبيعة _ إلى مستوى أكثر تجريدا والذي تجسد في معجم العين وما وضع بعده من كتب تتصف بأنها أكثر تحديدا كونها تصبّ في فكرة العلامة اللغوية بوجه الخصوص.

أما **المبحث الثاني** فيتناول صياغة النموذج المفاهيمي وإجراء التطبيق، حيث سنتعرض فيه لمسألة تصنيف المفردات والبحث عن النمذجة، فنَبسطُ فيه جهود المعجميين العرب في تقنين المفردات، وكذا إجراءات التنظير ومعالم صياغة النص المعجمي الذي عرف بعض التنوع في بنيته والمرتبط بالرؤى المختلفة للمعجميين العرب بالأساس.

بينما عقدنا **المبحث الثالث** لدرجة تجلي مقاصد المؤلفين في عناوين المعاجم، نبيّن فيه أهمية العنوان عند العرب، ثم ننتقل إلى دراسة بنية العنوان في المعجم العربي، ومن ثمّ إلى وظيفة العنوان، حيث تكمن أهمية هذا المبحث في كونه مدخلا تطبيقيا يصل الفصل الأول بالثاني، بوصفه شقًّا مُمَهّدًا لدراسة مضمون هذه المعاجم.

ووسمنا **الفصل الثاني** بـ **البحث المعجمي بوصفه فلسفة في المعنى**، وينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول في مَقُولَة الجذر؛ ويتفرع إلى الجذر بوصفه أصل حياة، نتعرض فيه لمسألة ارتباط العلامات اللغوية في المعاجم العربية بمقولة الجذر كمفهوم جوهري تُضبطُ به مكونات المعجم إنتاجا وتأويلا كوجه لحياة العلامات في المعجم، لذا نعرض فيه لإنتاج الأصول المعجمية، والخصائص التمييزية للمداخل المعجمية وترتيبها، ثم نتناول البعد التركيبي للمداخل المعجمية كوجه آخر لحياة العلامات في المعجم.

و**المبحث الثّاني** معقود لإنتاج العلامات بواسطة التوليد، سنعرض فيه لفكرة تنامي المفردات بالاشتقاق وأهم النظريات التي طرحها علماء المعجم بخصوص ذلك، ما يجعل من العلامات اللغوية وحدات غير قارة (غير ميتة) وإنما كيانات تحيا وتتنامى، ثم نرصد فكرة الطّراز وكيف تبلورت في التوليد الدلالي؛ فقد استثمر علماء المعجم مفهوم الطراز في تصنيف الدلالة المعجمية فتغدو العلامات بفعله مرتبطة بأنموذج دلالي تنسل منه باقي الدلالات الفرعية، ثم نتطرق إلى التناسل الأسري للمفردات المعجمية، مفسرين ظاهرة كثرة الأفعال المزيدة والمتعدية مقارنة بالمجردة واللازمة باعتبار الفعل المزيد والمتعدي أكثر اطرادا في المعجم العربي لارتباطه رأسا بالاستعمال والتداول، ثم نتناول مسألة تفعيل مبدأ التشابه الأسري إذ بفضله تصير العلامات كيانات خاضعة لتمثّل المعجمي للتشابهات والاختلافات بين علامة وأخرى.

ويتناول **المبحث الثالث** علاقات الحضور والغياب، ويتفرع هو الآخر إلى عناوين أبرزها التّقابل، والترادف، والمشترك اللفظي والدلالي، والأضداد، وموضوع اللعب العلامي في المعجم العربي، بوصفها جميعا نماذج عن تشكل الدلالة في المعجم؛ لأنها توضح بجلاء فكرة حياة العلامات انطلاقا من أصناف العلاقات التي يمكن رصدها بينها.

أما **الفصل الثالث**، فعنوناه بـ **الوضعية التلفظية للعلامات في صُلب المعجم** وقسمناه كذلك إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول من خطاب المعرفة إلى خطاب التداول، وسنوضح فيه النقلة التي حدثت في تصور المعنى من كونه حاصل أفكار ومعتقدات المتكلمين إلى اعتباره ناتجا من عمليات تلفظية، وهو مفهوم مرتبط باللغة بوصفها أداة للتواصل وتحقيق الأغراض، وانطلاقا من هذا التحديد نحاول تعيين منتجي العلامات ومؤوليها وهما الذات المتكلمة في المعجم والذات المقصودة بالكلام.

ونرصد في **المبحث الثاني** النصوص الشارحة والمتمثلة في الشعر والحكم والأمثال والنص القرآني باعتبارها تمثل النصوص التي تحيا فيها العلامات، ثم نبيّن مقاصد علماء المعجم من الاستشهادات المختلفة، والذي يتفرع إلى مقصد النص القرآني وسريان تقديس اللغة وتسييج الهوية العربية بواسطة اللغة.

في حين عقدنا **المبحث الثالث** والأخير لتصوّر المعجميين للأقوال المجازية، والذي ستناول فيه تصنيف المعنى المجازي أو التصور المعرفي للمجاز.

وقد يسّرت لنا الدراسة، في الأخير، السّبيل إلى استقراء النتائج الجزئية في نهاية كل فصل، والتي جمعنا أهمها وقدمناها بصفة موجزة في خاتمة البحث.

حقيق بنا الإشارة إلى أنّ البحث اعتمد على مراجع عربية وأخرى أجنبية لعل أبرزها كتاب مقدمة لنظرية المعجم لابراهيم بن مراد، والعلامة تحليل المفهوم وتاريخه لأمبرتو إيكو ترجمة سعيد بنكراد.

وكعادة أي بحث أكاديمي، فقد واجهتنا بعض المصاعب في مسار إعداد هذا البحث، لعلّ أبرزها؛ اتساع المادة ما حال دون الإحاطة بكل جوانب الموضوع.

وفي ختام هذه المقدمة، لا يفوتني أن أسجّل عظيم شكري وتقديري وإجلالي للأستاذة المشرفة آمنة بلعلى، قدوتي في مساري العلمي والبحثي، أشكرها على ملاحظاتها القيمة وتوجيهاتها السديدة طيلة مراحل إعداد البحث، مذ كان فكرة إلى غاية استوائه في شكله النهائي، أشكرها كذلك على سعة صدرها وصبرها وتفهمها، وأشكر لجنة المناقشة التي تفضلت بقبول مناقشة هذا العمل وتكبّدت عناء القراءة والتصويب، كما أشكر الأستاذين لونيس بن علي ومحمد الزين جيلي من جامعة بجاية، والأستاذة رادية حجبار من جامعة بومرداس.

بجاية في: 18 جانفي 2021

تمهيد

الإنسانُ كائنٌ رمزيٌّ بامتياز، والأعرابي لا يختلفُ عن غيره في قدرته على ابتداع وخلق الرموز وتداولها وفهمها؛ كأن يضع تمثيلات للأشياء التي تلتقطه حواسه في عالمه المادي (صور؛ أصوات؛ روائح؛ أشياء لها مادة وأشكال؛ مواد لها ذوق، ...)، فيرسخها في ذهنه، بشكل يسمح له استدعاءها كلما تعرض للتأثيرات نفسها؛ فالعملية إذن تقوم على التجربة الجسدية[1]؛ حيث يقوم الفكر بعملية تخزين لصور (أو متصورات) عن هذه الأشياء وربطها بمقابلات، والتي تطورت عبر الزمن فأضحت مجموعة أصوات ينطلق بها للتعبير عن تلك المتصورات، فتسمية الأشياء بأسمائها لم يكن وليد الصدفة، وإنما لإشباع حاجة إنسانية، فهو إذا نشاط إنساني وليد التجربة، كأن يضع أسماء مثل الناقة والإبل والجواد وغيرها[2]، حيث كلمة الناقة ليست هي الناقة الموجودة وإنما هي رمز ينوب عنها[3].

تتحول هذه الأسماء إلى منظومة يتداولها أبناء المجموعة الواحدة، على الرغم من الاختلافات التي يمكن رصدها بفعل اختلاف إطار الزمان والمكان في كيفية نطق بعض الأصوات المترتب عن درجة الصوت، أو باستبدال بعض الأصوات بغيرها، أو استعمال المقطع نفسه للتعبير عن متصور مختلف، وهو ما قد يُشكل عائقا على مستوى المفهمة أمام المتلقي الذي ينتمي إلى زمان أو مكان مختلفين، والذي يزول بمجرد التعرف على المقصود أو المتصور المخصوص بذلك الرمز، وبذلك تغدو الأسماء الناقة والعَصْفُ[4] والخَيصَعةُ[5] والعِرصاف[6] والعَرُّ[7] علامات لغوية يستعين بها الأعرابي للتعبير عن نفسه وعن بيئته للآخر؛ لأنها تشتغل على أنها علامات على

---

[1] – يراجع: الأزهر الزناد، نظريات لسانية عرفنية، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، المغرب، 2010، ص171.

[2] – يراجع: آمنة بلعلى، سيمياء الأنساق تشكلات المعنى في الخطابات التراثية، دار النهضة العربية، ط1، بيروت_لبنان، 2013، ص25.

[3] – يراجع: دانيال تشاندلر، أسس السيميائية، تر: طلال وهبه، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت–لبنان، 2010، ص129.

[4] – يراجع: الجوهري، الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت_لبنان، 1990، ص1404.

[5] – يراجع: الخليل، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، د.ط، د.ب، د.س، ج1، ص113.

[6] – يراجع: المرجع السابق، ص1403.

[7] – يراجع: الخليل، العين، ج1، ص85.

أشياء ما، فغدى استعمالها وفهمها نشاطا شبيها بالعادة لدى الإنسان، ومع ذلك فإنّ هذا الاستقرار لم يكن حالة أزلية وإنما تولّدت عنه مرحلة انتقالية بمعطيات جديدة، اقتضت أدوات جديدة للتعامل مع الراهن[1].

فبعد إرساء الأنظمة العلامية وتداولها ورسوخها في الوعي، تدعو الحاجة لاحقا إلى دراستها ضمن أطر مفاهيمية محددة؛ للكشف عن الآليات التي تتحكم في إنتاج الدلالة وتداولها؛ بالبحث في كيفية اشتغال العلامات ورصد السيرورة التي تنتج المعنى، وكان ذلك عند العرب منذ عصر التّدوين؛ حيث انطلقوا في دراسة اللغة من استقراء كلام العرب؛ وهو ما مَهّد لظهور المعاجم على اختلاف أنواعها، في حين ظهر البحث النحوي متأخرا «لأنه لا يمكن القيام به بدون مادة توضع تحت تصرف النحوي، وبعبارة أخرى، إنّ تقعيد القواعد ما هو إلا فحصٌ لمادة لغوية تمّ جمعها بالفعل ومحاولةٌ لتصنيفها واستنباط الأسس والنظريات التي تحكمها»[2]؛ وهو ما أسهم في إنتاج معرفة لأنظمة الدلالة للغة العربية، بوضع ثوابت في صوغ الكلمات وضبط حروفها وبناء الجمل وتحقيق الأساليب، تجسدت في كتب ومصنفات منوعة تراوحت بين علوم مختلفة كاللغة والنحو والبلاغة وغيرها.

وجّه علماء العربية جهودهم صوب دراسة النظام الذي يسير الألفاظ، من خلال البحث في القواعد التي تنتظم على إثرها مكونات الجملة بناء على استقراء كلام العرب، ما دفعهم إلى العناية بالتراكيب التي سُمعت عن العرب، وتحليلها لاستنباط قواعد اللغة العربية، بتفكيك الجملة إلى مكوناتها ثم البحث في العلاقات التي تحكمها، فاستنتجوا أنّ للجملة في العربية منطقها الخاص في ترتيب مكوناتها؛ كأن تتبع الصفة الموصوف في التذكير والتأنيث وفي الإفراد والجمع والتثنية، إلى غير ذلك مما ينبغي على المتكلم مراعاته من شروط قصد الإفهام، لأنّ أيّ إخلال بواحد منها يضع المتكلم موضع المساءلة لما قد يسببه من غموض وإلباس في المعنى على المتلقي[3].

---

[1] – يراجع: سعيد بنكراد، السميوزيس والقراءة والتأويل، https://www.facebook.com.

[2] – أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط6، القاهرة_مصر، 1988، ص81.

[3] – يراجع: حسن منديل حسن العكيلي، "الفكر النحوي في ضوء المنطق الأرسطي"، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، ع4، بغداد_العراق، 2014، ص24.

وفي مجال البحث المعجمي؛ تزامنت عملية جمع ألفاظ اللغة ومعانيها عند العرب مع ظهور حركة التدوين، وكان لخروج اللغويين إلى البوادي والمكوث فيها لفترة من الزمن الأثر البالغ في الكشف عن أسرار هذه اللغة، من جهة بنيتها ودلالتها، وقد اتخذت العملية في البداية اتجاها موضوعاتيًّا شموليًّا، وهو ما أسفر عن ولادة ما يسمى بمعاجم الموضوعات، وهو ما تحصل نتيجة السعي إلى تكوين معرفة شاملة عن موضوع ما، كتتبع جميع الأسماء التي تطلق على الشيء (مسمى ما)، دون التطرق إلى معالجته معالجة جزئية، ذلك أن العقل الانساني ينزع في مراحل وعيه الأولى بعالمه المحيط إلى تكوين صور شاملة عنه، وهو ما يفسر بشكل من الأشكال هذه المعرفة التي سادت في بدايات التأليف المعجمي عند العرب، ثم حَصَلَ في مراحل لاحقة انتقالٌ إلى مستوى آخر في البحث، حيث تركز هذه المرة في تتبع الجزئيات للانتهاء في الأخير إلى نتائج يمكن تعميمها، وإن كانت الاستعانة بمضمون معاجم الموضوعات بدت واضحة في هذه الأعمال، وهو ما ظهر لاحقا فيما يُعرف بمعاجم الألفاظ[1].

إنّ البحث المعجمي في جوهره بحث في المعنى؛ وهو بذلك يشترك وتخصصات عدة على غرار اللسانيات والمنطق والفلسفة في محاولة ضبطه ونظمنته، بتوسل منهج تفكيكي تحليلي للوصول إلى حقيقة المعنى؛ من حيثُ كيفية إنتاجه وفهمه وتأويله، وإذا أمكننا أن نتساءل عن ماهية المعنى؟ فيمكن أن نجيب عن هذا التساؤل _ بناء على ما تقدم _ كالتالي: لا وجود للمعنى قبل وضع الرموز أو العلامات اللغوية[2]؛ أي دون علامات لغوية توضع لتمثيل الحمولة الدلالية لا يمكن الحديث عن المعنى، فتحديد النظام الذي يحكم المعنى لا بد وأن يرجع إلى الأصول التي يرتبط بها والقوى التي تولده كثنائية الذهن والمرجع أو ثنائية اللغة والفكر.

---

[1] – يراجع: آمنة بلعلى، سيمياء الأنساق تشكلات المعنى في الخطابات التراثية، ص33.

[2] – يحصل المعنى في ذهن الإنسان بعد أن يدرك وجوده في عالم الموجودات؛ أي أن الموجودات هي ما يحفز في ذهنه تشكل المعنى، لذا لا يمكن فصل الرموز اللغوية بالمتكلم باعتباره كيانا مدركا له تجارب معينة مع محيطه، يمكن بناء على ذلك تفكيك السّيرورة المعرفية للإنسان باتصاله بعالمه، فيقوم المعنى في ذهنه على شكل صورة للشيء، بعدها ينتقل في =مرحلة تالية إلى ابتكار رمز لغوي ينوب به عن الشيء أو المتصور، ومن ثم وبناء على تحديده للأشياء والمتصورات يحاول تشكيل نسق للربط بينها في علاقات. يراجع: جورج لايكوف ومارك جونسن، الاستعارات التي نحيا بها، تر: عبد المجيد جحفة، دار توبقال، ط2، د.ب، د.س، ص05.

فإذا تمّ النظر إلى المعنى على أنه محتوى معرفي يتجسد في أشكال يتمّ إنتاجها، وحاصل من الربط بين رموز لغوية وموجودات؛ ترتّب عن ذلك دراسته كشكل قابل للملاحظة والمعاينة؛ وتحديده وفقا لعلاقة هذه الأطراف مع بعض؛ أي يكون التعامل مع المعنى كموجود (كوجود)، بتحديد القوانين التي ينتظم بها، والأشكال التي يتمظهر من خلالها، وهو ما يفسح المجال للبحث في المعنى في إطار سيرورة تدليلية تتمظهر في الأشكال اللغوية: العلامة اللغوية والتركيب وما تنوب عنه في عالم الموجودات؛ واعتبار القوانين التي تتحكم في إنتاج هذه الكيانات في حالتها الإفرادية أو في إطار التركيب.

وإذا تحدد موضوع المعنى كوجود لامادي ينهض على آلية التأويل؛ فإنّ البحث سيتخذ منحى استنباطيا عقليا، يتم من خلاله التعامل مع المعنى كظاهرة غير قابلة للإدراك بالحواس بقدر ما هي قابلة للفهم والاستيعاب بعمليات عقلية صرفة، بحيث يغدو أي نوع من التمظهر المادي مجرد شكل للمعنى وليس جوهرا له، لارتباطه بمفاهيم كالتلفظ والقصد وظروف الخطاب وقوانينه.

وظيفة الباحث المعجمي إذن؛ تتركز أسَاسًا في السّعي إلى تفكيك اللغة بوصفها مؤسسة رمزية ثم إعادة بنائها، وفق تصور ورؤية خاصين، فهو نشاط ينقل اللغة من حيز المحصّل والمادي، إلى مستوى تجريدي، ما يجعلنا _ ونحن نتأمل هذه المعاجم _ أمام معرفة تترجم بدقة فهم المعجميين العرب للعلامات اللغوية ومنطق اشتغالها ودلالتها على المعنى، وهو ما يجسده النظام الذي رصفت على منواله مواد المعجم وفي كيفية معالجة المعنى، ونحن بدورنا سنحاول بسط رؤية المعجميين العرب الأصيلة في وضع هذه المؤلفات، والتي تتعدى وظيفة جمع الألفاظ وإرفاقها بمعانيها، إلى نشاط يُعبّر عن معاناة بحثية حقيقية وعن قدرة هائلة في تمثّل المعنى في كليته؛ ومن ثمّ تأطيره في عمل معجمي بناء على استراتيجيات محددة تحيط بمشغل المعنى بصورة شمولية.

فما تصور الباحثين المعجميين العرب للمعنى في ظل التحديدين السالفين وكيف أحاطوا به في مؤلفاتهم وما هي مستويات المعنى التي تمّ رصدها فيها؟

وقبل الخوض في هذه القضايا وغيرها، لا بدّ لنا من الإحاطة بقضايا التفكير المعجمي عند العرب، قصد عرض التطورات التي عرفها من مراحله الأولى إلى غاية نضجه استنادا على ما وضع من تصانيف متنوعة.

الفصل الأول:

مظاهر التفكير في العلامة اللغوية

مدخل:

نروم من عقد هذا الفصل النّفاذ إلى جوهر بدايات التفكير المعجمي عند العرب، بوصفها مرحلة ذات بالٍ كونها مهّدت لظهور نشاط التأليف المعجمي والصناعة المعجمية، ذلك لأنه في الفترة التي بدأت فيها فكرة مشروع العين تتبلور في ذهن الخليل (ت 170هـ)؛ كان غيره من الأولين قد سبقه إلى وضع مؤلفات كانت النواة الأولى التي تفجرت منها المعاجم التي ذاع صيتها فيما بعد، والتي ربما حظيت بشهرة أكبر مقارنة بالأولى، ونحن بهذا الصنيع لا نقصد إلى تتبع هذه المؤلفات بتوسل منهج استقصائي، وإنّما كل منتهى غايتنا وضع البحث المعجمي في مساره الصحيح، من حيث الانطلاق للتعريف به بأولى بواكير هذا النشاط، إذ ليس من المنهجية أن نتناول المعجم العربي دون أن نتطرق إلى الجهود المبكرة التي تُعد مهمة لأنها كانت سببًا في ظهور الصناعة المعجمية عند العرب بالمفهوم الحديث للمصطلح، متبعين في ذلك _ دون حرصٍ شديدٍ منا _ رؤية تاريخية بالاستباق في ذكر بعضٍ من هذه المؤلفات والجهود المعجمية واللغوية بناء على ترتيب تاريخي حسب ظهورها في الساحة الثقافية والمعرفية العربية، بغية رصد التطور الذي حدث في التفكير المعجمي عند العرب، ونحن لا ندّعي، مثلما أسلفنا الذكر، الإحاطة بها جميعا، وإنما حسبنا التعريف بالأهمّ منها.

بداية، لم يعرف العرب المعجم بالمفهوم الحديث للمصطلح _ باعتباره كتابا يجمع مفردات اللغة مرفقة بدلالتها ومرتبة ترتيبا يسمح للقارئ العثور على اللفظ ومدلوله بيُسر _ إلا في منتصف القرن الثاني للهجرة، على يد الخليل بن أحمد (ت 170 هـ)، ومع ذلك فإنّ جهود الخليل في العين لا تقوم على القطيعة مع ما سُكَّ من مؤلفات وما عُقد من دراسات، وإنما فكرة معجمه تدين بالكثير للجهود التي سبقت وضع العين، لأنّ «معجم الخليل قد وصلنا وهو يكاد يكون معجمًا مكتملا قد اكتسب خبرة مهمة في هذا الميدان وأنّ خبرة الخليل ليست سوى نتيجة خبرات سابقة»[1]، ونقصد بوجه من التحديد فكرة جمع الألفاظ في ذاتها وترتيبها في أسفار، إضافة إلى مسألة تتعلق بمعالجة مواد المعجم القائم على شرح معاني المفردات وفكرة الاستشهاد بالشّعر والنّثر التي تظهر في العين مثلما تظهر في غيره من المصنفات.

[1] – محمد رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس، 1986، ص50.

ومع ذلك، فإنّ رواد المعجمية العربية لم يطلقوا مصطلح "معجم" على مؤلفاتهم، إذ كان أوّل من تداوله هم الفقهاء واسمين به مؤلفاتهم، إذ يؤكد علي القاسمي أنّ مصطلح "معجم" استعمله أول مرة أبو يعلى بن المثنى (310هـ-920م) صاحب كتاب معجم الصحابة[1]، بينما اختار علماء المعجم العرب أسماء لمعاجمهم يميزونها عن غيرها من المؤلفات تكون مناسبة والقضايا المختلفة التي طرحها وركّز عليها كل واحد منهم، فوضعوا العين، والبارع في اللغة؛ وتهذيب اللغة؛ والمحكم والمحيط الأعظم؛ وجمهرة اللغة؛ ومقاييس اللغة؛ والمجمل في اللغة؛ وأساس البلاغة، والصّحاح؛ والعباب الزاخر واللباب الفاخر؛ ولسان العرب؛ والقاموس المحيط؛ وتاج العروس، وغيرها وهو ما سنفصّل فيه فيما يلي من البحث.

صَاحَبَ إرساءُ أسّ المعجمية العربية من طرف الخليل تنوع وكثرة في التصنيف، كما لم يخمد هذا النشاط وظل يحوز على اهتمام العلماء العرب لقرون من الزمن، وهو ما يظهر في عدد المعاجم القديمة التي تزخر بها رفوف مكتبتنا اليوم، مشكلة ثروة لغوية تستقي منها معاجمنا الحديثة كثيرا من مادتها؛ إضافة إلى إفادتها منها في مناهج الوضع والتصنيف المختلفة، لأنها تعد بحق _ على الرغم من بعض الهنات التي وقع فيها واضعوها _ ثمرة نضج وارتقاء التفكير والبحث المعجمي عند العرب.

[1] – يراجع: علي القاسمي، إشكالية الدلالة في المعجمية العربية، مجلة اللسان العربي، ع46، الرباط_المغرب، 1998، ص60_61.

المبحث الأول:

التّفكير المعجمي من الواقع إلى المجاز

مارسَ العربُ فعل الشرح والتفسير في فترة ظهور الإسلام؛ كآلية لفهم وتدبّر آيات القرآن، الذي وردت في نصّه بعض الألفاظ التي تستدعي شرحًا دقيقًا لمعناها، فكان في البداية يُقام في شكل حلقات يتدارسون فيها دلالات الألفاظ، ثم انتقل الاهتمام بالدلالة من مجرد اجتهادات بسيطة، إلى إرساء بحث دلالي قائم بذاته، أسهم فيه فضلا عن اللغويين؛ أصوليون، وبلاغيون، ومفسرون، ومناطقة، وفلاسفة. ولَّدَ هذا التلاقح درسا دلاليا يضاهي في نتائجه الدرس الدلالي الحديث[1]، ومن مظاهره عدد المؤلفات التي كانت الغاية منها تَتَبُّع دلالة الألفاظ ومعاني التراكيب، وفيما يلي بسط لأهم المراحل التي أطّرت التفكير المعجمي عند العرب، والذي كان في المرحلة الأولى لا يتعدى نطاق التفكير في العلامات بوصفها رموزا تنوب عن الواقع؛ ثم تحوّلت وجهة النظر إلى العلامات من اعتبارها كيانات تنوب عن الموجودات في الواقع إلى اعتبارها تعبّر عن فكرة المجاز، وهو ما يظهر في انتقال المعجميين إلى الاهتمام بالتراكيب البليغة، هذا التطور تُعبّر عنه مرحلة جمع الألفاظ الدالة على الحيوان وخلق الإنسان في رسائل، ثم يعرف التفكير المعجمي عند العرب ارتقاءً بظهور معاجم الألفاظ والتي يمثل له بمعجم العين وتهذيب اللغة وغيرهما وصولا إلى معجم أساس البلاغة الذي انعطف فيه التفكير المعجمي من الألفاظ إلى المجاز، وإن كان العرب قد اتجهوا صوب العناية بالألفاظ الغريبة الواردة في القرآن والحديث أولاً، نظرا للحاجة إلى استرجاع هذا النوع من العلامات.

1_استرجاع العلامات المهملة:

ونقصد بذلك المؤلفات التي قصد منها واضعوها تتبع الألفاظ الغريبة التي وردت في نصّ القرآن والحديث، وهو نشاط قائم على فكرة ضياع الألفاظ والدلالات وانفلاتها من الاستعمال، نظرا لجهل العربي ببعض الألفاظ حيناً وجهله ببعض الدلالات حينا آخر، وبذلك فإنّ مهمة هؤلاء المؤلفين تتركز في إعراب الغريب من القرآن والحديث، وهي بذلك عملية إعادة هذا النوع من الألفاظ إلى سياق الاستعمال والتداول، لأنّ معرفة الألفاظ ودلالتها يضمن استعمالها وتداولها بين الناس. كان الغريب مترددا كذلك _ علاوة على نصّ القرآن والحديث _ في نصوص الخطابة

[1] – يراجع: م.م. خضر أكبر حسن كصّير، أصالة البحث الدلالي عند العرب من حيث النشأة وتطور التأليف، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مجد19، ع12، العراق، 2012، ص25.

والأمثال وبعض النصوص الشعرية لقول الرسول (□) (أَعرِبُوا القُرآنَ، والتَمِسُوا غَرَائِبَهُ) [رواه أبو هريرة رضي الله عنه]، وبالتالي فالمقصود بالغريب ما بَعُدَ أو أَشْكَلَ من معاني الألفاظ، لدخوله في دائرة ما ضاع من كلام العرب أو ما خَفيَ على الناس لجهلهم به؛ ومعنى هذا «أنّ الغرابة (...) تتوقف على إدراك القارئ نفسه، ومدى وضوح معنى اللفظ ودلالته في عقله، تبعًا لمحصوله اللغوي ومعرفته بالعربية»[1]؛ وهذا يضعنا إزاء مفهوم للغريب يتفرع إلى نوعين بناء على علة وقوع الغرابة؛ منه ما يدخل تحت باب الغريب من لغات متفرقة، وآخر في الألفاظ التي استعملت للدلالة على معاني خارجة عن دلالتها الوضعية[2].

ارتبط إذا التفكير المعجمي عند العرب بالألفاظ الغريبة التي ذُكرت في القرآن وما استدعته من شرح لمعناها، فكان النبي (□) يتولى هذه المهمة ومن بعده صحابته، والمتأمل في بدايات ممارسة العرب لفعل إزالة العجمة عن معاني هذه الألفاظ، يدرك أنّ هذا النشاط لا يكاد يختلف عما قام به المعجميون العرب في فترات لاحقة، من تعريف بمعنى اللفظ ثم البحث عن معالم لتداوله في كلام العرب شعرا ونثرا، وهو ما تبينه حادثة تناقلتها بعض الكتب، وهي أن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) سأل في المسجد عن معنى قول الله عزّ وجلّ ﴿أو يأْخُذَهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾ [سورة النحل الآية 47]، فلم يعرف الحضور المقصود بكلمة "تخوّف"، فأجابه شيخ من بني هذيل بأنّ التَّخوّف من لغتهم ويعني التّنقص، ثم سأله عمر بن الخطاب إن كانت العرب تعرف ذلك في أشعارها، فذكر له ما قاله أبو كبير الهذلي في وصف ناقة:

تَخوّفَ الرَّحلُ منها تامِكاً قردا *** كما تخوّفَ عوُدُ النَّبْعة السَّفن[3]

ما يعني أن الغرابة نسبية فما هو غريب عند قوم قد لا يكون كذلك عند قوم آخر لارتباطه بمفهوم الاستعمال والتداول.

أضف إلى ذلك أنّ ما هو غريب في عصر قد لا يكون كذلك في عصر آخر، ونقصد بذلك الفترات اللاحقة لنزول القرآن التي تحولت فيه بعض الألفاظ الواردة في القرآن إلى ألفاظ غير

[1] – السيد الشرقاوي، غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة_مصر، 2001، ص16.

[2] – يراجع: المرجع نفسه، ص4_17.

[3] – يراجع: أحمد الشرقاوي إقبال، معجم المعاجم، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت_لبنان، 1993، ص5.

مأنوسة لبعدها عن التداول، فاستدعت استرجاعها بتتبعها وشرح معناها بالعودة إلى كلام العرب خاصة في الشعر لأنه ديوان العرب، وهو ما أدى إلى ارتقاء النشاط أكثر بعدما فكّر العرب بتقييدها عن طريق جمع الألفاظ الغريبة التي وردت في القرآن وتذييلها بمعناها، وهو ما عُرف بكتب غريب القرآن، حيث تذكر الكتب أنّ أول محاولة لاسترجاع الألفاظ الغريبة في القرآن وإفراد مؤلف لها يتناول شرحا لمعانيها كانت على يدي عبد الله بن عباس (ت 68هـ)[1]، وفي المقابل فإنّ ما يميز تفسير ابن عباس هو منهجه في عرض الألفاظ وتفسير معناها*، حيث يلاحظ فيه رهانه على الشواهد الشعرية في ترجيح معنى على آخر، نحو ما نُقل عن شرحه لمعنى قوله تعالى ﴿آناء الليل﴾ الذي فسّره بجوف الليل استنادا إلى قول الهذلي المنتخل:

السَّالِكُ الثَّغْرُ مَخشِيًّا مَوَارِدُهُ *** بِكُلّ إنْيٍ قَضَاءُ اللَّيْلِ يَنْتَعِلُ[2]

ويبدو أنّ كل ما أُلّف في غريب القرآن حتى نهاية القرن الثاني فُقِد، منها كتاب أبي سعد تغلب بن رباح البكري (ت 141هـ)، وكتاب علي بن حمزة الكسائي (ت189هـ)، وأبي فيد مؤرخ السدوسي (ت 195هـ) وأبي جعفر بن المضري تلميذ عبد الملك بن جريج.

ثمّ وَضع في القرن الرابع ابن عزيز كتابا نشره مصطفى عناني عام 1936 بعنوان "نزهة القلوب"، وكان منهجه فيه قائما على ترتيب الألفاظ الغريبة حسب الحرف الأول منها، ثمّ تفسير الألفاظ تفسيرا سريعا مختصرا[3]، وظهرت في القرن الخامس عدة مؤلفات في غريب القرآن، منها كتاب لأحمد بن محمد المرزوقي (ت 431هـ)، وكتاب "المفردات في غريب القرآن" لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت 502هـ)، الذي كان «علاجه للألفاظ (...) لغويا، راعى

[1]– يراجع: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص79.

*– ذَكَرَ كارل بروكلمان في كتاب "تاريخ الأدب العربي" مصنَّف غريب القرآن لابن عباس، ونوه إلى وجود نسخة منه في مكتبة برلين، يراجع: كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، تر: عبد الحليم النجار ورمضان عبد التواب، ج4، دار المعارف، ط5، القاهرة_مصر، 1959، ص8_9.

[2] – يراجع: عبد العزيز بن عبد الله الحميدي، تفسير ابن عباس، جامعة أم القرى، د.ط، المملكة العربية السعودية، د.س، ص187.

[3] – يراجع: حسين نصار، كتب غريب القرآن الكريم، مجمع الملك فهد، د.ط، المملكة العربية السعودية، د.س، ص331.

فيه التفسير الواضح، والالتفات إلى بعض المشتقات، ودروان اللفظ في الآيات المختلفة، والإتيان بالشواهد من الحديث والشعر »[1] كما التزم فيه إيراد ما يحمل عليه اللفظ من مجاز وتشبيه.

أمّا فيما بين القرن السادس والثامن الهجريين، فألَّف في الغريب محمد بن عبد الرحمان البخاري (ت 546هـ)، وابن الجوزي (ت 597هـ) وكتابه "تذكرة الأريب في تفسير الغريب" الذي تناول فيه الغريب مرتباً إياه حسب وروده في الآيات القرآنية الواردة؛ أي بترتيبها الذي وردت عليه في المصحف الشريف، يقول في مقدمة الكتاب «هذا الكتاب يتميز عن كل كتاب يصنف في الغريب، لأن تلك تشتمل على غريب اللفظ فقط، وهذا على غريب اللفظ والمعنى»[2] للدلالة على نزوعه إلى استرجاع الألفاظ والدلالات فيه على حدٍّ سواء، ومحمد بن عبد القادر الرازي (ت 660هـ)، وابن السمين الحلبي (ت 756هـ)، إضافة إلى كتاب "بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله من الغريب" لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني الحنفي (ت 750هـ)[3].

تشمل فكرة استرجاع العلامات المهملة ألفاظ غريب الحديث كذلك، إذ كانت نهاية القرن الثاني الهجري بداية ظهور هذا النوع من المؤلفات، بوصفها كتباً يبتغي منها واضعوها جمع واسترجاع الألفاظ الغريبة في نصوص الحديث والأثر وتذييلها بمعانيها، ما يجعلها ذات علاقة بالتأليف المعجمي عند العرب بصفة عامة، من حيث إنها قائمة جميعا على أسّ واحد؛ وهو تتبع الألفاظ ومعانيها التي تدل عليها، بينما يُعزى الداعي لوضع كتب في غريب الحديث إلى العُجمة التي أخذت تألفها الألسنة كلّما توالت القرون وتباعدت عن زمن النبوة، فكانت من آثار ذلك؛ التخلي عن استعمال بعض الألفاظ ما أوقعها في الغريب لغموض معانيها؛ إضافة إلى ما آلت إليه الدولة الإسلامية من اختلاط بالعجم وفساد للقرائح[4]، ما جعل أمر استرجاعها ضرورة ملحة.

ونظرا لكون الحديث نصا موازيا للنص القرآني؛ لأنه مُفسّر لأحكامه ومُبَيّنٌ لشرائعه؛ فإنّ أيَّ تصحيفٍ أو تحريفٍ يطال نصوص الحديث يعقبه تضليل للمعاني؛ ومن ثمّ للأحكام القرآنية التي

---

[1]– حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ص37.

[2]– جمال الدين أبو الفرج بن الجوزي، تذكرة الأريب في تفسير الغريب، تح: طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت_لبنان، 2004، ص13.

[3] – يراجع: المرجع السابق، ص37_38.

[4] – يراجع: المرجع نفسه، ن.ص.

تناولها بالتفسير والشّرح، وهو ما لم يحدث ولم يُعرف في حياة الرسول (□)؛ لأنه كان يشرح المعاني التي وردت في النص القرآني بلغة مُبِيْنة[1]، كما ويعزى حدوث الغريب في الحديث ما كان يتمتع به النبي (□) من فصاحة جعلته يتخير ألفاظا ويستعمل تراكيب لم تسمع من قبل[2]، كما أنه كان ملمًّا بلغات العرب جميعا وبما تتداوله قبيلة عن أختها، فكان يخاطب وفود العرب «جميعا على اختلاف شعوبهم وقبائلهم وتباين بطونهم وأفخاذهم، وعلى ما في لغاتهم من اختلاف الأوضاع وتفاوت الدلالات في المعاني اللغوية، على حين أن أصحابه رضوان الله عليهم ومن يَفِدُ عليه من وفود العرب الذي يوجه إليهم الخطاب – كانوا يجهلون من ذلك أشياء كثيرة»[3]؛ وهو بالسبب الوجيه إذ لا يرتقي العامة في ألسنتهم على تنوعها إلى مرتبة فصاحة النبي (□)، كما لا يحيط باللغة إلا نبيّ.

كان ولوج باب التأليف في الغريب حكرا على فئة محددة، إذ اهتمّ بغريب الحديث جهابذة العلماء العرب، إذ لا بدّ للخوض في هذا الفنّ أن يبرع الباحث أولا في الحديث ثم في علوم اللغة، لهذا كان بعض العلماء يتحاشون الإفتاء في معاني بعض الألفاظ الغريبة الواردة في الحديث والأثر، لِمَا يستدعيه من استناد إلى كتب أهل العلم وأساتيذه وانتفاء تناول هذا الفن بناء على مستوى الظن وحسب، فهو إذن «فنّ مُهم يقبحُ جهلهُ بأهل الحديث خاصة، ثمّ بأهلِ اللغة عامة، والخوضُ فيه ليس بالهين، والخائض فيه حقيقٌ بالتحري جديرٌ بالتوقي»[4] وهذا حرصا من دخول التحريف لنصوص القرآن عبر نصوص الحديث، ما يجعل من مهمة المحدّثين شاقة لما يستدعيه النشاط من الاحتراز في الوقوع في معضلة عدم فهم نصّ الحديث؛ وفهم دلالات ألفاظه الفهم الذي قصده النبي (□) والذي أراد تبليغه.

[1] – يراجع: حاج هني محمد، مصنفات غريب الحديث وأثرها في صناعة المعاجم اللغوية، ص53.

[2] – يراجع: شاذلية سيد محمد السيد محمد، التطور الدلالي في ألفاظ غريب الحديث دراسة وتحليل، جامعة الخرطوم، السودان، 2010، ص71.

[3] – مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، ج1، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت_لبنان، 2000، ص254.

[4] – أبو عمر عثمان بن عبد الرحمان الشهرزوري، مقدمة ابن صالح، تح: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، ط2، فاس_المغرب، 1989، ص458.

ما يجعل «التأليف في غريب الحديث والأثر جزءا من حركة شاملة وجهتها فهم القرآن والسنة والحفاظ عليهما من التحريف أو التبديل في اللفظ أو المعنى وفي التراكيب والدلالات»[1] من طريق تحيين الألفاظ ودلالاتها، مع ذلك فإنّ هنالك فرقا بين التأليف في الحديث والتأليف في غريب الحديث، حيث في الأول يمضي المؤلف إلى جمع الأحاديث التي وردت عن النبي (ص)، وتلك التي تنسب لصحابته والصحابيات والتابعين، إذ يعتني بإيراد أسانيدها، بينما يهتم الباحث في غريب الحديث بالألفاظ الغريبة التي حوتها نصوص الحديث والأثر وشرح دلالتها[2].

أول من ألف في غريب الحديث حسب بعض الروايات أبو الحسن النظر بن شُميل المازني (ت 203هـ)، وألف من بعده كل من قُطرُب (ت209هـ)، وعبد الملك بن قريب الأصمعي (ت 216هـ)، ووضع أبو عدنان النحوي البصري كتابا في غريب الحديث ذكر فيه الأسانيد، مصنفا إياه على أبواب السّنن والفقه وإن لم يكن بالكتاب الكبير حجماً[3].

بينما وضع أبو عبيد أبو القاسم بن سلام (ت 224هـ) كتابه في غريب الحديث بعدما اطلع على كتب سابقيه «فجمع أبو عبيد عامة ما في كتبهم وفسره، وذكر الأسانيد، وصنف المسند على حدته، وأحاديث كل رجل من الصحابة والتابعين على حدته، وأجاد تصنيفه، فرغب فيه أهل الحديث والفقه واللغة؛ لاجتماع ما يحتاجون إليه فيه»[4]، فاعتمدوه حتى عهد أبي محمد عبد الله بن مسلم قتيبة الدينوري (ت 276هـ)، ثمّ تلاه مؤلَّف إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت 285هـ)، وهو كتاب جليل الفائدة نظمه في خمسة مجلدات.[5]

توالى التّصنيف في هذا الفن فخصّ عديد من العلماء مؤلفاتهم لغريب الحديث مثل المبرد (ت 286هـ) وابن الأنباري (ت 328هـ)، ويمكن أن نقف عند القرن الرابع تحديدا عند الخطابي

---

[1]– السيد الشرقاوي، معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة_مصر، 2001، ص52.

[2] – يراجع: المرجع نفسه، ص56.

[3] – يراجع: جمال الدين بن يوسف القفطي، انباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج3، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، ط1، القاهرة_مصر، 1986، ص14.

[4] – أبو عبيد القاسم بن سلام، الخطب والمواعض، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، د.ط، القاهرة_مصر، د.س، ص40.

[5] – المرجع نفسه، ص 40 وما يليها.

(ت 388هـ) وكتابه في "غريب الحديث"، والذي يعد عُمدة الكتب الموضوعة في هذا الفن، إضافة إلى كتاب أبي عبيد وابن قتيبة، إذ تداوله الناس وذكروه في مؤلفاتهم، وكان قد اتبع منهجهما في الوضع والترتيب، فبدأ بأحاديث النبي (ص) ثم بأحاديث صحابته، ثم الصحابيات فالتابعين وختمه بأحاديث لم يجد لها سندا، ثمّ ألّف أبو عبيد أحمد الهروي (ت401هـ) كتاب "السائر" الذي أفرده لغريب الحديث والقرآن معًا[1].

أما في القرن السادس؛ فألف أبو بكر الأصفهاني (ت 581هـ) كتابا بمثابة استدراك على كتاب "السائر" جمع فيه ما فات الهروي من غريب القرآن والحديث، ووضع ابن الأثير (ت 606هـ) كتابه "النهاية في غريب الحديث والأثر"، وهو كتاب ذو قيمة جليلة لأنه متأخر عن هذه المؤلفات التي ذكرناها، فـ «قد حوى عددا غير قليل من أقوال متقدميه لكونه قد جاء متأخراً، فقد صار مرجعاً مهماً لك باحث في غريب الحديث، وقد أثنى عليه عدد غير قليل من العلماء من شُرّاح الحديث وأصحاب المعاجم اللغوية»[2] كما يتميز إضافة إلى مادته الثرية بمنهجه اليسير في الوضع والترتيب، ما جعله قبلة الباحثين.

2-زحام العلامات:

انصرفَ الباحثون في هذا النوع من المصنفات إلى تتبع نوع محدد من العلامات بوصفها مصنفات تختص باسترجاع الدلالات الجديدة، كونها خصّها واضعوها لشرح معاني الألفاظ التي وردت في الكتب الفقهية، فهي إذن تختصّ بالعلامات المنفتحة على استعمالات جديدة محدثة إذ تقتضي معرفتها الإلمام ببعض العلوم والمعارف كونها وليدة العلوم الشرعية المتخصصة؛ من فقه وأصول وعقيدة وتصوف، وذلك راجع للنشاط الذي عرفته العرب في حدود القرن الرابع للهجرة، تحديدا في علم الفقه وما نتج عنه من كم هائل من الألفاظ ذات الدلالات الفقهية الخاصة، حيث اتجه عدد من الباحثين العرب إلى شرح معاني الألفاظ التي شاع استخدامها بين علماء الفقه، والتي وردت في مؤلفاتهم؛ ما يعني أنّ الباحث في هذا الفن لا يُعنى بالألفاظ الغريبة الواردة في

[1] – يراجع: شاذلية سيد محمد السيد محمد، التطور الدلالي في ألفاظ غريب الحديث دراسة وتحليل، جامعة الخرطوم، السودان، 2010، ص103_105.

[2] – المرجع نفسه، ص115.

نصّ القرآن أو الحديث أو كليهما، وإنما يتوجه إلى تتبع الألفاظ التي تحوّل استعمالها للدلالة على معاني جديدة، والمشتقات التي ضُمنت معاني اصطلاحية متطورة عن المعاني اللغوية العامة[1].

ومن أسباب ظهور معاجم الفقه؛ غموض دلالة بعض الألفاظ التي وردت في كتب الفقه، والتي يستعملها علماء الفقه، والتي تستعصي على فهم عامة الناس؛ وعلى الباحثين غير المتعمقين في الفقه؛ وعلى غير أتباع المذهب الفقهي، إضافة إلى الرغبة في تيسير فهم بعض المسائل الفقهية لغير المتخصصين، ثمّ محاولة التقريب بين المذاهب المختلفة، والتي يرجع اختلافها إلى اختيار كل مذهب لمصطلح، أو لفظ مخالف للدلالة على المعنى ذاته، هذا إضافة إلى ضرورة الإلمام بمصطلحات المذهب الفقهي لمن يطمح إلى التصدي للفتوى في مذهب من المذاهب[2].

ومن أهم هذه المؤلفات، والذي حظي باهتمام الدارسين، "المصباح المنير" للفيومي (ت 770هـ) والذي ظهر في زمن متأخر عن عدد من المعاجم الموضوعة في الفقه، خصوصا وأنه ألف في فترة شهدت ميلاد المعاجم اللغوية المعروفة، ومع ذلك فإنّ الفيومي ظل وفيا لأصول البحث والتأليف في هذا الفن، والذي يتركز العمل فيه على تتبع الألفاظ، أو المصطلحات الفقهية التي وردت في كتب الفقه، ثم التعقيب على دلالتها بالاستعانة بعدد من كتب الفقه، لذا فالمصباح المنير هو اختصار لكتاب الفيومي الموسوم بـ "في غريب شرح الوجيز" الذي وضعه أساسا لشرح الألفاظ الغريبة الواردة في كتاب "الشرح الكبير"، في حين أن هذا الأخير هو شرحٌ موسعٌ لكتاب "الوجيز" لأبي حامد الغزالي (ت 505هـ)، يقول: «فإني كنتُ جمعتُ كتابًا في غريب شرح الوجيز للإمام الرافعي وأوسعتُ فيه من تصاريف الكلمة وأضفتُ إليه زيادات من لغة غيره ومن الألفاظ المشتبهات والمتماثلات ومن إعراب الشواهد وبيان معانيها»[3]، أما منهجه في الوضع والترتيب، فإنه سلك مسلك المعاجم اللغوية، حيث شيّد مواد معجمه بناء على الأحرف الأصول للألفاظ، مرتبا إياها ترتيبا ألفبائيا، لكنه لا يتقيد في الألفاظ الرباعية والخماسية بإفراد مباحث منفصلة لها،

[1] – يراجع: حسين نصار، المعجم العربي النشأة والتطور، ص54.

[2] – يراجع: سناني سناني، معاجم المصطلحات الفقهية المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي أنموذجا، جامعة الحاج لخضر باتنة_الجزائر، 2009/2008، ص99_100.

[3] – أحمد بن محمد بن علي المُقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تح: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، ط2، القاهرة_مصر، د.س، ص(م).

وإنما يُلحقها بالألفاظ الثلاثية، وهو في ذلك يختلف مع المطرزي (ت 610هـ) الذي فرق الألفاظ الثلاثية عن الرباعية والخماسية[1].

يمكن أن نذكر معجما فقهيا ظهر قبل المصباح المنير، وهو "الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي" للأزهري (ت 370هـ)، الذي وضّح في مقدمة المعجم أنّ اختياره لكتاب الشافعي (ت 204هـ) كان مبنيا على خصائص المؤلَّف وميزات المؤلِف يقول: «وألفيتُ أبا عبد الله محمد بن إدريس الشافعي – أنار الله برهانه، ولقاه رضوانه – أثقبهم بصيرة، وأبرعهم بيانا، وأغزرهم علما، وأفصحهم لسانا وأجزلهم ألفاظا، وأوسعهم خاطرا. فسمعت مبسوط كتبه وأمهات أصوله من بعض مشايخنا، وأقبلت على دراستها»[2]؛ خصوصا وأن هذا المؤلِّف له معجم لغوي نتناوله بالبحث لاحقا، ويختلف عن معجم الفيومي والمطرزي في مسألة الترتيب، فقد سلك الأزهري فيه مسلك الترتيب حسب الأبواب الفقهية، فقسمه إلى أبواب الطهارات، وأبواب الصلاة، وأبواب الزكاة وغيرها، أما أسلوبه في الشرح فإنه يتعرض أولا للمسائل اللغوية، بعدها يشرع في بيان المعنى الفقهي والاصطلاحي للفظ.

إنّ الاهتمام باسترجاع العلامات الضائعة تارة والدلالات الجديدة تارة أخرى يدل على وعي العرب بالتغيرات الحاصلة في الجزيرة العربية على المستوى الاستعمالي، من باب الرغبة في الإحاطة قدر الإمكان بالألفاظ ودلالاتها المتداولة، وما هذا العدد الهائل من الكتب والمعاجم التي سُكَّت إلا وجه لطريقتهم في مواكبة التغيرات التي مست الجانب التداولي في لغتهم.

[1] – يراجع: حسين نصار، المعجم العربي النشأة والتطور، ص55.

[2] – أبو منصور الأزهري، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، تح: محمد جابر الألفي وآخرون، المطبعة العصرية، ط1، الكويت، 1979، ص33_34.

3-علاقة العلامات بالمجتمع:

تُعدُّ الرّسائل والكتب الموضوعة في موضوع أو أكثر؛ على حرف واحد أو أكثر؛ واحدة من الصور المعبرة عن نشاط العرب الذي ينزع في هذه المؤلفات إلى استثمار الموجودات التي تؤثث بيئته، وهو بذلك يأخذ بعين الاعتبار الأشياء في الواقع الذي تربطه به تجربة ما، حيث تستمد الألفاظ دلالتها من الأشياء في العالم الخارجي من بينها الإنسان في ذاته[1]، وهذا يدل على انتقال إلى ربط العلامات بالحياة البدوية بوجه عام، إذ يهتم المعجمي بالعلامات في إطار علاقتها بالأشياء التي دأب العربي على رؤيتها واستعمالها في حياته اليومية، وبالعلامات التي تعبر عن خصوصية في استعمال الألفاظ للتعبير عن المقاصد والأغراض، على الرغم من الاختلافات البيّنة بين النوعين، في كون الرسائل ينصرف فيها صاحبها إلى الإلمام بموضوع واحد، بينما تنفتح الثانية على أكثر من موضوع، إلا أنهما يشتركان في كونهما بعدا من أبعاد بداية نشأة التفكير المعجمي، وعاملا ممهدا لبزوغ فكرة الصناعة المعجمية عند العرب، وبغية الإلمام الأكثر بمظاهر التأليف في موضوع واحد عند العرب، فإنا سنتناول في البداية أبرز الموضوعات التي عني بها العرب، ثمّ نُعرّج إلى موضوع كتب الموضوعات باعتبار الأولى النواة الأولى والمادة الأساس للأخيرة[2].

إذ تعد الرسائل[*] صورة عن بداية نشاط اللغويين الذي تنقلوا إلى البوادي، بغرض جمع اللغة العربية وتدوينها في سموط يمكن الرجوع إليها، ونظرا لكون اللغويين في البداية مدفوعين برغبة الحفاظ على اللغة العربية، فإنهم لم ينطلقوا من خلفية منهجية محددة، وإنما كانوا يراهنون على تلقف الألفاظ من أفواه الأعراب ثم تدوينها كيفما اتفق، ولذلك حوت تلك السموط قائمة من الألفاظ من مواضيع مختلفة، فقد يدون اللغوي لفظا في الخيل وآخر في الإبل وآخر في الأسقام أو الآلات

---

[1]- Voir : George Lakoff, women, fire and dangerous things, what categories reveal about the mind, p22.

[2] – يراجع: أمجد الطرابلسي، حركة التأليف عند العرب، ج1، مطبعة الجامعة السورية، ط2، سوريا، 1956، ص14 وما يليها.

[*] – وإن كان المعنى المتداول للرسائل ينصرف إلى كونها تختص بموضوع واحد غير أننا نلمس جانبا تداوليا في إطلاق لفظ الرسائل على هذا النوع من المصنفات بالتحديد لما لهذا اللفظ من دلالات الانتقال من شخص إلى آخر، ذكر ابن منظور في معنى رسل: وتَراسَل القومُ: أرسل بعضهم إلى بعضٍ. يراجع: ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص283.

إلى غير ذلك[1]، غير أنها تشترك جميعا في كونها تستمد وجودها مما اعتاد العربي على رؤيته في بيئته من حيوانات ونبات وآلات.

تعدُّ كتب النوادر واحدة من أشكال المصنفات التي تستمد مادتها من الاستعمالات المختلفة للعلامات في صلب المجتمع، ولعلّ «كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري خير ما بين أيدينا من كتب لغوية تمثل هذه المرحلة؛ إذ نرى المؤلف يورد فيه النصوص الشعرية والنثرية الملأى بالمفردات الغريبة النادرة فيشرحها ويعلق عليها بعض التعليقات اللغوية من غير ترتيب في إيراد النصوص أو ربط بين معاني الألفاظ»[2]، هذا إضافة إلى كتاب أبي عمر بن العلاء (ت154هـ)، باعتباره أول من ولج هذا النوع من التصانيف، واستمر التأليف في النوادر وكثر حتى نهاية القرن الثالث، وبدأ يعرف تراجعا في بداية القرن الرابع الهجري[3].

بعدها عرفت العرب كتبا تناول فيها أصحابها موضوعا واحدا، وهذا بعدما لاحظ اللغويون علاقات بين معاني الألفاظ، فجمعوها في صحائف أو أسفار مستقلة، ما يظهر في كتب النبات والنخل، وكتب المطر الذي ألف فيه أبو زيد الأنصاري كتابه "كتاب المطر"، والذي «جمع فيه هذا الإمام كل ما ورد في كتب اللغة عن المطر وما يلحق به من الأنواء والغيوم وما شاكلها والرّعد والبرق»[4].

توجّه كذلك اهتمام اللغويين العرب إلى الإنسان، فانصب بحثهم في تعيين المظاهر المادية والمعنوية فـ «دوّنوا أسماء كل ما ظهر (...) حتى بعض ما في جوفه، وتبينوا الأحوال والصفات المختلفة التي تعتري كل عضو من أعضائه. ووسعوا دائرة بحثهم إلى النواحي الأخلاقية والاجتماعية أيضا»[5]، وقد ألّف في هذا النوع عديد من اللغويين مفرقين بين القرنين الثالث والعاشر

[1] – يراجع: فوزي يوسف الهابط، المعاجم العربية موضوعات وألفاظا، دار الولاء، ط1، القاهرة_مصر، 1992، ص51.

[2] – أمجد الطرابلسي، حركة التاليف عند العرب، ص12.

[3] – يراجع: المرجع السابق، ص52.

[4] – أوغست هافتر والأب لويس شيخو، البلغة في شذور اللغة، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2006، ص105.

[5] – حسين نصار، المعجم العربي النشأة والتطور، ص105.

الهجريين، منهم النضر بن شميل وأبو عبيدة والأصمعي وأبو زيد الأنصاري وابن قتيبة وغيرهم[1]، وإن كان قد ضاع أغلب هذه المؤلفات ولم يصلنا منها إلا القليل، منها كتاب الأصمعي الذي كان مادة أساسا لعدد من المؤلفات في خلق الإنسان، فقد أفاد منه أبو عبيد والزجاج وابن فارس.

يمكن أن نذكر واحدا من هذه الكتب وهو "غاية الإحسان في خلق الإنسان" للسيوطي (ت 911هـ)، الذي اعتمد فيه على كتب عدة في هذا الفن، أمثال "خلق الإنسان" لمحمد بن حبيب (ت 245هـ)، و"خلق الإنسان" لأبي جعفر بن النحاس (ت 338هـ) وغيرهما[2]، وكان الدافع إلى تأليف كتابه هذا هو ما آل إليه أمر الناس من جهل بأسماء أعضاء الإنسان إلا ما هو شائع، أما منهجه فإنه ابتدأ «بباب في أسماء أعضاء جملة الإنسان وفصّل في صفاته الواردة فيه، ثم أتبع ذلك بذكر أعضاء جسم الإنسان عضوا عضوا من الرأس إلى القدم، ثمّ يعقب كل باب من أبواب أعضاء جسم الإنسان بفصل في صفاته، فهو يبدأ بذكر العضو، ويأتي بكل الأسماء الواردة فيه، ثم يذكر كل ما يتصل بصفات هذا العضو، وأعراضه المختلفة»[3]، وقد فرق الكتاب في أبواب مختلفة هي باب أسماء جملة الإنسان، ثم باب الرأس، يليه باب الوجه، متدرجا في الأبواب حسب تدرج الأعضاء من الأعلى إلى الأسفل لينتهي إلى باب الركبة والساق والقدم.

كما عني اللغويون عناية شديدة بالحيوانات التي اعتادوا حضورها في بيئتهم، وعلى رأسها الخيل والإبل، وذلك نابع من اهتمام العرب بها، حيث تستعمل للتنقل مثلما رافقتهم في الغزو، فتفاخروا بأصالتها وقوتها، ونظرا لقيمتها الجليلة عند العرب كان إذا لحق بها ضرر عير بذلك صاحبها، ومن مظاهر علو رفعتها عندهم وضع مؤلفات تختلف طولا وقصرا، واختصارا وإسهابا، تُعرّف بأجناسها وبأعضائها وصفاتها والأسقام التي قد تصيبها، والأدوات والآلات التي ترتبط بها. كانت الحشرات علاوة على الخيل والإبل موضوعا تناوله اللغويون فألفوا في النحل والعسل،

[1] – يراجع: جلال الدين السيوطي، غاية الإحسان في خلق الإنسان، تح: مرزوق علي إبراهيم، دار الفضيلة، ط1، القاهرة_مصر، د.س، ص5.

[2] – يراجع: المرجع نفسه، ص6.

[3] – المرجع السابق، ص35.

والجراد، والبعوضة، والذباب، والعقارب والحيات، وما يغلب على هذه الكتب كون أكثرها لم يصلنا كمؤلفات مستقلة، وإنما نتلمسها في كتب أخرى من باب استعانة اللاحق بالسابق[1].

يبقى أنّ اللافت في عدد من المؤلفات أنّ أصحابها لم يكتفوا بسرد معلومات عن موضوع الدراسة وحسب، وإنما منهم من اهتم ببعض المسائل اللغوية والصرفية والنحوية؛ منها التعرض للمفرد والجمع من الأسماء والصفات، والمذكر والمؤنث، والأفعال المأخوذة من هذه الحيوانات أو الحشرات، إضافة إلى تطعيم هذه النصوص بمادة شعرية[2]. وحسبنا في هذا السياق أن نشير إلى أبرز المؤلفين في هذا الفن، ذلك بسب ضياع أكثرها وبقاء عدد منها في شكل مخطوطات، نذكر كتاب "الفروسية والخيل" لمحمد بن أبي حزام (ت 246هـ)، والنضر بن شميل (ت 204هـ) وكتابه "خلق الفرس"، و"أسماء خيل العرب وفرسانها" لابن الأعرابي (ت231هـ).

ألّف الأصمعي (ت 216هـ) كتابه "الخيل" الذائع الصيت، وإن كان قليل المادة، إلا أنه كان يلتفت فيه إلى طرق بعض المسائل اللغوية والصرفية والنحوية، كأن يذكر الفعل والصفة، وكان يذكر بعض الأبيات الشعرية لعدة شعراء أمثال ذي الرمة والأعشى وأبي زبيد وغيرهم، وذلك عقب تناوله عضوا أو فعلا أو صفة من صفات الخيل[3].

إنّ المتأمل في الرسائل اللغوية التي ألفها العرب منذ انطلاق عملية التدوين، سيلحظ مدى إحاطة العرب بكامل جوانب الحياة، بدءا بذاته بإعادة رسم صورة عن خلق الإنسان والحيوان والنبات، من خلال جمع الألفاظ التي تستغرق موضوعا أو شيئا واحدا، وهو بذلك تكريس لعلاقة العلامات بالواقع وما يحويه بدءا بالإنسان مرورا بالحيوان وصولا إلى الأشياء والأدوات، وهو ما سهل على الخليل ومن جاء في أعقابه من المعجميين المؤلفين في معاجم الألفاظ الإفادة من هذا المخزون اللغوي، وخصوصا وأنها وضعت في مؤلفات منفردة ما يجعل العودة إليها أمرا يسيرا ومنهجيا.

---

[1] – حسين نصار، المعجم العربي النشأة والتطور، ص100_102.

[2] – المرجع نفسه، ص102.

[3] – يراجع: أبو سعيد الأصمعي، الخيل، تح: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، ط2، دمشق_سورية، 2009، ص48_50.

4-من الواقع إلى الرموز:

تتماز هذه المرحلة عن سابقاتها في نوع المؤلفات وخصائصها التي تنفرد بها عمّا وضع قبلا، حيث نلاحظ أن التفكير المعجمي حصلت فيه طفرة نوعية، فالإهتمام بالواقع في المصنفات السابقة يقابله انتقال إلى مستوى أكثر تجريدا، كون هذه المعاجم تُعنى أساسا بالعلامات كموضوع رئيس لها، على الرغم من الدور المهم للمراحل السابقة في دفع عجلة التأليف اللغوي عند العرب نحو الأمام، فالتنوع في التأليف كان سمة الحياة الفكرية منذ القرن الهجري الأول، والذي استمر لقرون من خلالها عرفت العرب أنواعا جديدة من المؤلفات، وولجت عوالم وفنون جديدة لم تكن تعرف من قبل، ومع ذلك فإنّ الاتصال بين هذه المراحل على اختلافها لا يمكن إنكاره، والخيط الذي يربط بين الأنواع المختلفة من العلوم والمعارف ظل متصلا لم ينقطع، بدليل أنّ ما أُلّف في اللغة بعد القرن الثاني الهجري يمكن اعتباره صورة مثالية عن النماذج السابقة التي اتسمت بالقصور في بعض جوانبها، ونقصد بكلامنا معاجم الألفاظ التي اكتسبت بعض صفاتها مما ألف قبلا من كتب الغريبين والفقه، والرسائل اللغوية وكتب الموضوعات، حيث يجد المتفحص فيها أوجه شبه بينها وتناسخا لا يمكن إغفال معالمه، وهو ما يساعد على إدراك الوشائج بينها وكيف حصل الانتقال من مستوى الواقع والاجتماعي إلى المستوى التجريدي.

ارتبط التأليف في معاجم الألفاظ عند العرب بالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ)، فهو قصد إلى استقصاء العلامات اللغوية بوضع معجم يحيط بكلام العرب لفظا ومعنى، يقول السيوطي في باب "أول من صنف في جمع اللغة: «أوَّلُ من صنَّف في جمع اللُّغَةِ الخليلُ بن أحمد؛ ألَّف في ذلك كتابَ العَين المشهور؛ قال الإمام فخر الدين في المحصول: أصلُ الكتُب المصَنَّفَة في اللغة كتابُ العينِ»[1]، إذ كان الخليل إماما في النحو والصرف والعروض والشريعة والرياضيات والشعر، تعلم على يديه كبار العلماء أمثال سيبويه، ومن أهم مؤلفاته إضافة إلى كتاب العين، كتاب النقط والشكل، وكتاب العروض، وكتاب الشواهد، وكتاب الإيقاع، وكتاب الجُمل[2]. تنبّه الخليل إلى أنّ ما جمع في الرسائل وكتب الموضوعات لا يكفل الإحاطة باللغة،

[1] – السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص76.

[2] - Voir : John A. Haywood, arabic lexicography, Leiden E. J. Brill, Netherlands, 1960. p20.

نظرا لأنها مفرقة في سموط مختلفة، ما أوحى إليه إلى وضع كتاب يجمع فيه كل الثروة اللغوية الممكنة، مستعينا في استقصاء ألفاظ اللغة نبوغه في الحساب.

فبعد تحديده لحروف اللغة العربية وللأبنية فيها، والتي تتوزع على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، انتقل إلى إفراغ هذه الحروف في هذه القوالب مبتدئا بالثنائي، فكان يقلب حروف الكلمة على أوجهها المختلفة، فينتج من الثنائي أربعة أبنية، وهكذا حتى استكمل الحروف والأوزان جميعا، ما يجعل هذه الدراسة تصب في المنهج البنيوي كونها تهتم بالأبنية في ذاتها، لكن الجديد الذي جاء به الخليل، هو رؤيته الأصيلة في ترتيب الحروف، والتي كانت بناء على مخارجها، فالمطلع على كتاب العين يجد المواد فيه مرتبة حسب أدخل الحروف مخرجا، كأن يبدأ بالأبنية التي تخللها حرف العين، ثم يقدم فيها تلك التي تبتدئ بالعين نحو مادة عق، التي يقلبها فينتج عنها عق وقع[1]، وبناء على هذا التخريج الطريف، قسم كتاب العين إلى أبواب ستة، أولها باب الثنائي المضاعف، فباب الثلاثي الصحيح، يليه باب الثلاثي المعتلّ، ثم باب اللفيف، يلحقه باب الرباعي، ختاما بباب الخماسي.

قدّم الخليل خدمة جليلة للمعجميين من بعده، فهو استثمر نتائج المراحل السابقة التي عرفها البحث اللغوي والتّبحُّث في نص القرآن والحديث، ووضع بين أيديهم مادة مسهبة ومنظمة، يمكن لهم العودة إليها في أبحاثهم ودراساتهم، كما ابتكر فنا جديدا له أصوله وقواعده، ألف فيه عديد من اللغويين من بعده*، إلا أنّ ما ألف بعد العين وضع لتجاوز النقص من ناحية العلامات والذي لاحظه المعجميون في بعض المؤلفات، فابن دريد (ت 321هـ) على الرغم من كونه من أوائل اللغويين الذين أفادوا من معجم العين إلا أنه كان مدفوعا بغاية بيّنها في مقدمة الكتاب من كونه

[1] – يراجع: الخليل، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ج1، ص62.

* – أثارت مسألة صحة نسبة العين للخليل من عدمها خلافا وجدلا طويلا قديما وحديثا، وانقسمت فيه الآراء إلى مثبت ومشكك، فقال المبرد والزجاجي بنسبة العين للخليل، ونفى آخرون ذلك من بينهم الأزهري، بينما ذهب آخرون إلى التوسط =في الرأي، في كون الخليل قد ألف جزءا منه وليس كل الكتاب، ومن بينهم ابن جني. يراجع: ابن جني، الخصائص، ج3، ص288.

خلّص اللسان العربي من الوحشي والمستنكر وبعض الغريب، وبالتالي فما قام به في تهذيب اللغة هو إسقاط للعلامات اللغوية التي تدخل في نطاق الوحشي والمستنكر والغريب[1].

قال فيه السيوطي: «ومِنْ مشاهير كُتبِ اللغةِ التي نَسَجَت على منوال العين كتابُ "الجمهرة" لأبي بكر بن دُريد»[2]، على الرغم من الاختلافات التي تظهر بين المؤلَّفَين، علاوة على ما رصدناه من اختلاف على مستوى نوع العلامات، منها ما هو على صعيد ترتيب المواد، فقد قسّم ابن دريد هو الآخر المواد حسب الأبنية إلى ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي، وما يلحق بكل منها، وإن كان لم يتبع تبويب المعجم حسب الحروف، يقول: «اعلم أنّ الأمثلة التي أصّلها النحويون واصطلح عليها أهل اللغة ثلاثية ورباعية وخماسية. فالثلاثية عشرة أمثلة، وهي فَعْل مثل سَعْد (...)، [و] الرباعية، وهي خمسة أمثلة، وقال الأخفش هي ستة: فَعْلَلَ مثل جَعْفر (...). والأمثلة الخماسية أربعة: فَعَلَّل نحو سَفَرجَل (...)»[3]، ومع ذلك فابن دريد تجاوز نظام الأبنية في بعض التفاصيل كأن يفرد بعض الأبواب بناء على الندرة وهو ما لم يقم به الخليل[4].

ومن جملة ما قد يُعاب عليه ابن دريد الاضطراب الذي وقع فيه عند ترتيب المواد، ما جعل بعض الأبنية تذكر في غير موضعها المنشود، وهو ما أشار إليه ابن جني (ت 392) في قوله «وأمّا كتاب الجمهرة ففيه أيضا من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ما أعذِر واضعه فيه؛ لبعده عن معرفة هذا الأمر»[5] إذ يعلل ذلك في كون ابن دريد قصير الباع في التصريف.

توالت بعدها المؤلفات في هذا الفن تحديدا في القرن الرابع، الذي عرف غزارة في وضع المعاجم وتفننا في ابتكار مناهج معالجة المواد، يمكن أن نمثل عن ذلك بأبي الطيب عبد الواحد بن علي (ت 351هـ) صاحب معجم شجر الدّرّ، والذي ألفه على شاكلة كتاب المداخل، لصاحبه أبو عمر المطرز البغدادي (ت 345هـ)، باعتباره إمام هذا الفن وأستاذ أبي الطيب اللغوي، وهو (شجر الدّرّ) كتاب قيّمٌ قِوامه المشترك، اعتمد فيه على تقسيم الأشجار، حيث كل شجرة تتفرع إلى

---

[1] – يراجع: ابن دريد، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، بيروت_لبنان، 1987، ص41.

[2] – السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص92.

[3] – المرجع السابق، ص48_49.

[4] – يراجع: حسين نصار، المعجم العربي النشأة والتطور، ص218.

[5] – ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ج3، المكتبة العلمية، ص288.

فروع، فيشرع في شرح معاني الألفاظ المنضوية في الأشجار والفروع[1]، وهو بصنيعه هذا يُخرج المعجم العربي من حيز الاستقصاء إلى نطاق تمثل علاقات بين العلامات اللغوية وهو ما سنبينه لاحقا في هذا البحث.

كما وضع القالي (ت 356هـ) معجمه البارع في اللغة، والذي يرجح أنه قصد منه تلافي ما وقع فيه الخليل وابن دريد، فكان يرمي إلى الإحاطة بالعلامات التي تتصف بالصحة[2]، وقد بدأ تأليفه في الأندلس بداية من عام (339) للهجرة، ساعده في ذلك وراقٌ يسمى محمد بن الحسين الفهري، لكنه توفي قبل أن يتمه فتولى تهذيبه وراقه ومحمد بن معمر الجياني، ولا بدّ أن تأخر البارع عن جمهرة اللغة والعين قد ساعد القالي في صقل المنهج الذي طرحه هذان الباحثان الفذان، فهو اعتمد على الترتيب حسب مخارج الحروف مثلما فعل الخليل، لكنه لم يعتمد ترتيب الحروف على الشاكلة التي أوردها عليها الخليل، فلم يبدأ بحرف العين وإنما استبق قائمة الحروف بالهاء، كما جعل الهمزة في ذيل الترتيب حيث ضمها إلى حروف العلة[3].

قسّم القالي معجمه إلى ستة أبواب، وهو بذلك يخالف تقسيم الخليل، ويُرَجَّحُ أنَّ تقسيمه نابع من رغبته في تجاوز الهنات التي وقع فيها الخليل في هذه المسألة، فجاءت أبواب البارع مفرقة في أبواب الثنائي المضاعف، وأبواب الثلاثي الصحيح، وأبواب الثلاثي المعتل، وأبواب الحواشي، وأبواب الرباعي، وأبواب الخماسي[4].

ومن المعاجم التي ظهرت في القرن الرابع تهذيب اللغة للأزهري (ت 370هـ)، والذي أراد أن يجمع فيه صاحبه العلامات النقية وحسب بعدما ميز فيها بين الصحيحة والسقيمة، تحاشيا بذلك لما دخل إلى اللسان العربي من ألفاظ لغات العرب والتي ذكرها الخليل وغيره في مؤلفاتهم[5]، غير

---

[1] – يراجع: آيت الجودي فتيحة، خصائص النص المعجمي في شجر الدّرّ، مجلة الممارسات اللغوية، مجلد11، ع3، تيزي وزو_الجزائر، 2020، ص96_97.

[2] – يراجع: حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ص246.

[3] – يراجع: المرجع نفسه، ص245.

[4] – يراجع: القالي، البارع في اللغة، تح: هاشم الطعان، دار الحضارة العربية، ط1، بيروت_لبنان، 1975.

[5] – يراجع: الأزهري، تهذيب اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون ومحمد علي نجار، ج1، الدار القومية العربية للطباعة، د.ط، مصر، 1964، ص7.

أن ذلك لم يمنعه من تتبع منهج الخليل إن في تقسيم الكتاب إلى أبواب ستة هي الثنائي المضاعف، والثلاثي الصحيح، والثلاثي المعتل، واللفيف، والرباعي، والخماسي، أو في ترتيب المواد الذي كان وفق مخارج الحروف مع اعتماده على تقنية التقليب، ومشيرا في متن الكتاب إلى المستعمل والمهمل من الأبنية، ووضح في مقدمة الكتاب انصرافه إلى الإكثار من الشواهد قائلا: «وقد دعاني إلى ما جمعتُ في هذا الكتاب من لغات العرب وألفاظها، واستقصيتُ في تتبّع ما حصّلت منها، والاستشهاد بشواهد أشعارها المعروفة لفصحاء شعرائها، التي احتجّ بها أهل المعرفة المؤتمنون عليها»[1] وهو ما يختلف فيه مع كتاب الخليل حيث تضخم عدد المواد فيه مقارنة بما ورد في العين[2].

ثم تلاه معجم المحيط في اللغة لابن عباد (ت 385هـ)، أخرجه هو كذلك على صيغة العين وتهذيب اللغة، مرتبا المواد حسب مخارج الحروف، ومقسما الكتاب إلى حروف، وكل حرف قام بتقسيمه إلى أبواب حسب الأبنية إلى؛ باب المضاعف، وباب الثلاثي الصحيح، وباب الثلاثي المعتل، وباب اللفيف، وباب الرباعي، وباب الخماسي «اتبع الصاحب ترتيب الخليل والأزهري للحروف، واتبع الأزهريَّ وحده في تقسيم الأبواب على النحو التالي: الثنائي المضاعف، الثلاثي الصحيح، الثلاثي المعتل، اللفيف، الرباعي، الخماسي، ووافقهما في نظام التقاليب أيضا (...). وواضح كل الوضوح أنَّ المحيط يتخذ من الاختصار منهجا له، حتى جعله يختصر التفسيرات من العين والتهذيب كليهما، ويحذف أسماء اللغويين الذي تنسب المادة إليهم»[3]، ما يجعل من هذا المعجم اختصارا لمضمون العين وتهذيب اللغة إن في العلامات أو فيما دون ذلك من الشواهد والتفسيرات.

أمّا في أواخر القرن الرابع فألَّف الجوهري (ت 393هـ) معجمه الصحاح، وهو كتاب جليل الفائدة يتفوق عمّا ألف قبل ذلك لأن «الناس قبيل الصحاح لا يفيدون من المعجمات المعدودات، بل كان العلماء أنفسهم لا يستطيعون الوصول إلى الكلمات التي يريدون الوقوف على معانيها إلا

[1] – الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص6.

[2] – يراجع: حسين نصار، المعجم العربي النشأة والتطور، ص261.

[3] – يراجع: المرجع نفسه، ص280_282.

بجهد جهيد، حتى ألّف الجوهري صحاحه فمهّد الطريق وعبّده أمام الناس، حتى الشادي نفسه يستطيع بقليل من المعرفة بالمعاجم وطريقة البحث فيها أن يهتدي إلى ضالته من الكلمات»[1]، إلا أنّ ما يميز الصحاح ليس طريقة الترتيب فيه وحسب، وإنما تحوّل الجوهري في معجمه إلى رسم حدود ضيقة لمفهوم العلامة اللغوية الذي حصره في الصحيح، وإقصائه لغير الصحيح منها[2].

كما خالف الجوهري فيه منهج سابقيه في ترتيب المواد، فهو أهمل «ترتيب الحروف على المخارج ونظام التقاليب وتقسيم الكتاب إلى أبواب بحسب أبنية الألفاظ التي يحتويها وأتى بنظام جديد أخذ بذرته الأولى أو نواته من البندنيجي صاحب التقفية وخاله الفرابي صاحب ديوان الأدب، هذه النواة هي عدّ أواخر الألفاظ في ترتيبها على الألف باء بدلا من أوائلها»[3]، هذا المنهج الجديد في ترتيب المواد القائم على اعتبار أواخر الأبنية كان الغرض منه إمداد الشعراء والكتاب بمرجع يسهل عليهم الرجوع إليه لاختيار الألفاظ المناسبة عند نظمنة أشعارهم ونصوصهم، وذلك لالتزام الشعراء بالقافية والتزام الكُتّاب بالسجع[4]، توفي الجوهري قبل فراغه من تأليف معجمه، وأتمه من بعده تلميذه أبو إسحاق بن صالح الوراق[5].

وألّف كذلك ابن فارس (ت 395هـ) في نهاية هذا القرن معجمَين اثنين هما مقاييس اللغة والمجمل، وبينهما من الاختلافات الشيء الكثير، فإن كان ابن فارس في المجمل قد قصد إلى استقصاء العلامات وتذييلها بمعانيها، فإنه في المقاييس اتجه صوب نظمنة العلامات وفق تصور يأخذ بعين الاعتبار الأصول اللغوية والدلالية، فجاء مقاييس اللغة ليطرح فلسفة ابن فارس في فهم المعنى ويبيّن فهمه لاشتغال العلامات اللغوية فيه، لذلك فهو يبني على أصول محددة عوض الرهان على الحروف والأبنية مثلما فعل من تقدمه من المعجميين، ويرجع هذا الإنتاج الطريف إلى كون المادة اللغوية في أواخر القرن الرابع قد جمعت وحفظت واستقرت في الكتب والمؤلفات، فما كان اللغويون إذن منشغلون بجمع الألفاظ ومعانيها، ما جعلهم ينصرفون إلى ابتكار أسّ جديدة

[1] – الجوهري، الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت_لبنان، 1990، ص(ي).

[2] – يراجع: المرجع نفسه، ص33.

[3] – حسين نصار، المعجم العربي النشأة والتطور، ص381_382.

[4] – يراجع: الجوهري، الصحاح، ص5.

[5] - Voir : John A. Haywood, arabic lexicography, p69.

لنظمنة المواد تتعدى مجرد الرصف والترتيب والتعقيب النمطيين إلى تَمَثُّل طرق ذات علاقة بفلسفتهم الخاصة في فهم العلامات ومنطق اشتغالها[1].

وضع ابن سيده (ت 458هـ) في القرن الخامس كتابه المحكم، الذي أفاد من معجم العين والمعاجم التي وضعت على شاكلة العين على رأسها كتاب مختصر العين لمحمد بن الحسن الزبيدي، إضافة إلى اطلاعه على كل من كتاب البارع للقالي، وكتاب تهذيب اللغة للأزهري، وكتاب المحيط لابن عبّاد[2]، ما يوضح حرصه على تتبع العلامات اللغوية فيما وضع قبل المحكم من مؤلفات حتى يغني به عن كثير من المصنفات[3]، اتبع ابن سيده في محكمه بوجه عام منهج الخليل آخذا بعين الاعتبار ما أضفاه هؤلاء المعجميون من تعديل على منهج العين، حيث «أخذ ابن سيده هذا التقسيم كله من الزُّبيدي، الذي اتبعه في مختصره للعين، ثمّ زاد عليه بابًا ذكره في مواضع قليلة نادرة، ودعاه مرة السداسي، وأخرى الملحق بالسداسي، ووضع فيه ألفاظًا أعجمية وأسماء أصوات»[4] فرتب المواد حسب مخارج حروفها، وقلّب المواد على أوجهها المختلفة، وقسّم المعجم بعدد الحروف، وجعل لكل حرف أبوابا، مضيفا باب البناء السداسي هي؛ باب الثنائي المضاعف الصحيح، وباب الثلاثي الصحيح، وباب الثنائي المضاعف المعتل، وباب الثلاثي المعتل، وباب الثلاثي اللفيف، وباب الرباعي، وباب الخماسي، وباب السداسي.

أما منهجه في حشو هذه الأبواب فكان بناء على نظام تقليب الأبنية، باستثناء أبواب الثنائي المضاعف الصحيح والمعتل التي اتبع فيها منهج الزبيدي، فكان يقسم الأبواب إلى الثنائي الخفيف ومضاعف الفاء واللام، ومضاعف الفاء والعين، وعالج في أبواب الثنائي مضاعف الرباعي، كما فصَل بين أنواع المعتل، مقدما المهموز ثم اليائي ثم الواوي ثم المعتلّ بألف غير أصلية[5].

---

[1] – يراجع: ابن فارس، مقاييس اللغة. تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، د.ط، دمشق_سوريا، 1979، ومجمل اللغة، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط2، العراق، 1986.

[2] – يراجع: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، ج1، دار الكتب العملية، ط1، بيروت_لبنان، 2000، ص4.

[3] – يراجع: المرجع نفسه، ج1، ص35.

[4] – المرجع السابق، ص4_5.

[5] – يراجع: حسين نصار، المعجم العربي النشأة والتطور، ص288.

كما يمكن أن نذكر كتاب المسلسل في غريب لغة العرب لأبي الطاهر بن عبد الله التميمي (ت 538هـ) الذي ظهر في النصف الأول من القرن السادس، وهو مؤلَّف اتبع فيه صاحبه فكرة المداخل للمطرز البغدادي، لأنه عمد فيه إلى نسج نوع محدد من العلامات وهي الألفاظ الغريبة التي جمعها على منوال المداخل وشجر الدّرّ، لكنه أكثر اتقانا من الأخيرين من حيث التزام أبي الطاهر التميمي بمنهج واحد لم يُخِلَّ به طوال صحائف الكتاب، مقارنة بالهنات التي وقع فيها محمد بن عبد الواحد البغدادي وأبو الطيب اللغوي، وبذلك تكون هذه المؤلفات الثلاثة على الرغم من اختلاف الزمان والمكان بينها كيانا واحدا يتمم بعضه بعضا، إذ يغدو المسلسل عنصرا ضروريا لتمام هذه المجموعة الثلاثية، فهي بحق تمثل _ نظرا لتنوع طرقها وتقدير أشكالها وترتيبها، مع اتحاد موضوعها وأهدافها _ النشوء والارتقاء في تأليف الفنون العلمية وابتكار العلوم اللغوية[1].

وفي الفترة نفسها تقريبا ظهر معجم أساس البلاغة للزمخشري (ت 538هـ)، وهو كتاب خرج فيه الزمخشري من القالب اللغوي إلى البلاغي، ما يجعلنا نموضع التفكير المعجمي عند العرب إزاء فكرة المجاز، نظرا لاهتمام الزمخشري بتمييز المعاني المجازية من الحقيقية[2]، أما من ناحية المعالجة القاموسية فاعتمد فيه صاحبه في ترتيب المواد على الترتيب الألفبائي، مخالفا بذلك منهج الخليل وغير آخذ بالتعديلات التي قام بها من جاء في أعقاب الخليل على منهج الترتيب حسب مخارج الحروف، كما لم يلتفت إلى تقليب الأبنية، وإنما كان يراهن على ترتيب الأبنية بالنظر في الحرف الأول فالثاني فالثالث، وقد لقي كتاب أساس البلاغة اهتماما من العلماء على غرار ابن حجر العسقلاني (ت 852هـ) الذي وضع مؤلفه "غراس الأساس" تناول فيه ما ذكره الزمخشري من المجاز والكناية والاستعارة، إضافة إلى ما قام به الشيخ محمد عبد الرؤوف المناوي (ت1031هـ) من اختصار لكتاب أساس البلاغة وقلب نظامه إلى نظام صحاح الجوهري[3].

---

[1] – يراجع: أبو الطاهر بن عبد الله التميمي، المسلسل في غريب لغة العرب، تح: محمد عبد الجواد وإبراهيم الدسوقي البساطي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، د.ط، مصر، 1957، ص5.

[2] – يراجع: الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، ج1، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت_لبنان، 1998، ص16.

[3] – يراجع: الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص10.

بعدها ظهر في القرن السابع معجم العباب الزاخر للصغاني (ت 650هـ)، الذي كان أهم مؤلفاته وتتويجا لنشاطه الذي تركز في البداية في صحاح الجوهري درسا وتصحيحا وتحشية، مؤلفا التكملة والذيل قال في مقدمته: «هذا كتاب جمعت فيه ما أهمله أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري رحمه الله في كتابه وذيلتُ عليه، وسميته كتاب التكلمة، والذيل والصلة غير مدعٍ استيفاء ما أهمله، واستيعاء ما أغفله»[1]، ولما تمّ له ذلك فكّر في وضع معجمه العباب الزاخر، وإن لم يتمكن من إتمامه قبل وفاته[2]، وقد عُرف عن الصغاني اهتمامه بالحديث والتفسير والفقه لكنه برَع أكثر في اللغة وتبحر فيها «أخذ الفقه عن المرغيناني الفقيه الشهير الحنفي ومَهَرَ وكَمُل فيه؛ وهكذا نرى أنه كان مولعاً بأخذ الحديث وسماعه أينما تيسّر له أن يسمع لكن غلب عليه علم اللغة فلم يشتهر بالفقه ولا بالحديث فنرى طلبة اللغة ينثالون عليه من كل أوبٍ لأخذها عنه»[3]، وربما هذا ما دفعه إلى وضع كتاب يصحح فيه أغلاطا لغوية بالإضافة إلى حرصه في المقام الأول على جمع العلامات اللغوية التي تشتت فيما أُلف قبله[4].

ثمّ عرفت العرب في حدود منتصف القرن السابع معجم لسان العرب لصاحبه ابن منظور (ت 711هـ) باعتباره «أعظم كتاب ألف في مفرداتها كتاب لسان العرب للإمام المتقن جمال الدين محمد بن جلال الدين الأنصاري الخزرجي الافريقي، (...) وبالجملة فهو كتاب لغة، ونحو، وصرف، وفقه، وأدب، وشرح للحديث الشريف، وتفسير للقرآن الكريم»[5]، ومما يفهم من غاية ابن منظور أنه قصد إلى تحقيق أمرين اثنين هما الترتيب واستقصاء العلامات اللغوية «فقد ذهب في مقدمته إلى أنّ المعاجم السابقة عليه لا تعنى إلا بواحد منها، فالتهذيب والمحكم وجهتهما استقصاء اللغة، والصحاح صرف همته إلى ترتيب المفردات. فأراد ابن منظور أن يحوز الحسنيين بأخذ مادة

---

[1] – الصغاني، التكملة والذيل والصلة، تح: عبد الحليم الطحاوي وعبد الحميد حسن، ج1، مطبعة دار الكتب، د.ط، القاهرة_مصر، 1970، ص3.

[2] – يراجع: حسين نصار، المعجم العربي النشأة والتطور، ص417.

[3] – الصغاني، العباب الزاخر واللباب الفاخر، تح: ڤير محمد حسن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط1، العراق، 1978، ص م ق 29.

[4] – يراجع: المرجع نفسه، ص1.

[5] – يراجع: ابن منظور، لسان العرب، ج1، دار صادر، بيروت_لبنان، ص5_6.

الأولين وترتيب الأخير»[1]، وقد اختار ابن منظور الأبجدية المنتظمة على غرار ما قام به الجوهري، ثم رتّب المواد حسب حرفها الأخير، كما أنه جمع في باب واحد المفردات الواوية واليائية التي حافظت على أحوالها، أو تلك التي تغيرت بالإبدال أو الإعلال ألفا لينة، أو همزة، وهذا خلافا لما قام به ابن سيده وغيره الذين فرقوا بين المعتل عن الواو والمعتل عن الياء في بابين مختلفين[2].

ومع ذلك، فإنّ ابن منظور لا يعترف لنفسه بفضل تأليف لسان العرب، وإنما ربطه بمن أخذ عنهم مادة الكتاب التي نقلها مثلما وردت في هذه الكتب لقوله «وليس لي في هذا الكتاب فضيلة أمتّ بها، ولا وسيلة أتمسك بسببها، سوى أني جمعت فيه ما تفرّق في تلك الكتب من العلوم، وبسطت القول فيه ولم أشبع باليسير، وطالب العلم منهوم. فمن وقف فيه على صواب أو زلل، أو صحة أو خلل، فعُهدته على المصنف الأول»[3] حرصا منه على الأمانة العلمية.

وضع الفيروزبادي (ت 816 أو 817هـ) في القرن الثامن مؤلفه القاموس المحيط الذي هدف من خلاله إلى تتبع العلامات اللغوية، فكان «المعجم الذي طار صيته في كل مكان، وشاع ذكره على كلّ لسان، حتى كادت كلمة "القاموس" تحُلّ محلَّ "المعجم" إذ حَسِبَ كثير من الناس أنهما لفظان مترادفان، ذلك لكثرة تداوله، وسعة انتشاره، فقد طبّقت شهرته الآفاق، وتلقاه بالقبول الحذّاق»[4]، اعتمد على ترتيب المواد فيه على الحرف الأخير، مقسما الكتاب إلى سبعة وعشرين بابا، حيث جمع الواو والياء في باب واحد، ثم قسّم كل باب إلى ثمانية وعشرين فصلا، وكان الفيروزبادي قد وضعه كمختصرٍ "للامع المعلم العجاب" الذي اختصه بالغريب والفصيح والبسيط، وقد شرح منهجه في مقدمة الكتاب قائلا: «وألّفتُ هذا الكتاب محذوف الشواهد، مطروح الزوائد، مُعْربا عن الفُصَح والشوارد (...) ومن أحسن ما اختصّ به هذا الكتابُ: تخليص الواو من الياء»[5].

بعدها تُوجت الدراسات اللغوية «بالمعجم الأكبر في أواخر القرن الثاني عشر، وبالدقة في الأعوام الأولى من القرن الثالث عشر، إذ أبرز الإمام اللغوي محب الدين أبو الفيض السيد محمد

---

[1] – حسين نصار، المعجم العربي النشأة والتطور، ص229.

[2] – يراجع: دزيرة سقال، نشأة المعاجم العربية وتطورها، دار الصداقة العربية، ط1، بيروت_لبنان، 1995، ص60.

[3] – ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص8.

[4] – الفيروزبادي، القاموس المحيط، ص5.

[5] – الفيروزبادي، القاموس المحيط، ص27.

مرتضى الحسيني الواسطيّ الزبيدي اليمني ثم المصري المتوفي عام 1205هـ كتابه المسمى "تاج العروس من جواهر القاموس" شرحا للقاموس المحيط للفيروزبادي»[1]، ومن خصائص هذا المعجم «اشتماله على كلّ مستحسن، من قُصارى فصَاحة العرب العرباء، وبيضة منطِقها وزُبدة حوارها، والرّكنَ البديع إلى ذرابة اللسان وغرابة اللسن، حيث أوجز لفظه وأشبع معناه، وقصّر عبارته وأطال مغزاه (...)»[2]، ما يجعله ينفرد عن القاموس في حجم العلامات اللغوية، ففي حين ورد القاموس مختصرا حرص الزبيدي على توسيع مدونة العلامات اللغوية في تاج العروس.

هذا أهم ما ألَّفه العرب من المعاجم، التي تفرقت مقاصد واضعيها بين استقصاء العلامات وتخير طائفة منها، تشترك بعضها حينا وتختلف حينا آخر في كيفية تصنيف العلامات فيها، لكننا لا نختلف في كونها تدور جميعا مدار محاولة تدارك النقص في العلامات كل معجمي حسب رؤيته الخاصة، ولعل النظر في هذه المعاجم يستدعي تسليط الضوء على مسألة مهمة تتعلق بمدى إسهام العرب في تأسيس معرفة معجمية، ومن ثمّ تبيُّن خصائص المعجمية العربية في مستوى النمذجة وإجراءت التطبيق.

[1] – حسين نصار، المعجم العربي النشأة والتطور، ص508.

[2] – الزبيدي، تاج العروس، ج1، ص2.

المبحث الثاني:

صياغة النموذج المفاهيمي وإجراء التطبيق

نحاول في هذا المبحث تسليط الضّوء على المشروع المعجمي العربي ككل من جهة تأصيلية صرفة، الغاية منه إبراز معالم صياغة المفاهيم ومقبولية تطبيقها، ومع ذلك فنحن لا نعترف لأنفسنا بالسّبق في طرق هذا الموضوع، فقد تناوله باحثون ذووا قدم في المعجمية أمثال إبراهيم بن مراد ورشاد الحمزاوي، وإنما حسبنا أن ندلي بدلونا لأنّا توسّمنا في إشارتنا هذه محاولةً للرّبط بين هذه المؤلفات المعجمية التي تناولناها في المبحث الأول؛ بإعادة بعث جهود علماء العربية حتى يكون هذا البحث ملمًّا بالقضايا الكبرى للمعجمية العربية، وفيما يلي وصف وترسيخُ لشقَّيْ المعجمية عند الباحثين العرب، والذي من شأنه أن يمهد لنا السبيل إلى سبر أغوار بعض المسائل ذات الصلة بجوهر موضوع بحثنا.

1-تصنيف المفردات والبحث عن النمذجة:

ميّز الباحثون حديثا بينَ اتجاهين في الدراسة المعجمية الحديثة؛ أولهما نظري والثاني تطبيقي، حيث يهتم الاتجاه الأول «باشتقاق الألفاظ، وأبنيتها، ودلالاتها المعنوية والإعرابية، والتعابير الاصطلاحية، والمترادفات، وتعدد المعاني»[1]؛ وهو ما يعرف بعلم المفردات أو علم الألفاظ (lexicologie)؛ وهو دراسة نظرية للوحدات المعجمية من حيثُ مبناها ومعناها، والذي يشمل دراسة مكوناتها وأصول تولدها ووظيفتها ودلالتها، إضافة إلى دراسة علاقات المعنى كالاشتراك والترادف والأضداد[2].

إنّ التحديد السّالف للمعجمية النظرية (lexicologie) يُفهمُ في إطار مصطلحات بعينها مرتبطة فيما بينها، وهي المعجم واللغة والألفاظ، وإن كان مصطلح المعجم قد يشكل لبسًا لدلالته على أكثر من مدلول، فيُقصد به الألفاظ التي تستعملها مجموعة لغوية معينة كمفهوم اللسان العربي، كما قد يدلّ على الألفاظ التي يستعملها فرد معين كمعجم ابن خلدون مثلا، وقد يشار به كذلك إلى مدونة ألفاظ لغة معينة جمعت ووضعت وفق ترتيب معين (dictionnaire) على غرار

[1] – علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعاجم، جامعة الملك سعود، ط2، المملكة العربية السعودية، 1991، ص3.

[2] – يراجع: المرج نفسه، ن.ص.

معجم العين[1]، ويرتبط المعجم باللغة في كون هذه الأخيرة جزءا من المعجم، لأنه (المعجم) يقوم أساسا على اللّغة بمستوياتها المختلفة، بحصر ألفاظها وتراكيبها ودراستها مبنى ومعنى، لذلك فإنّ التأليف المعجمي هو دراسة للألفاظ على مستوى الأصوات والصرف والنحو والدلالة؛ بمعنى أن المعجم قوامه المفردات، ونظريته هي نظرية المفردات[2].

لم يعتبر الباحثون العرب التأليف المعجمي نشاطا فنيًّا صرفاً، بل عملا يستدعي دراسات وأبحاث معمقة في اللغة، وما يؤكد ذلك تطويع التأليف لأفكار ورؤى أصيلة والتي ما كانوا ليتوصلوا إليها دون القيام بدراسات لغوية دقيقة للمفردات، ما يجعل من مفهوم المعجم عند العرب مغايرا للتحديدات التي شاعت عند غير العرب، ففي أمريكا وتحديدا في القرن العشرين أهمل علماء اللغة المعجم على غرار المدرسة الفكرية البلومفيلدية، التي كانت تنظر إلى المعجم على أنه ملحق للنحو، أو كقائمة من الاستثناءات النحوية[3].

إنّ رغبة الخليل في وضع معجم يستوعب كلام العرب يمكن تعليلها بفساد أوضاع اللغة العربية بسبب اختلاط العرب بالعجم، فكانت فكرة تأليف كتاب يضم ألفاظ اللغة العربية، مرفقة بشرح لمعانيها، ومرتبة بشكل يسمح للقارئ بمعاينتها بيسر، تتناسب مع حاجة المجتمع العربي آنذاك لمرجع يزودهم بما اعتاد أن يتكلم به العرب لفظا ومعنى[4]. انطلق الخليل من افتراض مسبق مفاده أن كلام العرب يمكن حصره والإحاطة به، ما جعله لا «ينظر إلى كلام العرب على أنه قائمة مفتوحة تستعصي عن الحصر والاستيعاب بل باعتباره نظاما محكم البناء قوامه المفردات التي يمكن للغوي معرفتها واستقصاؤها وإحصاؤها وحصر المستعمل منها على ألسنة المتكلمين»[5]؛ وبذلك فإنه يمكن الإحاطة بألفاظ اللغة إذا أمكن الإلمام بما يخزنه كل فرد من أفراد المجتمع

[1] – يراجع: حلمي خليل، علم المعاجم عند أحمد بن فارس بين النظر والتطبيق، مجلة المعجمية، ع12و13، تونس، 1997، ص51.

[2] – يراجع: ابراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية، ع9و10، تونس، 1994، ص78.

[3] – يراجع: علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعاجم، مطابع جامعة الملك سعود، ط2، الرياض_المملكة العربية السعودية، 1991، ص6.

[4] – يراجع: ابن خلدون، المقدمة، ج2، ص370.

[5] – الحبيب النصراوي، التأسيس المعجمي في تونس، حوليات الجامعة التونسية، ع53، تونس، 2008، ص278.

العربي، يقول الأزهري: «لسان العرب أوسعُ الألسنة مذهبا، وأكثرها ألفاظا، وما نعلم أحدا يحيط بجميعها غير نبيّ، لكنّها لا يذهب منها شيء على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها»[1] لأنّ اللغة هي حاصل ما يخزنه المتكلمون من رصيد لغوي.

غير أنّ الخليل سلك لتحقيق ذلك مسلكا متفردا، فهو لم يعتمد في حصر كلام العرب على مدونة محددة سلفاً، كأن يعود إلى ما دوّن في الرسائل وما ذكر في كتب الموضوعات، ثم يقوم بجمعها جميعا في مرجع موحد، وإن كان قد اعتمد عليها في مسائل أخرى، بل اختار طريقة منطقية قوامها التفكير الرياضي، بتقليب البناء الواحد على أوجهه الممكنة، فكان يضرب أحرف الكلمة على أوجه الصحيح للكلمة السابقة لها، فانتهى بذلك إلى أنّ «الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين (...) والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه، والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجها (...) والكلمة الخماسية تتصرف على مائة وعشرين وجها»[2]، ومع ذلك فإنّ الخليل لم يشر في مقدمة معجمه، والتي امتدت على ثلاثة عشرة صحيفة، بشكل صريح إلى رغبته في وضع معجم مثالي استيعابي للغة العربية، وإنما ذلك يفهم ضمناً من تركيزه على نظام التقليبات وشرح آليته في التحليل وكيفية حصره للكلمات.

تحصّل الخليل بعدما فرغ من عملية تقليب كل جذر على أوجهه المحتملة، على قوائم من الألفاظ تحوي كلمات ذات معنى وأخرى لا دلالة تُعرف لها، وقد ذكرها تحت مفهومي المستعمل والمهمل، وهذا يدل على أنه «يميز بين طاقة اللغة المنتجة وما يتحقق في مستوى الاستعمال بحسب حاجات المتكلمين الاجتماعية والثقافية والحضارية»[3]، هذا التمييز بين النوعين يتناسب ومفهومي الموجود بالقوة، والذي يقابله مفهوم اللغة كنظام مقدر في الذهن، والذي قد يتسع ليشمل المهمل، والموجود بالفعل ومقابله الكلام الفعلي أو المستعمل، وبناء على هذا فإنّ المهمل من الممكن أن يتحول إلى مستعمل إذا دعت الحاجة إلى ذلك، فيَمُرُّ بالسيرورة نفسها التي سلكها اللفظ المستعمل، بوضعه إزاء معنى خاص به، وهذا يومئ بأن الخليل وإن سعى إلى استيعاب كلام

[1] – الأزهري، تهذيب اللغة، ص4.

[2] – الخليل، العين، ج1، ص59.

[3] – الحبيب النصراوي، التأسيس المعجمي في تونس، حوليات الجامعة التونسية، ع53، تونس، 2008، ص278.

العرب في كتابه، إلا أنه لم ينفِ عن اللغة حيويتها وحياتها، إذ يمكن للبناء المهمل أن يصير مستعملا، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، مثلما يمكن للفظ المستعمل أن يتحوّل إلى مهمل، فقد يحدث وأن يختفي اللفظ ويخرج من إطار الاستعمال، ما يجعل المعجم عند الخليل مفتوح الحدود، وهو قابل للزيادة والنقصان معا في عدد مواده لارتباطها بالاستعمال وبالحاجة، وهما مسألتان مرتبطتان بظروف إجتماعية وسياسية وتاريخية، هذا التصور يضعنا إزاء ضرورة مواكبة المعجم للتغيرات التي تحصل على مستوى الاستعمال في صلب المجموعة اللغوية.

ما كان لرؤية الخليل أن تتجسد لولا امتلاكه لتصور شامل للمعجم الذي يريد وضعه، إضافة إلى تسلحه بترسانة من المفاهيم التي ابتكرها، لما لهذه الأخيرة من دور في تأسيس نظريته المعجمية، والتي طبق أصولها على جميع عينات مادته البحثية، ليخلص في الأخير إلى نتائج عامة، لذا فالخليل تمكن من «إرساء قواعد نظرية مبتكرة كانت الغاية الأولى منها هي حصر الرصيد اللغوي الموجود بالقوة؛ أي الطاقة التوليدية للغة في حدود ما يمكن تأليفه من الحروف الهجائية العربية من الألفاظ»[1]؛ ما يجعل من نظرية الخليل في معجمه العين صالحة لأن تطبق على أي لغة؛ لأن مقاربتها ترتكز على قواعد لسانية عامة، إذ يماثل مفهومي المهمل والمستعمل عند الخليل مفهومي الملكة والأداء عند تشومسكي[2]، إضافة إلى مفهوم البنية العميقة والسطحية، والذي يمثلهما مفهوم الجذر في معجم العين وما يتفرع عنه من مداخل، من خلال عملية التقليب التي ابتكرها، وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني من هذا البحث.

دفعت هذه الخصائص، التي انفرد بها معجم العين عما وضع قبله وما عاصره من مؤلفات على حد سواء، بعض الباحثين إلى التفكير بأنّ العرب لم تضع معجما غير العين، لأنّ كل ما جاء بعده ليس سوى إعادة وتكريرا لما جاء به الخليل، وهو ما وقع فيه محققا كتاب العين والذي يستشفُّ من قولهما: «ومع ذلك لم يستطع معاصروه (الخليل) أن يضيفوا شيئاً أو يقوموا بما قام به

[1] – حلام الجيلالي، المعجم العربي بين المدارسية والنظرياتية، مجلة المعجمية، ع9و10، تونس، 1994، ص117.

[2] – يراجع: الحبيب النصراوي، النظريات المعجمية العربية وسبلها إلى استيعاب الخطاب العربي، مجلة المعجمية، ع14و15، تونس، 1999، ص438.

كما لم يستطع من خَلَفَهُ أن يأتي بما أتى به»[1]؛ وهذا الحكم يتسم بالعموم ويفتقد لسند علمي، لأن المعطيات التي بين أيدينا توضّح وبجلاء أن من جاء بعد الخليل من المعجميين قاموا هم كذلك بمجهودات تحسب لهم، وانطلقوا في التأليف من أفكار ذات قيمة معرفية كانت نتيجة أبحاث معمقة في اللغة، ما مكنهم من وضع معاجم وفق تصورات جديدة مختلفة عن تلك التي حددها الخليل في القرن الثاني للهجرة، ما يجعلها ترتقي لمصاف النظرية وفيما يلي تفصيل في كل واحدة منها على حدة.

يُمكن تصنيف جهود ابن فارس في المقاييس كمحاولة تأصيلية لألفاظ اللغة العربية، غير أنّ مفهوم التأصيل عند ابن فارس لا يشمل تتبع الكلمة إيتيمولوجيا؛ أي البحث عن اللغة الأصل التي ظهرت فيها الكلمة لأول مرة، مثلما يظهر في معجم أكسفورد للغة الانجليزية، القائم على التحري عن أصول الكلمات، والدلالة التي استعملت بها في لغتها الأصلية، وإنما قصد إلى دراسة أبنية اللغة العربية، من خلال إرجاع الألفاظ إلى أصولها؛ أو الجذر الذي انحدرت منه، وقادته رجاحة فكره إلى افتراض أن الكلمات يمكن أن تحلل إلى وحدات أبسط، بإسقاط حروفها الزائدة، وتعمق ابن فارس في تبحّثه في الكلمة في اللغة العربية وكيفية تشكلها، واستنتج أنه من طرق خلق الكلمات في اللغة؛ إضافة حرف أو أكثر من حروف الزيادة لكلمة موجودة سلفا، فتكون الكلمة الأولى أصلا، والثانية مشتقة من الأولى وفرعا عليها، ثم لاحظ أنّ الأبنية التي تشترك في أحرفها الأصول تتقارب أو تشترك في الدلالة، فاستنتج وجود علاقة بين دلالة الجذر اللغوي ودلالة ما يتفرع منه من أبنية، بحيث ترجع المشتقات مهما تشعب أو تفرعت معانيها إلى أصل معنوي واحد أو عدد من الأصول المعنوية المشتركة[2].

حاول ابن فارس أن يفسّر كيف يكتسب اللفظ المعنى، والذي أرجع جزءا منه إلى دلالة الجذر الذي انحدر منه، يقول: «اسم الجن مشتق من الاجتنان، وإن الجيم والنون تدلان أبدا على الستر، تقول العرب للدرع: جُنّة، وأجنه الليل، وهذا جنين، أي هو في بطن أمه أو مقبور ...»[3]،

[1] – الخليل، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ج1، ص8.

[2] – يراجع: حلام الجلالي، المعجم العربي بين المدارسية والنظرياتية، ص126.

[3] – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص57.

وبذلك فإنّ الألفاظ التي تشترك في أحرفها الأصلية تشترك كذلك في أنها تتقاسم الدلالة نفسها التي للجذر بالضرورة، إنّ البحث الذي قام به ابن فارس أفضى إلى اعتبار أن للغة العرب أقيسة محددة يمكن بها حمل كلمة على أخرى.

إذا وازنا بين مقدمة معجم مقاييس اللغة ومقدمة كتابه الصاحبي الذي وضعه متأخرا وتحديدا في سنة (382هـ)، إذ يقول في الصاحبي: «إنّ لعلم العرب أصلاً وفرعاً: أمَّا الفرعُ فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا: "رجل" و"فرس" و"طويل" و"قصير"، وهذا هو الذي يُبدأ به عند التعلّم. أمّا الأصلُ فالقولُ على موضوع اللغة وأوَّليتها ومنشأها، ثمّ على رسوم العرب في مخاطبتها، وما لها من الافتتان تحقيقا ومجازاً»[1]، ويقول في المقاييس: «إنّ للغة العرب مقاييس صحيحةً، وأصولاً تتفرعُ منها فروع، وقد ألَّف الناسُ في جوامع اللغة ما ألَّفوا، ولم يُعربوا في شيءٍ من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصلٍ من الأصول»[2]، ما يجعلنا ندرك أن ابن فارس مأخوذ بفكرة الأصول، لأنه افتتح كلا النصين بالإشارة إلى مفهوم الأصل والفرع وعلاقتهما بدراسة اللغة.

في الأخير، يلاحظ في متن مقاييس اللغة أنّ ابن فارس قسم المداخل إلى أصول تتروح بين أصل واحد وخمسة أصول، بناء على معيار تباين معاني المدخل، أما مفهوم الفرع فهو خلاف الأصل، وهو مرتبط ببناء الكلمة من كون أحد أحرفها على سبيل المثال مُبدلا (غير أصلي)، ونظرا لتمسكه بمنهجه فإنه سعى لتطبيقه في كامل المعجم، لكنه عجز في بعض السياقات عن تعميمه على بعض العينات التي يزيد عدد أحرفها عن الثلاثة، ما جعله يستبدله بمنهج آخر هو طريقة النحت، وهو ما سنتناوله في جزء آخر من هذا البحث.

يبدو أنّ فكرة التوليد قد أُخذ بها كثير من اللغويين العرب، فأبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي* انطلق من فكرة توالد الألفاظ والمعاني، والتي حرص على تطبيقها في كامل المعجم، حيث

---

[1]– ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، تح: عمر فاروق الطباع، دار المعارف، ط1، بيروت_لبنان، 1993، ص33_34.

[2] – ابن فارس، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، دار الفكر، د.ط، د.ب، 1979، ص1.

*– لم يكن أبو الطيب بن علي واضع هذه النظرية، لأنه لم يكن أول من ألف في هذا النوع المعروف "بالمتَداخَل"، وإنما سبقه إلى ذلك أبو عمر المطرز البغدادي (ت345هـ) بكتابه المُدَاخَل، ونظرا لتعذر حصولنا على نسخة من هذا الكتاب، فإنا صرفنا النظر عن تناول النظرية التي تطرحها هذه المؤلفات (المداخل، شجر الدر، المسلسل) في إطار كتاب المداخل،

يلاحظ كيف ربط بين ألفاظ الفرع الواحد، في شكل يجعل الكلمة السابقة تستدعي كلمة لاحقة، ضمن سلسلة يمكن أن تكون غير متناهية، وهذا التوصيف في حد ذاته يبرز قدرة اللغوي على تمثل المعنى بصورة شمولية، من خلال الربط بين مكونات المعجم بعلاقات مختلفة.

لأنّ هذه الطريقة في عرض المواد تنم عن معرفة بدلالة ألفاظ اللغة العربية، وتحديدا بدلالاتها المختلفة، وتحديدا تلك الناتجة عن الاستعمالات المختلفة للكلمة، سيما وأنّ أبا الطيب اللغوي لم يحصر كتابه في الغريب؛ وإنما حاول تطبيق فكرة التسلسل أو التداخل على ألفاظ اللغة العربية، ما يجعل محاولته تتسم بالشمول إلى حدّ ما. إنّ أبرز مبدإ قامت عليه هذه النظرية هو فكرة تعدد المعاني، خلافا للأطروحة التي حاول تطبيقها ابن فارس في مقاييس اللغة، والمؤسسة على الأصل أو المعنى الواحد أو المحدد.

قد يبدو للوهلة الأولى في معجم شجر الدّرّ أنّ التجديد حاصلٌ فيه على مستوى الوضع، لتقسيم المعجم إلى أشجار وفروع، وهو ما دفع بمحقق الكتاب أن يقول: «هذا وقد دعا الافتنان في جمع مفردات اللغة، والتحايل على دراستها، بطريق لا تورث الملل والسآمة، إلى ابتكار فن جديد في التأليف، عمد إليه بعض اللغويين، لنظم المفردات في سموط عجيبة، يربط بين حباتها وشائج من المعاني اللطيفة، تحمل القارئ على أن ينتقل من لفظة إلى أخرى»[1]، إلا أن هذه الطريقة في ترتيب المداخل ما هي إلا امتداد لرؤية المؤلف القائمة على مفهوم التداخل، حيث يظهر التداخل في الألفاظ (الكلام) على مستوى الفروع، لأن كل مداخل فروع الشجرة الواحدة وردت بشكل موحد، ولا نجد أي علاقة بين معاني مداخل الفروع، أما تداخل المعاني فكان على صعيد الفرع الواحد، والذي لا يصاحبه تشاكل بين كلمات الأشجار (الكلمات الأصول) حيث كل شجرة تتشظى إلى فروع.

لندرسها في ضوء كتاب شجر الدّرّ، ذلك لأن غايتنا هو التعريف بهذا النوع الطريف من التصانيف وتقديم الأساس النظري الذي بني عليها، كما وأننا لم نختر كتاب المسلسل لأنه جاء متأخرا عنهما، إضافة إلى أنه خصصه صاحبه لغريب لغة العرب، في حين جاءت مفردات شجر الدّرّ دون تخصيص، يراجع: أبو الطيب بن علي، شجر الدر، ص20.

[1] – أبو الطيب عبد الواحد بن علي، شجر الدر، ص17.

قَامَ أبو الطيب اللغوي في معجمه باستثمار مفهوم المشترك اللفظي، والذي يحصل في اللغة من إطلاق مسمى واحد على عدة معاني[1]، لذلك حرص على أن تكون الكلمات هي نفسها التي أوردها على رأس كل فرع من حيث الشكل*، يختلف معنى كل واحد منها عن الآخر عند الانتقال كل مرة إلى فرع جديد؛ ما يعني أن هذه التقسيمات في المعجم على مستوى فروع الشجرة الواحدة تخدم الفكرة الأساس للمؤلف حيث يتفرع كل منها إلى مداخل فرعية مستقلة عن بعضها، تأكيدا للاختلاف الحاصل بينها على مستوى الدلالة.

ربط أبو الطيب بن علي بين مكونات النص المعجمي مشكلا سلسلة من الكلمات وهو ما يعبر عنه بالتداخل يقول: «وإنما سمينا الباب [من أبواب هذا الكتاب] شجرة، لاشتجار بعض كلماته ببعض، أي تداخله، وكل شيء تداخل بعضه في بعض فقد تشاجر»[2] فهو يزعم أنّ الكلمات متداخلة فيما بينها ويمكن الجمع بينها في علاقة ترابطية حيث الأولى تستدعي الثانية وتستدعي الثانية الثالثة وهكذا، لذلك حين يشرح معنى الكلمة الأصل فإنه يقدم متوالية لفظية؛ لأنه يشرح الكلمة التي كانت شرحا بكلمة أخرى وهكذا حتى يبلغ مائة كلمة.

استطاع أبو الطيب بن علي، وإن كان قد سبقه إلى هذه الفكرة صاحب المُدَاخل، أن يؤلف كتابا يجمع فيه عددا من ألفاظ اللغة العربية، وفق أسلوب مسلوخ عن فكرة اعتبار الكلام متداخل بعضه ببعض لفظا ومعنى، غير أنّ عدد العينات المحدود التي شملتها الدراسة قد يوحي بأنّ نظرية التسلسل غير صالحة لأن تطبق على مدونة ألفاظ اللغة العربية بكاملها.

أمّا الجوهري فكان يهدف من وضع معجمه الصّحاح الحفاظ على رصيد مشترك يقاس عليه[3]؛ ما جعله يركز على جمع الصحيح من اللغة، قصد الظفر بلغة مثالية، وهي لغة صحيحة على مستوياتها المختلفة؛ الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، حيث يلاحظ عنايته بالمسائل النحوية والصرفية، وهو ما جعل حدود المدونة ضيقة عند الجوهري، لانحصارها في القوالب

[1] – يراجع: السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ص369.

* – نستثني منها الشجرة السادسة والأخيرة والتي وردت دون فروع.

[2] – أبو الطيب عبد الواحد بن علي، شجرّ الدّرّ، تح: محمد عبد الجواد، دار المعارف، ط3، القاهرة_مصر، د.س، ص62.

[3] – يراجع: الحبيب النصراوي، التأسيس المعجمي في تونس، حوليات الجامعة التونسية، ع53، تونس، 2008، ص279.

الصحيحة حسب تصوره يقول: «أمَّا بعدُ فإني قد أودعتُ هذا الكتاب ما صحّ عندي من هذه اللغة»[1]، وأدى به ذلك إلى إهمال بعض الألفاظ ظنا منه أنها غير صحيحة، كما واتسع مفهوم الصحيح لديه ليشمل كذلك الاستشهادات التي وظفها في المعجم، حيث اختار من الشعر الرفيع ومن كلام العرب غير المصنوع[2].

في حين لم يهتم الزمخشري في أساس البلاغة بالألفاظ وهي منفردة، فهو لم يحصر وظيفة معجمه في تزويد القارئ بما يدل عليه اللفظ من معنى، وفق دراسة لمكونات اللغة من وجهة ذرية، تنتهي بتعيين معنى قار لكل لفظ، وإنما انحرف بعمله إلى تتبع دلالة التراكيب، لذلك فمستعمل أساس البلاغة سيلحظ مدى حرص الزمخشري على اختياره من كلام العرب عبارات لها مميزات أسلوبية وأخرى شكلية محددة[3]، يُعَقّبُ عليها بشرح المقصود منها.

إنّ اهتمام الزمخشري بالتركيب عوض المفردة نابع من فهمه للطبيعة المرنة للعلامة اللغوية ومنطق اشتغالها، لذا اعتُبر بحق كأوّل معجمي انتبه إلى «أنّ المحافظة على اللغة لا يكون بتحنيطها بل بالدفاع عن حيويتها، ولهذا كانت رؤية الزمخشري لا تعتمد على اللغة باعتبارها رصيدا جامدا بل باعتبارها تنطلق من مفاهيم أساسية: كالاستعمال، والفصل بين مفهومي الدراسة الآنية والدراسة التطورية للغة»[4]، فهو لم ينظر إلى المعنى كمحتوى ثابت أو جاهز مضبوط مسبقا يتمّ توارثه، بل كشيء متغير لأنّ الألفاظ تغير من دلالتها باستمرار، ويحدث أن تدل على معان لم تكن تفيدها من قبل، وهذا راجع إلى محدودية معجم اللغة واتساع المعاني، وهو ما يفسر لجوء المتكلمين إلى استعمال الألفاظ بمعاني جديدة تقتضيها مقامات التلفظ عندهم.

قدّم الزمخشري في أساس البلاغة دراسة للغة من منظور تطوري تاريخي، ويظهر ذلك من الآلية التي اعتمدها في النصوص المعجمية عند شرح معنى المداخل، فهو يسوق الكلمة في عبارات لغوية متعددة يكون الغرض منها إبراز المعاني المختلفة التي يمكن أن تفيدها الكلمة، كما

---

[1] – الجوهري، الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، ط4، بيروت_لبنان، 1990، ص33.

[2] – يراجع: الجوهري، الصحاح، ص23_24.

[3] – يراجع: الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص15.

[4]– الحبيب النصراوي، النظريات المعجمية العربية وسبلها إلى استيعاب الخطاب العربي، مجلة المعجمية، ع15/14، تونس، 1999/1998، ص440.

أن تمييزه للمعاني المجازية من الحقيقية؛ نابع من تطبيق مبدأ تطور اللغة لأن المعنيين يتحصلان من استعمال الكلمات استعمالا مختلفا، وبذلك فإنّ حصر هذه المعاني الناتجة من هذه الاستعمالات، الذي يكون بتعقّب التغيرات التي تحصل في اللفظ بمرور الزمن على مستوى المعنى هو دراسة لتطور اللغة تاريخيا.

وفي الأخير نقول إنّ جهود المعجميين العرب دون استثناء، قد ساهمت في تشييد صرح معرفي خالد، لا غنى للباحث عنها في أيامنا هذه، وإن كان عدد منها لم ينته إلى صياغة قالب نظري متكامل، لاكتفاء أصحابها بالتحليل دون التركيب، فإنّ ذلك لا ينفي عنها كونها تولدت من معاناة بحثية حقيقية جديرة بالتقدير.

2-المعالجة القاموسية في المستوى الإجرائي:

إن المعجمية التطبيقية ليست علما تقنيا صرفا، فهو كذلك له جانبه النظري القائم على دراسة معجم لغة معينة على المستوى المحصل والفعلي، يكون الهدف منه وضع قواعد لتأليف المعاجم، وفي الوقت نفسه للمعجمية التطبيقية جانب تطبيقي واضح، يتمثل في الإنتاج الفعلي للقواميس الموجهة لاستعمال الجماهير المختلفة[1]، إضافة إلى مسائل محددة مرتبطة بالطباعة والنشر[2].

أ-جمع المادة:

تتحول المفردات في مجال الصناعة المعجمية من موضوع لعلم اللغة إلى وحدات معجمية، ما يستدعي النظر إلى الكلمات ليس كوحدات لغوية، وإنما كوحدات تنتمي إلى المعجم، تحكمها أنظمة وقوانين سطرها واضع المعجم، وقد انشغلت المعجمية التطبيقية مثلما، وضحنا ذلك سابقا، بقضايا محددة، تتعلق بإنجاز المعجم وإخراجه من حيز التنظير إلى المنجز والإجرائي، وبالتالي لا بُدّ لصانع المعجم من تتبع مسار بحثي محدد، يبدأ بجمع المادة وتحديد المدونة، ثم تعريف المداخل المعجمية، ووصولا إلى إخراج المعجم في حلته النهائية ككتاب قابل للتصفح والمعاينة.

[1]- Voir : Igor A. Mel' čuk / André Clas /Alain Polguère, introduction à la lexicologie explicative et combinatoire, 1re editions Duculot, France, 1995, p27.

[2] – يراجع: الحبيب النصراوي، النظريات المعجمية العربية وسبلها إلى استيعاب الخطاب العربي، مجلة المعجمية، ع14و15، تونس، 99/1998، ص432.

تُعد مرحلة الجمع أول مرحلة عملية في صناعة المعجم؛ ويُقصد بالجمع في الدراسات المعجمية؛ حصر المادة اللغوية وتحديد كيفية تحصيلها من المصادر المختلفة، وتعيين المستويات اللغوية المختلفة، وإن كان صناع المعاجم قديما لم يعتبروها، على أهميتها، خطوة جديرة بالوقوف عندها، والدليل على ذلك أننا لا نجد شرحاً دقيقاً للطريقة التي حُدّدت بها مادة هذه المعاجم، ولا فصلا في منهج اختيارها، وهل اعتمدوا على قوائم أو جذاذات، ومع ذلك فمنهم من أشار إلى هذه العملية في مقدمات معاجمهم بمصطلح الجمع، من بينهم الأزهري وابن منظور والذي يظهر اهتمامه بهذه العملية من قوله «ورأيت علماءها بين رجلين: أمّا من أحسن جَمْعَهُ فإنه لم يحسن وضعه»[1]، وهو ما غَفِل عنه الخليل والزمخشري والجوهري.

لا بُدّ إذا، عند الشروع في أي عمل معجمي من تحديد مدونة المواد التي سيعالجها المعجمي في المتن، ويُقصد بالمدونة في مفهوم الألسنية الحديثة «مجموعة معينة من النصوص المكتوبة أو المقولة أو مجموعة من المراجع المختارة المبررة تؤخذ سندا لوضع أسس لغة ما أو معجم ما (...)، وغايتها منهجية تضبط حدود الموضوع زمانا، ومكانا، وميدانا»[2]، وفي حالة المعاجم التي بين أيدينا فإن العملية لم تسقط بصفة كلية عن الجميع، وإن كان من ألّفوا بعد الخليل قد أخذوا مادتهم تقريبا من العين، مع بعض التغييرات الواضحة أحيانا في إسقاط بعض المداخل، أو في حذف بعض المشتقات؛ أو الزيادة عنها مثلما هو الحال في معجم لسان العرب، الذي سلك فيه صاحبه مسلك الموسوعية بالإكثار من المداخل والمشتقات، إلا أنّ ذلك عُدَّ من صميم التأليف المعجمي في تلك المرحلة، لأن الاختلافات التي رُصدت بين هذه المعاجم في هذا المستوى لها مبرراتها النظرية والمنهجية عند أصحابها، ولذا فإنّ عملية تحديد المداخل المعجمية يُعد أمرا في غاية الأهمية، لأنه يقوم على تمييز الوحدات التي تظهر في المعجم من التي ستحجب منه، بالمقارنة دائما بين المعاجم التي ألفت بعد العين فيما بينها وبين معجم العين نفسه.

إذا بحثنا عن ورود مصطلح الجمع عند الخليل، باعتباره أول معجمي عربي، وعلى يديه تأسس هذا النوع من التأليف، فإننا لن نعثر في مقدمة العين على هذا المصطلح أو ما يدل على

[1] – ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص7.

[2] – محمد رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الاسلامي، ط1، تونس، 1986، ص69.

منهجيته في جمع وتحديد مدونته، لأنه لم يذكر بدقة كيف جمع مادة العين، سوى ما ذكره من كون العين يضم الألفاظ التي تستعملها العرب، وأنه حصر فيه المعاني التي تكلمت بها، وهو ما يتضح من خلال قوله «فكان (العين) مدار كلام العرب وألفاظهم، فلا يخرج منها عنه شيء»[1]، غير أن تكراره طوال مقدمة العين لفظ "كلام العرب"، دفعنا إلى استنتاج أن الخليل وإن كان من الأوائل الذين قصدوا البوادي لجمع اللغة وتدوينها فإنه لم يعتمد على هذه الوسيلة في حصر مادة العين.

وما يبرّر استخدامه للفظ "كلام العرب" إلا لتأكيد غايته من وضع معجم شامل، كونه لجأ إلى مقارنة ما حصله من مواد بما سمع من الأعراب، فأسقط المهملة وأبقى على المستعملة، فحصّل بذلك معجما يضم المستعمل فقط من كلام العرب؛ ما يعني أن الخليل لم يحدد في ذهنه ما سينضوي في كتاب العين من مداخل ومشتقات، من خلال وضع حدود زمانية أو مكانية أو غيرها، وإنما ترك حدود مدونته مفتوحة وحده كلام العرب ما يضبطها.

فإذا كانت مدونة العين عند الخليل تضم كل ما سمع عن العرب، فإن الجوهري قد حدد بعناية ما يدخل ضمن التأليف، وهو الصحيح وهو ما صرح به في مقدمة معجمه بقوله «أمّا بعد فإني قد أودعت هذا الكتاب ما صحّ عندي من هذه اللغة»[2]، وهذا ما جعل معجم الصّحاح صغير الحجم مقارنة بغيره من المعاجم، لأن الجوهري تقيد بالصحيح فقط ولم يذكر غيره، نذكر أنّ الجوهري الذي اعتمد أساسا في تحصيل مادة الصّحاح على مشافهة الأعراب حيث مكّنه انتقاله إلى البوادي والأمصار من مشافهة الأعراب والسماع منهم، وما جاء في كتابه من ألفاظ اللغة ومعانيها كان مثلما ذكر في مقدمة كتابه قد جمعها «بعد تحصيلها بالعراق رواية، وإتقانها دراية، ومشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية»[3]، كما واعتمد كذلك على الرواية نظرا لما ذكره من أسماء لبعض من أئمة اللغة الذين نقل عنهم أمثال أبو عمرو بن العلاء، والأخفش والأصمعي، وهذا ما أسعفه لضبط الكلمات فلا يتسرب إليها التصحيف والخطأ[4].

---

[1] – الخليل، العين، ج1، ص47.

[2] – الجوهري، الصحاح، ص33

[3] – المرجع نفسه، ن.ص.

[4] – يراجع، حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ص381.

لم يكن الزمخشري واضحاً في مقدمة أساس البلاغة عند حديثه عن المصادر التي استقى منها مادة معجمه، سوى كون كتابه يتأسس على ما «فُليت له العربية وما فَصُحَ من لغاتها، وما مَلُحَ من بلاغتها، وما سُمع من الأعراب في بواديها، ومن خطباء الحلل في نواديها ومن قراضبة نجدٍ في أكلائها»[1]، وهو ما يجعل تحديد مدونة أساس البلاغة مسألة لا يمكن البتّ فيها، لكننا يمكن أن نستضيء بإشاراته من مقدمة أساس البلاغة التي يظهر فيها تبجيله للبلاغة، إذ تؤكد إحدى عباراته أنه اهتم فقط بالألفاظ الفصيحة والعبارات البليغة التي يشتمل عليها كلام البلغاء، حيث قال: «والعثور على مناظم الفصحاء؛ والمخايرة بين متداولات ألفاظهم، ومتعاورات أقوالهم»[2]، لذا فقد حوى أساس البلاغة فقط الألفاظ التي يستعملها البلغاء في كلامهم، وأسقط منه ما انتقوا عنه، وهو ما يختلف فيه مع الخليل الذي جعل كلام العرب مرجعية له، في حين حصر الزمخشري أساس البلاغة في كلام البلغاء.

وقد يشترك أساس البلاغة وشجر الدّرّ في هذه الخاصية، ذلك أنَّ أبا الطيب عبد الواحد بن علي لم يشر بدوره إلى مصادره، أو إلى الكيفية التي بها جمع مادة المعجم ومنهجه في تحديدها، سوى إشارات منه في مقدمة الكتاب إلى مصطلحي الكلام والمعاني، كإشارة منه إلى كلام العرب بصفة خاصة، غير أن الفترة الزمنية التي ألف فيها هذا المعجم حسب تقديرنا هي القرن الرابع للهجرة، ومن أبرز خصائص هذه الفترة تحديدا، اهتمام المعجميين بابتكار مناهج جديدة في الوضع وإهمالهم لفكرة الاستقصاء، لأن اللغويين وجدوا «في أواخر القرن الرابع المادة اللغوية مجموعة معدة تحت أيديهم؛ فكان عليهم أن يوجدوا أسسا جديدة يقيمون معجماتهم عليها، غير محاولة الجمع التي كان يقتصر عليها من قبلهم في غالب الأمر»[3]، وهذا ما يؤكده معجم شجر الدّرّ لحجمه الصغير مقارنة بمعاجم كالعين ولسان العرب وغيرهما التي جمعت مادتهم في أسفار عدة.

تظهر أصالة عمل ابن منظور في كونه أوّل من ورد لديه مفهوم المدونة، كما وأشَار إلى مفهوم الجمع بالمصطلح نفسه، فحصره للكتب التي أخذ منها مادة لسان العرب إجراء عملي يوافق

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص15.

[2] – المرجع نفسه، ن.ص.

[3] – حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ص340.

مفهوم تحديد المدونة بالمفهوم الحديث، وهو تطبيق لم نعثر عليه عند غيره ولم يسبقه إليه أحد من المعجميين، والكتب التي حصَّل منها مادة لسان العرب هي خمسة أشار إليها في مقدمة الكتاب وهي: معجم تهذيب اللغة والمحكم والصّحاح وكتاب النهاية وحواشي ابن بري، لذا فإن التزام ابن منظور بخمسة مراجع دون غيرها في حد ذاته منهج علمي طريف[1].

كما يرجع سبب اهتمام ابن منظور بالجمع، والذي أكّد عليه في مقدمة لسان العرب، تَعثُّر المعاجم التي سبقت إمّا في جمع اللغة أو في ترتيبها إذ يقول: «أمّا من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه، وأما من أجاد وضعه فإنه لم يُجد جمعه»[2]، فهو إذن جعل من هذه الهنات التي وقع فيها غيره منطلقا لتأليف معجمه، من خلال تدارك ما وقعوا فيه، فهو في البداية أشاد بتهذيب اللغة للأزهري والمحكم لابن سيده، لكنه استطرد بقوله من كونهما مطلبٌ عسيرٌ، غير أنّ ابن منظور وإن لم يخرج عن الكتب الأصول التي حددها في مقدمة لسان العرب، إلا أنه لم يكتف بالنقل من هذه الكتب الخمسة، وإنما عمد إلى تصحيح ما وقع فيه أصحابها من هنات.

إنّ اكتفاء ابن منظور في جمع مادته على استقراء ما جاء في كتب خمسة، جعله يخلّ بشرطٍ مهمٍ من شروط التأليف المعجمي عند العرب وهو جمع اللغة من مصادرها المختلفة، غير أنّ خصائص هذه الكتب التي اعتمد عليها تجعل اختياره خاليا من الاعتباطية، أولا انتماءُ هذه المؤلفات إلى عصور مختلفة، فقد صنفت فيما بين النصف الأول من القرن الرابع ونهاية القرن السادس الهجريين، وثانيا انتماء تلك المصادر إلى أمصار مختلفة فالأزهري فارسي من خراسان، والجوهري تركي من فاراب، وابن سيده مغربي من الأندلس، وابن بريّ مصري، وابن الأثير شامي، ما يجعل هذه المؤلفات تضم لغة عصر الاحتجاج إضافة إلى لغة الأمصار، أما ثالثا فتفرق هذه الكتب في مجالين مختلفين هما المعجمية وعلم الحديث الذي يمثله كتاب ابن الأثير[3].

---

[1] – يراجع: رشاد الحمزاوي، طريقة ابن منظور في تحرير مادة لسان العرب، حوليات الجامعة التونسية، ع10، تونس، 1973، ص60.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص7.

[3] – يراجع: ابراهيم بن مراد، دراسات في المعجم العربي، ص158_159.

ب-إجراءات التنظير:

أشرنا سابقا إلى أهمية مرحلة الجمع وتحديد المدونة في العمل المعجمي، والتي تشمل اختيار الوحدات المعجمية التي ستدخل ضمن قائمة مداخل المعجم، وتكمن أهمية هذه المرحلة في حصر المعجمي لموضوع بحثه، منها اختيار المداخل الرئيسة والفرعية، بعدها يشرع المعجمي في عملية تحليل المدونة التي جمعها إلى وحدات كما وأنه «في حاجة إلى تصنيف تلك الوحدات ليحدد ما يكون منها مادة لعمله، ثم هو مضطرٌّ إلى الاعتماد على شبكة من العلاقات تتجمّع بموجبها تلك الوحدات في مجموعات تُكوّنُ أبواب المعجم وفصوله»[1] وهي ما يُشكل مرحلة الوضع والتي يُقصدُ بها في المعجمية الحديثة، عملية ترتيب المواد كمداخل معجمية وهي ما يعرف بالمعالجة القاموسية؛ أي ترتيب المداخل وفق المناهج التي وضعها أو اختارها صُنّاع المعاجم في تنظيم مداخل المعجم.

كان إذا اهتمام صناع المعاجم بمسألة الترتيب لافتا، ولا نبالغ إذا ما قلنا إن التّجديد والتنوع الذي عرفه ترتيب المداخل في المعاجم العربية منذ تأليف العين لا يقارن بالتجديد الذي مسّ الجوانب الأخرى للمعجم العربي، كجانبي التعريف والاستشهاد مثلا، إذ يكادان يكونان إعادة لما جاء به الخليل في بداية التأليف المعجمي، نستثني من هذا الحكم بعضا من المعاجم أبرزها معجم مقاييس اللغة وشجر الدّرّ، وربما كانت العناية البالغة للعرب بقضية الترتيب في التأليف المعجمي سبباً في انصراف بعضهم عن الاهتمام بباقي المسائل أو بالعناية بها بالقدر نفسه، لتتحول مسألة الترتيب سبباً من أسباب تأليف بعض المؤلفين لمعاجمهم مثلما هو الحال عند ابن منظور.

إنّ الترتيب في المعجم العربي لم يكن خاصا بالمداخل الرئيسة وحسب، وإنما يشمل المداخل الفرعية كذلك، وإن كانت المداخل الفرعية لم تلق الاجتهاد والتنوع نفسه الذي حظيت به الأولى، ومع ذلك يمكن الاشارة إلى اجتهادات في تنسيق ما يتفرع عن المداخل الرئيسة في المعجم العربي وفق ترتيب معين، حيث نلاحظ أن الترتيب يظهر كذلك على مستوى مشتقات المدخل الواحد، والذي يأخذ شكلا مطردا في كثير من المعاجم كالاستباق بالأفعال المجردة منها ثم المزيدة، كما

[1] – رفيق بن حمودة، تقويم المعجم العربي القديم، حوليات المعجمية التونسية، ع32، تونس، 1991، ص286.

واعتمد البعض في الترتيب على عنصر الدلالة، فتذكر الأفعال الدالة على المعاني الحسية أولا بعدها تذكر المعاني التجريدية، أو البدء بالمعنى الأكثر شيوعا ثم الأقل منه.

أما بخصوص مناهج الترتيب على تنوعها وعلاقتها بالتأليف؛ فإنّ المعاجم العربية كثيرا ما تم التمييز بينها بناء على طريقة ترتيب مداخلها، والتي جمعت في أربع مدارس مختلفة: أولها مدرسة الترتيب الصوتي والذي ابتكره الخليل[1]؛ وتضم المعاجم التي اعتمد أصحابها في ترتيب مداخلها على مخارج الحروف، وأول معجم اعتُمد فيه هذا التّرتيب هو معجم العين، مثلما أشرنا إلى ذلك سابقا، إذ لم يُرتب صاحب العين مواد كتابه ألفبائيا، وإنما حسب مخارج الحروف، مستهلا المداخل بالكلمات التي تبتدئ بأدخلِ الحروف مخرجا وهو حرف العين، فانتقل من حروف الحلق فاللسان فالأسنان فالشفتين مثلما اعتمد الطريقة نفسها في ترتيب مفردات كل باب على حدة[2].

يقوم منهج الخليل على النّظر إلى الحرف الأول للكلمة وفقًا للتّرتيب الصوتي، بناء على المخارج والتي أوردها مرتبة حسب تدرجها من الأكثر عمقا إلى الأعمق، على النحو التالي: ع، ح، هـ، خ، غ، ق، ك، ج، ش، ض، ص، س، ز، ط، ت، ط، ت، د، ظ، ذ، ث، ر، ل، ن، ف، ب، م، و، ي، أ، حيث يبتدئ الخليل بالكلمة التي أولها عينا ثم يتدرج في ترتيب الكلمات حسب حرفها الأول فالثاني فالثالث، بناء على المنهج المخصوص الذي ابتكره لترتيب حروف اللغة، كما وأشار في مقدمة العين إلى اعتماده على نظام التقليبات؛ أي تقليب الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي من الأبنية قصد حصر جميع الصيغ الممكنة[3].

ومن المعاجم التي جاءت على منهج الخليل معجم البارع في اللغة، وإن كان القالي قد أجرى بعض التعديلات البسيطة في ترتيب الحروف، حيث افتتحها بالهاء لتليها العين، كما واعتمد على نظام التقاليب مثلما فعل الخليل، لكنه خالفه في ترتيب بعض الأبواب مستدركا ما وقع فيه الخليل من اضطراب ليتحصّل في الأخير على ستة أبواب، بعدما كان الخليل قد جمع بين بعض الأبنية

---

[1] – إنّ التعقيد الذي اتّصَفَ به كتاب العين مرده إلى صعوبة منهج ترتيب المواد فيه، والذي يعزى إلى حقيقة كونه معجما موجها لقارئ متميز (مثالي) وليس لعامة الناس، يراجع بهذا الخصوص: John A. Haywood, arabic lexicography, p40.

[2] – يراجع: أمجد الطرابلسي، حركة التأليف عند العرب، ص22.

[3] – يراجع: الخليل، العين، ج1، ص59.

في باب واحد[1]، ونذكر كذلك معجما آخر ينتمي إلى هذه المدرسة وهو معجم تهذيب اللغة، حيث سلك الأزهري نهج الخليل في الوضع وترتيب المداخل، واعتمد كذلك على نظام التقليب، أما الاختلاف الذي يمكن رصده بين المعجمَين ففي المواد أنفسها التي تضخمت كثيرا عند الأزهري[2]، يضَافُ إلى هذه المعاجم كتاب المحيط، والذي اعتمد صاحبه ابن عباد على منهج الخليل في الترتيب ومنهج الأزهري في ترتيب الأبواب، أما معجم المحكم لابن سيده فإن صاحبه اعتمد منهج الخليل في ترتيب المداخل وفي تقسيم الكتاب.

وتضمّ المدرسة الثانية معاجم تجمع بينها بعض الخصائص، كتجاوز الترتيب الذي سارت عليه المدرسة الأولى، القائم على اعتماد مخارج الحروف، وهي معجم المجمل والمقاييس وجمهرة اللغة، «لكنها تختلف بعد ذلك اختلافا كبيرا فالجمهرة تقسم بحسب الأبنية أولا، ثم يقسم كل بناء إلى الحروف، أما المقاييس والمجمل فيقسمان وفقا للحروف أولا، ثم يقسم كل حرف إلى أبنية»[3]، وقد أشار ابن دريد في مقدمة الجمهرة إلى اعتماده الترتيب الألفبائي، كما سار ابن فارس على هذا النظام الألفبائي، لكنه مع ذلك خالف ابن دريد، كونه قسم المعجم إلى أبواب حسب الحروف كباب الهمزة مثلا، مشابها بذلك تقسيم الخليل المبني على الحروف لا على الأبنية.

أمَّا بخصوص المدرسة الثالثة؛ فتضم معجم الصحاح للجوهري، الذي ابتكر ترتيبا جديدا لأبواب المعجم والقائم على الحرف الأخير بدل الأول، وقسم هذه الأبواب إلى فصول حسب الحرف الأول ومرتبة على الألفباء، وقد اتبعه في ذلك الصغاني في وضع العباب الزاخر، سواء في ترتيب مداخل المعجم أو تقسيمها إلى أبواب وفصول، أما معجم لسان العرب فقد أشار ابن منظور في مقدمته إلى أنه رتب معجمه ترتيب الصحاح في الأبواب والفصول، وجاء معجم القاموس المحيط للفيروزبادي على الشاكلة نفسها، حيث رتبت المداخل على آخر الحروف، والمنهج نفسه اعتمده الزبيدي في تاج العروس، حيث رتب مواد المعجم حسب الحرف الأخير والأول، جاعلا الأخير بابا والأول فصلا.

[1] – يراجع: حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ص247.

[2] – يراجع: المرجع نفسه، ص261.

[3] – المرجع السابق، ص444.

وتتماز المدرسة الرابعة من سابقاتها، والتي يَتَزعّمها الزمخشري، في الاعتماد على نظام سهل المطلب، على الرّغم من أن الزمخشري أشار في مقدمة أساس البلاغة، إلى أنه رتّب كتابه على أشهر ترتيب متداولا وأسهله متناولا، ما يدل على أن هذا الترتيب عُرف قبل الزّمخشري وليس من ابتكاره هو[1]، أما الجديد الذي طرحه الزمخشري بالإضافة إلى وضع الكلمات على الترتيب الألفبائي بناء على حروفها الأصلية[2]، فيكمن في تجنبه ما وقع فيه من سبقه إلى هذا الترتيب خارج التأليف المعجمي، والذين اقتصروا في المنهج الألفبائي على الترتيب على الحرف الأول فحسب، دون إخضاع الكلمات المتوافقة في حرفها الأول للترتيب بناء على باقي حروفها، ما يجعل القارئ ملزما بأن يقرأ مضمون الفصل كله أو الباب ليقع على ضالته وليبلغ مطلبه، ولتجاوز هذا التعقيد وسع من مفهوم الترتيب ليشمل الحرف الأول فالثاني فالثالث، وإذا اتفقت كلمتان في الحرف الأول لجأ إلى ترتيبهما حسب الحرف الثاني، وهكذا حتى فرغ من ترتيب قائمة المواد التي تشترك في حرفها الأول[3].

يمكن أن نذكر في هذا السياق معجم شجر الدّرّ نظرا لمنهج صاحبه الفريد في ترتيب المواد، ما يجعلنا نموضعه في موضع خاص، لأن أبا الطيب اللغوي لم يرتب مواد كتابه حسب مخارج الحروف، ولا بناء على الترتيب الألفبائي، أو حتى حسب الحرف الأخير، وإنما ابتكر لنفسه منهجا خاصا، يتماشى مع دراسته للمعنى، فهو أولا قسّم كتابه إلى ستة أبواب، وعَنْوَنَ كل باب بكلمة واحدة، والتي يصفها المؤلف بالكلمة الأصل، حيث كل كلمة أصل تتفرع في مداخل منفصلة والتي يطلق عليها اسم الفروع، وهو التقسيم الذي اعتمده في كامل الكتاب، باستثناء الشجرة السادسة التي جاءت مطروحة الفروع، وبما أن صاحب شجر الدّرّ لم يوضّح في مقدمة الكتاب اختياراته في ترتيب الأشجار الست، ولا منطلقه في ترتيب فروع الأشجار الخمس، فإنا يمكن بالنظر في خصائص مضامين الأشجار والفروع أن نستخلص أن ما يجمع مداخل الشجرة الواحدة هو توافقها في التصنيف المقولي والصوتي والصرفي واختلافها في المكون الدلالي، وهذا ما قصده أبو الطيب

[1] – يراجع: الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص16.

[2] – يراجع: حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ص552.

[3] – يراجع: المرجع السابق، ص552.

اللغوي بعبارته «وإنا سمينا الكتاب [من أبواب هذا الكتاب] شجرة لاشتجار بعض كلماته ببعض، أي تداخله»[1]، فخاصية مؤلفه المبني على مفهوم التسلسل حيث الكلمة السابقة تستدعي لاحقة لها، لا تستدعي أي نوع من الترتيب وإنما تقضي لعبا بالعلامات.

يمكن تعليل تنوع المدارس في الترتيب في المعجم العربي إلى طبيعة المعجم القائم أساسا على مفهوم الترتيب، وهو ما يجعله متفردا عما أُلّفَ في الألفاظ كالرسائل وكتب الموضوعات، ما دفع بالمعجميين إلى الإشارة إلى التّرتيب المستحدث في مقدمات معاجمهم، وتوضيح كيفية البحث فيها، مثلما فعل ابن منظور في مقدمة لسان العرب، حيث أشار منتقدا منهج الوضع في بعض المعاجم التي سبقت مؤلفه، غير أن العناية بالترتيب في المعجم العربي تحولت في بعض الكتب إلى جوهر للتأليف، وهو ما لم يظهر فقط في مضامين المقدمات من تعريف بالمنهج وإشادة به، وانتقاد لمناهج الوضع السابقة، لكنه تعدى ذلك إلى أن تصطبغ به عناوين المؤلفات ذاتها، وهو ما ستتناوله دراسة العنوان المعجمي في المبحث التالي، فقد قدّم الخليل منهج الترتيب القائم على مخارج الحروف على مضمون المعجم، ونقصد بذلك أنه صرف النظر عن تحميل عنوان معجمه دلالة على مفاهيم ابتكرها، سيما وأنه أول من ولج باب التأليف المعجمي عند العرب، فكان من الممكن أن يجعل العنوان اختزالا لبعض المفاهيم النظرية أو الإجرائية كمفهوم التقليب والمستعمل، أو الإشارة إلى علاقة المعنى بالأبنية وأوضاع الكلمة.

إنّ المعاجم العربية القديمة يمكن تقسيمها إلى معاجم بالغ أصحابها في ترتيب موادها بحثا عن النموذج المثالي، ما أوقعها في التعقيد والعسر، ما يجعل هذه المؤلفات لا تحظى باهتمام القراء لأنها تكلفهم جهدا ووقتا مضاعفاً، وهي المعاجم التي ألفت في بداية التأليف المعجمي، أما ما ألّف من كتب في القرن الرابع وما بعده، فكان الغرض منها التيسير على القارئ عملية البحث عن المواد، غير أن المعجمية الحديثة تُلِحّ على الربط بين منهج الترتيب في المعجم ومضمونه، إذ يرى بعض الباحثين أنه لا فائدة من ترتيب مداخل المعجم وفق ترتيب سهل، بغرض التسهيل على القارئ، وإنما ينبغي أن يقدم الترتيب فائدة معرفية في المقام الأول، ومنه يكون ترتيب العين والمعاجم التي حذا فيها أصحابها حذو منهج الخليل، على الرغم من تعقيده، تتوافق مع هذا

[1] – أبو الطيب بن علي اللغوي، شجر الدّرّ، ص62.

التصور، حيث إن الترتيب وفق مخارج الحروف يُمَكّن القارئ من معرفة صوتية، حيث يتعرف على مدارج الحروف ومواضع نطقها لأنها السبيل الوحيد لتصفح العين والإفادة منه[1].

ت–صياغة النص المعجمي:

إنّ التنوع والاختلاف الذي شهده مضمون النص المعجمي على مرّ المراحل المتعاقبة التي وضعت فيه هذه المؤلفات، إضافة إلى ثراء مادته، يجعل منه نصًّا معرفيا بامتياز[2]، ما جعله موضوعا لدراسات حديثة عدة كالبحث في بنية النص المعجمي العربي وخصائصه العامة والخاصة، ضمن بحوث المعجمية الحديثة، التي تسعى انطلاقا من نتائج هذا النوع من االدراسات إلى وضع المعجم المثالي، من خلال الكشف عن منطلقات المعجميين العرب في التنظير والتطبيق قديما، وأساليب معالجته لقضاياه، بتقوية نقاط القوة فيه واستثماره في تأليف معاجم وقواميس جديدة، ومن جهة أخرى، فإن هذا النوع من الدراسات يساهم في تحديد مناطق الضعف في الصناعة المعجمية القديمة، قصد محاولة تجنبها في أعمال جديدة.

بناءً على معاجمنا العربية يمكن إجلاء الملامح البارزة لهذه النصوص من حيث بنيتها وأنظمتها، حيث نستنتج من خلالها أنّ ما يميّز النص المعجمي العربي، ونقصد النص الشارح، هو اختلاف بنيته من معجم لآخر، حيث تسفر الملاحظة الأولية لهذه النصوص عن عدم تماثل في حجم النصوص بين المعاجم المختلفة، وأحيانا يظهر عدم تناسق بين نصوص المعجم الواحد، فجاءت نصوص المعاجم مختلفة من حيث الكم، ونوع المعلومات التي يشتمل عليها النص، ويرجع ذلك إلى المنهجية التي سطّرها كل معجمي والغاية التي رام تحقيقها من التأليف.

فالخليلُ على سبيل التّمثيل قصد استقصاء كلام العرب، ما جعل النص المعجمي في العين يتفوق على بعض المعاجم من حيث الصيغ والمشتقات التي حصرها تحت كل مدخل، فهو «يجمع كل الصيغ التي تشتق من مادة واحدة تحت مادتها، ويميل إلى نوع من الانتظام في معالجة هذه الصيغ، فإذا كانت اسما ذكر مفرده وجمعه، وإن كانت فعلا قدّم ماضيه فمضارعه فمصدره»[3]،

---

[1] - Voir : John A. Haywood, arabic lexicography its hisotry, and its place in the general history of lexicography, p39_40.

[2] – يراجع: عبد الغني أبو العزم، الخطاب المعجمي، كلية الآداب، الدار البيضاء، د.س، ص01 وما يليها.

[3] – حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ص427.

وهي صفة يتشارك فيها العين ولسان العرب والقاموس المحيط، حيث سعى ابن منظور إلى جمع أكبر مدونة ممكنة تكون شاملة للسان العربي، فلا يُستغرب أن يلفي القارئ نصا معجميا واحدا يستغرق صفحات عدة من الكتاب، ومع ذلك فإننا لا يمكن إثبات الطول والتوسيع عن كامل المعجم، فقد يحدث وأن نقع في المعجم نفسه على شرح يكون مختصرا إلى حدّ الاقتضاب أو الإخلال بالمعنى، مقابل ما أفرد من شروح مطولة لباقي المواد، كما ويلاحظ أن بعضا من المؤلفين قد نشدوا الاختصار والاكتفاء أثناء الشرح بمعالجة بعض الجوانب دون غيرها، فجنحوا إلى إهمال استقصاء معاني الكلمة أو الاختصار في ذكر مشتقات الجذر والشواهد على غرار معجم مقاييس اللغة لابن فارس.

وبناءً على ذلك، فإنّ لمكونات النّص المعجمي العربي دورا في تحديد أبعاده، فما يحصره المعجمي من مشتقات ومعاني إضافة إلى الشواهد، من شأنه أن يزيد من حجم النص المعجمي، ذلك أنه مِن المعجميين مَنْ حرص على الإكثار من ذكر الشواهد لغاية استقصاء معاني المدخل أو إحدى مشتقاته، على غرار الزمخشري، الذي اهتم بالعبارات البليغة التي استشهد بها كأصول للكلام، وأعرض البعض الآخر عنها، فقلل من ذكر الشواهد، مثلما فعل الفيروزبادي في القاموس المحيط، الذي اتسم معجمه بالإيجاز والاختصار[1]، ويمكن أن نشير كذلك إلى نقطة مهمة لها علاقة بالنص المعجمي وهي مسألة التعريف، فالمداخل التي خصها المعجمي بتعريف مطول تختلف نصوصها عن تلك التي اكتفى فيها بالتعريف بالمرادف أو بالضد أو بالمعروف.

كما تتنزَّل مسألة طبيعة المعلومات المذكورة في النص المعجمي منزلة بالغة الأهمية، وقد كشف مضمون هذه المعاجم عن غزارتها وتنوعها وحالة الاطراد التي اتسمت بها في بعض المواضع، حيث تتفرع هذه المعلومات إلى معلومات منها صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية وتداولية، وإن كان صناع المعاجم لم يلتزموا بترتيب هذه المعلومات على هذا المنوال، فقد يبدأ المعجمي في شرح معنى مدخل ما بالجانب الصرفي أو التركيبي أو غيرهما، أما بخصوص الجانب الصوتي فيظهر في تعيين كيفية نطق الكلمات بإشكالها، أو بتقديم المثال خاصة المعاجم

[1] – يراجع: الفيروزبادي، القاموس المحيط، ج1، ص37.

التي ألفت في القرون الأولى كمعجم العين، نظرا لأنّ نظام الكتابة لم يكن قد انتشر في الجزيرة العربية في تلك الفترة[1].

أمّا الدراسة الصرفية فهي مطردة في جميع النصوص المعجمية، فلم يغفل أي معجمي عن بيان الطبيعة الصرفية للمداخل الرئيسة أو الفرعية، كالتعليق على الجموع بأنواعها وجنس اللفظ وغيرها من المسائل، كما ويتفاوت الاهتمام بالتركيب في النص المعجمي العربي بصفة عامة، والذي يظهر في الإشارة إلى رتبة اللفظ وإعرابه وعلاقته بغيره من الألفاظ في إطار الجملة النحوية، أما الدلالة والجانب التداولي فكلاهما يرتبطان بالمعنى حسب خصوصية كل منها نظرا للجوانب التي يرتبط كل منهما.

من القضايا التي تولى لها أهمية في دراسة النص المعجمي مسألة ترتيب المشتقات، حيث يمكن التساؤل عن منهجية المعجميين في ذكر المشتقات، ويبدو من خلال متون هذه المعاجم أنّ من صنّاع المعاجم من حاول ترتيب المداخل الفرعية، والتقيد بذلك الترتيب في كامل المعجم، إلا أن المهمة لم تكن سهلة، ما أوقعهم في الاضطراب والإخلال بالنظام في مرات عدة، وفي مواضع مختلفة من المعجم، واكتفى أغلبهم بسوقها كيفما اتفق دون مراعاة لشرط الترتيب والتنظيم.

ث-المستويات اللغوية بين المفاضلة والانتقاء:

لمَّا كانت بداية حركة تأليف المعاجم مرتبطة بانتشار حركة الجمع والتدوين عند العرب، أدى ذلك إلى خضوع هذه المؤلفات للشروط عينها التي خضعت لها اللغة، بدءا بحصر الفترة التي تجمع فيها اللغة، إلى حصر القبائل التي تؤخذ عنها، وهذه الصرامة في عملية الجمع والتدوين كان سببه تتبع الفصيح، لأن هذه المعاجم اهتمت أساسا بالأفصح والفصيح والمعرب الذي قيس على كلام العرب، وعليه فقد ألفت المعاجم العربية القديمة في اللغة العربية الفصيحة أساسا، وهذا ما تؤكده المصادر التي اعتمد عليها في جمع المادة اللغوية، والتي تركزت في اللغة الأدبية والشعرية ولغة القرآن؛ أي المدونة التي اعتمدها صناع المعاجم لم تخرج إلى اللغة العامية حيث غفلت عن

[1] – يراجع: الطاهر ميلة، محتوى النّصّ المعجمي وبنيته في كتاب العين، مجلة اللسانيات، ع19_20، الجزائر، د.س، ص19.

ذكر ألفاظها وأساليبها، فحرصوا على تدوين الفصيح والأخذ من الفصحاء كما وحدّدوا الأمصار التي يأخذون عنها والفترة الزمنية ولم يخرجوا عنها إلا قليلا[1].

غير أنّ الفصاحة التي عني بها المعجميون والتي قصدوها في مؤلفاتهم ليست متماثلة، ويكفي أن نشير إلى ارتباط المفهوم لدى الجوهري بالصحيح من اللغة وتعلقه بما ليس غريب أو أعجمي لدى ابن سيده، وأما عند ابن دريد فهي اللغة التي تخلو من الوحشي والمستنكر، هذه النظرة الضيقة إلى اللغة والتي تحركها الفصاحة كمفهوم فضفاض، أوقع هذه المعاجم في بعض القصور والحيف في إنكار غير الفصيح أو ما عُدّ خارج الفصيح، فوقعت هذه الدراسات تحت سلطة النظرة المعيارية، إذ إنّ إنكار المولد والمستحدث من الألفاظ والدلالات أنتج نصوصا بعيدة عن حقيقة أوضاع الأمصار العربية والإسلامية، وزج بها في المثالية المصطنعة، ما أفقد اللغة العربية جزءا من حيويتها وليونتها وقدرتها على مواكبة ما طرأ من تغييرات على صعيدي المبنى والمعنى، والذي فرضته الأوضاع الجديدة في كل فترة.

بيد أنه حتى وإنْ كان هذا الحرص في تتبع الفصيح والصحيح غاية في حد ذاته عند البعض، إلا أن البعض الآخر من المعجميين لم يحصر جهده في هذا المسعى، متجاوزين في ذلك أي تحديد مسبق، كالخليل الذي لم يول أهمية لهذه الأحكام المعيارية، ولم يتقيد بها بل اتجه صوب إثراء معجمه العين بما سمع من العرب، واكتفى بالإشارة إلى طبيعة اللفظ أو أصله، حيث لم ترد في مقدمة العين أي إشارة إلى الفصيح، كما أنّ المنهج الذي اتبعه في حصر مواد العين، لم يرتبط بمفاهيم المولد والمعرب وإنما بمفهوم المهمل؛ وهو ما لم يسمع عن العرب، وحدد في المقابل مفهوم المستعمل الذي ربطه بما تكلمت به العرب، إقرارا لمفهوم المعجم الوصفي التطوري الذي يحيط بصحيح اللغة وغريبها ما يجعل منه مشروعا مفتوحا مثل اللغة التي لا تستقرّ على حال[2].

يمكن كذلك أن نستدل بابن فارس، الذي عرف بنظرته المنزهة عن تفضيل فترة على أخرى أو شاعر عن آخر، حيث لا يعرف عنه رفعه من شأن شاعر أو ناثر إلا بمقياس البراعة وجودة

[1] – يراجع: ابن مراد، دراسات في المعجم العربي، ص202 وما يليها.

[2] – يراجع: الحبيب النصراوي، النظريات المعجمية العربية وسبلها في استيعاب الخطاب العربي، ص438.

النص، فهو الذي «يعلو عنده حسن الصياغة وجودة الأداء وطرافة المعنى ومذهبه في النقد والرّأي إنما يرتكز على أن البراعة والإجادة ليستا وقفا على زمن أو عصر وإنما هما في متناول الشعراء والأدباء على كل كرّ الدُّهور»[1] ما يجعل من معجمه صورة منزهة عن النقص في هذا الباب كونه يعبر عن واقع اللغة في تلك الفترة.

يمكن القول إنّ المراحل المتأخرة أظهرت تراجعا في قوة الأخذ بهذا المعيار، ويتضح ذلك فيما ألف فيها من معاجم، والتي حصل تجاوز في مضامينها لمفهوم اللغة الفصيحة، حيث استشهد البعض منهم بالغريب والمولد كما لم يولوا أهمية لشرط التقيد بعصر الاحتجاج، حيث ذكرت بعض الأشعار لشعراء عاشوا في فترات بعيدة عن عصر الاحتجاج المحدد، والذين عدوا مسبقا ممن لا يعتد بأشعارهم لاحتكاك العرب بغيرهم من الأعاجم في تلك الفترة التي عاشوا فيها، واختلاطهم بهم سواء بفعل التجارة أو بسبب الفتوحات الاسلامية، نذكر من بينهم الزمخشري الذي تجاهل شرط الفصاحة وعصر الاحتجاج فاستشهد في أساس البلاغة بشعراء الطبقة الرابعة كاستشهاده بشعر أبي تمام.

هذا النهج الذي سار فيه بعض المعجميين، خاصة الذين عاشوا بعد فترة الاحتجاج، نظرا للشمول الذي اتسمت به نظرتهم، وعدم التفضيل بين فترة وأخرى سواء في تحديد المدونة أو في الاستشهاد بالشعر والمنثور على حد سواء، دون تقيد بالفترة التي عاش فيها الشعراء، جعل هذه المعاجم كأساس البلاغة ومقاييس اللغة كتصحيح لما وقع فيه غيرهم من نظرة معيارية تجاه اللغة، والقائمة على منطلق أن ما جمع عن الأعراب قبل انقضاء فترة الاحتجاج هي المعيار الذي لا ينبغي الخروج عنه.

لذا فمفهوم الفصاحة ارتبط ارتباطا عكسيا ببعض المفاهيم، في الدراسات اللغوية والمعجمية عند العرب، ففي حين انصرف عدد من المعجميين إلى تتبع الفصيح، خاصة أولئك الباحثين الذين عاصروا فترة الاحتجاج وتدوين اللغة، فإن مفاهيم أخرى برزت للتفريق بين المستويات اللغوية كالمولد والعامي والأعجمي، الذي يقصد به كل لفظ أعجمي دخل اللغة العربية، والذي ينقسم إلى

[1] – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة (كلام المحقق)، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، ط1، بيروت_لبنان، 1993، ص14.

المُعَرَّب، الذي يقصد به اللفظ الأعجمي، الذي خضع لمقاييس العربية، جاء في المعجم الوسيط «التعريب: صبغُ الكلمة بصيغةٍ عربيةٍ عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللغة العربية»[1]، وأول معجمي أتى بهذا المعنى هو الجوهري و«لا غرابة أن يعتني الصحاح (...) بقضية التعريب أو المعرب لأن عصره وهو عصر الاحتجاج والمحافظة اللغوية كان مهتمًا شديد الاهتمام بالدخيل وبقضية التعريب وبإخضاعها إلى فصاحة بدوية تجهل ما خلقته اللغة العربية في عصر ازدهارها من ألفاظٍ وتراكيب حضارية متنوعة»[2]؛ وبذلك يغدو معجم الصحاح صورة عن التصور الضيق للغة حسب تصور الجوهري الضيق.

هذه النظرة إلى المعرب اختلفت في عصر الاحتجاج عنها بعده، حيث جعل في المرحلة الأولى في مرتبة الفصيح، في حين اعتبر من المولد بعد انقضاء عصر الاحتجاج، ويقصد بالمولد كل لفظ عربي استحدث بعد انقضاء فترة الاحتجاج، حيث عدَّ خارجا عن الفصاحة، فلم يحتج به في الدراسات اللغوية والمعجمية إلا نادرا، إضافة إلى مفهوم العامي الذي يقصد به مستوى مقابل للمستوى الفصيح، وهو مرتبط بالانزياح في استعمال الفصيح، وهو ما غفلت عنه المعاجم العربية وصرفت النظر عنه، حيث إن جميع المعاجم العربية القديمة نَحَتْ ضمنيا أو بوضوح منحاة الفصيح[3].

نضيفُ أن صُناع المعاجم قد تنبهوا إلى موضوع القراءات وعلاقتها بتحديد المعنى وتوجيهه، لذلك فهم ضمنوا الشروح المعجمية إشارات إلى حقيقة اختلاف اللهجات، ضمن استقراء معنى المداخل، تحت مسمى اللغة، للدلالة على اللهجة بالمفهوم الحديث، وللدلالة على الاختلاف بين بعض القبائل في الكلام وهو مرتبط بمفهوم التداول في حد ذاته، منه إبدال بعض الحروف بغيرها على مستوى النطق وحتى عند الكتابة، وهي مسألة عني بها اللغويون العرب، حيث أشاروا إلى القراءات السّبع والتي نزل بها القرآن، ولذلك صار أي بحث في القرآن يقتضي البحث في اللغات

[1] – مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة_مصر، 2003، ص591.

[2] – رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، ص109.

[3] – يراجع: المرجع نفسه، ص109 وما يليها.

التي نزل بها[1]، وقد أشير كثيرا وفي أغلب المقدمات إلى العلاقة بين التأليف المعجمي عند العرب والقرآن لكونه أصل الدراسات اللغوية والمعجمية، حيث ربطوا رغبتهم في التأليف والبحث بالرغبة في فهم نص القرآن ولذلك عنوا كذلك في شرح المعنى بالقراءت وبيان أثرها في الدلالة.

ج-المستوى الإجرائي:

تُشكلُ عملية تحديد معاني الألفاظ «صعوبات جمة للمعجميين، لما يطرأ عليها من ظواهر لسانية عديدة مثل التغير الدلالي، والتوسع الدلالي، والتخصص الدلالي، واكتساب المعاني الهامشية، والتضام، والاستعمالات المجازية، والترادف، والاشتراك اللفظي، وغيرها»[2]؛ ما دفع بالباحثين العرب إلى ابتكار تقنيات عدة للشرح، بغية الإلمام بالمعنى المعجمي المثالي وتيسيره للقارئ، وهو ما يظهر في النصوص المعجمية للمعجم العربي من تعدد الطرق في تحليل المعنى.

كان للخليل السبق في اعتماد هذه الوسائل في العين، لتصبح فيما بعد تقليدا لم يخرج عنه من جاء بعده من المعجميين إلا قليلا، هذه الطرق في الشرح ظلت تعتمد حتى في عصرنا الحديث، ما يعني أن الإشكالات التي تطرحها طرق الشرح في القرون الهجرية الأولى هي نفسها التي يعاد طرحها في عصرنا الحديث، للتقليد الذي لم تتمكن المعاجم الحديثة من تجاوزه من باب أن السلف لم يتركوا للخلف شيئا، حيث يتكرر هذا التّقليد في المعاجم التقليدية والإبتكارية على حد سواء دون تجديد، ومع ذلك فإن بعضًا من هذه الطرق لا غنى للمعجمي عنها حديثا، أهمّا وسيلة التعريف، فقد استعان المعجميون العرب في مرحلة الإنجاز «بجميع الوسائل اللسانية والمعجمية لإبلاغ المعنى إلى القارئ، وأهم هذه الوسائل: التعريف»[3]؛ وهو التّعريف اللغوي أو اللفظي منه، حيث «يُقتَصَرُ في هذا على تِبْيَان خصوصية اللفظ اللغوي وعلاماته المميزة والمتميزة»[4]؛ فتعريف

[1] – يراجع: الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص3_4.

[2] – علي القاسمي، إشكالية الدلالة في المعجمية العربية، مجلة اللسان العربي، ع46، الرباط_المملكة المغربية، 1998، ص60.

[3] – المرجع نفسه، ص58.

[4] – ابراهيم بن مراد، دراسات في المعجم العربي، مقال المعجم العربي المختص في تونس، دار الغرب الاسلامي، ط1، بيروت_لبنان، 1987، ص20.

اللفظ هو إذا وضعه في تكافؤ مع متوالية من الألفاظ من المفترض أن تؤدي الشيء نفسه[1]؛ أو شرح المقصود من الكلمة وهو المعنى أو مجموع المعاني التي تفيدها؛ أي هو تمثيل للمعنى أو تعبير عنه بواسطة مفردات أخرى[2]، وهذا ضمن ما يعرف بالميتالغوية كخاصية للغة الطبيعية، كما يتضمن التعريف معالجة لجوانب مختلفة مرتبطة بهيأة الكلمة وبأحوالها الصوتية*والصرفية والنحوية، كما وترتبط قضية التعريف بموضوع النص المعجمي، وهي مسألة دقيقة وبالغة الأهمية، إذ بالتعريف يتحدد المدخل، لأن المداخل المعجمية تظل مجهولة المعنى حتى يحددها التعريف.

أما بخصوص التعريف العلمي للمواد التي تندرج في خانة الكلمات الخاصة، فيظهر في بعض المعاجم وفي عينات محدودة، وجاء ضعيفا ويعج بالأخطاء، ويمكن تبرير ذلك بجهل العرب بالعلوم العصرية، كون الفتوحات الاسلامية لم تصل أمريكا، ولا إلى الشرق الأقصى، ولا إلى الأصقاع الشمالية والجنوبية، ومن مظاهره الأخطاء الواضحة في تعريف بعض النباتات والحيوان[3]، كما أن طرق الشرح كذلك أنواع منها الشرح بالضد وبالنقيض وبالمرادف إلى غير ذلك، إذ قد يبدو التعريف بالمرادف للوهلة الأولى من أسهل وأبسط التعريفات التي اعتمدت في النص المعجمي العربي القديم، والذي يعبر عنه بلفظ "مرادف" أو "مثل"، وأحيانا أخرى دون اعتماد على صيغة دالة على ترادف في المعنى، وإنما يُكتفى بسوق اللفظ المرادف أمام الكلمة المشروحة، وعلى الرغم من بساطة هذا التعريف؛ إلا أنّ هذا النوع من التعريف تحديدا يثير إشكالا على مستوى المفهمة، فتفسير معنى لفظ بلفظ آخر يكون وفق منطلق تصور قارئ عارف باللفظ الشارح وهو أمر لا يمكن الجزم به، ما يوقع القارئ في الحيرة والاضطراب بسبب الإحالة إلى لفظ قد يكون مجهول المعنى لديه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن عملية استبدال معنى لفظ بلفظ آخر يكون قريبا له في المعنى فيه الكثير من المشقة على المعجمي، لما يستدعيه الأمر من إحاطة بحدود الألفاظ

---

[1] - Voir : Marie-Françoise Mortureux, la lexicologie entre lngue et discours, 2ème ed, Armand Colin, Paris, p72.

[2] – يراجع: أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، ط2، القاهرة_مصر، 2009، ص121.

* – والتي تظهر في المعجم في تعيين حركات بعض المداخل والمشتقات.

[3] – يراجع: رشاد الحمزاوي، محاولة في وضع أسس المعجمية: تعيير ومنهج، حوليات الجامعة التونسية، ع15، المطبعة الرسمية، تونس، 1977، ص104.

والفروق الدلالية بينها، لأن اعتبار لفظين مترادفين يعني أن توزعهما في التركيب اللغوي لا يؤدي إلى تغير في معنى العبارة.

اعتمد الخليل ومن بعده باقي المعجميين أبرزهم أبو الطيب عبد الواحد اللغوي المعجميين التعريف بالمرادف في سياقات ومواضع عدة من المعجم الواحد، غير أن هذا النوع من التعريف لا يتجاوز مداخل محدودة ومحددة، وهذا راجع إلى وعي الباحثين بهشاشة هذه التقنية، وإدراكهم لنجاعتها كإجراء في مواضع دون أخرى، كما أن اختياره في هذه المواضع للتعريف بمعنى مداخل معينة راجع بنسبة كبيرة إلى التصور القبلي للمعجمي لقارئ ضمني، فأغلب المعجميين ألفوا كتبهم لقارئ محدد تمثلوه ذا إمكانات معرفية، وينتمي إلى المجتمع العربي بصورة تقريبية، لذا فهذه المفردات يمكن أن تكون معروفة المعنى بين أفراد الجماعة اللغوية إلى الحدّ الذي لا تتطلب فيه التعريف بالمفردة بتقديم معلوماتها الدلالية، وهذه الوسيلة كذلك تقدم فائدة أخرى على مستوى الصناعة المعجمية لما تتسم به من اختصار.

غير أنّ هذا النوع من التعريف لا يمكن الرهان عليه لأسباب عدة أهمها؛ أن الشرح بالمرادف لا يقدم للقارئ استعمالات الكلمة، في حين هي مرتبطة بتعزيز تعالق الواحدات المعجمية فيما بينها، كذلك اعتماد وسيلة الترادف فيه من المجازفة الشيء الكثير، فهي من جهة تكرس فكرة وجود ترادف في اللغة، وهذا أمر لا يمكن تأكيده خاصة بسبب الفروق الدقيقة بين المعاني التي يتهيأ في البداية أنها مترادفة غير أن الاستعمال يثبت عكس ذلك[1]. إضافة إلى الشرح بالضد إذ تشترك هذه الوسيلة بسابقتها فيما تثيره من إشكال لدى مستعمل المعجم، والاختلاف الجوهري بين التعريفين حاصل في قيام الأول على تصور تماثل في المعنى، أما الثاني فأساسه وقوع المعنيين على طرفي نقيض، ويعبر عن ذلك بصيغة "ضد" أو "خلاف"، ومع ذلك فإن هذين التعريفين لم يعتمدا كثيرا في بيان المعنى المعجمي، وإنما اتخذا في سياقات محددة وقليلة مقارنة بباقي أنواع التعاريف.

اعتمد علماء المعجم في بعض السياقات بوسيلة التعريف بالمعروف، حيث اتخذ بعض المعجميين هذا النوع من الشرح في ضبط معنى بعض المداخل المعجمية، وإن كان ذلك بصفة محتشمة، إلا أن المرات التي اعتمدت فيه هذه الوسيلة كانت كفيلة بمساءلة قضية وسائل الشرح

[1] – يراجع: أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص141.

في المعجم العربي القديم، خصوصا الشرح بالمعروف، الذي لا يوضح دلالة المفردة وإنما يقدمها وفيها الكثير من الغموض، ويُستعمل أكثر في تعريف حيوان أو نبات بعبارة "معروف" أو "هو من الحيوان" أو "هو من الشجر"[1].

ذلك أن المعجمي لا يمكن أن يجازف باستعمال هذه الطريقة في الشرح، إلا إذا كان متأكدا من وصول مستعمل المعجم للمعنى بمجرد ذكر المفردة؛ أي دون التعريف بمعناها، والحقيقة أن الحكم على دلالة مفردة أنها معروفة في مؤلف غرضه الأساس إزالة الغموض واللبس، يضعنا أمام إشكالات عدة يمكن من خلالهما تعليل هذا الاختيار؛ وهي تصور المعجمي لقارئه فردا من مجموعة المتكلمين بهذه اللغة، وينتمي إلى البيئة نفسها التي ينتمي إليها المعجمي بالضرورة، وكذلك الرغبة في الاختصار من خلال تجاوز آلية التعريف والاكتفاء بقول معروف، أو أن المفردة لا تحمل إلا دلالة واحدة وهو المعنى الوضعي لها، الذي لم يتغير بمرور الزمن ولم يلحقه التغيير بتطور أو انحطاط الدلالة.

أما آلية الشرح بالسياق اللغوي فإنها ترتكز على إيراد الكلمة في سياقات وتراكيب لغوية مختلفة، حيث يؤدي توزعها فيها إلى تغيير دلالاتها كل مرة تتغير فيها الكلمات السابقة واللاحقة للكلمة المراد شرح معناها، وهي وسيلة لم يغفل عن الاستعانة بها المعجميون العرب جميعهم، وذلك لما للسياق اللغوي من دور في تحديد دلالة الكلمة، حيث تُعد من بين أهم آليات شرح المعنى التي رصدناها في النص المعجمي العربي، والتي لا تزال تعتمد في المعاجم الحديثة، كونها تساعد مستعمل المعجم على التوصل إلى المعنى الدقيق للكلمة، خاصة لما يتعلق الأمر بالمعاني الهامشية للكلمة، والتي لا تتضح إلا بسياقتها مع غيرها، من خلال حصر الاستعمالات المختلفة للكلمة الواحدة، وتحديد دلالتها من خلال مصاحبتها لغيرها من الكلمات.

هذا إضافة إلى تعيين المعنى التداولي، وهو المعنى الحاصل من استعمال العلامات في السياقات المختلفة، فقد لاحظنا أنّ تصور علماء المعجم للمعنى لم يكن ينحصر في ربطه بالكلمة أو التركيب، وإنما كذلك بوصفه حاصل عملية تخاطبية قائمة بذاتها، وهو بذلك تصور شمولي

[1] – يراجع: المرجع نفسه، ص214.

للمعنى يأخذ بعين الاعتبار الجهات التي تحكمت في إنتاجه وفهمه، وهو ما يسعى البحث إلى إثباته في ما يلي.

هذه أهم الوسائل التي رصدناها في النص المعجمي، وهي طرق اهتم بتوظيفها المعجميون العرب في عملية التعريف بالمعنى، وهذا التنوع في طرق شرح المعنى كان الهدف منه إثراء النص المعجمي العربي، وتقديم المعنى المثالي للقارئ، كما وعمق بعضها اتجاهات أصحابها عند تركيز بعضهم على آلية معينة، أو اعتمادها بصفة موسعة مقارنة بباقي الوسائل، ما يجعلنا نستخلص وجود تناسب بين التعريف أو نوع الشرح والمعنى.

يمكن أن نستخلص في الأخير انفراد بعض المعاجم بنظريات فذة في الألفاظ، وأخرى في صناعة المعاجم، كبعد من أبعاد النشاط اللغوي والمعجمي الرصين الذي وضعه أسّه الخليل، وواصله باقي المعجميين من بعده، على الرغم من الاختلافات التي يمكن رصدها بين هذه المعاجم، لأنها تمخضت عن أهداف ومقاصد محددة ومنطلقات وسياقات مختلفة، وهو ما تترجمه عناوينها بوصفها تجليات لمقاصد كلية أو جزئية ضمنية.

المبحث الثالث:

درجة تجلي مقاصد المؤلفين في عناوين المعاجم

أفضى بنا البحثُ في المبحثين السّابقين إلى رسم تصور شامل عن المشروع المعجمي العربي، بوصفه نشاطاً له أصول تمتد إلى منتصف القرن الهجري الأول، وكعادة أي علم أو فن جديد فإن بداية الخوض فيه بحثاً وتأليفاً قد يغلب عليها الضعف ثم بعد ذلك يعرف رقيا وتطورا، بدليل أن هذا النشاط لم يبق رهن المحاولات الفردية، وإنما ارتقى ليضحى علما له أسسه وضوابطه الخاصة به، وفي هذا الشقّ من الدراسة سنحاول استنطاق عناوين بعض هذه الكتب النفيسة، ما يضعنا إزاء الفكرة الناظمة التي هي محور كل كتاب منها، والغاية من ذلك تكوين تصور عن جوهر التأليف عند كل مؤلِف، بناء على استراتيجية كل معجمي في صياغة عنوان معجمه، وقبل ذلك ارتأينا أن نتطرق إلى أهمية العنوان عند العرب بصفة موجزة.

1-أهمية العنوان عند العرب:

كان للعنوان أهمية كبرى عند القدماء، وإن أنكر بعضُ الباحثين على العرب عنايتهم بعنونة نصوصهم النثرية أو الشعرية، واستندوا في ذلك إلى حقيقة عدم ظهور العنوان في القصيدة العربية القديمة؛ لتَخَلّي الشعراء الجاهليين عن إطلاق أسماء على قصائدهم، فكانت القصيدة منها تُعرف بمطلعها أو بالكلمة التي يُفتتح بها، إلاّ أن ذلك ليس نتيجة لاستصغار وظيفة العنوان وإغفال لأهميته، وإنما يرجع إلى عوامل خارجية نذكر من بينها؛ عدم ظهور الكتابة في تلك الفترة ما جعل القصائد تُحفظ سماعاً، بالإضافة إلى تعدد الموضوعات في القصيدة الواحدة ما يؤدي إلى صعوبة في اختيار عنوان واحد ومحدّد[1].

ويمكن إثبات عناية العرب قديما بالعنوان وبجماليته وببلاغته بدءاً من عصر التدوين، نظرا لِما أُفرد للمؤلفات من عناوين ذوات تشكيل لغويّ فريد ودلالات بديعة، والأمثلة كثيرة لا يتّسع المقامُ للإحاطة بها جميعا، لكنّا نكتفي في مجال التأليف المعجمي بذكر واحد منها على الأقل هو العُبابُ الزّاخِر واللُّباب الفاخر لرضيّ الدّين الصّغاني، هذا كما أنّ العنوان لم يكن يُوضع لتحقيق غرض جمالي صرف، وهذا ما أثبتته الدراسات الحديثة التي عنت أساسا بالعنوان، باعتباره مكونا قائم الذات يوازي النص الرئيس، بحيث ينبغي دراسته وتحليل مكوناته قبل خوض غمار قراءة

[1] – يراجع: محمد عويس، العنوان في الأدب العربي النشأة والتطور، مكتبة الانجلر، ط1، القاهرة_مصر، 1988، ص51.

النص لتعالق العنوان بنصه، ما أسفر عن ميلاد علم جديد هو علم العنوان (La titrologie) والذي يخوض في النصوص الموازية على حد تعبير جيرار جونيت[1]؛ أو ملحقات النص كالعنوان الرئيس والعنوان الفرعي والمقدمة والحواشي واللواحق وغيرها.

ربط الباحثون العرب قديما بين العنوان والاسم وجعلوهما شيئا واحدا، إذ كثيرا ما يشير المؤلف إلى عملية العنونة بالتسمية كقول الفيروزبادي «وألّفتُ هذا الكتاب محذوف الشّواهد، مَطْرُوح الزَّوائد، مُعربًا عن الفُصحِ والشّوارد، وجعلتُ بتوفيق الله زُفراً في زِفر، ولخّصتُ كلّ ثلاثينَ سِفرا في سِفر، وضمَّنته خُلاصة ما في "العُباب" و"المُحكمِ، وأضفتُ إليه زيادات من الله تعالى بها وأنعم، ورزَقنِيها عند غَوصي عليها في بطون الكُتُبِ الفاخرة، الدَّأماءَ الغطمْطَمْ، وأسميتهُ: "القاموس المحيط"، لأنه البحرُ الأعظم»[2]؛ ما يدل على الترابط الحاصل في الذهن بين مفهوم العنونة ومفهوم التسمية.

ويرجع ذلك إلى الأصل الاشتقاقي للفظ العنوان_ إذ ينحدر من الجذر الثنائي (ع ن) الذي تطور إلى الثلاثي على صورة "عنى" و"عنا" و"عني"، بإطالة الحركة الأخيرة أو بتضعيف الحرف الأخير[3]_ ودلالته المعجمية التي تتشظى إلى معانٍ عدة، حيث يدلّ على السّمة أو العلامة مثلما جاء في لسان العرب «قال ابن سيده: العُنوان والعِنوانُ سِمةُ الكتاب. وعَنونهُ عنونَةً وعِنوانًا وعَنَّاهُ، كلاهما: وَسَمهُ بالعُنوانِ»[4]، فأن تُعنْوِن كتابا ما أن تضع له اسما يكون علامة عليه، وذلك أشبه بما يظهر على جبهة الساجدين كأثر للسُّجودِ[5]، ذُكر في شرح المُفَصَّل أن «الزّجاج جعل الاسم تنويها للدلالة على المعني لأنَّ المعنى تحت الاسم»[6] ؛ أي أنّ الاسم علامة على المُسمى (حسب رأي البصريين) لأنه يدل على ما تحته من معنى، يقول الأزهري «ويقال عننت الكتابَ عنّا. قال:

---

[1] – يراجع: جميل حمداوي، سيميوطيقا العنوان، ص12.

[2] – الفيروزبادي، القاموس المحيط، ص27.

[3] – يراجع: محمد عويس، العنوان في الأدب العربي، ص17.

[4] – ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص106.

[5] – يراجع: المرجع نفسه، ن.ص.

[6] – ابن علي بن يعيش، شرح المفصل، ج1، دار المنيرية، د.ط، مصر، د.س، ص23.

وعنونته. قال: وهو فيما ذُكر مُشتقٌّ من المعنى»[1] حيث يفهم منه أنّ الأزهري جعل العنوان دالا على المعنى.

ويدل كذلك على السّمو وهو العلوّ (حسب رأي الكوفيين)، يقول الخليل: «وعنَّ لنا كذا يَعِنُّ عَنَناً وعُنُونا: أي ظهر أمامنا، والعَنُونُ من الدَّواب: المتقدمة في السَّير»[2]؛ وهي صيغ تشترك جميعا في دلالتها على الظهور، فنقول جعلت له اسما، لأنّ الاسم يعلو المسمى[3]، وله موقع الصدارة مقارنة حتى باسم المؤلف، بيد أنّ كلا التخريجين مقبول، لأن ما يُميّز في البداية هذه المعاجم بعضها من بعضٍ هو اختلاف أسمائها، فالمؤلِف يضع اسما لمعجمه قصد تعيينه أولا[4]؛ ليضمن تَعرُّف الناس عليه؛ ويضمن بذلك استعماله وتداوله بينهم، ومع ذلك فإن استراتيجية التسمية لا تتوقف على التسمية قصد التعيين، وإنما تتجاوز ذلك إلى فرض وجودٍ مادي للمُسمَّى، لأنّ العنوان المكون من علامات لغوية هو ما يخلق وجودا للكتاب ويجعل منه كيانا مستقلا، لذلك فالفضل في وجود هذه المؤلفات وحصول التمييز بينها مرده إلى العنوان في المقام الأول[5].

ولذلك فإنّ اختيار اسم لكتاب ما في إطار عملية العنونة يسمح بتصور عملية تواصلية تتكون من المُرسِل بصفته مُعنوِنًا، والمرسَل إليه بوصفه مُعنوَنًا له، والمرسلة وهي العنوان[6]، ويُحدّدُ المُؤلِف ضِمنيًّا نوع المتلقي الذي كتب لأجله نصّه، إن كان موجهًا إلى فئة مخصوصة أم إلى عامة الناس بالضرورة، ففي عديد من المعاجم العربية القديمة نلفي أصحابها قد توجهوا بكتُبِهم إلى عامة النّاس دون وضع أي ضوابط أو تأطير لهوية القارئ، أو إلى الجمهور بتعبير ابن دريد، والذي لم يضبط مضمون معجم جمهرة اللغة على قارئ حذق، وإنما وضعه ليناسب جميع أفراد الجماعة اللغوية، وقد سار على هذا التصور المسبق غيره من المعجميين ممن سبقه أو ممن لحقه

---

[1] – الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص113_114.

[2] – الخليل، العين، ج1، ص90.

[3] – يراجع: المرجع نفسه، ن.ص.

[4] – عبد الحق بلعابد، عتبات جيرار جونيت (من النص إلى المناص)، تق: سعيد يقطين، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2008، ص78.

[5] – يراجع: خالد حسين حسين، في نظرية العنوان، دار التكوين، د.ط، د.ب، د.س، ص22.

[6] – يراجع : المرجع السابق، ص72.

في مجال التأليف المعجمي، نذكر من بينهم ابن فارس في مقاييس اللغة والأزهري في تهذيب اللغة وابن منظور في لسان العرب.

إلا أنّ هذه الرؤية الشمولية الموسعة أخذت حدودها تضيق وتتكمش مع بعض المؤلفين، لمَّا حدّدوا قارئا بعينه مخصوصا بالتأليف، من خلال الأخذ بعين الاعتبار لبعض المعايير المعرفية التي يتوجب أن تتوفر في المتلقي، كمفهوم القارئ المثالي عند الخليل، ومعجمه العين الذي وضعه يتناسب مع فئة محددة ولها سمات بعينها أهمها؛ أن تكون متمكنة من علوم شتى أبرزها العلوم اللغوية، وإن كان الكتاب فارغا من أي إشارة صريحة منه إلى ذلك، إلا أنه يستشف من مضمون المعجم، الذي يبدو عصيًّا على من لا باع له في أصول العربية وعلومها، إضافة إلى منهجه في عرض المواد الذي يطرح صعوبة للقارئ ذي الإمكانات اللغوية والصوتية البسيطة، ونذكر إلى جانب الخليل الزمخشري، الذي وضع أساس البلاغة كمعين للراغبين في تمرس (علم) الكلام، وقد وضّح بعبارات صريحة منه في مقدمة المعجم أن المُقْبِل على الكتاب ينبغي أن يصيب بعض العلوم التي عدّدها كأن يكون «له حظٌّ من الإعراب الذي هو ميزان أوضاع العربية ومقياسها، ومعيار حكمة الواضع وقِسطاسُها وأصاب ذروا من علم المعاني، وحظي برش من علم البيان»[1]، إضافة إلى ابن سيده الذي حدد قارئه بصفات بعينها وهو ما تؤكده عبارته «وليستْ الإحاطة بعلم كتابنا هذا، إلاّ لمن مَهَرَ بصناعة الإعراب، وتقدّم في علم العروض والقوافي»[2] ما يجعل من لا يتصف بها مستثنى من الإفادة من هذا الكتاب.

إنّ المقولة الأولى السّابقة، الدالة على أنّ العنوان علامة على المسمى، مقبولة إلى حد بعيد، لأن العنوان يوضع ليُبيّن مُحتوى النص الرئيس وهو مضمون المعجم في دراستنا هذه، ولذلك فإنّ أهمية العنوان في المعجم كنص مُختزل لا تقل عن أهمية مضمونه، والتي تتحصل بدورها من ارتباط النّصين ببعضهما، والتي تظهر في مَتْن المعجم على شكل نصوص وخطابات موجهة لقارئ افتراضي، حيث تجتمع هذه النصوص في المعجم الواحد لتشكل بنية واحدة، بمداخيلها ومضامين شروحها، ولمّا كان العنوان أول ما يجمع القارئ بالنص في «أوّل لقاء مادي محسوس

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص16.

[2] – ابن سيده، المحكم، ج1، ص46.

يتمّ بين المرسل (النّاص) والمتلقي أو مستقبل النص، ومن هنا يغدو العنوان إشارة مختزلة ذات بعد إشاري سيميائي»[1]؛ ما يجعل الباحث أو القارئ ينتقل من العنوان إلى النص باعتباره علامة على الكتاب، فيحدُثَ شبه تواصل وحوارية بين المؤلف والعنوان والمضمون، تبدأ بالعنوان كمثيرٍ يُولّد ردّة فعلٍ لدى القارئ على هيأة تساؤلات لحظية قد تنتهي بتشكل معرفة ما، مركزا على ما يثيره العنوان من أفكارٍ وما يَفتَحُه أمامه من آفاق تساعده على تكوين تصور مبدئي شمولي أو جزئي عن المضمون، بناءً على ما يُشكّلُ العنوان من علامات ورموز تَستدعي النّظر والتأويل، بينما اتخذت العملية مسارا عكسيا من جهة المُرسِل، الذي انتقل من النّص إلى العنوان، ليكون بذلك العنوان آخر شيء يقوم بإبداعه، لأنه يتولّد أساسًا من مضمونِ الكتاب أو المعجم، سواء تَرجَمَ ذلك بوفاء بدلالة حرفية وحقيقية، أو معتمدا على المراوغة والتحوير في التبليغ عن المعنى من طريق المجاز.

ونظرا لكون العنوان مجموعة من العلامات اللغوية تُعيّن أو تختزل أو تُوحي على مضمون النّص؛ فإن أنجع مقاربة لفتح مغاليقه وتفجير دلالاته تكون بالبحث في كيفية اشتغال النسق الدلالي في العنوان وصناعة المعنى؛ إذ «لا يُمكن مقاربة العنوان مقاربة علمية موضوعية إلا بتمثل (مقاربة) (...) تتعامل مع العناوين على أساس أنها علامات وإشارات ورموز وأيقونات واستعارات»[2]؛ فالمقاربة تنطلق إذن من اعتبار العنوان عتبةً مُهمةً من عتبات النص ومحور عملية التّواصل المُفترضة بين المؤلِف والمتلقي المفترض.

كما وأنه (العنوان) نظام إشاري ومعرفي بامتياز؛ يقدم فكرة شمولية عن جوهر النص، كما ويوجه انتباه القارئ إلى تفاصيل محددة أرادها المؤلف، من شأنها أن تعينه على تكوين تصور قبلي استشرافي عن موضوع الكتاب أو النص، لأن العنوان يتولد أساساً من النص العام الذي أنشئ لأجله، أو كما يُعبَّر عنه حديثًا بالنص الموازي، لما يحمله من معاني التكثيف والاختزال في الدلالة والإشارة إلى المضمون؛ أي أن العنوان ليس مُجرّد أكسسوار (Un accessoire) ذي دور استيطيقي (Esthétique)؛ بل هو بتعبير أدق؛ اختصارٌ للمضمون العام للنص الذي يعلوه، إذن

[1] – بسام موسى قطوس، سيمياء العنوان، وزارة الثقافة، ط1، الأردن، 2001، ص36.

[2] – جميل حمداوي، سيميوطيقا العنوان، (كتاب إلكتروني)، د.د.ن، ط1، د.ب، د.س، ص8.

فالفرقُ بين العنوان ونصّه يكمن في درجة التّكثيف على مستوى العنوان؛ في مقابل الاتساع على مستوى النص، نضرب مثالا على ذلك بالعنوان الذي وضعه الخليل لمعجمه وهو "العين" فهو على اختصاره يحمل شحنة دلالية مكثفة؛ والقائمة على التلميح على جزء من مضمون المعجم وبعض التفاصيل على فحواه، ولذلك لا يمكن للقارئ أن يُكَوّن أي تصور مرضٍ عن النص الكلي دون الاطلاع على مضمون الكتاب.

2-بنية العنوان في المعجم العربي:

يتشكّلُ انطباع القارئ مما يتركه العنوان في نفسه من أثر، والذي يمكن أن يكون إما بالاستحسان أو بالاستهجان؛ ما يعني أن المؤلِف، كما وضّحنا ذلك سابقًا، مدركٌ لقيمة العنوان ودوره في جذب القارئ لاقتناء الكتاب والإطلاع عليه، لأنه من الممكن أن يتعرض نص بكامله إلى الإقصاء بسبب الاستغلال غير الموفق لهذه العتبة المهمة والاستهانة بقوة تأثيرها، ما جعل بعض المعجميين يركزون أكثر على ضرورة جذب القارئ انطلاقا من جمالية العنوان كنوع من الاغراء المشروع، إذ ليس من قبيل الصُّدفة أن نجد عناوين معاجمنا العربية تخيرها واضعوها أسماء أو جملا اسمية، لقوة الدلالة الاسمية وخفتها مقارنة بالجملة الفعلية ولدلالتها على الاستقرار والثبوت[1]، وهو ما يفسر انصراف المعجميين العرب في المراحل الأولى من التأليف إلى تركيب العناوين على هيأة اسم مفرد كالعين، أو التركيب البسيط والجملة الصغرى المكونة من كلمتين كمقاييس اللغة، ثم أخذوا في مرحلة تالية في تركيب العنوان على منوال جمل كبرى كعنوان شجر الدُّرّ في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة[2].

أي «أنّ العنوان في مرحلة النشأة الأولى كان بسيطا ثم أخذ في تجاوز البساطة إلى التركيب بأثر من التطور في الحياة الفكرية والحياة الاجتماعية، وبعد انتشار المدونات والاتساع في التصنيف في العلوم والفنون»[3]، ومع ذلك فإنّ العنوان ليس بنية شكلية هدفها تَصيّد عاطفة القارئ وحسب، وإنما يتجاوز ذلك إلى إحداث أثر فيه، فهو علامة مكثفة المعنى يمكن أن تتخطى اختزال

[1] – يراجع: كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، صفاء للنشر، ط1، عمان_الأردن، 2006، ص326.

[2] - Voir : Gérard Genette, Seuils, éditions du seuil, Paris_France, p54.

[3] – محمد عويس، العنوان في الأدب العربي النشأة والتطور، مكتبة الانجلو، ط1، القاهرة_مصر، 1988، ص41.

المضمون إلى آفاق أخرى؛ اجتماعية أو إيديولوجية، كالإشارة إلى الفترة التي كتب فيها الكتاب أو المعجم، أو حتى كشفه عن بعض آراء صاحبه الفكرية والمذهبية، ما يسمح بفتح أفق الانتظار أمام القارئ على احتمالات عدة، على غرار عنوان الصّحاح الذي يشير إلى الفترة التي انصرف فيها اهتمام اللغويين إلى ضبط معايير اللغة الفصيحة بتخليصها من المولد الذي دخل إليها بسبب اختلاط العرب بالعجم[1].

3-وظيفة العنوان في المعجم العربي:

بداية، عُرف عن الخليل (ت 170هـ) أنه شيعيّ المذهب، وإن كان يكتم ذلك فإنّ هذا التوجه الديني يعلل خصوصية معجمه العين، وسعي الخليل إلى تأليف معجم يشمل مفردات الكلام العربي، وما ابتداعه لنظام التقليبات إلاّ امتدادٌ لمذهبه الديني القائل بالإمام المنتظر[2]، ومنه تولدت فكرته عن المعجم المثالي، وهذا يؤكد أن المعجم في شقيه النظري والتطبيقي يستمد كثيرا من مقوماته من المذهب الايديولوجي والاجتماعي لصاحبه، وليس وليد نظرة لسانية محضة[3].

جاء في معجم العين في معنى عين «العَيْن الناظرة لكل ذي بصر. وعَيْن الماء، وعَيْن الرُّكبة. والعَيْن من السَّحاب، ما أقبل على يمين القِبلة، وذلك الصُّقع يسمى العَين. وعين الشمس صَيْخَدُها. والعين: الماء العتيد الحاضر. ويقال: العين: الدينار. والعين: الميل في الميزان. والعين الذي تبعثه لتجسُّس الخبر»[4]، وورد كذلك «العين(مص) ج أعيُن وعُيُون وعِيون وأعيان وجج أعيُنَات، وتصغير عين عُيَيْنة، والكلمة مؤنثة. ومنه "ما بالدار عين" أي أحد/أهل البلد/ أهل الدار/ النفيس/ العزّ/ العلم/ دوائر دقيقة على الجلد/ الجماعة/ خيار الشيء/ السيد/ شريف قومه»[5].

---

[1] – يراجع: حسين خمري، نظرية النص من بنية المعنى إلى سيميائية الدال، دار الاختلاف، ط1، الجزائر، 2007، ص115.

[2]– يراجع: يراجع: رشاد الحمزاوي، محاولة في وضع أسس المعجمية العربية: تعيير ومنهج، حوليات المعجمية التونسية، ع15، المطبعة الرسمية، تونس، 1977، ص111

[3] – يراجع: المرجع نفسه، ن.ص.

[4] – الخليل، العين ، ج2، ص254_255.

[5] – لويس معلوف، المنجد في اللغة، المطبعة الكاثوليكية، ط19، بيروت_لبنان، د.س، ص541.

يُمكن في البداية، التَّعقيب على هذا العنوان من الوجهة اللغوية كون "العين" اسما مُعرَّفا، في محل الإخبار؛ ما يعني أن الخليل يتوجه للمتلقي قائلا هذا كتاب العين قصد تعيينه وتمييزه عن غيره من المؤلفات وتوجيه الانتباه إليه بشكل مخصوص، ويمكن بناء على ذلك إرجاع العنوان إلى أصله كجملة اسمية محذوفة المبتدأ تتكون من اسم الإشارة "هذا" تقديرا، الهاء للتنبيه وذا اسم إشارة مبني في محل رفع مبتدأ، و كتاب كخبر له مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف، العين مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

أما عن دلالة العنوان الذي وضعه لمعجمه فإنها تفتح أمام القارئ سجلا من الاحتمالات ومن التأويلات الممكنة، ترتبط بالإشكال الذي يطرحه لفظ العين باعتباره مشتركا لفظيا، فهو قابل لإنتاج العديد من الدلالات التي يمكن أن تكون لا نهائية، وما يزيد من حجم التعقيد هو أن هذه الدلالات المختلفة تملك الحظوظ نفسها قبل الاطلاع على مضمون الكتاب، لأنّ الخليل لم يُدعّمه بإشارة يمكن أن تُساعد القارئ لفهم مقصوده من كلمة العين، فقد يقصد منه عين الماء، أو العين الباصرة، أوالجاسوس والقائمة تطول، نظرا لدرجة التّكثيف التي يتصف به هذا العنوان، حيث جاء في غاية الاختزال محصورا في مفردة واحدة.

وبما أنّ البنية السطحية لا تُسعف على تَبَيُّن المقصود، فإن التحليل انتقل إلى الاستعانة بعناصر أخرى، وتحديدا إلى عتبة أخرى من عتبات النص، ليتّضح بعد الاطلاع على مقدمة المعجم أن العين التي قصدها الخليل ما هي إلاّ حرف من حروف اللغة العربية، ومن مميزاته أنه أدخلُ الحروف مخرجا كونه يُنطق من مَدْرجِ* أقصى الحلق، وبما أنّ العين أعمق الحروف في الحلق، فهو افتتح به الكتاب ثم ينتقل إلى ما هو أقرب الأرفع فالأرفع حتى استغرقها جميعا وصولا إلى الميم وهو آخرها[1].

إنّ تخيّر حرف العين عنوانا لكتاب في مثل ضخامة معجم العين حجمًا، يُنَبّه على ما للصوت في ذاته من أهمية عند الخليل، ويوضح الإرتباط الوثيق بينه وبين التأليف ككل، والدليل على ذلك، أنّ الخليل قد بنى مشروعه المعجمي على النظام الصوتي للغة العربية، وهو تصور

* – لفظ المَدْرَجْ يُقصد به الحيّز الذي ينسب إليه الصوت، وظّفه الخليل ومن بعده الأزهري.

[1] – يراجع: الخليل، العين، ج1، ص47.

فريد وأصيل، وما أسعفه في ذلك درايته بعلم الأصوات*، وقد قدم الخليل تفسيرا منطقيا لاختياره للعين دون غيره كونه (حرف العين) أعمقها مخرجا وأنصعها جرسا، وهي مسألة وضحها في مقدمة المعجم لما شرح كيفية تذوقه للحروف كونه «دبّر ونظر إلى الحروف كلّها وذاقها [فوجد مخرج الكلام كلّه من الحلق] فصيّر أولاها بالإبتداء أدخلَ حرف منها في الحلق. وإنما كان ذواقه إياها أنه كان يفتحُ فاه بالألف ثم يظهِرُ الحرفَ، نحو ابْ، اتْ، احْ، اعْ، اغْ، فوجد العين أدخل الحروف في الحلق، فجعلها أول الكتاب ثمّ ما قرُبَ منها الأرفع فالأرفع حتى أتى على آخرها وهو الميم»[1]؛ ما يعني أنّ العنوان الذي وضعه الخليل يدل، بعد التحليل الذي شمل ما ورد في مقدمته، على جزء من مضمون الكتاب، لأنّ العين التي قصدها الخليل هي جزء من هذا المضمون، فهي تحيل على الحرف الأول من حروف المعجم.

وممّا لا مرية فيه أنّ لاهتمام الخليل (ت170هـ) بالحساب أثرا في صيغة إخراج العين، فهو وإن كان من الأوائل الذين قصدوا البوادي لجمع وتدوين اللغة، إلا أنه لم يجعل من ذلك منطلقا لحصر مادة معجمه العين، وإنما اختار لنفسه منهجًا منطقيًّا رياضيًّا، ويرجع ذلك إلى اهتمامه بالحساب وبراعته فيه، معتمدا على أسسه في استقصاء أبنية اللغة، فبعد أن حصر أوزانها من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، انتقل إلى تقليب أحرف الكلمة على جميع احتمالاتها، بتبديل أماكنها بالانتقال من حرف هجائي إلى الذي يليه[2]، هذا الإجراء في التحليل تولد عنه أبنية مستعملة وأخرى مهملة، بغرض التفريق بين الكلمات التي سمعت عن العرب والتي عرف عنها تداولها بين الناس، من تلك التي لا يعلم لها استعمال ولا يُعرف لها معنى، فبالاضافة إلى تبحّر الخليل في الحساب كان كذلك إماما في النحو، حيث درس على أيدي كبار أساتيذ اللغة أمثال أبو عمرو بن العلاء، وهو ما يفسر تضمينه كثيرا من الآراء النحوية في نصوص المعجم.

يبدو أنّ الوظيفة الإغرائية هي الطاغية على الوظيفة الوصفية في عنوان هذا المعجم، لشدة اختصار عبارة العنوان فقد اختُزل في كلمة واحدة، والتي تقع في باب المشترك اللفظي، حيث من

* – ما يعرف حديثا بعلم الأصوات العام La phonétique.

[1] – الخليل، العين، ج1، ص47.

[2] – يراجع: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص178 وما يليها.

خصائص هذا الأخير أنه يحتمل عدة معانٍ وأوجها من التأويلات، خصوصًا وأنّ الخليل أورد كلمة العين مرسلة لا مُؤتلِفة مع غيرها في تركيب إذ لم يُدعّمه بعنوان فرعي، ما يجعل من محاولة القارئ في القبض على مقصود المؤلف عصية، ما يضطره إلى خوض غمار قراءة مضمون الكتاب.

جاء في معجم أساس البلاغة في معنى جَمْهَرَ «هذا قول الجمهور، وشهد ذلك الجماهيرُ، وجَمهرَ الأشياء: جمعها»[1]، أما اللّغةُ فورد تعريفها في المنجد «اللُغَة ج لُغًى ولُغات ولُغُون: الكلام المصطلح عليه بين كلّ قوم»[2].

جمهرة اللغة جملة اسمية، وجمهرةُ خبر لمبتدأ محذوف تقديره "كتاب"، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف، اللغة مضاف إليه مجرور، وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة على آخره.

يَفتحُ عنوان جمهرة اللغة أمام القارئ أفقًا للتأويل مبنيا على بنيته اللسانية، ويمكن أن نَتبيّن دلالته بمقارنة بسيطة بينه وبين عنوان لسان العرب، والتي نستخلص منها فروقا واضحة مبدئيا، فابن منظور اهتم في معجمه لسان العرب باللسان العربي؛ أي بكل ما تكلمت به العرب، خلافا لابن دريد الذي أورد لفظ "اللغة" كنوع من التحديد، فعلى الرّغم من الاختلافات البَيّنة بين مصطلحي اللغة واللسان حديثا؛ إلا أنّ ابن دريد (ت 321هـ) يظهر وكأنه قد ميّز بين المفهومين حسب تصوره الخاص، حيث وظّف مصطلح اللغة ليدل به على ما استُعمل من اللغة في فترة زمنية محددة؛ ومن طرف أغلبية الجماعة اللغوية مثلما أشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب، وبالتالي فإنّ مفهوم اللغة جاء بصفة مخصوصة مقارنة بمصطلح اللسان الذي يفيد العموم، وعليه يمكن أن نذكر الوظيفة الوصفية كأهم وظيفة يكشف فالعنوان قد في هذا الجمهرة اللغة؛ عنايته بالشائع من اللغة وطرحه للغريب أو الوحشي المستنكر مثلما يقول، كما لم يكشف ابن دريد عن سرّ هذا العزوف عن الغريب من الكلام، والذي نفهمه من إشارته إلى اهتمامه بما هو شائع وهو المستعمل من الجمهور، إضافة إلى أن العلم بما

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص150.

[2] – لويس معلوف، المنجد في اللغة، المطبعة الكاثوليكية، ط19، بيروت_لبنان، د.س، ص726.

قدمه في المعجم قد يغني عما لم يذكره، لأن القارئ، حسب ابن دريد، يمكنه القياس على ما ذكر في المعجم للتعويض عمّا سقط منه[1].

يتألّف العنوان "تهذيب اللغة" للأزهري من جهة بنيته اللغوية من كلمتين تنتميان إلى معجم اللغة العربية، هما: تهذيب وهو مصدر للفعل هَذَبَ؛ ورد في معجم تهذيب اللغة «يُقال هذب وأهذَب وهذَّب، كل ذلك من الإسراع. (وقال الليث: المُهذَّبُ: الذي قد هذَّب من عيوبه. وقال غيره: أصل التَّهذيب تنقية الحنظل من شحمه. ويقال: ما في مودَّته هَذَبٌ، أي صفاءٌ وخلوص»[2]، واللّغة ورد عنها في لسان العرب «واللّغة من الأسماء الناقصة، وأصلها لُغوة من لَغا إذا تكلّم. واللُّغةُ: اللّسْنُ، وحَدُّها أنها أصوات يُعبّر بها كل قوم عن أغراضهم. وهي فُعْلَةٌ من لَغَوت أي تكلَّمت واللّغوُ: النُّطق. يُقال: هذه لغتهم التي يلغون بها أي ينطقون»[3]. بينما يتكون عنوان "تهذيبُ اللُّغةِ" من الناحية النحوية من جملة اسمية، أما "تهذيبُ" فخبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره "هذا"، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف، "اللغةِ" مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، والجملة عبارة عن تركيب إسنادي من مسند وهو تهذيب ومسند إليه وهو اللغة، ويتكون العنوان من وحدتين منسجمتين لأنهما اسمين مفردين أحدهما معرفة والآخر نكرة.

أراد الأزهري (ت 370هـ) من عنوانه بمصطلح اللغة اللّسان العربي، على حدّ تحديد اللسان عند دي سوسير(F. D. Saussure)، والذي يُعبر عنه أحيانا بالمستودع (La langue est un trésor)، والذي يُراد به ما يشترك فيه متحدثو اللسان الواحد في مستويات الصوت والصّرف والدّلالة والنّحو، وهو ما أشار إليه الأزهري في مقدمة الكتاب وبتحديد دقيق، من كون اللغة عنده لا تُستوعب في ذهن فرد واحد، وإنما هي مخزنة في أذهان أفراد الجماعة اللغوية[4]، فما يَقصده من عنوان "تهذيب اللغة" تَصويب اللسان العربي وتجريده من الزّوائد أو الشوائب، وهو ما قام به في

[1] – يراجع: ابن دريد، جمهرة اللغة، ص41.

[2] – أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، تح: محمد عبد المنعم خفاجي وآخرون، ج6، مطابع سجل العرب، القاهرة_مصر، د.س، ص265_266.

[3] – أبو الفضل جمال الدين بن منظور، لسان العرب، ج15، دار صادر، بيروت_لبنان، د.س، ص250_252.

[4] – يراجع: الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص5.

صلب الكتاب، من خلال الإشارة إلى مواطن التّصحيف والخطأ التي حصلت على مستوى المعاجم المُنجزة، وكذلك في بعض المؤلفات التي اطلع عليها[1].

يتمفصل عنوان تهذيب اللغة إلى وظائف عدة أولها الوظيفة التعينية؛ والتي تشترك فيها جميع عناوين المعاجم والنصوص، والتي يُقصد منها تعريف القارئ بالنص أو الكتاب وتمييزه من غيره، فيكون بذلك العنوان سمة تعلو الكتاب لتصرف القارئ إليه دون غيره من الكتب، بالإضافة إلى الوظيفة الوصفية[2]، كون العنوان يقول شيئا عن مضمون المعجم، والذي يُقصد منه تلك المفردات والمعاني التي عَنى بها الأزهري، والتي حرص على أن يدققها ويخلصها من الفساد، غير أن الوصول إلى هذا المعنى الدقيق لعنوان المعجم، لا يكون فقط انطلاقا من تقديم تحليل لمكوناته على مستوى البنية السطحية، حتى وإن كانت تمدُّ ببعض الإشارات التي ينبغي استثمارها في التحليل، وإنما يكون ذلك بالدرجة الأولى بالإحاطة بقصد المعجمي، فتهذيب اللغة قد يفهم منه من الناحية الحرفية تخليص اللغة من الشوائب، لكن تحديد نوع هذه الشوائب والمنهج الذي اتبعه في ذلك يتعذر الكشف عنه بالرهان فقط على المعنى الصريح للعنوان، وإنما بالاستعانة بشيء من مضمون الكتاب، من خلال الإطلاع على متن المعجم والاستعانة بعتبة أخرى لا تقل أهمية عن العنوان وهي مقدمة المعجم.

وبعد الاستعانة بمضمون مقدمة المعجم؛ يُفهم أنَّ الأزهري قد اختار "تهذيب اللغة" اسما لمعجمه لاعتبارات محددة: أولها ما كان قد أشار إليه في مقدمة المعجم من سعيه إلى تجاوز ما وقع فيه غيره من نقائص ممن سبقه إلى هذا الفن؛ وهو بذلك يبحث عن النموذج المثالي من ناحية المعجم ومضمونه؛ فهو لم يهدف إلى استقصاء العلامات بقدر ما حرص على تصويب الاعوجاج الذي أدركه فيما ألف قبلا، كما أن مقاصده من تأليف المعجم كانت واضحة تتلخص في حرصه على «البحث عن معانيه (القرآن)، والفحص عن اللغة العربية التي بها نزل الكتاب»[3]، فالإحاطة

[1] – يراجع: المرجع نفسه، ص6.

[2] – يراجع: عبد الحق بلعابد، عتبات، ص82 وما يليها.

[3] – الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص3.

بألفاظ اللسان العربي وتعلّم لغاته يكفل استيعاب النص القرآني الذي هو غاية هذا التأليف من أساسه حسب الأزهري وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي من البحث.

توجّه الأزهري إلى المتلقي بكتابٍ موضوع في اللغة ومفرداتها، آخذا بعين الاعتبار رحابة أفق التأويل عنده والتصور الذي يتولد لديه من العنوان، من خلال ما يولده من أسئلة في ذهن القارئ التي قد يتم تثمينها أو نفيها بعد قراءة النص، حيث يُقدّم الأزهري من خلال "تهذيب اللغة" لسان العرب بألفاظه وتنوع تراكيبه حرصا، مثلما يقول، على «أن نجتهد في تعلم ما يُتوصل بتعلُّمه إلى معرفة ضروب خطاب الكتاب»[1]، إنّ دلالة العنوان وإن جاء في قالب صريح يُخفي دعوة من الأزهري إلى الاهتمام باللّسان العربي مثلما وضحنا ذلك سابقا، فهو بصنيعه ذلك قدّم مادة فحصها بعناية شديدة، وخلصها من أي شائبة كانت قد اعترتها سابقا، لأن الهدف الضمني للأزهري هو بيان أن الوقوف على دراسة ألفاظ اللغة العربية وتراكيبها يُمَكّن من التعامل السهل مع النص القرآني الذي أنزل بلسان عربي، ويُجنب الوقوع فيما وقع فيه الأولون سواء أثناء تعاملهم مع صيغ الألفاظ ومعانيها، أو عند القيام بعملية تأويل التراكيب[2].

ورد في معجم الصّحاح «الصحة: خلاف السَقَم. وقد صحّ فلان من علتّه واستَصَحَّ. قال الأعشى: *نَفَضَ الأسقامَ عنه واستصَحَّ* وصحَّحَهُ الله فهو صحيحٌ وصَحاحٌ بالفتح»[3]وجاء في لسان العرب«وامرأة صحيحة من نسوة صِحَاح وصَحائِح»[4]، أما تاج فعرّفه ابن منظور بقوله «وفي الحديث: العَمائِمُ تيجانُ العرب، جمع تاج، وهو ما يُصاغ للملوك من الذهب والجوهر»[5]. واللغة جاء تحديدها في لسان العرب كالتالي: «واللغة من الأسماء الناقصة، وأصلها لُغوة من لَغَا إذا تكلّم»[6]والعربية «هي هذه اللغة. ويَعْرُبُ بن قحطان أوّل من تكلّم بالعربية، وهو أبو اليمن كلّهم»[1] مثلما ورد ذلك في الصّحاح.

---

[1] – المرجع نفسه، ص4.

[2]– يراجع: المرجع السابق، ج1، ص3_7.

[3] – الجوهري، الصحاح، ص381.

[4] – ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص507.

[5] – المرجع نفسه، ص219.

[6] – ابن منظور، لسان العرب، ج15، ص250.

يمكن تقسيم عنوان المعجم إلى قسمين؛ أحدهما متعلق بالشطر الأول منه وهو الذي يتصدر الكتاب كعنوان رئيس في كلمة "الصّحاحُ" وهو من الناحية النحوية مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والجملة الثانية والتي تظهر كعنوان فرعي أو كتعليق على الأول في "تاجُ اللغة وصحاحُ العربية"، فهي جملة اسمية والتي اختارها كذلك لقوة الدلالة الاسمية وخفتها[2]، تتكون من تاج اللغة وهي جملة اسمية في محل رفع خبر، والواو حرف عطف، وصحاحُ العربية جملة اسمية في محل رفع خبر للمبتدأ المحذوف (الصحاحُ) لأن تأويل الجملة والصحاح صحاح العربية.

قصد الجوهري (ت 393هـ)[3]من عنوان المعجم دلالة صريحة لا يشوبها اللّبس ولا تستدعي التأويل، لأنّ القارئ حتى ولو تعثّر في فهم المقصود من المعنى الرئيس؛ فإنه سيستدرك ذلك بمجرد تأمل العنوان الفرعي، والذي يوضح أنّ ما قصد إليه الجوهري من كتابه هو ما صحّ من اللغة، ويقصي أي لفظ أو عبارة لا تدخل في صميم إطار مفهوم الصّحيح لديه، ولو أن الشّطر الأخير من العنوان الفرعي يكشف عن وظيفة إغرائية لمجازيتها بغية التأثير في القارئ والفوز باهتمامه، حيث وصفَ الكتاب بأنه يحوي صفوة اللغة وهو ما عبّر عنه بكلمة "تاج" لما للفظ من دلالة على الاعتلاء والرفعة، ما يجعلنا نتصور انتقالا في صياغة العنوان في المعجم العربي الذي كان في البداية مرتبطا بالدلالة الحقيقية ثم انتقل إلى تخوم الدلالات المجازية وذلك في بدايات القرن الرابع الهجري ممثلا له بعنوان الصحاح.

كما وأشار الجوهري إلى أنّ الصّحاح يختلف عن غيره في كون المعاجم التي سبقت أوهمت أنها تعتني بالصّحيح من ألفاظ اللغة إلا أنها تشير في مواضع إلى غير الصحيح بطرق معينة، ما دفع به إلى أن يكون حريصا عند جمع مادة معجمه وحريصا أكثر عند وضعها، حتى يتأكد من خلوه تماما من غير الصحيح الذي يعتبره ناقصة تُخِل بقيمة المؤَلَّف؛ لذلك استعان الجوهري في

---

[1] – الجوهري، الصحاح، ص179.

[2] – يراجع: كريم حسين ناصح الخالدي، صفاء للنشر، ط1، عمان_الأردن، 2006، ص326.

[3] – يراجع: المرجع السابق، ص (ص).

تحصيل مادته على المشافهة؛ فقصد العرب العاربة في ديارهم بالبادية[1]؛ وهذا ما يفسر اهتمامه بالدخيل وقضية التعريب، وهو ما يعلل كذلك إطلاق لفظ الصَّحيح على معجمه، فهو توخى ألفاظ وتراكيب صحيحة قصْد تقديم اللغة في شكلها المثالي.

وبالتالي فهدف الجوهري من تأليف الصّحاح، والذي كان في عصر الاحتجاج، «بناء استعمالية مثالية في عهد تنازعته النظريات مما حتّم الدعوة إلى معيارية نواة للمحافظة على رصيد مشترك يُقاس عليه»[2]، وهو ما دفع به إلى الحرص على جمع الصحيح، فعُدَّ أول معجمي يلتزم الصحيح وهو ما أكده السيوطي بقوله «وأولُ من التزم الصحيح مقتصرا عليه الإمام أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري؛ ولهذا سمّى كتابه بالصّحاح»[3]، مستبعدا بذلك الوحشي والمستنكر، كما ويعتبر الجوهري أول من أتى بمعنى التعريب لاهتمامه الشديد بالدخيل وبقضايا التعريب، والتي تتفرع من القضية الجوهرية وهي الحفاظ على اللغة الصحيحة كون علم الدين والدنيا منوطا بمعرفتها[4].

غير أنّ فكرة التّشبث بالصّحيح سرعان ما تهافتت بعد انقضاء عصر الاحتجاج؛ وتحديدا بعد القرن الرابع للهجرة، حيث انتقل المعجميون الذين برزوا في هذه الفترة إلى الاهتمام بقضايا أخرى، بعدما خرجوا من الحلقة الضيقة التي حصر فيها بعض المعجميين جهودهم؛ وهي فكرة الحرص على اللغة الفصيحة والصحيح منها.

ورد في لسان العرب في معنى قيس «قاس الشيء يَقيسُه قيساً وقياساً واقتاسه وقَيَّسه إذا قَدّره على مثاله[...] والمِقياس: المقدار. وقاس الشيء يقُوسهُ قوساً: لغة في قاسَه يَقيسهُ. ويقال: قِسْته وقُستُه وأقْوُسه قَوْساً وقِيَاساً، ولا يقال أقَسْتُه، بالألف. والمقياس: ما قيس به»[5].

---

[1] – يراجع: الجوهري، الصحاح، ص33.

[2] – الجبيب النصراوي، التأسيس المعجمي في تونس، حوليات الجامعة التونسية، ع53، تونس، 2008، ص279.

[3] – السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ص97.

[4] – يراجع: رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي، ص109.

[5] – ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص187.

الجملة المقاييسُ في اللغة اسمية، والمقاييس خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هذا"، مرفوع وعلامة رفعه الضّمةُ الظاهرة على آخره، و"في" حرف جرّ مبني السُّكون، اللغة اسم مجرور بـ في، وعلامة جرّهِ الكسرةُ الظاهرةُ على آخرهِ.

درس أحمد بن فارس (ت395هـ) على أيدي أساتيذ كُثِر أولهم والده، وأثنى على واحد من معلميه وخصه بالتقدير وهو أبو عبد الله بن طاهر المنجم[1]، وقد برز في علوم عدة أهمها اللغوية وألف كتبا في اللغة والتفسير والفقه، وأهم مؤلف يمكن أن نقف عنده هو كتاب الصاحبي، الذي عرض فيه لمسائل لغوية عدة في أبواب مفرقة، حيث استهله بمواضيع تدخل في باب المسائل الفلسفية كأصل اللغة وأخرى تصب في تداولية اللغة، وبالتالي يمكن أن نجمع بين مقاييس اللغة والصاحبي من كون الصاحبي قد ألف قبل الأول، حيث أفاد منه في وضع معجمه المقاييس، في مسائل لغوية أشار إليها في معجمه والتي تناولها بكثير من التفصيل في الصاحبي، ولعل انقسام اهتمامه بين علوم الدين والعلوم اللغوية ونبوغه في الأخيرة، خوّله لأن يتجه صوب التأليف اللغوي دون انصراف عن العلوم العقلية والشرعية حيث ألف "غريب إعراب القرآن" و"أصول الفقه" و"مقدمة في الفرائض" و"جامع التأويل في تفسير القرآن" وغيرها. نضيف أنّ ابن فارس كان نحويا على طريقة الكوفيين[2].

كما يُرجّح أن يكون ابن فارس قد استقى مفهوم المقاييس، أو إجراء القياس من مفهوم القياس في استنباط الأحكام الشرعية، والقائم أساساً على استقراء كلام العرب، واستنباط قوانين تنتظم وفقها الأدلة اللغوية، حيث يظهر في معجمه كيف حاول ضبط معاني المفردات في اللغة بناء على مقاييس محددة، بالإضافة إلى مفهومي الأصل والفرع واللذان استقاهما، حسب رأينا، من مفهوم القاعدة الفقهية والأصل الفقهي، لأن المعنى يتفرع في الجذر الواحد عند ابن فارس إلى أصول وفروع، فالأصل عنده هو أصل كُلّي، بينها الفرع يندرج [illegible] والفرع، اعتمدهما أولا في كتابه الصاحبي قبل أن يستثمرهما في التأليف المعجمي، وتظهر أهميتهما لدى ابن فارس إلى حدّ الافتتاح به في الكتاب، كنوع من الاستدلال

[1] – يراجع: ابن فارس، الصاحبي، ص9.

[2] – يراجع: المرجع نفسه، ص(ب).

على أهمية التقسيم في الدراسة ككل بقوله «إن لعلم العرب أصلاً وفرعًا: أما الفرع فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا "رجل" و"فرس" و"طويل" و"قصير". وهذا الذي يُبدأ به التعلّم. وأما الأصلُ فالقولُ على موضوع اللغة وأوليّتها ومنشأها، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها»[1]، ثم تبناه بعد ذلك في معجم المقاييس وهو ما أشار إليه في مقدمة المعجم بعبارته «إنّ لِلُغة العرب مقاييس صحيحةً، وأصولا تتفرّع منها فروع»[2]، وقد يكون سرّ اهتمام ابن فارس بمفهوم الأصل والفرع وليد تشبثه بفكرة توقيفية اللغة، ما يجعل اللغة حسب تصوره هذا لها ضوابط ترتقي إلى الكمال كون اللغة وحي من عند الله، وبالتالي من السهل ملاحظة معالم ذلك في القوانين التي تنتظم بإثرها مكوناتها[3].

جاء في أساس البلاغة في معنى حكم «أَحْكَمَ الشيءَ فاستحكمَ. وحكم الفرس وأحكَمهُ: وضع عليه الحَكَمة، وفرس مَحْكُومَةٌ ومُحْكَمة»[4]، أمَّا المحيط فمشتق من الفعل حوط حيث ورد تعريفه في لسان العرب «حاطَه يَحُوطه حوْطاً وحيطةً وحِياطة»[5]، ويقول كذلك «وقوله تعالى: الله مُحيطٌ بالكافرين؛ أي جَامِعُهُم يوم القيامة»[6]، وأمَّا الأعظمُ فجاء تعريفه في القاموس المحيط «وعَظَّمه تعظيما وأعْظَمَهُ: فخَّمه، وكبّرهُ»[7]، وهو على صيغة أفَعَلُ والتي تفيد معنى التفضيل.

إنّ الجملة "المحكمُ والمحيطُ الأعظمُ" اسمية؛ فالمحكم خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره لفاعل محذوف تقديره "هذا"، والواو حرف عطف مبنيّ على الفتح، المحيطُ خبر مرفوع وعلامة رفعه الضّمة الظّاهرة على آخره لمبتدأ محذوف تقديره "هو" معطوف على المُحكم، والأعظمُ صفة مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظّاهرة على آخرها.

---

[1] – أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح: محمد دين الخطيب، مطبعة المؤيد، د.ط، القاهرة_مصر، 1910، ص02_03.

[2] – أحمد بن فارس، المقاييس في اللغة، ص01.

[3] – يراجع: المرجع السابق، ص36.

[4] – الزمخشري أساس البلاغة، ج1، ص206.

[5] – ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص279.

[6] – المرجع نفسه، ص280.

[7] – الفيروزبادي، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط8، بيروت_لبنان، 2005، ص1139.

يُستشَفُّ من العنوان بناء على دلالته المعجمية والنحوية أن ابن سيده (ت 458هـ) قام بإحكام مواد معجمه وضبط معانيها وهو ما عبّر عنه بلفظ المُحكم، مع محاولته جمع أكبر قدر من رصيد اللغة، وما تسميته بالمحكم إلا لصفة التصحيح فيه، كما يقول ابن سيده، وللأغلاط التي ارتكبها من سبقه بسبب «عدولهم عن الصواب، في جميع ما يُحتاج إليه من الإعراب»[1]، وهو ما يُفهم من عبارة "المحيط الأعظم" لما تحمله من دلالات حافة لمعاني الاتساع والتفضيل، وهو معنى لا يمكن الإلمام به بمجرد بحث دلالات أبنيته اللغوية، لأنه لا يُوضّح للقارئ جنس الكتاب، وبما سيُحيطُ به وعلاقته بغيره من المؤلفات، لذا فالإطلاع على فحوى الكتاب هو السّبيل الوحيد لمعرفة مقصد المؤلف الذي يتوارى خلف الصيغة المجازية، بما في ذلك الإحاطة بمقدمة المعجم والتي بيّن فيها ابن سيده غرضه من التأليف وبها يتوضّح مقصده من التسمية، وعليه فإن أهم وظيفة يمكن رصدها لهذا العنوان هي الإغرائية خاصة في الشقّ الثاني للعبارة، والذي قصد بها المؤلف جذب اهتمام القارئ.

نُضيف على ما تقدّم، أن طريقة ابن سيده في عرض مواد معجمه تشي بقدرة هائلة في تحديد معاني الألفاظ بكل دقة دون الوقوع في التكرار، خاصة وأنه اعتمد في مدونته بالأساس على غيره، وقد كشف عن ذائقة سليمة في تحديد مواطن الضعف فيما دوّنه غيره ممن سبقه، واستثماره لما حصّله من العلوم المتفرقة في تصحيحها والتنبيه عليها في مواضعها حيث يقول «هذا جميع ما اشتمل عليه كتابنا "المحكم"، وهو في هذه الصناعة "المحيط الأعظم"»[2] في جمعه شتات ما تفرق في المعاجم التي سبقته ما يُغني عنها جميعا.

إنّ من يُمعنُ النظر في سيرة الزمخشري (ت538هـ) يدرك ما للاعتزال من أثرٍ في بلورة تفكيره اللغوي والمعجمي تحديدا، فقد شاع عنه أنه معتزلي المذهب وكان يُجاهر بذلك بل وعُدّ من أشهر المعتزلة، لتشبّعه بأفكار ومبادئ المذهب، والتي من أهمها اعتبار أغلب اللغة مجازا، حيث يقوم منهجهم في الدراسة على إرجاع اللفظ إلى المعنى الحسي أو المعنى الحقيقي أولا، ثم تشرح دلالة الألفاظ وتأول معاني العبارات القرآنية التي لا يمكن حملها على الحقيقة مجازيا، نذكر مؤلفا

[1] – ابن سيده، المحكم، ج1، ص32.

[2] – المرجع نفسه، ص48.

آخر للزّمخشري يظهر فيه توجهه الاعتزالي وهو الكشاف، والذي اعتمد فيه على تفسير الآيات على مبادئ المعتزلة، الذي دافع عنها بقوة الحجة وسُلطان الدليل[1].

ورد في لسان العرب «الأسُّ والأسَس والأساس: كل مبتدإ شيء. والأسُّ والأساس: أصل البناءِ»[2]، وورد في أساس البلاغة «أسس: بنَى بيتَه على أساسه الأوّل، وقَلَعه من أُسّه»[3]، والبلاغة عرّفها الزمخشري بقوله «وبَلَغ الرجلُ بَلاغةً فهو بليغٌ وهذا قولٌ بليغٌ. وتَبَالَغ في كرمه: تعاطى البلاغة وليس من أهلها»[4].

هذا العنوان جملة اسمية؛ تتكون من أسَاسُ وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هذا" مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، والبَلاغَةُ مضاف إليه مجرور، وعلامة جرّه الكسرةُ الظاهرةُ الظاهرةُ على آخره.

وعليه عبارة أساس البلاغة تعني؛ أصل أو مبدأ الفصاحة، وهو عنوان صريح لا تعقيد فيه يحيل مباشرة على مضمون المعجم، والذي خصّه الزمخشري لتقديم أصول الكلام البليغ، رغبة منه في تخصيص معجمه وإخراجه مخرجا طريفا لم يسبقه إليه أحد.

عنوان أساس البلاغة يقدم إشارات واضحة عن خصائص محتوى هذا المعجم، فأساس البلاغة يوحي بالانتقال من الجانب اللغوي الصّرف إلى مجال البلاغة، ما يُفهم ضمنيا أن الزمخشري لم يكتف بتتبع ألفاظ اللغة ورصد معانيها، وإنما تجاوز هذه الغاية إلى تلقين المستفيد فنون المنطق (الكلام) القائم على استعمال العلامات على النحو البليغ، بأن وضع بين يديه كتابا وضّح فيه أهم مناهج التركيب والتأليف وعَرّفه بمدارج الترتيب والترصيف أو فنون القول، ما يكسب مستعمل المعجم بلاغة المتكلمين إنْ هو حَرص على تتبع ما أفرده الزمخشري من هذه العبارات البليغة وتدبر المعاني المستفادة منها، فالتّبصر في مناهج الرّصف بين الكلم التي تكلم عنها الزمخشري هو أساس الكلام البليغ، وعليه يمكن القول إنّ أهم وظيفة لعنوان أساس البلاغة هي

[1] – يراجع: وليد قصّاب، التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري، دار الثقافة، د.ط، الدوحة_قطر، 1985، ص223.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص06.

[3] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص27.

[4] – المرجع نفسه، ص75.

الوظيفة الوصفية؛ لكون العنوان يقدم فكرة عن مضمون الكتاب، بالاضافة إلى وجود انسجامٍ واضحٍ بين عنوان المعجم ومضمونه، فالكتاب في حقيقته موضوع في اللغة ولكنه أُلّف لخدمة أغراض بلاغية، فالزمخشري قصد منه تكوين متكلم بليغ فمكّنه من قوانين الخطاب باعتبارها أهم شرط من شروط البلاغة، ومع ذلك فإنّ هذا الانحراف إلى ميدان البلاغة في عمل معجمي يمكن أن نعتبره صورة مجازية عن مفهوم المعجم في حدّ ذاتها بوصفه كتابا يضم مفردات اللغة ومعانيها.

إضافة إلى علاقة اهتمام الزمخشري بالبلاغة بمعجمه أساس البلاغة بوجه التحديد، الذي يفسر عناية الزمخشري الفائقة بالمجاز في معجمه أساس البلاغة، إلى حدّ جعله إياه غاية التأليف ومحور الدراسة ككل، ويتّضح ذلك في مقدمة المعجم التي رفع فيها من قيمة المجاز الذي ربطه بالبلاغة والخطاب، وقد توجه به أساسا إلى المهتمين بعلم الكلام، لِما عُرف عن الفترة التي عاش فيها الزمخشري من نشاط الفرق الكلامية، وازدهار البحث البلاغي والنقدي عند المعتزلة، فأراد تمكين المبتدئين من أصول الخطاب وفن الكلام البليغ، ذلك أن أهم صفة ينبغي أن يتحلى بها المتكلم هي البلاغة لغرض التأثير في الجهة المقصودة بالكلام[1].

كما وأن توجّه الزمخشري إلى تفسير آي القرآن، والذي جمعه في مؤلفه الكشّاف يمكن أن يمنحنا تصورا عن قراءاته ودراساته، التي تركّزت في الإحاطة بعلوم اللغة العربية وتأويل النص القرآني، مثلما عُرف عن أهل خوارزم ولعهم بعلوم الشرع واللغة، والحق أن العصر الذي عاش فيه الزمخشري عرف نبوغ أئمة كبار في علوم الدين كالتفسير والحديث والملل والنحل والفقه وأصوله[2]، لذا يمكن أن تكون هذه القراءات قد ساعدت على بروز هذا الصنف من الدّراسات، والتي انبثقت من النص الدّيني، رغبة في تفسير ألفاظه وتأويل معانيه، ومن صقل موهبة الزّمخشري وشحذ تفكيره اتجاه العناية بالأساليب التي تستدعي إعمال العقل وتقليب النظر، وهي ميزة النص القرآني، إضافة إلى اعتماده على كلام العرب وأساليبهم في البيان، والذي بدا واضحا وتحديدا في الأساليب البليغة والمسجوعة، فقد ضمَّن مَتْنَ الكتاب ما بَلُغَ من الكلام وما حَسُنَ من الأساليب.

[1] – يراجع: الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص15.

[2] – يراجع: الزمخشري، الكشاف، تح: عادل أحمد عبد الموجود وأخرون، ج1، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 1998، ص8_9.

جعل الزمخشري البلاغة في خدمة الاعتزال، ويظهر ذلك في كيفية شرحه لمعنى التراكيب التي ساقها في النص المعجمي لأساس البلاغة، فهو كثيرا ما يصرف العبارة عن ظاهرها ويتخلص من معناها الحرفي، فيحملها على وجه من وجوه البلاغة، فيفسرها على أنها كناية أو استعارة، وهو ما يظهر في متن المعجم في قوله ومن المجاز، لكنه مع ذلك يبقي على المعنى الظاهر لبعض العبارات والتراكيب، وهو ما يشير إليه بالمعنى الحقيقي، والذي يظهر في المعجم في المعنى الذي يلي المدخل مباشرة[1].

ننبه كذلك إلى كون الزمخشري إماما في النحو والأدب والتفسير، لكنه في مبحث البلاغة انطلق حيث انتهى من سبقه، ومضى على سنتهم في التأويل والتفسير، كالقاضي عبد الجبار والشريف الرضي، إضافة إلى اعتناقه لفكرة النظم للجرجاني[2].

ورد في لسان العرب في مادة لَسن «اللّسانُ: جارحة الكلام، وقد يُكْنى بها عن الكلمة فيؤنث حينئذ(...) وقد يُذكّر على معنى الكلام»[3]، وجاء في أساس البلاغة «ولكل قومٍ لِسْنٌ: لغة»[4]، وجاء تعريف مادة عرب «العُرْبُ والعَرَبُ: جيل من الناس معروف، خلاف العجم(...) والعَربُ أهل الأمصار، والأعرابُ منهم سكان البادية خاصةٌ»[5].

عنوانُ المعجم لسان العرب يشبه من الناحية النحوية عنوان أساس البلاغة، فهو جملة اسمية يتكون من لسان وهو خبر لمبتدأ محذوف، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، العرب مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

لو تساءلنا عن علّة إطلاق ابن منظور (ت 711هـ) على معجمه تسمية لسان العرب، فإننا سنخمن أنه قصد إلى استقصاء اللسان العربي بألفاظه ومعانيه، وبإمعان النظر في مضمون الكتاب نستنتج أن ابن منظور لم يَسْعَ إلى تأليف كتاب على حروف المعجم استنادا إلى مدونة

[1] – في مادة بغل، نجد الزمخشري قد تجاوز فيها تحديد المعاني الحقيقية إلى المجازية، على الرغم من إيراده إياها في قسم المعنى الحقيقي، يراجع: أساس البلاغة، ج1، ص69.

[2] – يراجع: وليد قصاب، التراث النقدي والبلاغي للمعنزلة، ص224.

[3] – ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص385.

[4] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص167.

[5] – المرجع السابق، ج1، ص586.

كان قد جمعها من أفواه العرب، وإنما أراد لمعجمه أن يكون أكثر شمولا واتساعا فاعتمد على معاجم خمسة اختارها بعناية فائقة[1].

عنوان لسان العرب يفتح حيزا ضيقا للتأويل، فابن منظور أطلق لفظ اللسان للدلالة على لغة العرب وما تحمله من دلالات العموم والشمول، لذا فإن أبرز وظيفة يمكن ذكرها لعنوان لسان العرب هي الوظيفة الوصفية، لما لهذا العنوان من قدرة على إمداد القارئ بمعرفة شاملة عن الموضوع الرئيس للكتاب، ألا وهو ألفاظ ومعاني اللسان العربي، كما وقد حصّل ابن منظور مادته من الاطلاع على معاجم مختارة رأى أنها تجمع كل التراكيب وأساليب العرب في التعبير عن الأغراض ووسائل الإبانة عن المعاني، لتكون مصدرا يثري به مضمون معجمه ويحقق به غايته في الإلمام بما ورد عن العرب من كلام شعرًا ونثرًا.

كانت الظّرُوف السّائدة في الحقبة التي عاش فيها ابن منظور سَبَبًا في وضع معجم لسان العرب بما يمتاز به من خصوصية، على مستويي الجمع ومعالجة المواد المعجمية، فهو وإن بدا وكأنه يشترك مع معجم العين في فكرة الشّمول؛ لتحقيق رغبة في وضع معجم مثالي للغة العربية، إلا أن رغبة ابن منظور حركتها الأوضاع السياسية والثقافية التي سادت في الفترة التي عاش فيها، وهي فترة عرفت فيه اللغة العربية جزرا أمام مدّ اللغات الأعجمية وخاصة اللغة التركية، «التي كانت لغة المنتصرين على العصبية العربية وخاصة بعد سقوط الخلافة العباسية نهائيا سنة 656هـ. وقد انساق الباحثون عن الجاه والحظوة من العلماء في التيار المؤيد للعجم»[2]، فكان من أبرز مظاهر هذا الانسياق وضع مؤلفات ترفع من قيمة الأتراك واللغة التركية، على نحو ما قام به أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي في كتابه "نفحة المسْك في سيرة التّرك"[3]، وهو ما أشار إليه هو نفسه في مقدمة معجمه بقوله «وتنافس الناس في تصانيف الترجمانات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوا في غير اللغة العربية، فجمعت هذا الكتاب في زمنٍ أهله بغير لغته يفخرون، وصنعته

[1] – يراجع: ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص4.

[2] – ابراهيم بن مراد، دراسات في المعجم العربي، دار الغرب الاسلامي، ط1، تونس، 1987، ص172.

[3] – يراجع: المرجع نفسه، ص172.

كما صنع نوح الفلك وقومه منه يسخرون»[1]، وهو ما دفعه لتخيّر عبارة "لسان العرب" تحديدا تمييزا له عن غيره من الألسن، ما يجعلنا نتصور لسان العرب في مقابل لسان غير عربي أو أكثر.

انطلق ابن منظور من رغبة في وضع كتاب يحيط باللسان العربي، وهو مسعى «دعتْ إليه النزعة الموسوعية الدفاعية الاندماجية التي كانت تهدف إلى جمع اللغة في معجم متحف لتحافظ على تراثها وتحميه من التيارات الجارفة التي كانت تتمثل في السلطة واللغة التركيين السائدين في عصر ابن منظور»[2]؛ وهو ما أشار إليه في مقدمة الكتاب بقوله «لم أقصد سوى حِفظَ أصول هذه اللغة النَّبَوية وضبط فضلها إذْ عليها مدار أحكام الكتاب العزيز والسّنة النبوية (...) وذلك لما رأيته قد غلب في هذا الأوان، من اختلاف في الألسنة والألوان، حتى لقد أصبح اللحن في الكلام يُعدّ لحنا مردودا، وصار النطق بالعربية من المعايب معدودا»[3]؛ ولتحقيق غايته، اتخذ ابن منظور مسلكا أصيلا عند تأليف معجمه لسان العرب، من خلال الإفادة من معاجم وكتب لمؤلفين سبقوه وهي حسب تصوره تمثل اللسان العربي كونها تستغرق ألفاظه ومعانيه[4].

جاء في تعريف القاموس «والقاموسُ: البحرُ، أو أبعدُ موضعٍ فيه»[5]، و«قَمَسَهُ في الماءِ: غَمسه. والصّبيان يتقامسون في الماء: يتغاطّون. وغَرِق في قاموس البحر: في قعره الأقصى، وقال فلان قولا بلغَ قاموس البحر»[6]، والمحيطُ من الفعل حَوَطَ ورد تعريفه في لسان العرب «حاطَه يَحُوطه حوْطاً وحيطةً وحِياطة»[7] ويقول كذلك «وقوله تعالى: الله مُحيطٌ بالكافرين؛ أي جَامِعُهُم يوم القيامة»[8].

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص8.

[2] – رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي، ص53.

[3] – المرجع السابق، ص8.

[4] – ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص5.

[5] – الفيروزبادي، القاموس المحيط، ص568.

[6] – الزمخشري، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، ج2، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت_لبنان، 1998، ص101.

[7] – ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص279.

[8] – المرجع نفسه، ص280.

إنّ جملة "القاموس المحيط" اسمية تتكون من القاموس وهو خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره لمبتدأ محذوف تقديره "هذا"، والمحيطُ نعت مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

ينسجم هدف الفيروزبادي (ت 817هـ) مع اسم كتابه "القاموس المحيط"، الذي وضعه كثورة على النظرة الضيقة للجوهري في صحاحه، فاتجه صوب الجمع والاستقصاء بتأليف معجم في الفُصَحِ والشّوارد وهو ما تؤكده عبارته «وكنت بُرهةً من الدّهر ألتمسُ كتابا جامعاً بسيطاً، ومُصنَّفًا على الفُصَحِ والشّوارد محيطاً»[1]؛ معتمدا بشكل شبه كلي على مدونة مكتوبه تتمثل في معجمي العباب للصغاني والمحكم لابن سيده، ويختلف معجم العين عن القاموس المحيط، وإن كان قد قُصد منهما الاستقصاء، أن القاموس المحيط قد وضع محذوف الشواهد مطروح الزوائد ليتوافق مع متطلبات القارئ؛ «وسُئلتُ تقديم كتاب وجيز على ذلك النظام، وعملٍ مفرغٍ في قالب الإيجاز والإحكام، مع التزام إتمام المعاني، وإبرام المباني»[2]؛ ما جعله يقتطع من معجمه الأصلي مختصرا في الألفاظ مع إصابة المعاني وتقريب العبارة مثلما يفهم ذلك من عبارته.

يظهر أن الفيروزبادي _ مثلما نقرأ في مقدمة قاموسه وأكدته مضامين نصوصه المعجمية _ قد حصر الألفاظ الأكثر استعمالا وتداولا في عصره، والتي تنتمي إلى مجالات مختلفة إضافة إلى عنايته بمصطلحات العلوم المختلفة، كما اهتم بذكر المواضع والبلدان والأعلام، ما يجعل هذا التأليف يدخل ضمن ما يعرف بالمعجم الوظيفي[3].

ورد في المنجد عن تعريف تاج «تاجَ تَوْجًا: لبس التاج. توَّج فتتوَّجَ: ألبسهُ التَّاجَ فلبسهُ. التاجُ ج تيجان: الإكليل»[4]، والعروس من عرس يقال «العِرسُ ج أَعْراس: امرأة الرجُل. عِرسُ المرأة: رجلُها. العُرسُ والعُرُس ج أعراس وعُرُسات: الزّفاف. طعامُ الوليمةِ. العروس ج عرائس: الرجل

[1] – الفيروزبادي، القاموس المحيط، ص26.

[2] – المرجع نفسه، ص27.

[3] – يراجع: الحبيب النصراوي، النظريات المعجمية العربية وسبلها إلى استيعاب الخطاب العربي، مجلة المعجمية، ع14و15، تونس، 1999، ص440.

[4] – لويس معلوف، المنجد في اللغة، ص66.

والمرأة ما داما في عُرسهما»[1]، والجواهر مثلما عرّفها ابن منظور «والجوهرُ كلُّ حجرٍ يُستخرجُ منه شيء يُنتفعُ به. وجوهر كل شيء: ما خُلِقت عليه جِبِلّتُه»[2]، أما القاموسُ فهو «البحرُ، أو أبعدُ موضعٍ فيه»[3]، و«قَمَسَهُ في الماءِ: غَمسه. والصّبيان يتقامسون في الماء: يتغاطّون. وغَرِق في قاموسِ البحرِ: في قعره الأقصى، وقال فلانٌ قولاً بلغَ قاموسَ البحرِ»[4].

تاجُ العروسِ من جواهرِ القاموسِ جملة اسمية، فـ: تاج خبر لمبتدأ محذوف تقديره كتاب، مرفوع وعلامة رفعهِ الضّمةُ الظاهرة على آخره، وهو مُضاف، العروس مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، و"من" حرفُ جرٍ مبنيٌّ على السكون، "جواهر" اسم مجرور بـ من، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، وهو مُضاف والقاموسُ مُضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرةُ الظاهرة على آخره.

تَطغى على هذا العنوان الوظيفة الإغرائية، لتوظيف الزبيدي للمجاز في صياغة العنوان كسبيلٍ للدلالة على فحوى الكتاب، لأن المعنى الظاهر، مثلما يظهر ذلك في المستويين المعجمي والنحوي، لا يُمَكّنُ القارئَ من فهم المقصود من العنوان ولا يقدم فكرة عن جوهر الكتاب، وعليه فإنه يتوجب عليه توسل أداة أخرى قصد تعيين موضوعه، كالإطلاع على مقدمة المعجم أو متنه، والذي يُفهم منهما أنّ الزبيدي ألَّفَ قاموسه بعد اطلاعه على القاموس المحيط للفيروزبادي، ونظرا للنقائص التي لاحظها فيه، قرر أن يقوم بعملية تُشبه التّحقيق عن طريق تأليف معجم يتدارك فيه ما وقع فيه مؤلف القاموس؛ ما يعني أن ما قصده من العنوان هو إشارة إلى أن ما يتضمنه تاج العروس من جواهر لغوية مأخوذٌ أساسا من القاموس المحيط.

كما واستعان الزّبيدي بعدد كبير من الكتب، من معاجمَ وكتبٍ في اللغة وبالرسائل الموضوعاتية وغيرها، قصد إغناء شروحه مع حفاظه على نص عبارة الفيروزبادي كما وردت في قاموسه المحيط، وهذا يضعنا أمام سبب اختياره لهذه التسمية دون غيرها، فهو وضّح وبسّط ما جاء غامضا ومُستغلق الفهم من القاموس المحيط، فوشّحه بما نقله من غيره من المعاجم دون أي

[1] – المرجع نفسه، ص496.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص152.

[3] – الفيروزبادي، القاموس المحيط، ص568.

[4] – الزمخشري، أساس البلاغة، ص101.

تغيير في مجمله، كما أضاف عليه استشهادات كون الفيروزبادي قد أسقط من معجمه الكثير منها ولم يُول لها أهمية في نصوصه، كما قام الزبيدي كذلك بتصويب الصّيغ والعبارات وكان دائما يُنبّه في آخر كل مادة على ما تركه الفيروزبادي بقوله بأنه مستدرك. قام الزّبيدي في تاجِ العروسِ بالبناء على مادة القاموس المحيط، وطعّمها إن بالشّروح أو بالتّصحيحات أو الاستشهادات، والتي أخذها من المعاجم والكتب المختلفة التي رجع إليها؛ أي إنّ مهمّته انحصرت في الجمع من كل هذه الكتب قصد إثراء معجمه الذي انبنى أساسا على مدونة محددة وهي معجم القاموس[1].

في الأخير، مكّنت دراسة عناوين معاجمنا العربية البحثَ من تعرية مضامينها، واستكناه جوهر التأليف، لِمَا لِتَبَحُّث العناوين من مساهمة «في توضيح دلالات النص، واستكشاف معانيه الظاهرة والخفية، إن فهما وإن تفسيرا، وإن تفكيكا وإن تركيبا. ومن ثمّ، فالعنوان هو المفتاح الضروري لسبر أغوار النص والتعمق في شعابه التائهة، والسفر في دهاليزه الممتدة. كما أنه الأداة التي بها يتحقق اتساق النص وانسجامه»[2]؛ وهو ما مكننا من رسم تصور مبدئي عن جوهر التأليف والصناعة المعجمية عند العرب.

يُستخلص من هذا الفصل أنّ للسياق العام دورا مهما في بلورة التأليف المعجمي والصناعة المعجمية عند العرب؛ فالانتقال إلى التفكير في وضع كتب للألفاظ كان كمرحلة متأخرة سبقتها مراحل مهمة، على غرار مرحلة التأليف في غريب القرآن والحديث وفي الفقه، التي تجسد بعدا من أبعاد التفكير في العلامة اللغوية بوصفه نشاط مهّد لظهور الصناعة المعجمية، بالإضافة إلى أنّ هذا النشاط تفوق على ما ألف قبلا، فقد أضحى علما له أسس النظرية وتطبيقاته العملية، لأنه أسس على الدراسات التي عقدها المعجميون العرب في الألفاظ، موازاة مع ما ابتكروه من مناهج في الوضع والترتيب.

ثمّ بيّنا ما للسياق والخلفية المعرفية للباحثين العرب من دور في صياغة هذه المصنفات، على غرار تحكم البلاغة وعلم الحساب في مشرعي الزمخشري والخليل، مع بروز اهتمام الباحثين المعجميين بالعنوان في مؤلفاتهم، فقد بيّنت مقاصدهم من التأليف، فعَبَّر بعضها عن مناهج

[1] – يراجع: الزبيدي، تاج العروس، ص1_2.

[2] – جميل حمداوي، سيميوطيقا العنوان، ص8.

المعالجة القاموسية، كما تدلّ عن تطور التفكير المعجمي من جهة، وتعكس البنية الذهنية والتحولات الاجتماعية والسياسية لكل فترة من جهة أخرى.

الفصل الثاني:

البحث المعجمي بوصفه فلسفة في المعنى

مدخل:

تعرّضَ البحثُ في الفصل الأول، في المبحث الثاني والثالث منه تحديدا، لدور الخلفية المعرفية في بلورة التأليف المعجمي عند العرب، إذ تبيّن لنا أنّ جهود الباحثين العرب هي بالأساس إعادة صياغة لمعارفهم اللغوية في مقولات كلية[1]؛ إذ يقتضي وصف عملية إنتاج الدلالة وفهمها الاستعانة بمفاهيم تختزل ما انتهت إليه دراساتهم لنظام اللغة كمخزون مقدر ومشترك بين أفراد الجماعة اللغوية، حيث اتجه البحث في المعنى عندهم _ في حيز لا بأس به _ صوب تبحثه في إطار علاقته بالبنى اللغوية، فكان المعجمي يحصر دلالة الكلمة المفردة ودلالة الكلمة في التركيب، فقد توضّحت في ثنايا العين وفي ثنايا المعاجم التي وضعت بعده، الهواجس المعرفية التي أرقت أصحابها.

وتحددت _ بناء على قراءة مضامينها _ معالم القضايا الكبرى التي شغلت تفكيرهم والتي وجَّهت هذا النوع من التصانيف وهي هواجس فلسفية بالأساس، كون هذه الدراسات اهتمت أساسا بالمعنى، والتي ارتبطت بأسئلة محورية (أهمها: على ماذا تدل هذه الكلمة أو العبارة؟ أو ما معنى هذه اللفظة؟)، وكان أساس هذا النوع من الدراسات، باعتبار التأليف المعجمي بحث في المعنى من جهة دراسة كيفية دلالة الكلمات على المعنى، هو التأمل والنظر* في اللغة، بالبحث في مكوناتها والمعاني التي تفيدها، فكانت هذه المعاجم تدور مدار كلام العرب، فلا تخرج عنه في شيء، باعتبار هذه الأشكال اللغوية لها دلالة في إطار ما ترمز إليه في عالم الموجودات، حيث كل كلمة تنوب عن شيء أو موضوع، والتصور الذي ينشئه المتكلم عن هذا الموضوع، هو ما يشكل الدلالة أو المؤول.

ما أسفر عن خطاب معرفي بامتياز، مؤسس على إبراز علاقة المعنى بالمعرفة؛ أو علاقة المعنى بالعمليات الذهنية وآليات التفكير التي قوامها الربط بين العلامات اللغوية وبين المتصورات الذهنية؛ أو بين البنى اللغوية ومحتواها الدلالي الذي يُشفر في الذهن على شكل خوارزميات، هذه الاستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار شرح منطق اللغة واشتغال العلامات اللغوية في صلب النظام

[1] – يراجع: الأزهر الزناد، نظريات لسانية عرفنية، ص171.

* – يُقصد بالنَّظر في هذا السياق العقليَّ منه.

المقدر (معرفة اللغة)، وتفسير الأنظمة التي تتحكم في إنتاج العلامات اللغوية وفهمها بتفسير الكلمات والتراكيب بتحديد معانيها الحرفية (الحقيقية)[1]، من خلال ربط العلامات أو الرموز اللغوية بالعالم الخارجي[2].

إنّ الإحاطة بنظام اللغة كان المنطلق لبناء نظام المعجم، فعلماء العربية استطاعوا النّفاذ إلى جوهر اللغة؛ ثم حاولوا إعادة تشكيل نظام المعجم بوصفه جزءا من اللغة، من خلال وضع جملة من القواعد النظرية والتطبيقية بـ «تفكيك الظاهرة إلى مركباتها والبحث عما يجمع الأجزاء من روابط مؤلَّفة، فهو منهج يعتمد الاستقراء والاستنتاج معًا بحيث يتعاضد التجريد والتَّصنيف فيكون مسار البحث من الكل إلى الأجزاء ومن الأجزاء إلى الكلّ حسبما تمليه الضرورة النوعية»[3]، وحسب ما سطره كل معجمي بناء على رؤيته الفريدة في تمثل موضوع البحث، بحيث يستجيب المعجم للمفاهيم التي ابتكرها، وقد كشفت معاجمنا العربية عن أصول هذا التفكير، ودرجة التجريد الذي وصل إليه.

فقد «تركّز البحث عند المفكرين العرب (...) على بحث مقومات اللغة بالنسبة إلى الإنسان (...) وأوّل ما يطالعنا من مستخلصات تفكير الحضارة العربية في هذا المضمار اعتبار أنّ اللغة في يد الإنسان مفتاح يلج به باب العالم الخارجي، بل هي المفتاح الوحيد الذي يتوصّل به الإنسان إلى اقتحام الكون من حوله»[4]؛ لأنه من دون اللغة يتحول العالم بالنسبة للإنسان إلى فضاء مجهول، ما يجعل حقيقة ظهور الرمز في حياة الإنسان حاسما، فبفضله استطاع الإنسان أن ينظم تجاربه الحياتية في انفصال عن العالم، ما يجعل منه الكائن الوحيد الذي تعلم كيف يحول الأصوات إلى لغة متمفصلة تُستعمل أداة للتواصل وإنتاج الفكر وتداوله[5].

---

[1] – يراجع: حكيمة بوقرومة، التداولية وعلاقتها بعلم الدلالة والسيميائية (الدلالة النظريات والتطبيقات)، الشركة التونسية، ط1، تونس، 2015، ص570.

[2] – يراجع: الأزهر الزناد، نظريات لسانية عرفنية، ص34.

[3] – عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط2، د.ب، 1986، ص11.

[4] – المرجع نفسه، ص53.

[5] – يراجع: سعيد بنكراد، مسالك المعنى دراسة في بعض أنساق الثقافة العربية، دار الحوار، ط1، سورية، 2006، ص8.

لأننا في التجربة اليومية نكون دائما أمام أشياء فردية؛ يعني هذا أن الفرس والشجرة كموجودات لها وجود ككيانات مستقلة بعضها عن بعض؛ ما يعني كذلك أنّ تعيين هذه الأشياء في البداية منطلقه هذا الفرس والشجرة بالذات[1]، يقول الغزالي «الألفاظ عبارة عن الحروف المقطّعة الموضوعة بالاختيار الإنساني للدلالة على أعيان الأشياء»[2]، بوضع مقاطع صوتية على هيأة صوتين فأكثر مقابل شيء واحد، واختيار أصوات أخرى مختلفة لتعيين شيء آخر تماما؛ بعبارة أخرى؛ إنّ هذا النشاط قائم أساسا على الاتفاق بوضع هذا الاسم مقابل هذا المسمى، بحيث إذا تمّ التلفظ بالاسم فُهم منه المقصود المحدد مباشرة؛ أي ما يحصل في الذهن هو استدعاء لتصور عن الشيء، فسماع كلمة /فرس/ يُحدث صورة الفرس في الذهن، فالعملية إذا قائمة على اتفاق الأفراد على اختيار أسماء تنوب عن الموجودات في العالم، وهذه الأسماء أو العلامات يزداد عددها كلما ازدادت التجارب، ما يتولد عنها مفصلة للعالم إلى أجزاء وأشكال أكثر تحديدا.

كانت عملية التسمية تستهدف في البداية الأشياء عينها، بإطلاق اسم على الشجرة عينها واسما آخر على الفرس عينه، إذ لا وجود لشيء بصفة عامة، فيكون هذا الفرس هذا الشيء بالذات وليس شيئا آخر، ولما كانت الأشياء الفردية لا تُعدّ فإن الواضع لن يهتم بالأشياء الفردية التي كل منها هو هذا الشيء بل إلى التعيين العام لكل شيء[3]، فوضع اسم فرس على مجموعة الحيوانات التي تتشابه مع الفرس الأول، لذلك فأول ما يطالعنا في هذه المعاجم هو خصوصية التعريف الذي يشمل فقط الخصائص المشتركة بين عناصر المجموعة بينما يهمل الخصائص التي ينفرد بها كل فرد[4].

---

[1] – يراجع: مارتن هايدغر، السؤال عن الشيء حول نظرية المبادئ الترنسندنتالية عند كَنْت، تر: إسماعيل المصدق، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت_لبنان، 2012، ص48.

[2] – أبو حامد الغزالي، المقصد الأسنى، تح: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي، دار المنهاج، ط1، بيروت_لبنان، 2018، ص57.

[3] – يراجع: المرجع السابق، ص48_49.

[4] – يراجع: دانيال تشاندلر، أسس السيميائية، تر: طلال وهبه، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت_لبنان، 2008، ص132.

فما يجعل من الإنسان كائنا رمزيا بامتياز، هو ابتداعه لعلامات وأشكال رمزية تستمد قيمتها التعبيرية من العرف والتواضع[1]، هذه الرموز تبقى مرتبطة بالعالم المادي؛ لأن هذا الأخير أصل هذه المعرفة ومصدرها، كالعربي الذي أطلق أسماء مثل الناقة والجمل والصارم وغيرها على الأشياء التي تُؤثّث عالمه، حتى يتمكن من استدعائها وتداولها، منفلتا من سلطة "الهُنا" و"الآن"[2]. إنّ إنتاج هذا النوع من المعرفة سمح بالانتقال إلى التعامل بالعلامات اللسانية أو ما يعرف بتجارة العلامات، بعدما كان الإنسان تائها في عالم مليء بالمخاطر بسبب العلامات الطبيعية التي لم يكن يفهمها، لأنه لم يضع لها بعدُ تحديدات، ذلك لأن المفاهيم (المعاني) أداةٌ لمعرفة الأشياء، لأنه فعليا يستحيل التفكير دون علامات، والأشياء تظل مبهمة حتى تدخل ضمن نطاق التفكير وذلك يمر أولا بمفصلتها في الواقع[3].

يشرح أمبرتو إيكو (Umberto Eco) هذا التصور برجل الاسكيمو، الذي سيعجز عن التعرف على معنى كلمة فرس، كون ما تدل عليه ليس من مشمولات بيئته؛ أي لم يسبق وأن خزّن تجربة له مع هذا الكائن، حيث يغدو النطق أمامه بـ /فرس/لا يثير أي استجابة لديه، لأنه لا يتوفر على أي مقابل مفهومي أو محتوى ذهني له، ما يجعل المقطع في نظره لفظا مبهما أو مهملا؛ أي مجرد أصوات فارغة من أي محتوى دلالي، ومن جهة أخرى قد يفشل رجل الاسكيمو في التّواصل مع العربي، لعدم اتقانه للغة هذا الآخر، لأنه لحصول سيرورة إبلاغية، لا بُدَّ من وجود تسنينات مشتركة بينهما، ولذلك فلكي يتمكن رجل الإسكيمو من أن يصل إلى معنى /فرس/، عليه أن يتعرّف عليه في عالم المحسوسات، وفي هذه الحالة فإن التعرُّف على مدلول اللفظ يستدعي أولا حضور المرجع في سياق التلفظ[4]؛ أي حين يكتشفه بحواسه في الواقع، ولذلك يمكن القول إنّ العلامة اللغوية لا تحمل معنى إلا في إطار تجلي ما ترمز إليه في الواقع، ما يجعل المعنى مرهونا بالوجود في عالم الأعيان ومن ثم في عالم الأذهان، أو بتعبير بيركلي (G.

[1] – يراجع: سعيد بنكراد، السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، دار الحوار، ط3، سورية، 2012، ص26.

[2]– أمبرتو إيكو، العلامة تحليل المفهوم وتاريخه، تر: سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، ط2، الدار البيضاء_المغرب، 2010، ص203.

[3]– يراجع: سعيد بنكراد، مسالك المعنى دراسة في بعض أنساق الثقافة العربية، ص8.

[4]– يراجع: المرجع السابق، ص52 وما يليها.

Berkeley) "وجود الشيء هو وجود إدراكه"[1]، ما يجعل كلا من السيرورة التدليلية والتبليغية تقتضيان معا حضور المرجع والعلامة اللغوية والمتصور الذهني.

هذا التصور القاضي بربط اللغة (العلامات اللغوية) بالأشياء في العالم الخارجي، باعتبار الكلمات التي يستعملها المتكلم تُحيل في الواقع على أشياء، يعرف حديثا بمسمى النّظرية المرجعية، والتي تنصُّ على أنّ معنى اللّفظ هو ما يشير إليه في العالم الخارجي، ويمكن أن نمثل لهذا التوجه بأفكار لودفيك فيتغنشتاين (Ludwig Wittgenstein) المبكرة*، الذي يستعمل فيها عند تحليل المعنى مصطلح المرجعية للتعبير عن علاقة اللفظ بالمرجع، فهو قد «ردّ العالم الخارجي إلى وقائع، وقوام كل واقعة منها أشياء بسيطة مترابطة بشبكة من علاقات»[2]، ويعلل ذلك بكون العالم مُكَوَّنًا من مجموعة من الأشياء مرتبطة ببعض، واللغة هي صورة عن العالم، إذن تتكون هي الأخرى من أجزاء هي الكلمات، حيث يربط بينها نظام، فعبارة "اللعبة على السرير" التي تنطق بها الأم تدفع بالطفل إلى التوجه إلى غرفته، لوجود السرير في غرفة النوم، وبالتالي فاللعبة موجودة في الغرفة بالضرورة، وقولنا "ناقة تضربُ بِرجلها فتصبُّ اللّبَن" تسمح لنا بتصور مشهد انسكاب الحليب على الأرض بسبب حركة الناقة بكامله[3].

إنّ هذه الصور الذهنية هي في الحقيقة ناتجة عن أنساق إدراكية ومعرفية[4]، ولذلك لا يمكن الحديث عن معنى دون وجود شيء مادي أو مُتخيّل كموضوع مدرك مسبقا، يقول فندريس (Joseph Vendryes) في هذا الشأن إنّ «الكلمة بقيمتها التصويرية وقدرتها على الإفهام، لها نفس المزايا التي للورق النقدي، ولكنها محفوفة بالأخطار؛ بمعنى أنها إن كانت خالية من الحقيقة

---

[1] – يراجع: سيلفان أورو وآخرون، فلسفة اللغة، تر: بسام بركة، المنظمة العربية للترجمة، ط1، لبنان، 2012، ص210.

* – دافع عن فكرة المرجعية جون ستيوارت ميل (John Stuart Mill)، تحديدا في كتابه نسقُ المنطق (A system of logic)، والذي تحدّث في الفصل الثالث منه، والذي وسمه بـ "في تعيين الأشياء بالمسميات" عن علاقة الأسماء بالأشياء في العالم الخارجي من منظور المنطق، كنظرية في الدّليل حيث يقول «إذا عرفنا ما تعنيه كل الأسماء، في الوضع الحالي للمعرفة البشرية، فينبغي أن نعرف أنّ كل شيء قابل لأن يكون موضوعا للتأكيد أو للنفي» (بتصرف). John Stuart Mill, a system of logic, 8th ed, Harper &Brothers, New york_Etas Unis, 1882, p57.

[2] – لودفيج فتجنشتان، بحوث فلسفية، تر: عزمي إسلام وعبد الغفار المكاوي، د.دن، د.ط، د.ب، د.س، ص20.

[3] – يراجع: الخليل، العين، ج1، ص74.

[4] – يراجع: عبد العالي العامري، الثقافة الشعبية وبنية الذهن المعرفية، مجلة الثقافة الشعبية، ع36، البحرين، 2017، ص12.

صارت مجرد "أنفاس صوتية"»[1]؛ لأنّ قيمة الكلمة تكمن في علاقتها بالمعنى الذي تفيده وهو المرجع الذي تنوب عنه، وللكلمة القدرة على نقل المعنى فقط في حالة إحالتها على مرجع ما، لتصير إلى وحدة لغوية دالة على المعنى بذاتها، وفي المقابل يُمكن أن تكون فارغة من أي دلالة فترتدّ إلى طبيعتها الصوتية المادية؛ أي كأصوات فيزيائية خالصة يتم إطلاقها في الهواء دون أن تستدعي أي معنى في الذهن.

وبناء على ذلك، يمكن تصوّر علاقة تجمع بين عناصر ثلاثة، إذا اشتغلت جميعا ككيان واحد أدت إلى إنتاج فعل تدليلي، أولها المرجع الواقعي أو المتخيل وهي الأشياء المادية في العالم الخارجي والتي يتمّ التعرف عليها عن طريق الحواس، وثانيا العلامة وهي التمثيلات والتي أساسها اختيار علامة تتطابق نسبيا والمرجع، تنتمي إلى نظام وضعي قائم بذاته، والعنصر الثالث هي المفاهيم أو المعاني التي تسكن الأذهان لأنه «لا يمكن إدراك الأشياء خارج المفاهيم، كما لا يمكن صياغة مفهوم واحد خارج الحدود اللسانية، ولن تكون الأصوات وحدها دون الإحالة على مفاهيم سوى هواء بدون روح ولا معنى، وستظل المفاهيم جوفاء دون تصور معطيات»[2] قائمة على هذه المفاهيم.

وبناء على ما تقدم؛ فإنّ طريقة تحليل المعنى عند علماء العربية، قائمة على الاستعانة بمرجعية خارجية وإسقاطها في مفاهيم أساسية وخطاطات مفهومية[3]، ثمّ إن منطلق البحث في المعنى والصناعة المعجمية عند العرب مستوحى من منهج تأليف الرسائل والسموط الموضوعة في موضوع واحد، والتي ألفها العرب في بداية عصر التدوين، كأن يصف الواحد منها «حيوانًا أو نباتاً، كالخيل والوحش، والنخل والزرع، أو ظاهرة طبيعية، كالأنواء والسحاب والمطر، أو يتكلم في الجبال والمعدنيات، أو اللباس أو الطعام»[4]، وإن كان وجه التباين بينها وبين معاجمنا العربية الموضوعة في الألفاظ يكمن في كون معاجم الألفاظ تبحث في دلالة الألفاظ؛ أي تنطلق من اللفظ بينما يأخذ واضع الرسائل سيرورة عكسية فينظر في الموضوع أولا، إلا أنّ النوعين يعتمدان في

[1] – فندريس، اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي وآخرون، المركز القومي للترجمة، د.ط، القاهرة_مصر، 2014، ص06.

[2] – سعيد بنكراد، السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، ص37.

[3] – يراجع: الأزهر الزناد، نظريات لسانية عرفنية، ص173.

[4] – أبو الطيب عبد الواحد بن علي، شجر الدّرّ، ص14.

صياغة المعاني على حضور المرجع في العالم الواقعي، إذ به يتمكن المعجمي من تحديد دلالة المفردات التي تنوب عن الأشياء.

ولما كان للموجودات نظام في العالم الواقعي حسب تصور لودفيك فيتغنشتاين (Ludwig Wittgenstein)[1]، بوصفها أشياء تؤثث بيئة الإنسان أو الأعرابي؛ فإنّ مفصلة هذا الواقع بوضع رموز لغوية تنوب عن أجزاء هذا الواقع يخضع هو الآخر لنظام، كنشاط يصاحبه انتظام للرموز ولدلالاتها في عالم الأذهان، وباعتبار البحث المعجمي دراسة في المفردات ودلالتها، يمكن أن نتساءل _ بناء على طريقة تصنيف المفردات وتبويبها _ عن الاستراتيجيات التي بُني عليها تصور الدلالة في هذه المعاجم.

[1] – يراجع: عزمي إسلام، لدقيج فتجنشتين، دار المعارف، د.ط، القاهرة_مصر، د.س، ص80.

المبحث الأول:

مَقُولة الجذر

حاول الباحثون العرب من خلال معاجمنا العربية استنباط نواميس اللغة العربية، ثمّ وضع مفاهيم ومصطلحات لها تساعدهم في نظمنة أجزاء اللغة، وهي عملية تتمحور أساسا في إعادة تشكيل مستويات اللغة الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي وفق تصورات كليّة كانت محصلة البحث في اللغة باعتبارها كلاً (comme un tout)، ما أسفر عن إعادة خلق لنظام المعجم وفق المعطيات والمفاهيم التي قاموا ببلورتها، بحيث تكرس تصوراتهم ونتائج دراساتهم، ومن أهم هذه المفاهيم التي تقوم عليها المعجمية العربية مفهوم الجذر، بوصفه ركيزة (عمدة) انطلق منها الباحثون العرب في نظمنة بنية المعجم العربي، باستثمار ملكة تصورية مفهوميّة بوصفها تنهض على تكوين الأبنية الرّمزية وهي جوهر المفاهيم الأساسيّة البسيطة والخطاطات المفهوميّة[1].

إذ لا ترِدُ المفردات في معاجمنا العربية بشكل عشوائي، وإنما تأتي خاضعة للتّصنيف وفق نظام محدّد، وهو ترتيب يدلّ على فهمٍ لطبيعة اللغة العربية وكيفية إنتاج العلامات اللغوية وكيفية اشتغالها؛ ما يعني أننا أمام مَقْولة معجمية. بداية، إنّ فعل المَقْوَلَة (acte de catégoriser، catégorisation) عملية ذهنية بالأساس، وهي مرتبطة بمعرفة المتكلمين وبحدسهم في نسبة الأشياء أو الموجودات إلى المقولات التي تنتمي إليها[2]؛ أي ناتجة من التجارب التي يخوضها الإنسان في الكون والمرتبطة بمحاولته نظمنة الأشياء محسوسة أو مجردة كانت في مجموعات بطريقة تمكنه من استحضارها والاهتداء إليها بيسر[3]، وتحدث المَقْولة بتجاوز الكيانات الفردية بضمّ المكونات المختلفة في صنف واحد، وفق معايير تتحدد بها العناصر التي تنتمي إلى كل مجموعة ونظمنتها في مقولات[4]، فالعملية إذن تنهض على تبحثها جميعا في إطار اشتغالها معا وربطها بقاعدتها العرفنية التي تنبثق منها وبيان تفاعلها معها[5].

[1] – يراجع: الأزهر الزناد، نظريات لسانية عرفنية، ص173.

[2] – يراجع: إبراهيم بن مراد، في كفاية المقاربة الطّرازية في علم الدلالة، (أعمال ندوة الدلالة النظريات والتطبيقات)، الشركة التونسية للنشر، ط1، تونس، 2015، ص56.

[3] – يراجع: إبراهيم بن مراد، المقْوَلَة الدلالية في المعجم، مجلة المعجمية، ع16و17، تونس، 2001، ص17.

[4] – يراجع : المرجع نفسه، ن.ص.

[5] – يراجع: الأزهر الزناد، نظريات لسانية عرفنية، ص33.

1-الجذر بوصفه أصل حياة:

حقيقٌ أنَّ الباحث المعجمي لا يُقدم في معجمه مَسْردًا للكلمات _ بوصفها وحدات تكلمت بها العرب واستعملتها القبائل التي لم يفسد لسانها _ ككيانات مستقلة عن بعضها البعض، لأن معالجة كل كلمة على حدة ليس بالأمر العملي من جهة[1]، كما أنه مُربكٌ للمؤلف ولمستعمل المعجم على حدّ سواء من جهة أخرى، فإيراد مدونة كاملة من مفردات اللغة في محور الاختيار، خصوصا في المعاجم التي هدف من خلالها واضعوها إلى استقصاء كلام العرب، يعدّ ضربا من المعالجة غير المنهجية، لذلك اهتدى الباحثون العرب إلى ضرورة ابتكار معيار ينظمون به مواد المعجم، من خلال صناعة وحدة مجردة استنادا إلى السّمات الموحدة أو المتقاربة، التي يمكن رصدها بين مكونات المدونة بحيث تجعلها قابلة للانتظام مع بعض[2]، غير أنّ هذا النشاط _ الذي يعدّ من صميم فعل المقْولة؛ والذي يستمد مفهومه من ترتشيح مَقُولة محددة تختزل مجموعة من مواد المعجم، كإسقاط لمفهوم المَقْولة بوصفه نشاطا غير واع على الأغلب، تنتظم بفضله التصورات الذهنية في الذهن، ما يجعل من مواد المعجم مرتبة بشكل يسمح بمعاينتها بناء على رؤية المعجمي _ هو في الحقيقة نظمنة تأخذ بعين الاعتبار خصائص اللغة العربية، ووسائلها في خلق مفرداتها التي ترجع أساسا إلى التوليد، هو إذن إجراء يبرز حركة مكونات المعجم بين الأصول والفروع، يكون فيها الجذر أصل حياة للمفردات، يتجدد من حين لآخر[3].

إذ تبيّن بعد استقراء مضامين معاجمنا العربية مثلما أسلفنا الذكر أنّ نظمنة المواد، كانت في كثير من هذه الكتب، بناء على مفهوم الجذر، والذي يظهر على شكل توليفات من حروف صامتة[4]، ورد في لسان العرب «جَذَرَ الشيء يجذُره جَذْراً: قطَعه واستأصله. وجَذْرُ كل شيء: أصلهُ (...) وأصلُ كل شيء: جَذْرُهُ (...) الأصمعي: جذرتُ الشيء أجْذُره قطعته»[5]، وذكر في

---

[1] – يراجع: جورج ماطوي، منهج المعجمية، تر: عبد العلي الودغيري، دار المعارف الجديدة، د.ط، الربا_المغرب، 1970، ص129.

[2] – يراجع: إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت_لبنان، 1997، ص120.

[3] – يراجع: فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص210.

[4] – يراجع: إبراهيم بن مراد، المعجم العربي بين التنظير والتطبيق، ص7.

[5] – ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص123.

المنجد «ج جُذور: الأصل/جذر النبات" الجزء منه الذي يجعله يثبت بالأرض ويحصل على غذائه»[1]، وهي دلالات مرتبطة بالقدرة على إمداد الحياة والخلق، مثله مثل الجذر في هذه المؤلفات، الذي تفتقر إليه مكونات المعجم، لأنه بدونه تستحيل المفردة إلى عنصر مقصٍ من نظام اللغة والمعجم، وهو كذلك بمثابة حجة على أصالة المفردة، إضافة إلى أنّ البناء على مقولة الجذر يُقدم عملا ذا قيمة لأنها تسهل عملية حوسبة هذه المعلومات وبالتالي تسهيل معاينتها.

فإذا الجذر تمثيلٌ تجريدي للعنصر اللغوي الأساسي، الذي تشترك عناصره الجزئية مع جميع الوحدات اللغوية التي تنتمي إلى عائلة واحدة في اللغة الواحدة، وهو بذلك اختزال للعناصر الأصلية التي تكون مصدر اشتقاق المفردات المختلفة، ومن خصائصه أنه يتكون من حروف صامتة فقط، نحو (ض ر ب) الذي يمثل مفردات عدة منها: ضَرَبَ، يَضْرِبُ، ضُرِبَ، ضَارِبُ، مَضْرُوبٌ ...، حيث تظهر على هذه الأبنية بوصفها تمثيلات أو تحصيلات للجذر (ض ب ر) زيادة في العلامات من نوع حركات أو حروف[2]، إنّ الأصول الجذرية التي تَرد في المعجم، هي جذور حيّة لها امتداد في الاستعمال، لأنها قابلة للتفريع بحيث يمكن أن تتولّد عنها جذوع مختلفة كالأسماء والأفعال والظروف وغيرها، عكس المتوقف أو المهمل الذي لا امتداد له في الاستعمال[3]، وهي الأبنية التي لا فروع أو أصول لها، نحو (ج د ذ) الذي أهمل، مثلما أشار إلى ذلك ابن دريد في جمهرة اللغة[4].

ينسلّ مفهوم الجذر من طبيعة اللغة العربية، باعتبارها أصواتا يعبر بها مستعملوها عن أغراضهم، والتي كانت في بداية عهد استعمالهم لها بسيطة بساطة حاجاتهم، ثم دعت الحاجة لاحقا إلى ابتداع مفردات، لسدّ هذه الحاجات، عن طريق تغيير مواضع الحروف وتبديل حركتها، وهو ما نتج عنه في مرحلة التقعيد للغة العربية أوزان وصيغ مختلفة، فقد لاحظ المعجميون العرب

[1] – لويس معلوف، المنجد في اللغة، ص83.

[2] – يراجع: سيدي محمد غيثري، التباين اللغوي بين الأصول والجذور، مجلة الأثر، ع4، ورقلة_الجزائر، 2005، ص250.

[3] – يراجع: إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت_لبنان، 1997، ص ص122_123.

[4] – يراجع: ابن دريد، جمهرة اللغة، ص445.

بعد استقراء كلام العرب أن بعض المفردات تشترك مع بعض في بعض أحرفها، وهو ما اصطلحوا عليه فيما بعد بالأصل، ما يجعل من هذه المفردات عناصر يمكن تجميعها، بناء على اتفاقها في هذه الأحرف الأصول، والذي يمثّل له بمفهوم الجذر المعجمي، فالجذر من هذا المنطلق ممثل (representant) نحو الجذر (ن ب ه) بوصفه احتمالا؛ يتحول إلى كيان منتج للمعنى في مستوى الممكن إذا ربط بالموضوع (objet)، إذ يدل النَّبَه على الضَّالة التي توجد عن غير طَلَب غفلة[1]، ثم قد يتشظى إلى معان حافة عن طريق آلية التأويل نحو دلالته على الانتباه من النوم، والشرف فيقال ورجل نبيه بمعنى شريف[2].

إنّ فكرة تجديد الجذور في المعاجم العربية، توضّح السيرورة التي تأخذها المفردات في المعجم، فهي لا تحتكم إلى تجميع عشوائي كَمّي للمفردات، بقدر ما توضح كيفية تناسل المفردات من مادة أصلية محددة، حيث ينتج من كل جذر مجموعة من المفردات، وبالتالي فإنّ «هذا التَّشكيل والترتيب للعمل في المعاجم إنما يبرزُ حيوية العربية في حركتها بين الأصول والفروع فثمة عناصر يتولد منها العديد من البنيات، وليس الرصيد اللغوي للمفردات محصوراً في كمٍّ معين يزداد بصورة تراكمية مفصومة العرا فيما بينها أو هي واهية»[3]، كأن يعطي الجذر (ق ص ر) حياة للمفردات: قَصرٌ، قُصَار، قُصارى، مَقْصُورة، مَقاصير، اقْتَصَر[4]، ثمّ إنّ الانتقال إلى جذر آخر، هو مؤشر على الانتقال إلى تخوم حياة أخرى، يبيّنه تناسل مفردات جديدة تشترك في أحرفها الأصول، وتختلف في مكونها الصرفي والمقولي والدلالي، كالانتقال من الجذر (ق ل ط) الذي ينتج عنه مفردات من قبيل قَلطيٌّ، قِلُّوطٌ، إلى الجذر (ل ق ط) والذي تولدت عنه مفردات نحو لَقَط، لُقْطَةٌ، لَقلطٌ، لَقَطٌ، التَقَطَ، لُقَيطيٌّ[5].

إنَّ المفردات التي تنتج من الجذر الواحد إضافة إلى تنوعها، فإن عددها كذلك قد يكون لا نهائيا، لارتباطه ارتباطا وثيقا بقوانين التوليد في المعجم، فالمعجمي حتى وإن حدَّد عددها، فإن

[1] – يراجع: الخليل، العين، ج4، ص59.

[2] – يراجع: المرجع نفسه، ص60.

[3] – فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص210.

[4] – يراجع: الخليل، العين، ج5، ص57.

[5] – يراجع: المرجع نفسه، ص100_101.

ذلك لا يعني أنه قد حصر جميع ما يتفرع من الجذر الواحد، وإنما ذلك يخضع لاختيارات شخصية، تتحكم فيها في المقام الأول قدرة استيعاب المعجم، والغاية من التأليف، فابن منظور على سبيل التمثيل، والذي سعى إلى استقصاء ألفاظ اللسان العربي أورد تحت جذر (ق ط ن) ما يربو عن أربعة وعشرين مفردة:

قَطَنَ، يَقْطُنُ، قُطَّنٌ، قَطِنٌ

قُطْنٌ، قَطْنٌ، قَطَنٌ، قُطونٌ،

قَاطِنٌ، قُطَّانٌ، قَطِينٌ، قَطِنَةٌ

قَطُوْنٌ، قَطَانيٌّ، قُطْنَةٌ، قَاطِنةٌ

قَواطِنٌ، قَاطِناتُ، مَقْطَنةٌ، أقْطَانٌ

تَقطِينٌ، قِطْنيَّةٌ، قيطُونٌ، يَقطِينٌ[1].

يدل الأخذ بمفهوم الجذر في تحليل المدونة على بحث معمق في معجم اللغة (lexique)، بتفكيك أجزائه إلى عناصره الدنيا، ثم محاولة الربط بين مكوناته بتصور علاقات بينها بإلحاق الفروع بالأصول، ثم تطبيق ذلك في معاجم منجزة يمكن تصفحها، هذا التشييد الداخلي من شأنه أن يُبعد المعجم أشواطا عن التحديد الدارج الذي لازمه لعقود من الزمن، من اعتباره قائمة من الأسماء تقابله قائمة من المعاني، ويقربه إلى مفهوم النظام بعدّه نسقاً من العلامات تربط بينها علاقات.

2-إنتاج الأصول المعجمية:

إنّ التدرج في التّحليل إلى غاية تعيين الجذر أو الجذع، يدلّ على أنّ الباحثين إنّما سعوا إلى تتبع حياة المفردات، من خلال البحث عن أصل نشوئها، وذلك ليس من باب تتبع المفردات تاريخيا بالبحث في تاريخ ظهورها في الاستعمال، ما يعرف بالايتيمولوجيا (étymologie)، وإنما بتحديد ميلادها من خلال تتبع وتعيين الأصل الذي انحدرت منه (Derivation)،[2] إنّ هذه

[1] – يراجع: ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص342_345.

[2] – يراجع: حلمي خليل، الكلمة، ص72.

العملية تستند إلى ترشيح وحدة معجمية بناء على المظهر الشكلي[1] كممثل للمستوى القاعدي باعتباره أفضل النماذج تمثيلا لمجموع الوحدات المقولية ضمن مقاربة طرازية[2]، كإرجاع كلمات:

قَصَلَ وقَصْل وقاصل وقصّال ومقصال والقصيل وقصالة إلى جذر واحد هو (ق ص ل)[3]

بأْبَأَ والبؤبؤ والبَأْبَاءُ وتَبَأْبَأَ إلى جذع أصلي واحد هو (بأبأ)[4].

الجَسَدُ وجاسِد والجَسِدُ والجِساد والجُسادُ ومُجسّد إلى جذر جامع واحد هو الجيم والسين والدال[5].

الحَقْم والحُمقُ ومُحْمِق وانحمق والحَمِقُ والحُميقاء والحُمَاق والحُميميق والحَمقيق إلى حمق[6].

كما أنّ العملية أفضت إلى نتيجة مفادها أنه كلّما تغير الجذر صَاحَبَ ذلك انتقال إلى كيان آخر وحدود حياة أخرى مغايرة، ما يجعل الجذور والجذوع بدايات سلسلة حيوات عدة ممثلة في فروعها، كأن يكون الجذر (هـ ي ث) بداية لسلسلة من الجذوع هي هَيَثَ والهيثُ والهيثَة[7]، بحيث كلما كثر عدد الأصول، كلما انتقلنا من بداية إلى أخرى، كالانتقال من المدخل هبث إلى هثث فـ هلبث ثم هيث إلى آخره، في متوالية منتهية الحدود في المعجم الواحد، وإن كانت حدود المعجم ومعجم اللغة يمكن اعتبارها مفتوحة، مثلما أشرنا إلى ذلك سابقا، لأنها تقبل كل الاحتمالات، ذلك لأنه وحدها حاجة مستعمل اللغة وخيارات المعجمي لهما سلطة ضبطها، فالفيروزبادي ضمّن القاموس المحيط مواد ما كانت قد ذكرت في العين ولا في غيره من المعاجم التي وضعت قبله، على غرار الأصلين الجذريين (ل ع م) و(م ل ع) اللذين أهملهما الخليل فيما أورده من جذور مشتركة تحت الجذر الجامع (ع ل م)، وذكرهما الفيروزبادي بقوله:

اللَّعمُ، مُحرّكة: اللُّعَابُ[8].

---

[1] – يراجع: الأزهر الزناد، نظريات لسانية عرفنية، ص80.

[2] – يراجع: إبراهيم بن مراد، في كفاية المقاربة الطرازية في علم الدلالة، ص55 وما يليها.

[3] – يراجع: الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص84.

[4] – يراجع: الصغاني، العباب الزاخر، ص22.

[5] – يراجع: الخليل، العين، ج6، ص47_48.

[6] – يراجع: ابن دريد، جمهرة اللغة، ص559_560.

[7] – يراجع: الجوهري، الصحاح، ص296.

[8] – الفيروزبادي، القاموس المحيط، ص1158.

المليعُ، كأمير: الأرضُ الواسعة، أو التي لا نبات بها، أو البعيدة المُستَوية، أو كهيئة السّكَّةِ ذاهِبٌ في الأرض ضَيّقٌ (...)[1].

وذكر الأزهري أبنية أهملها الخليل والليث منها:

[كحف] أهمله اللّيث وقال ابنُ الأعرابي: الكُحوفُ: الأعضاءُ وهي القُحوف[2]

يمكن تقديم قرائتين لمسألة استخراج الجذور المعجمية؛ أولهما أن يكون المعجميون ممن تجاوزوا ترتيب الخليل قد اعتمدوا على منهج تحليلي في معالجة مادة بحثهم، وذلك بتفكيك الأبنية والمفردات، التي حصّلوها في مرحلة الجمع من مشافهة الأعراب أو بالسماع ممن شافههم، أو بالنقل من كتب غيرهم، بعد أن قاموا بتصنيفها في مجموعات وجداول بناء على مكوناتها الصوتية، مشكلين بذلك حقولا معجمية تندرج في كل واحد منها الكلمات التي تتشابه في الحروف، كأن يضموا كلمات سراج وسرّج والمسرجة مع بعضها البعض، وهذا يعني أن «الجذر لا يوجد بذاته، إنه جزء من الكلمات المختلف بعضها عن بعض، وإنما ينكشف وجوده بواسطة التحليل (...) وهو ذو واقع لغوي حقيقي مكوّن من: دال: هو مجموعة صوامت معينة، ومدلول: هو الفكرة العامة المرتبطة بهذه المجموعة»[3]؛ أي دون أخذ بعين الاعتبار للاختلافات التي تظهر بينها على مستوى البنية الصرفية، والمقولة المعجمية، والدلالة.

بعد ذلك يحاولون تعيين وبدقة الحروف التي تشترك فيها جميع الكلمات في الحقل الواحد، كأن يُخلّصوا الكلمات من حروف الزيادة التي وردت بها ويُفرغوها من أوزانها، ليتحصّلوا في الأخير على مكون بسيط يختزل جميع المفردات، ومع ذلك فإنا لم نعثر على أيّ إشارة، بأي شكل من الأشكال تؤكد اعتمادهم على هذا الإجراء، وإنما ذلك يُستنتج من طريقة تصنيف وعرض المواد، وطرق معالجتها في الجانب التطبيقي، كأن يذكر معجمي مدخلا معجميا في حرف ويتناولها آخر في حرف آخر، نحو مفردة الخُعخُع التي أوردها الجوهري في الثنائي المضاعف، بينما أوردها الخليل في باب الرباعي:

---

[1] – المرجع نفسه، ص764.

[2] – الأزهري، تهذيب اللغة، ج6، ص108.

[3] – هنري فليش، العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، تر: عبد الصبور شاهين، ص74.

قال النضر بن شُميل في كتاب الأشجار: الخُعخُع: شجر. قال: وقال أبو الدُّقيش: هي كلمة معاياة ولا أصل لها. قلت: وقد ذكر ابن دريد الخُعخع في كتابه أيضا[1]

هي شجرة يُتداوى بورقها. وقال الأعرابيُّ: إنَّما هو الخُعخُع، وهذا موافق لقياس العربية[2]

مثلما يظهر ذلك كذلك في تعقيب بعض المتأخرين على بعض الأبنية التي أوردها السابقون تحت جذور لا تنتمي إليها، ما يدلّ على حصول أخطاء في التحليل في مرحلة استخراج الأصول كقول ابن سيده:

وناقةٌ عَنُودٌ: تتكبُّ الطَّريقَ من نَشاطها وقوَّتها، والجمعُ عُنُدٌ وعُنَّدٌ. وعندي أن عُنَّداً ليس جمع عَنود[3].

أما القراءة الثانية، فتتلخص في عملية تحليل مكونات اللغة إلى وحدات دنيا، وهي الحروف باعتبارها أقصى ما يمكن أن يصل إليه التحليل، وهو ما قام به الخليل حيث يقول: «هذا ما ألفه الخليل بن أحمد البصري – رحمة الله عليه. من حروف: ا، ب، ت، ث، مع ما تكلَّمَتْ به، فكان مدار كلام العرب وألفاظهم. فلا يخرجُ منها عنه شيءٌ»[4]، بعدها يُعاد تركيبها من جديد بِضَمّ الحروف إلى بعضها في قوالب، وأمثلة ثنائية وثلاثية ورباعية وخماسية، كأصول لا ينبغي الخروج عنها، ثم يقلب الحروف على أوضاعها لإنتاج كلمات جديدة، ثمّ يقوم بفحص العينات بغرض التأكد من مقبوليتها فيُبقي على المستعمل ويهمل ما دون ذلك، وبذلك فإنه يكفي لإنتاج كيانات جديدة اللعب على مستوى هذه العناصر، بزحزحتها من مواضعها، أو بإضافة أجزاء جديدة للمكون الأصلي، لأنّ الأصل أحادي ويمتاز بقيم السكون والثبات، كما أنه يتكرر في الفروع، بينما تتصف الفروع بالتعدد وبعدم الثبات لِمَا يطرأ عليها من تحويل وتبديل في إطار الاستعمال.

وبذلك يكون الخليل أوّل معجمي أظهر اهتماما بالمكون الصّوتي، ثم عرض من بعده باقي المعجميين للأصوات في مقدمات مؤلفاتهم، كابن دريد والأزهري، وإن كانت كتاباتهم تكاد تدور مدار المسائل نفسها التي طرقها الخليل، حيث أفرد هذا الأخير في مقدمة العين دراسة مستفيضة

[1] – الخليل، العين، ج2، ص274.

[2] – الجوهري، تهذيب اللغة، ص55.

[3] – ابن سيده، المحكم، ج2، ص19.

[4] – الخليل، العين، ج1، ص47.

للصوت اللغوي، كاشفا الخطوط المائزة بين الأصوات انطلاقا من تحديد مخارجها «قال الخليل: فالعين والحاء والغين حَلقية، لأن مبدأها من الحَلق، والقاف والكاف لهويتان، لأنّ مبدأَهُمَا من اللّهاة. والجيم والشّين والضاد شَجْرية لأن مبدأها من شَجْر الفم. أي مفرج الفم، والصاد والسين والزاء أسلية، لأن مبدأها من أسلة اللسان وهي مُستَدَق طرف اللسان. والطاء والتاء والدال نِطعية، لأن مبدأها من نطع الغار الأعلى. والظاء والذّال والثّاء لِثوية، [لأن مبدأها من اللّثة. والرَّاءُ واللاّم والنون ذَلَقيّة]، لأن مبدأها من ذَلَق اللسان وهو تحديد طَرَفي ذلق اللسان. والفاء والباء والميم شفوية، وقال مرة شفهية لأن مبدأها من الشفة. والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيّز واحد، لأنها لا يتعلق بها شيء»[1]، لأنّ اختلاف هذه الحروف بعضها عن بعض مرده إلى اختلاف الحيّز التي يتمفصل فيها كل واحد منها، وإلى صفاتها وهي الملامح المميزة لكل صوت عن غيره من الأصوات المتقاربة في المخرج، يقول ابن دريد: «وإنما خالف بين هذه الحروف المتقاربة حتى اختلفت أصواتها الهمسُ، والجهرُ، والشدةُ، والرّخاوةُ، والمدُّ، واللّينُ، والإطباق»[2]، فالنطق بلفظ /كتاب/ يستدعي النطق بالمقطع الثاني /ت/ مهموسا؛ أي دون اهتزاز الأوتار الصوتية، لأن اهتزازها في هذه الحالة سينتج صوتا مختلفا تماما هو صوت الدّال.

أمَّا على صعيد البحث اللغوي، فقد اهتمّ اللغويون العرب بالأصوات اللغوية لكن دون أن تُفرد لها دراسات مستقلة، وما جاء مبثوثًا في بطون بعض الكتب، إنما ذكر بصفة عرضية لخدمة مسائل معينة، استدعت التعرض لظواهر صوتية منها كالإدغام، مثلما نجد ذلك في الكتاب لسيبويه[3]، وأول من عرض لهذا النوع من الدراسات هو ابن جني، وإليه يعود فضل استحداث مصطلح علم الأصوات، وكان ذلك في كتابه "سر صناعة الإعراب"، والذي تناول فيه بعض المسائل كعدد حروف الهجاء ومخارجها وصفاتها والإعلال والإبدال، إلى غير ذلك من المحاور التي تصبّ في الدّرس الصّوتي بفرعيه[4].

---

[1] – الخليل، العين، ج1، ص58.

[2] – ابن دريد، جمهرة اللغة، ص46.

[3] – يراجع: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص93 وما يليها.

[4] – يراجع: ابن جني، سر صناعة الإعراب، تح: حسن هنداوي، دار القلم، ط2، بيروت_لبنان، 1993.

وبالتالي فإنّ وظيفة المعجمي لا تتوقف عند تحليل البنية الداخلية للكلمة، عند تفتيتها إلى وحداتها الدنيا، وإنما كذلك في إعادة تركيبها، حيث نلاحظ كيف اهتدى الخليل إلى إنتاج الكلمات باختيار حروف وترتيبها ترتيبا معينا، ثمّ يقوم بتغيير مواضع الحروف أو استبدالها لينتج كلمات أخرى، فتَحَصّل في الأخير على نوعين من الأبنية، أحدهما ما يتداعى له معنى في الذهن[1] بمجرد النطق به، والنوع الثاني أبنية لا دلالة تعلم لها في كلام العرب، وأهمل العرب استعمالها لتنوب عن المعاني والموضوعات لعلل ثلاثة ترجع إلى تكوينها الصوتي الذي يتعارض مع الذوق العربي السليم؛ الذي لا يسمح بائتلاف بعض الحروف فيما بينها لثقل النطق بها لتجاور مخارجها أو لتباعدها.

يقول ابن دريد: «واعلم أن الحروف إذا تقاربت مخارجها كانت أثقل على اللسان»[2] كالجيم مع الكاف، والعين مع الغين، والحاء مع الهاء والغين. هذه الخاصية تشترك فيها لغات أخرى غير العربية على غرار اللغات الهندية الأوربية وتحديدا اللغة الانجليزية، والتي لا يسمح نظامها بتعاقب حرفين يتقاربان في المخرج، ففي كلمة accountant وelephant لا يعبر عن صيغة الإفراد فيهما بإضافة a مثلما هو دارج على نحو الكلمات a house a man a wife وإنما يتوجب إضافة حرف n بين الصوتين المتقاربين أو المتماثلين مخرجا فنقول an accountant و an elephant، وقد حرص الخليل ومن اتبع منهجه على التنبيه على نوع الأبنية كقوله في:

باب العين والهاء والقاف (ع هـ ق. هـ ق ع مستعملان) (ع ق هـ. ق ع هـ مهملان)[3]،

قال: وأصل كعكعت: كعّعْت، فاستثقلت العرب الجمع بين ثلاث أحرف من جنس واحد ففرقوا بينها بحرف مكرر ومثله كفكفته عن كذا، وأصله كفّفته[4].

وقد تكون الأبنية مهملة، لأن العرب لم تستعملها للتعبير عن الأشياء، أو المتصورات الذهنية، على الرغم من استيفائها الشروط الشكلية التي تقدّم ذكرها، وإنما يرجع ذلك إلى اختيارات مستعملي اللغة، والمسألة أشار إليها الجرجاني وتوضحه عبارته والتي يقول فيها: «فلو أنّ واضع

[1]– يراجع: أمبرتو إيكو، العلامة، ص68.

[2] – ابن دريد، جمهرة اللغة، ص46.

[3] – الخليل، العين، ج1، ص96.

[4] – الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص97.

اللغة كان قد قال "ربض" مكان "ضرب"، لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد»[1] للدلالة على أنّ البنائين (ضرب) و(ربض) كانا في بداية الوضع يملكان نفس الحظوظ للدخول في الاستعمال، فلو اختار الواضع ربض لاستعمل ولاتسع تداوله مثلما حصل مع (ضرب).

لأنه مثلما أمكن توليد الكلمات من اختيار أحرف من قائمة حروف اللغة ووضعها وفق ترتيب معين، فإنه يكفي كذلك لإنتاج كلمات جديدة تغيير مواضع الحروف في كلمة موجودة مسبقا، مثل كلمتي **ندخ** و**دنخ** حيث الواحدة منهما ما هي إلا وجه آخر للثانية، وهو ما يتضح في اختلاف كيفية تعاقب الحروف في الأولى عمّا هي في الثانية؛ أي أنّ توزُّع الأصوات في المقطعين مختلف فأدى ذلك إلى توليد لفظين مختلفين شكلا ودلالة نقول:

رجل مُنَدّخ أي لا يبالي ما قال وما قيل له من الفحش، ورجل مُدَنّخُ الرأس إذا كان فيه ارتفاع وانخفاض في رأسه[2].

والخليعُ: اسم الولد الذي يخلَعُه أبوه مَخافةَ أن يَجنيَ عليه والخَيْعلُ والخَيعلُ مقلوب، وهو من الثياب غير مَنصُوح الفرجين تلبسه العروس[3].

دعقَ الخيلَ يدعقُها دعقاً، إذا دفعها في الغارة، وقال أبو عمرو: الدّقعُ: الخُضوع في طلب الحاجة والحرص عليها[4].

ومنطلق ذلك أن «استبدال الأصوات ذات الصفات المميزة بغيرها، أو إضافة هذه الأصوات أو حذفها يؤدي إلى وجود كلمات جديدة»[5] كإحلال الدال في كلمة الخلعة التي يقصد بها كل ثوب تخلعه عنك مكان اللام يولد كلمة جديدة هي الخدعة، والتي يُعنى بها **الرّجل المخدوع**[6]، **وكذا في كلمتي خشع وخضع** فيقال **الخشوع: رميك ببصرك إلى الأرض** ...[7]، أما **الخضوع: الذل**

---

[1] – الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، ص49.

[2] – الخليل، العين، ج4، ص 233.

[3] – المرجع نفسه، ج1، ص118_120.

[4] – الأزهري، تهذيب اللغة، ص ص206_207.

[5] – ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، تر: كمال محمد بشر، مكتبة الشباب، د.ط، د.ب، د.س، ص45.

[6] – الخليل، العين، ج1، ص115.

[7] – المرجع نفسه، ص112.

والإستخذاء[1]، أو عند حذف حرف الراء في كلمة سارق نتحصل على كلمة ساق، كما وأنّ التّفخيم والترقيق في حرف الراء في مقطع /راب/ ينتج عنه على التوالي كلمتان مختلفتان هما راب (بالترقيق) فنقول رابت الدار، وراب (بالتفخيم) فنقول راب الحليب وشتان بين المعنيين.

إنّ اللغة مثلما يقول دو سوسير لا تطلب إلا الاختلافات؛ لأنّ المتكلم يمكن أن يولد كلمات جديدة لينوب بها عن معاني جديدة، من خلال اللعب بحروف اللغة وأصواتها، بإعادة ترتيب الحروف ترتيبا مختلفا في خط الزمان[2]، أو باستبدال بعضها ببعض، أو بتغيير حركة أصولها، ومع ذلك فإنّ عملية استخراج الجذور، ترجع في جانب مهم منها إلى معرفة المعجميين بأحوال أوضاع الكلم في العربية، وقواعد تصريف الأبنية فيها، والأهم من ذلك، معرفتهم بعدد الأحرف الأصول التي يسمح به نظام العربية في الكلمات، والتي تأتي إما ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية، لأنّ العلم بهذه الثوابت مكنهم من القياس عليها في استخراج الأصول من الفروع أو في تشقيق الفروع من الأصول.

إنّ تجريد الكلمات التي تمّ تجميعها من حروف الزيادة، وإفراغها من أوزانها التي وردت على منوالها لعملٌ شاقٌّ، لأنّ اللغة العربية تختلف عن غيرها من اللغات غير السامية، التي تعتمد في توليد الألفاظ على إضافة سوابق (préfixes) ولواحق (suffixes) للجذوع اللغوية[3]، مثلما هو الحال في اللغات الهندية الأوربية على غرار اللغة الإنجليزية، التي تعبّر عن معاني السلب بإضافة less أو un إلى الكلمات، فتتحول care إلى careles، وknown إلى unknown، فتكون عملية استخراج الأصل في هذا النوع من الكلمات أمرا يسيرا، لأنه يعتمدُ على حذف اللواحق والسوابق، كذلك الحال في توليد الأسماء انطلاقا من الصفات من خلال إدخال اللاحقة ity نحو: sincere sincerity ; obscene[4] obscenity ; serene serenety، وهو ما أراد هنري فليش (Henri Fleisch) قوله في سياق حديثه عن نظام الأبنية في اللغة العربية، حيث

[1] – المرجع السابق، ج1، ص113.

[2]– يراجع: فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تر: صالح القرمادي وآخرون، الدار العربية للكتاب، د.ط، تونس، 1985، ص114_115.

[3]– يراجع: حلمي خليل، الكلمة، ص67.

[4] -Voir : Morris Halle, Prolegomena to a theory of words formation, Linguistic Inquiry, v4, n1, 1973, p4.

اعتبر العربية لغة صعبة، وأرجع سبب صعوبتها إلى كونها قائمة على نموذج لغوي خاص، يختلف اختلافا شديدا عن النموذج الذي قامت على منواله اللغات الأوربية[1].

إن البناء على معيار الأصل بمفهومه الواسع، ليس مرتبطا فقط بالبحوث المعجمية؛ فقد اطّردَ ملمحُ الأخذ بمفهومي الأصل والفرع في مباحث علم اللغة قديما كذلك، فسيبويه قسّم حروف اللغة إلى أصول عددها تسعة وعشرون على النحو الذي أوردها عليه الخليل في العين، وجعل لهذه الأصول فروعا تنشقُّ عنها، وهي الأوجه المختلفة التي يمكن بها تحصيل الحروف الأصول، يقول: «فأصلُ حروف العربية تسعة وعشرون حرفا (...) وتكون خمسةً وثلاثين حرفا بحرفٍ هنّ فُروعٌ، وأصلها من التسعة والعشرين»[2]، أمّا في صُلب المعاجم العربية القديمة فإنه يكاد الإفصاح عن الأخذ بهذين المفهومين نادرا، فالمعجميون لا يشيرون في مقدمات كتبهم إلى هذين الإجراءين باستثناء ابن فارس في مقاييس اللغة وأبي الطيب عبد الواحد في شجر الدّرّ، وإنما ذلك يُفهم ضمنًا من كيفية تحليل وتصنيف وإيراد المواد في مستوى المنجز، إضافة إلى ما قد يشيرون إليه في ثنايا بعض النصوص بعبارة (وأصله كذا).

أ-الكيفية والمقْولة كخاصية تمييزية:

يمكن رصد قيم تمييزية واضحة على صعيد المكون الصوتي _ في المداخل المعجمية بالمفهوم العام للمدخل، بوصفها كلمات ذات قيم مجهولة تتحول إلى إيجابية بالشروح التي تُقفى بها كنصوصٍ موازية ومُعرّفة_ حيث المدخل (أ) لا يساوي من الحيثية الشكلية المدخل (ب)، لاختلاف قيم الوحدات الدنيا كوحدات مستقلة والتي يتألف منها (أ) و(ب)، حيث (أبد) ليس (رفع)، أو لاختلافٍ في توزعها وتتابعها في خط المكان* على منوال (أبد) و(أدب).

---

[1] – يراجع: هنري فليش، العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، تر: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، د.ط، القاهرة_مصر، 1997، ص41.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص431_432.

*– تطرق سوسير إلى ما يطلق عليه مبدأ الخطية الذي يتجسد في الدوال الأكوستيكية في تتابع المكونات زمنيا فتتقطع الواحدة بعد الأخرى عند تحصيلها، أما إذا كانت الدوال مكتوبة فتظهر في تتابعها في خط المكان، يراجع: فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تر: صالح القرمادي وآخرون، الدار العربية للكتاب، ط1، تونس، 1985، ص114_115.

وبمقارنات بسيطة بين هذه المداخل؛ يُستنتج أن التّفرّد بين هذه الوحدات إنما يُعزى كذلك إلى عدد حروفها التي تتألف منها؛ فمنها الثلاثي والرباعي والخماسي كالفرق بين عرب وعربد، وبقليل من التمحيص وبالاستناد إلى ذوق لغوي سليم يتوصل القارئ إلى أنَّ ما ينماز به مدخل من آخر ليس مرده إلى مكوناته الدنيا وحسب، وإنما يعود للصيغة الصرفية كذلك، وهو توصيف يصدُق على المداخل التي وردت في المحكم في صورة أصول مشتركة والتي تظهر على النحو التالي:

الطّحَالُ: لَحْمةٌ سوداءُ عريضة في بطن الإنسان وغيره عن اليسارِ، لازقة بالجَنبِ.

وطحل الماء طَحلاً فهو طَحيلٌ : فَسَدَ وتغيّرت رائحته من حَمأته.

والطُّحْلَةُ: لونٌ بين الغُبرة والبياض بسوادٍ قليلٍ كلون الرّمادِ.

واطْحَلُ: اسمُ جبل.

وطَحالٌ: اسمُ كلبٍ.

ومِطْحلٌ: اسمُ رجُلٍ وهو أبو قبيلةٍ.

ويومُ المَطاحِلِ: يومٌ قُتِلوا فيه، أرادوا المِطْحَليين.

والمَطَاحِلُ أيضا موضع[1].

تبقى مسألة التّفرد بين هذه المداخل من جهة الدلالة موضوعا لا يمكن البتُّ فيه دون الاستعانة بالنص الشارح، لأنه فيه تحدد قيمة المدخل إيجابا من خلال التعريف بمحتواه الدلالي، كما وترسم فيه الحدود الفاصلة بين قيمة وأخرى، ودون ذلك تظهر المداخل كمكونات ذات قيم سلبية مجهولة.

تتفق إذن معاجمنا العربية في بنائها على الجذر، بتعيين الأصول التي تنحدر منها المفردات، هذا الإجراء حتى وإن بدا تقنيا الهدف منه نظمنة المواد ليسهل الرجوع إليها، إلا أنه مرتبط ارتباطا وثيقا بقاعدة توليد المفردات، حيث كل مفردة لها أصول محددة انحدرت منها، وهو مفهوم مسلوخ من طبيعة اللغة العربية، التي تتميز وغيرها من اللغات السامية، بنموها وحيويتها، حيث كل مفردة ناتج عملية توليد وتفريع شبيه بولادة الكائنات بيولوجيا، خلافا للغات التي تبني مفرداتها بتقنيات آلية، بلصق الزوائد واللواحق، أو بإفراغها منها.

[1] – ابن سيده، المحكم، ج3، ص238.

يظهر كذلك الأخذ بخصائص اللغة العربية على صعيد المداخل المعجمية، وتحديدا في مسألة ترتيب المداخل في الكتاب، كأن يبتدئ المعجمي بالثنائي، على غرار الخليل الذي افتتح أبواب حرف العين الذي امتد على صحائف مجلدين كاملين، بباب الثنائي الذي ضمنه أبنية المضاعف أو الثنائي الصحيح، وتناول فيه الثلاثي المضاعف، وهي الأبنية التي لا تضمّ حروفها الأصلية أيّ حرفٍ من حروف العلة، وربما يكون قد أطلق على هذا الباب اسم الثنائي لصورته الظاهرة على حرفين نحو عق و عك[1]، ثم انتقل إلى الثلاثي الصحيح، عرض فيه إلى الأبنية الصحية من الثلاثي، نحو أبنية من الجذر (ع ك ن) و(ع ج ث)، ثمّ انتقل في باب آخر إلى الثلاثي المعتل، قائلا: «اللّفيفُ أن تلفَّ الحروفَ بالحرفِ أي تُدغَم لأنَّ العيَّ أصله العَوْيُ فاستثقلوا إظهار الواو مع الياء المتحركة، فحوَّلها ياء وأدغموها فيها»[2] والذي ذكر فيه جذورا ثلاثية لأبنية أولها أو وسطها أو آخرها واوي أو يائي، ثم باب اللفيف والذي وضّح فيه مفهوم اللفيف.

ثم انتقل إلى باب الرباعي، وختم الأبواب بباب الخماسي؛ ومعنى هذا «أنّ الخليل كان قد فطن إلى شيء في التطور التاريخي للعربية. لقد بدأ الخليل بذكر المضعف الثلاثي وهو يشعرنا بهذا البدء أن المضاعف الثلاثي قائم على الثنائي الذي يصار منه إلى الثلاثي»[3] وهو ما نتلمسه كذلك عند الأزهري في تهذيب اللغة، الذي اعتمد ترتيب الخليل بشكل كلي، مع اختلاف بسيط يظهر في جمعه بين الكلمات اليائية والواوية في باب واحد، لم يغفل كذلك أصحاب الترتيب الألفبائي عن ترتيب المداخل بناء على عدد حروفها الأصول، فالزمخشري جعل كل حرف بأَباً، لكنه حرص وهو يرتب مداخل كل حرف على عدد الحروف، وهو ما جعله يستبق بالثلاثي فالرباعي ثم الخماسي.

هذا التقسيم الذي اعتمده عدد من المعجميين، يأخذ بعين الاعتبار نظام أبنية اللغة العربية، الذي تتفرع فيه الأبنية إلى ثلاثي ورباعي وخماسي، بناء على عدد أحرفها، ويلتفت المعجميون إلى العناية بمسائل صرفية، بتوضيح التغيرات التي تحصل في المفردة، تحديدا في الأبنية التي تضم

[1] – يراجع: حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ص195.

[2] – الخليل، العين، ج2، ص270.

[3] – المرجع نفسه، ج1، ص9.

أحرفها الأصلية حرفا أو أكثر من حروف العلة (ا و ى)، فالجمع بين الواوي واليائي في باب واحد لم يكن حاصل صدفة، وإنما كان نتيجة لاعتبار ما يقع في الأبنية من قلب أو حذف في أحد أحرفها:

تيع: التَّيْعُ: ما يسيلُ على الأرض من جمد إذا ذابَ، ونحوه. وتاع الماءُ تَيْعًا إذا تتيَّع على وجه الأرض

وعظ: العِظَةُ: الموعظة، وعَظتُ الرّجلَ أعِظهُ عِظةً وموعِظة[1]

إنّ الأبنية في اللغة العربية إذن تنقسم إلى ثلاثي ورباعي وخماسي، ولا تخرج عنها إلى الثنائي أو إلى أكثر من الخماسي «قال الخليل: الاسم لا يكون أقلَّ من ثلاثة أحرف. حرف يُبتدأ به. وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه»[2]، وكذلك الحال بالنسبة للأفعال، أما بخصوص الأفعال الثنائية فإنها وردت كذلك لسقوط حرفها الأخير لأنه حرف علة.

يُقَدَّمُ المضاعف من المداخل على غيره من الأبنية، في بعض المعاجم، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدلّ على أخذ صاحب المعجم بنظرية الثنائية، وهي نظرية تفترض أن الأبنية في اللغة العربية إنما ترجع إلى أصل ثنائي، ما يجعل من المفردات المتقاربة لفظا تنوعات لفظ واحد، فيبدأ بالثنائي المضاعف باعتباره أصلا لباقي المفردات، نحو:

بتت: بَتَّ عليه القضاء وبتَّ النية

بتر: ورجلُ أُباتِرٌ: قاطِعُ رَحِمٍ

بتك: بَتَكَ الحَبْلَ

بتل: تَبَتَّلَ إلى الله[3]

ترتبط الأبنية المضاعفة عند المعجميين بمفهوم المحاكاة، نستدل على أصول الأخذ بهذا التصور والبناء على هذا المنهج، في العمل المعجمي لدى المعجميين العرب بعمل الخليل، كونه أول معجمي نزع في مواضع من العين إلى الاشارة إلى علاقة المعنى بأصوات اللفظ، والذي

[1] – الخليل، العين، ج2، ص 226_228.

[2] – المرجع نفسه، ج1، ص49.

[3] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص43_44.

تحصّل في الأساس من البناء على فرضية اعتبار اللغة محاكاة لأصوات الطّبيعة؛ وبناء على هذا التحديد، خَلُص إلى وجود تناسب واضح بين الخصائص الصوتية للفظ وبين المعنى الذي يفيده؛ أي يُدرك بناء على هذه الخصائص بوجه من اللزوم الطبيعي، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة العين بقوله «وأما الحكاية المضاعفة فإنها بمنزلة الصلصلة والزّلزلة [وما أشبههما] يتوهّمون في حسن الحركة ما يتوهمون في جرس الصّوت [يضاعفون لتستمر] الحكاية في وجه التّصريف»[1] جاء في شرح معاني قع:

والقَعقَعةُ: حكاية صوت (السّلاح والتِرسة) والحُلي والجلود اليابسة والخُطَّاف والبَكْرة أو نحو ذلك[2]

المَعْمَعَةُ: صَوتُ الحريق، وصَوتُ الشُجعان في الحربِ وأسعارِها. كل ذلك مَعْمَعَة[3]

الزَّعْزَعَةُ: تحريكُ الشّيء لتَقْلَعَهُ وتُزيله[4].

إنّ البناء في المعاجم العربية على الجذر الثنائي، يفسره بعض الباحثين بالكيفية التي تنشأ وتولد بها الأبنية في اللغة العربية، إذ يرون أن الكلمات الثلاثية ترجع إلى أصل ثنائي، لأن كلمات نحو قطب، وقطف، وقطع، وقطلم، تشترك في حرفي (ق ط)، وهذا ما أدى إلى اشتراكها في دلالة واحدة هي القطع، فحسب هذا التحليل، الكلمة في اللغة العربية أصلها ثنائي، ثم بفعل الاستعمال، زيدت عليها حروف في بداية الكلمة، أو في وسطها، أو في آخرها:

تبب: التّبابُ: الخُسرانُ والهَلاكُ

ترب: التُّرابُ فيه لُغاتٌ، تُرابٌ وتَوَرابٌ وتَوْرَبٌ وتَيْرَبٌ وتُربٌ وتُربةٌ وتَرباءُ

تعب: تَعِبَ تَعَباً: أعْيَاَ

تغب: تَغِبَ بالكَسرِ تَغَباً: هَلَكَ

تلب: التَّولبُ: الجحشُ[5]

---

[1] – الخليل، العين، ج1، ص55.

[2] – المرجع نفسه، ص64.

[3] – المرجع السابق، ص95.

[4] – الخليل، العين، ج1، ص77.

[5] – الجوهري، الصحاح، ص ص90_91.

ثرم: رجلٌ أثرمُ وامرأة ثمراء، وبه ثرمُ، وهو سقوط الثنيّة

جرم: جَرَمَ النَّخلَ، وجَرَمَ صوف الغنم، وهو زمن الجِرام. وهذه نخلة كثيرةُ الجَريم أي التمر

حرم: هتكَ حُرمته. وهي له مَحْرَمٌ إذا لم يحِلَّ له نكاحُها[1]

نبأ: النَّبَأُ الخَبَرُ، والجمعُ أنباءٌ[2]

نبت: النَّبتُ: النَّباتُ. الليث: كل ما أنْبَتَ الله في الأرضِ، فهو نَبْتٌ[3]

نبث: نَبَث الترابَ يَنْبُثُهُ نَبْثاً، فهو مَنْبوثٌ ونَبيثٌ[4]

إنّ ترتيب المداخل المعجمية في صلب هذه المعاجم، لا يخلو من قدر من عدم التجانس لارتباطه باجتهادات فردية صرفة، وذلك عند إقحام بعض الأبنية في أبواب قد لا يكون بمكانها المفترض، كأن يجمع بعضهم بين الأبنية الرباعية والثنائية، أو إدراج الثلاثي في باب الثنائي، يظهر نوعا من التحايل في الترتيب، ما من شأنه أن يربك متصفح المعجم.

في الأخير، يُستنتج أنّ معاجمنا العربية استمدت من هذا الأصل (الجذر) الثلاثي والرباعي والخماسي ثروتها اللفظية، حيث نتج عن التحول الداخلي على مستوى هذه الأصول نماء في ألفاظ المعجم الواحد، على الرغم من التفاوت الذي يمكن رصده في حجم هذه الثروة من معجم لآخر، ذلك أن بعض المعجميين لم يتبعوا خطى الخليل في استقصاء الألفاظ، وإنما اكتفوا بجزء منها على غرار الأزهري في تهذيب اللغة والزمخشري في أساس البلاغة[5].

ب-البعد التركيبي للعلامة اللغوية:

بعدما أحاط علماء العربية بالعلامات وبالأنساق ثم قاموا بتصنيفها وتحليلها بغية استنباط القواعد التي تحكم استعمالها اكتشفوا دور السياق اللغوي في تحديد دلالة العلامات، فبعد أن رسوا على فكرة أنّ تحديد دلالة العلامات اللغوية يكون من خلال الربط بين مكون صوتي ومحتوى دلالي (ومرجع)؛ تنبهوا إلى أنّ دلالة العلامة اللغوية تتغير بتغير السياق اللغوي الذي ترد فيه، وهو

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص106 _184.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص162.

[3] – المرجع نفسه، ج2، ص95.

[4] – المرجع السابق، ج2، ص193.

[5] – يراجع: هنري فليش، العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، تر: عبد الصبور شاهين، ص80.

ما دفعهم إلى استثمار مقولة السياق في التحليل، وإلى دراسة المداخل المعجمية لا بوصفها عناصر مستقلة وإنما كعناصر يمكن أن تتساوق مع غيرها، ومن نتائج ذلك عدم النظر إلى المداخل المعجمية كوحدات معزولة تنتج دلالة محددة؛ وإنما كعناصر تحيا في السياقات اللغوية التي ترد فيها، حيث يسمح انضواء المدخل المعجمي في توليفات لغوية بإنتاج سلسلة من الدلالات والتي قد تكون لا نهائية سوى لأنها خاضعة لسيرورة تدليلية لا متناهية لارتباطها بالعناصر التي تتساوق معها كل مرة[1]، وبذلك فـ «الوحدة المفترضة التي هي العلامة (اللغوية) تتحول إلى كيان بالغ التّعقيد، وتنحلُّ داخل شبكة من الترابطات المتغيرة باستمرار»[2] منتجة في كل مرة دلالة جديدة بالضرورة.

فالعلامة ذات الدلالة التعيينية (الوضعية) يمكن أن تنفتح على سلسلة من الدلالات المحتملة وذلك إذا ما دخلت في علاقات مع غيرها من العلامات، وهو ما توضحه نماذج عدة من المعجم العربي، فالمدخل **عكّ** الدال في أصل الوضع على الحبس عن الحاجة ينفلت من سلطة الدلالة الوضعية إلى دلالات محتملة بناء على السياقات التي قد يرد فيها، فيقال عكّته الحمى عكّاً، إذا لزمته حتى تُضنيه، وكذا أعكّت العُشراء من الإبل تُهكّ وهي أن تستبدل لوناً غير لونها، وعكّ الرجل إذا احتبس[3]، مثلما ينتقل الفعل **دَرَجَ** من دلالة إلى أخرى عند انتقاله من تركيب إلى آخر، فيدّل تارة على المشي فيقال دَرَجَ الرجل والضبُّ يَدِرُجُ دُرُوجاً ودَرَجاناً، أي مشى. وتارة أخرى على الانقراض كالقول ودَرَج القومُ، إذا انقرضوا[4].

رفض _ بناء على هذا التصور _ بعض المعجميين على غرار الزمخشري النّظر إلى مكونات المعجم على أنها كيانات مستقلة عن بعضها البعض، وإنما كعناصر تنضوي في تراكيب بحيث لا يمكن الحديث عن معنى المدخل المعجمي إلاّ وهو منضوٍ في علاقة مع غيره من

[1] – يراجع: آمنة بلعلى، سيمياء الأنساق تشكلات المعنى في الخطابات التراثية، دار النهضة العربية، ط1، بيروت_لبنان، 2013، ص18.

[2] – أمبرتو إيكو، العلامة تحليل المفهوم وتاريخه، تر: سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، ط1، 2007، ص55.

[3] – الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص95.

[4] – الجوهري، الصحاح، ص313.

العناصر، وبذلك فالعلامة لا تدل بذاتها إلا إذا استُعملت في قضايا أولية[1]؛ فإذا قيل كيف زيدٌ؟ وأجيب بـ "صالح" فلن يكون للجواب أثر في النفس من دون أن يُراد به "هو صالح"[2]، ويتعمّق هذا الطرح إلى حدود إقصاء العلامة كوحدة دالة بذاتها على المعنى، ما يجعلها لا قيمة لها وهي مستقلة، وإنما قيمتها تكمن فقط عند ائتلافها مع غيرها في التركيب.

إنّ لهذا التصور أشياعا في وسط علماء العربية؛ وعلى رأسهم الجرجاني الذي نفى أن ترجع الدلالة إلى العلامة في نفسها، وإنما إلى ما ائتلف منها، حيث يقول: إنّ «الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة، لم تُوضع لتُعرفَ معانيها في أنْفُسها، ولكن لأن يُضَمَّ بعضها إلى بعضٍ»[3]؛ وفحوى عبارته أنّ العلامة كوحدة معزولة منطوقة أو مكتوبة عاجزة عن توصيل الحمولة الدلالية الكامنة في ذهن المتكلم ونقله لذهن المتلقي إلا وهي مؤتلفة مع غيرها، فالزمخشري تخلى عن مفهوم الحدّ كإجراء في كل مرة يتناول مدخلا معجميا إلا بصورة نادرة، وإنما يمضي في الغالب مباشرة إلى تقديم استعمالاتها في السياقات المختلفة، وقد وضح منذ المقدمة انصرافه إلى دراسة التراكيب لا العلامات المرسلة حيث يقول: «ومنها التوقيفُ على مناهج التركيب والتأليف، وتعريف مدارج الترتيب والترصيف؛ بسوق الكلمات متناسقة لا مُرسلة بددا، ومتناظمة لا طرائق قِددا»[4]، وبذلك فإنّ هذه الاستعمالات المختلفة ما هي إلا رصد لحياة العلامات لأنه في اللحظة التي تنتقل فيها العلامة من سياق لغوي إلى آخر فإنها بذلك تسجّل انتقالا إلى حياة أخرى، كونها تتخلى عن دلالتها السابقة فاسحة المجال لدلالة جديدة، نذكر على سبيل المثال:

ريم: لا أريم مكاني حتى أفعل كذا، ولا أَرِيمُ منه ولا تَرِمْهُ[5]

بوخ: باختِ النّار وأباخها مُطفِئها. وبَاخَ الحرُّ: سكَن، وأبَاخهُ الله[6]

---

[1] – يراجع: جمال حمود، فلسفة اللغة عند لودفيغ فتغنشتاين، منشورات الاختلاف، د.ط، لبنان، د.س، ص307.

[2] – يراجع: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، ص541_542.

[3] – المرجع نفسه، ص539.

[4] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص16.

[5] – المرجع نفسه، ج1، ص 405.

[6] – المرجع السابق، ص81.

زكو: زرعٌ زاكٍ ومالٌ زاكٍ: نام بين الزّكاء، وقد زكا الزّرع وزكت الأرضُ وأزكت، وأزكى الله مالك وزكّاه. ويقال: أخساَ أم زكاَ[1]

قهر: أخذتهم قُهرةٌ: من غير رضاهم. وفلان قُهْرَة للناس: يقهره كل أحد. وتقول: نُهرا وقُهرا[2]

إذا خَلوتَ من الشّطط فلا تُبال بالنّطط[3]

سدل: سدل الثّوبَ سدلا: أرخاه[4]

مثلما هو الحال في الصّحاح، فالجوهري لم يتنصّل تمامًا من مهمة تعريف الكلمة المفردة تعريفا لغويا، وإن بدا مَيلهُ للاهتمام بمعنى التراكيب واضحا وفي سياقات عدة، حيث حازت الأمثلة من هذا النوع على نسبة مهمة من فحوى نصوص الصّحاح، كما واستعان بهذا الإجراء ابن منظور والأزهري وابن فارس وغيرهم:

مذر: يقال: تَفرَّقَت إبِله شذَرَ مَذرَ، وشذِرَ مذِرَ، إذا تفرّقت في كلّ وجه. ومِذَرَ أتباعٌ له، ومَذِرت البيضةُ: فسدتْ. وأمذَرَتها الدجاجة[5]

هوأ: هاء بنفسه إلى المعالي يهُوءُ هوْءا: رفعها وسما بها إلى المعالي[6]

أبن: وفلان يُؤبنُ بكذا أي يُذَمُّ[7]

عزف: يقال عزفت نفسه عن الشيء إذا انصرفت عنه عزوفا[8]

وقال الليثُ: يقال انتَحلَ فلانُ شِعرَ فلانٍ إذا ادّعاه أنه قائله[9].

حَفَوتُ الرجل من كل خير أحْفُوهُ حَفْوا، إذا منعته[10]

---

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص418.

[2] – المرجع نفسه، ج2، ص112.

[3] – الزمخشري، أساس البلاغة، ص107.

[4] – المرجع نفسه، ص446.

[5] – الجوهري، الصحاح، ص813.

[6] – ابن منظور، لسان العرب، ج1، 187.

[7]– ابن فارس، مقاييس اللغة، ص43.

[8] – الأزهري، تهذيب اللغة، تح: محمد علي النجار، ج2، الدار المصرة للتأليف والترجمة، مصر، د.س، ص 144.

[9]– المرجع نفسه، ج5، ص95.

[10] – ابن فارس، مجمل اللغة، تح: زهير عبد المحسن سلطان، ج1، دار الرسالة، ط2، بيروت، 1986، ص243.

حازت فكرة السياق مقابل العلامة المنفردة على اهتمام جهابذة علماء اللغة والفلسفة وعلم الكلام على غرار الإمام فخر الدّين الرّازي (ت606هـ)، الذي عَقَدَ للمسألة شطرًا من كتابه والمعنون بـ "في أنه ليس الغرض الأصلي من وضع الألفاظ المفردة إفادتها لمسمياتها"، وشَرَحَ المسألة في قوله «واعلم، أنه يلزم مما بيّناه، أن يكون ذكر المفردات وحده، بمنزلة نعيقِ الغراب في الخلوّ عن الفائدة»[1]، حيث شبّه النّطق بألفاظ منفردة بصوت الغراب للدلالة على خلوها من الفائدة، حيث يتحول اللفظ المعزول عن غيره إلى مجرّد أصوات فارغة من أيّ دلالة، لأنّ العلّة من وجود العلامات _حسب رأيه _ راجع إلى غرض ضم بعضها إلى بعض وليس لإيرادها مرسلة[2].

ولهذه الرؤية ظلالا في الفكر اللغوي الحديث، إذ نلفي فندريس (Joseph Vendryes) متشيعا للعلامة في السياق، وهو ما يتأكد من عبارته "نحن نفكر بجمل" التي تكررت عدة مرات في كتابه اللغة[3]، ويشرح ذلك بأنّ صراخنا بكلمة حريق! سيُثير في ذهن المتلقي عبارة بكاملها وهي "هناك حريق اندلع الآن" كدعوة للحذر أو لطلب المساعدة، ويمكن أن نقابل هذا التصور بمفهوم القيمة عند دي سوسير؛ والذي مفاده أن العلامة (لا قيمة لها) لا تدل على معنى (بمفردها) إلا في إطار الكل (النظام)؛ أي في إطار الجملة أو التركيب الذي ترد فيه أو بمقابلتها مع غيرها في مدرج الكلام (La chaine parlée)، لأنّ الجملة تحمل معنى فقط في كليتها[4]، ومَثَلُ علاقة العلامة بالتركيب كمثل أي بيدق في لعبة الشطرنج فإن تمّ استبعاده خارج الرقعة فَقَدَ دوره أو وجوده في اللّعبة، وبالتالي فإنّ وجوده محكوم بانضوائه في علاقة مع البيادق الأخرى[5]؛ أي أنّ مفهوم العلامة وهي معزولة مفهوم مُبهم، والتركيب الذي تنضوي فيه وحده ما يعرّفها ويحقق لها وجودها، فإجراء التعريف يتعطل إذا المعجمي تناول المداخل المعجمية كذرات تركيبية، فعوض

[1] – فخر الدين الرازي، نهاية الايجاز في دراية الاعجاز، تح: نصر الله حاجي مفتي أوغلي، دار صادر، ط1، بيروت_لبنان، 2004، ص73.

[2]– يراجع: المرجع نفسه، ن.ص.

[3] – يراجع: ج. فندريس، اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي وآخرون، د.ط، القاهرة_مصر، 2014، ص104.

[4] – يراجع: فرانسوا راستيي، فنون النص وعلومه، تر: ادريس الخطاب، دار طوبقال، ط1، المغرب، 2010، ص50.

[5] – يراجع: فردينان دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تر: صالح القرمادي وآخرون، ص175 وما يليها.

تقديم سجل من الدلالات المحتملة للعلامة، فإنه يقدم استعمالاتها التي أنتجت هذه الدلالات بعينها، لأنّ العلم بهذه الاستعمالات هي أساس معرفة الدلالات المختلفة لها.

وجهة النّظر هذه القائمة على تفضيل التّركيب على العلامة المنفردة في بحث الدلالة تتعالى إلى حدّ اعتبار هذه الأخيرة لا تكتمل ولا تستقيم إلا في التركيب، مثلما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإذا كان وجود العلامة مرتبط بعملية إدراك العالم وعملية إنتاج دلائل لغوية (رمزية) تنوب عنه، وأنّ العالم ذاته يتجزأ إلى أجزاء تربط بينها علاقات، فإنّ الأمر نفسه ينطبق على اللغة التي هي تمثيل لهذا العالم وأجزائه، وبالتالي فهي كذلك تتكون من علاقات تربط بينها علاقات، وعليه فإنّ العلامات كوحدات معزولة لا قيمة لها إلا في إطار الكل، مثلما لا تُعرف أجزاء العالم إلا في إطار الحيز العام الذي تنتمي إليه[1].

ومن جهة أخرى، وفي المعجم العربي تحديدا، فإنه ولمّا كان تحديد دلالة العلامة يكون بتحديد دلالتها وهي منضوية في تركيب لغوي وليس كوحدة معزولة قائمة برأسها، لأنّ تساوقها في التركيب هو ما يؤدي إلى إقصاء الدلالات الممكنة لها؛ وبالمقابل فإنه يُبقي على دلالة واحدة وهي الدلالة التي اكتسبته من ورودها في ذلك التركيب المخصوص، وبالتالي فإنّ توزع العلامة مع غيرها من شأنه أن يحدّ من السيرورة التدليلية والإنتاج المستمر للدلالات، لأن العناصر التي تسبق وتلحق العلامة من شأنها أن توقف الإحالة عند حد بعينه[2]، ما يؤدي إلى انحصار دلالة العلامة في كل مرة ترد فيها في تركيب خاص، وبالتالي إلى تعيين دلالتها، إذ تتخلى عن الدلالات التي علقت بها بسبب الاستعمالات السابقة، وبالتالي فالعلامة تولد من جديد، والسياق اللغوي يضفي دلالات جديدة عليها؛ أو يقوم بإزاحة بعض الدلالات الأخرى العالقة بها، ويبقي على دلالة واحدة[3]. فلفظ العين مثلا يحتمل دلالات عدّة، والسياق وحده أو القرينة اللغوية وحدها ما يضمن تحديد ما إذا كان المقصود منها عين الماء أو الجاسوس، أو حتى الجارحة ...، وإن كانت الصلة بين هذه المعاني واضحة، إلا أنّ الغموض يتبدّد إذا جئنا بها في تركيب، وبذلك فـ «للألفاظ إطارها التركيبي

[1]– يراجع: لودفيك فتغنشتاين، تحقيقات فلسفية، تر: عبد الرزاق بنور، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت_لبنان، 2007، ص57 وما يليها.

[2]– يراجع: سعيد بنكراد، السيميائيات والتأويل مدخل لسيميائيات ش.س. بورس، المركز الثقافي العربي، ص175.

[3] – يراجع: المهدي إبراهيم الغويل، السياق وأثره في المعنى، أكاديمية الفكر الجماهيري، د.ط.، ليبيا، 2010، ص23.

وتكوّنها الخاص من خلال هذا التركيب، وتعلقها ببعض على نحو يُجسّد حركتها الداخلية ويدل بالتالي على قدرة التّركيب على إبراز المعنى المراد دون غيره»[1]؛ كالقول:

العين الناظرة لكل ذي بصر. وعين الماء، وعين الركبة، والعين من السحاب ما أقبل عن يمين القبلة (...) وعين الشمس: صَيْخدُها[2]

ضِفتُ الرجلَّ ضيفاً وضيافةً وتضيَّفته: نزلتُ به ضيفاً ومِلتُ إليه، وقِيل: نزلتُ به وصِرتُ له ضيفاً. وضِفتهُ وتضيَّفتهُ: طلبتُ منه الضيافة[3]

حيث الوحدتين "ضفتُ" و"تضيّفت" لا يتحدد معناهما بإيرادهما مستقلتين وإنما بسياقتهما في تركيب فيُبيّنُ المقصود بالأولى والثانية ويُوضّح الفروق بين الصيغتين، فإذن تتأسس وظيفة المعجمي على بحث دلالات الكلمات المكونة للتركيب، حتى ينتهي في الأخير إلى تكوين تصور شامل عن الدلالة العامة للتركيب المخصوص، لأنه لما كانت الألفاظ أوعية للمعاني، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها[4].

إنّ هذا التصور القاضي بربط إنتاج الدلالة بمفهوم التركيب* أعاد للمعنى حيويته في إطار الشكل القضوي (الجملة، السياق اللغوي)[5]، بعيدا عن الإطار الضيق _ إن صح القول _ الذي

---

[1] – هادي نهر، علم اللغة الاجتماعي عند العرب، ، د.د.ن، ط1، د.ب، 1988، ص198.

[2] – الخليل، العين، ج2، ص254.

[3] – ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص208_209.

[4] – يراجع: الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص52.

*– إنّ القول بمقولة الجملة وقواعد تكوينها يفسح المجال للحديث عن القدرة الإبداعية (La créativité) للإنسان، إذ إن هذه القدرة المتاحة للإنسان وليدة عمليات ذهنية جد معقدة تبني على أشياء موجودة كالكلمات وقواعد اللغة لإبداع تراكيب جديدة تحمل دلالة مختلفة حسب المنوال الذي قدمت عليه وحسب مكوناتها، يراجع: أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، ط1، الرباط_المغرب، 2006، ص39؛ ويُقصد بذلك قدرة الإنسان على تأليف وإنتاج جمل لا حصر لها، وجمل لم يسبق وأن سمعها من قبلُ انطلاقا من عدد محدود من كلمات معجم اللغة، وكذا من معرفة بقواعد التركيب والتأليف بين هذه الوحدات، ما يعرف بمبدأ التّأليفية أو الإبداعية عند تشومسكي، وهو فرق بين الملكة والأداء، ذلك لأنّ «النحو الذهني عند الفرد إنما هو تجريد لاستعمالات عديدة في الواقع فلا مجال للفصل بين المعرفة والاستعمال كما هو الحال في التوليدية (النّحو المضمر/النّحو المظهر أو القدرة والإنجاز)، فالمعرفة هي الاستعمال والعكس قائم إذ العارف باللغة هو العارف بما به يكون استعمالها»، الأزهر الزناد، نظريات لسانية عرفنية، ص33.

[5] – يراجع: أبو عبد الله الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تح: محمد كمال الدين الادهمي، دار بريل بليدن، ط1، مصر، 1895، ص91 .

سبق وأن ظهر كمحاولة أولية لضبط دلالات العلامات اللغوية في سياق جمع اللغة من أفواه الأعراب، وهو تصور يحكمه مفهوم العلامة المنفردة باعتبارها وحدة تمثّل الدلالة (وتنوب عن العالم)، وهو تحديد يمكن أن يُوصم بالهزيل، لاعتبارات عدة منها قصور العلامة في طبيعتها عن أداء هذه الوظيفة؛ أي تقديم الدلالة في صورتها التامة في إطار الحدود الضيقة للعلامة، لأنّ ما يجعل من وجود العلامة افتراضا غير مؤكد، هو أنها لا تتوفر على دلالة لفظية محددة على الرغم من أن المشروع القديم حَوْل تقعيد المعجم قد بذل جهودا من أجل محو هذا الشّك لمّا قابل المداخل المعجمية بتحديدات لدلالتها[1].

[1] – يراجع: فرانسوا راستيي، فنون النص وعلومه، تر: ادريس الخطاب، دار توبقال، ط1، المغرب، 2010، ص191.

المبحث الثاني:

إنتاج العلامات بالتوليد

يرتبط مفهوم الجذر والأصول المعجمية ارتباطا وثيقا بالتوليد المعجمي، إذ انطلاقا من مادة أصلية واحدة يمكن توليد عدد لا حصر له من المفردات، حيث تُبيّن الطريقة التي أُدرجت عليها المفردات في النص المعجمي العربي أثر التوليد في تكثير مواد المعجم، من بينها أنّ المعجمي يقدم في النص المعجمي أبنية محصّلة من الجذر الأصلي، وهي أبنية ناتجة من إفراغ الحروف الأصول في قوالب وصيغ لغوية مختلفة، فالمقصود بالتوليد إذا إبتداع متواليات صواتية جديدة، بمدلولات جديدة محدثة، بوسائل محددة، وهي سيرورة إنتاجية تأخذ بعين الاعتبار، خلق مفردات بناء على أصول محددة، كما ويحدث التوليد من جانب المعنى، بابتداع دلالات معجمية جديدة، لمفردات موجودة مسبقا في معجم اللغة[1]؛ أي إضافة محتوى دلالي جديد مرتبط بالصيغة؛ هي إذا عملية مرتبطة بإنتاج وحدات جديدة واستعمالات جديدة لها[2] بناء على معايير منوالية مقبولة ومستعملة في العرف اللغوي، وأهم وسيلة اعتمدها المعجميون في تحقيق هذه الغاية الاشتقاق.

1-تنامي المفردات بالاشتقاق:

يُعدّ الاشتقاق من أهم المفاهيم التي تعوّل عليها المعجمية النظرية العربية في توليد الأبنية، بوصفه إجراءً يأخذ بعين الاعتبار قدرة مكونات المعجم على خلق مفردات جديدة، انطلاقا من مواد موجودة سلفا، هذه الآلية تسمح بتمثل مكونات المعجم بوصفها كيانات يتولد بعضها من بعض، نظرا لما يحمله مفهوم الاشتقاق من تشقيق للفروع عن الأصول، وبذلك فـ«إنّ هذه الطريقة في تخليق الكلمات وتولدها بعضها من بعض، تجعل من اللغة جسماً حياً تتوالد أجزاؤه ويتصل بعضها ببعض بأواصر قوية واضحة»[3]؛ لذا فإن عملية خلق هذه المشتقات في صلب المعجم العربي، هي في جوهرها مرتبطة بحياة الأبنية فيه، من خلال البحث في تشقيق المفردات، ومنطلقها محاولة ترسيخ فرضية أن العرب تشتق بعض كلامها من بعض[4]، في إطار ما يسمح به نظام توليد الأبنية

[1] - Voir : Arsène Darmesteter, La vie des mots étudiée dans leurs significations, p31.

[2] – يراجع: محمد غاليم، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال، ط1، الدار البيضاء_المغرب، 1987، ص5.

[3] – حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، د.ط، مصر، 1998، ص69.

[4] – يراجع: ابن فارس، مقاييس اللغة، ص1.

في اللغة العربية، وبذلك فهذا التَّشكيل والترتيب في المعاجم العربية إنما يبرزُ حيوية العربية في حركتها بين الأصول والفروع بتوليد المفردات من أبنية محددة[1].

الاشتقاقُ إذا خاصية في اللغة العربية، يتنامى بفضلها معجم مفرداتها، يُعرفه السيوطي بأنه «أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيأة تركيب لها؛ ليُدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيأة»[2]؛ حيث تكون المفردة المحدثة أكثر حروفا وأكثر دلالة، وتشترك مع الصيغة الأولى في الأحرف الأصول، وفي دلالتها الأصلية، كدلالة عَلِمَ على العلم بصفة عامة، وعالم على الموصوف بالعلم، والعلاّم على كثير العلم، وهي طريقة اعتمدها المعجميون في توليد وتكثير مكونات المعجم، بإلحاق حروف (أوزان) أو حركات بالجذور الأصلية، ما ينتج عنه أبنية بصيغ وبدلالات جديدة، وبذلك فـ «إنّ النشاط الاشتقاقي يمثّل اتجاها نازلا نحو المركز _ المصادر الأصلية _ واتجاها آخر صاعدا إلى أطراف الدائرة المحدد بالأوزان والصيغ المقبولة بعد استقراء للأسلوب العربي الصحيح في التعبير أثناء عمليات الجمع والتدوين التقعيد»[3]؛ وهو بذلك نشاط يأخذ بعين الاعتبار أنموذجا يكون أصلا، وما يتفرع عنه من مشتقات هي أوجه له؛ حيث تشترك مع الأصل في الأحرف الأصول وفي الدلالة المعجمية، وهي خصائص جوهرية لا يمكن إغفالها عند معاينة مشتقات الجذر الواحد.

إن عدد ونوع المشتقات الواردة في المعاجم العربية مختلف من معجم لآخر، فهي عند الخليل تتفرع نظريا، بناء على عدد الأبنية في اللغة العربية، إلى ستة أبنية للثلاثي، وإلى أربعة وعشرين للرباعي، ومئة وعشرين للخماسي، يقول الخليل: «اعلم أن الكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه، وتسمى مسدوسة وهي نحو: ضرب ضبر، برض بضر، رضب ربض، والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجها (...) والكلمات الخماسية تتصرف على مئة وعشرين وجها»[4]، فيصرف، على سبيل التمثيل، الجذر (ع هـ ق) إلى بنائين اثنين مستعملين في العربية، هما (هـ ق هـ) و(ع هـ ق)، ويهمل الاثنين الآخرين لأنهما لم يسمعها عن العرب، يقول:

[1] – يراجع: فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص210.

[2] – السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ص346.

[3] – المرجع السابق، ن.ص.

[4] – الخليل، العين، ج1، ص59.

هقع: الهَقْعَة دائرة حيثُ تُصيبُ رجل الفارس جَنْبِ الفرس يُتشاءم بها

عهق: العَهْوَقُ: الغُرابُ الأسودُ، والبعير الأسود الجسيمُ[1]

فإذن فكرة الاشتقاق في المعاجم العربية تستند إلى الجذر، بوصفه الأصل الذي تتفرع عنه باقي مفردات المعجم، باعتباره كيانا يمنح حياة لعناصر جديدة، فالجذر (ح ر ب) تتولد منه أبنية بإضافة حركات للأحرف الأصول هي حَرَّبَ، حَرْبٌ، حُرِبَ، حَرِبٌ، حَرَبٌ، وأخرى تنتج بإفراغ الأحرف الأصول في أوزان وصيغ، كقوالب تتولد بها مفردات لها دلالة ووظيفة، وهي أَحْرَب، حُرَيْبٌ، مُحَارَبَةٌ، مُحَرّبٌ، مُحَارِبٌ، مَحْرُوبٌ، حَرِيبٌ، حَرِيبةٌ، حَرِيبٌ[2].

ينتج بفضل هذين الإجرائين (زيادة حركات، الأوزان) من أوزان الثلاثي مشتقات فعليه، هي أَفْعَلَ، تَفَعَّل، انْفَعَل، فَاعَلَ، اسْتَفْعَل ...، ومن المشتقات الاسمية اسم الفاعل، اسم المفعول، صيغة المبالغة، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، أسماء الزمان، والمكان، والآلة:

من مقولة الفعل: صَلَبَ، صَلُبَ، صَلَّبَ، أصْلَبَ ...

من مقولة الاسم: الصَلابة، الصُّلبيّة، الصَليب، الاصطلاب ...

من مقولة الصفة: صَلْبٌ، صُلْبٌ، صَليبٌ، الصّالب، مصلوبٌ ...[3]

إن الاشتقاق إذا، مثلما بينا ذلك فيما تقدّم، عملية مرتبطة بالجذر أو بالأصول المعجمية، باعتبارها أحرفا مقطعة صامتة، وهو ما توضحه طريقة إدراج مواد المعجم، التي يربط بينها خيط ناظم، وهو اشتراكها في أحرفها الأصول نوعا وترتيبا، لأن القارئ على سبيل المثال، لن يقع بين مجموعة مشتقات الجذر الواحد، على مفردات لا تتطابق أحرفها الأصول وأصول باقي المشتقات، كأن يجمع المعجمي بين قرأ وكتب، وبالتالي فإن اتفاق هذه المشتقات في المكون الصوتي، يعد شرطا من شروط انتظامها مع بعضها، وهو يعد من صميم مفهوم فعل المقُولة.

ومن هذا المنطلق، فإن الخلاف الذي ساد عن أصل الاشتقاق في اللغة، أيرجع إلى الفعل أم المصدر، يبطل في إطار منظومة المعجم، وتحديدا على مستوى أصل مشتقات مواد المعجم،

[1] – الخليل، العين، ج1، ص96.

[2] – يراجع: الأزهري، تهذيب اللغة، ج5، ص22.

[3] – الجوهري، الصحاح، ص164.

فالخليل البصري شيد معجم العين على جذور جامعة، فالأصول الجذرية فالجذور، فهو إذن لا يعتمد الفعل مثلما يفعل اللغويون البصريون، بينما قد يفتتح سلسلة مشتقات الجذر في كثير من العينات بالمصدر، ذكر في جذر (ع ض) و(ق س ف):

عض: العضُّ: بالأسنان والفعلُ منه عَضَضْتُ

ضع: الضَّعْضَعَةُ: الخُضوع والتّذلّل[1]

سقف: السَّقْفُ: عماد البيت

فسق: الفِسْقُ: التَّركُ لأمرِ الله

سفق: السَّفْقُ: لغة في الصَّفقِ

فقس: المِفْقَاس: عودان يُشَدّ طرفاهما بخيط كما يُشدّ في وسط الفخّ

قفس: القُّفسُ: جيلٌ بكِرمان[2]

لم يتقيد باقي المعجميين باتباع ترتيب واحد، كالافتتاح بالأسماء في جميع العينات، أو بالأفعال، وإنما جاءت المشتقات منوعة، مثلما ورد في جذر (ح ف م) و(ح ق):

فحم: الفَحمُ الجمر الطافي

حقى: الحَقْوُ: الإزار

قاح: قال الليث يقال للجرح إذا انتبَر قد تَقَوّح[3]

يحتفظ المعجميون بمقولة الجذر، حتى في موضع بحث دلالة بعض المداخل، التي لا ترجع إلى أصول، وهي مفردات في الحقيقة لا يعرف لها أصل اشتقاق، ذلك لأنه في كلام العرب فيه ما هو مشتق، وفيه ما هو غير مشتق[4]، نحو كلمات رجل، وفرس، وعين:

رجل: الرّجل معروف[5]

فرس: الفَرَس: واحد الخيل، والجمع أفراس[1]

---

[1] – الخليل، العين، ج1، ص72.

[2] – المرجع نفسه، ج5، ص81_83.

[3] – الجوهري، الصحاح، ص122_127.

[4] – يراجع: حلمي خليل، الكلمة، ص71.

[5] – ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص265.

عين: العَينُ الناظرة لكل ذي بصر[2]

قدم ابن فارس تخريجًا طريفا لأصل الرباعي والخماسي في أبنية اللغة العربية، فهو يعتبر ما زاد عن الثلاثي من الرباعي والخماسي، إنما ناتج من مزجٍ أو دمجٍ صرفيٍّ بين كلمتين من الثلاثي، أو إحداهما ثلاثية، حيث يسمح الشّكل الصّوتمي والشّكل الصّرفي لكل من الكلمتين بتوليف مناسب[3]، ما يُعرف بالنّحت وهو بذلك إجراء ليس باشتقاق، لأنّ العرب لا تشتق كلامها من زوجين، وإنما هو اختزال مع الاحتفاظ ببعض الحروف وبظلال من دلالة كليهما، ذكر السيوطي نقلا عن ياقوت الحموي: «هذا يسمى في كلام العرب المنحوت، ومعناه أنّ الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحتُ النجار خشبتين ويجعلهما واحدة»[4]، والأمثلة على هذا التصريف قليلة في معاجمنا العربية، لقلة استعماله في كلام العرب.

يُعدّ الخليل أول معجمي نبّه إلى هذا النوع من التوليد في مواضع من كتاب العين، فقال في في باب العين مع الحاء والهاء والخاء الغين، عن كلمة حيعل «هذه كلمة جُمعتْ من "حَيَّ" ومن "على" وتقول منه: "حيعل" يُحيعِل حَيْعلة (...) وهذا يشبه قولهم: تبَعْشم الرجلُ وتَعَبْقَس، ورجل عبشميّ إذا كان من عبْد شمس أو من عبد قيس، فأخذوا من كلمتين مُتعاقبتين كلمة»[5]، إنّ اعتماد هذا الإجراء في توليد المفردات في صلب معاجمنا العربية، يعكس حسب تصورنا أسلوب المعجم في خلق مفرداته، وفي تنمية مكوناته معجميا ودلاليا، نظرا لأن المفردات التي يتم توليدها تسلك السيرورة نفسها التي تسلكها الكلمات الناتجة من أصول ثابتة، حيث تقبل الكلمة المنحوتة التفريع، فينتج عنها فعل ومصدر وصفة:

حَيْعَلَ، يُحَيْعِلُ، حَيْعَلة

تبَعْشمَ، يتَبعْشَمُ، عَبْشَمي، عَبْشَميَّة

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص159.

[2] – الخليل، العين، ج2، ص254.

[3] – يراجع: مارك تورنر، مدخل في نظرية المزج، تر: الأزهر الزناد، كلية الآداب والفنون والإنسانيات، منوبة_تونس، 2011، ص66_67.

[4] – يراجع: السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ص482.

[5] – الخليل، العين، ج1، ص60.

وهو تخريج ذكي من ابن فارس في تَبيُّن دلالة الكلمة المنحوتة، بالربط بين الأبنية من غير الثلاثي ودلالة الأحرف الأصول للكلمتين، التي افترض أنها انحدرت منهما، كأن يرد كلمة بُحْتُرٌ إلى أصلين (ب ت ر) و(ح ت ر)، وبَعْثقة إلى (ب ع ق) و(ب ث ق)، والبُرجُدُ إلى (ب ج د) و(ب ر د)، وبلطَح إلى (ب ط ح) و(ب ل ط)[1].

على الرغم من العدد المحدود للكلمات الناتجة من هذه الوسيلة في الخلق المعجمي والدلالي، فإن التفات الباحثين المعجميين لضرورة إدراج الألفاظ المنحوتة، يعدّ مؤشرا على تتبعهم للتغيرات التي تحدث على صعيد الشكل والدلالة للجذور المعجمية، كشكل من أشكال استغراق التوليفات المحدثة، المرتبطة بحاجة مستعمل اللغة.

يدرج المعجميون في صلب هذه المعاجم ما اقترض من الألفاظ، بوصفها عناصر تنتمي للكلام العربي، ذلك لأنّ التقارض بين اللغات ظاهرة طبيعية لا يمكن تلافيها، وهي مسألة لا يمكن إنكارها، مهما حرص متكلمو اللغة على استعمال لغتهم، وتشددوا في منع إدخال ألفاظ وتراكيب أعجمية، ومهما كانت كذلك وسائل اللغة في الخلق المعجمي والتوليد اللغوي قوية، ومن بين أهم اللغات التي أثرت في اللغة العربية الأراميّة، والسريانية والفارسية واليونانية واللاتينية، وبالتالي فإن اللغة الصافية_ إن جاز لنا أن نصفها بذلك_ غير موجودة، والدليل على ذلك، ما يظهر في متون هذه المعاجم من مداخل تدخل في باب الألفاظ المقترضة[2].

يفرق الباحثون في اللفظ الأعجمي بين المعرب والدخيل، في كون الأول أُخضع لأوزان اللغة العربية فاندمج فيها، أما الثاني فضلّ محافظا على بعض مظاهر عجمته أو أغلبها[3]، ما يهمنا من الألفاظ الأعجمية تلك التي وردت بأقيسة عربية، لأنها في حكم مفردات اللغة العربية الأصيلة، والملاحظ في معاجمنا العربية، في معجم العين على وجه التمثيل، أن إدماج الألفاظ الأعجمية يكون بإيرادها تحت جذر عربي، ثم يعقب عليها بكونها معربة، ذكر في جذر (ص ل ج) و(ح ر ر):

---

[1] – يراجع: ابن فارس، مقاييس اللغة، ج1، ص229_231.

[2] – يراجع: ابراهيم بن مراد، دراسات في المعجم العربي، ص155_164.

[3] – يراجع: فضيلة دقناتي، المستويات اللغوية في المعجم العربي الحديث، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مجلد8، ع5، الجزائر، 2019، ص268.

صلج: الصُّلجةُ: فيلجة واحدة من القزّ

والصَّولجُ: الفضة الجيدة

والصَّولجةُ: الصَّنجُ العربي الذي يكون في الدفوف ونحوها

والصَّولجان: معرب[1]

يفصل الفيروزبادي في المعرب في معجمه القاموس المحيط، ومثله الجوهري في صحاحه في مسألة الألفاظ المعربة، موضحين وجه التغيير الذي حدث فيه:

الهِنْدَازُ، بالكسر: الحدُّ، معرّبٌ، أصلُهُ أَنْدَازَهْ، بالفتحِ، ومنهُ: المُهَنْدِزُ: لِمُقَدّرِ مَجَاري القُنّيّ والأبنيةِ، وإنما صيَّروا الزّاي سيناً، لأنه ليس في كلامهم زايٌ، قَبْلها دالٌ، وإنَّما كسروا أوّلهُ، وفي الفارسي مَفتوحٌ لِعِزَّة بِناءِ فَعْلالِ في غير المضاعف[2]

حرر: حرَّانُ: بلدٌ بالجزيرة، يقال: إنّ حرَّانَ بناها هَارانُ بن لوط، وبها سمّيت. فعلى هذا الاسمُ مُعرَّبٌ وليسَ بعربيٍّ محض. هذا إن كان فَعَلاَنَ فهو من هذا الباب، وإن كان فَعَّالاً فهو من بابِ النون[3].

تأخذ إذن الألفاظ المعربة مكانها في عدد من المعاجم العربية، لأنها تندرج في معجم اللغة العربية، لدخولها في كلام العرب استعمالا، بعد إخضاعها لسلطة شروط تكوين المفردات في اللغة العربية، ومع ذلك هناك من النماذج ما ورد دون تحوير أو تبديل؛ أي محافظة على أصالة تكونها، وهو ما يعلق عليه في متون المعاجم بعبارة كلمة أعجمية نحو:

والخاتُونُ: للمرأة الشريفةِ، كلمة أعجمية[4]

خربانُ: كسَحبَانَ: ابن عُبيد الله، والسّريّ بنُ سَهلِ بن خَربانَ، والقاضي أحمدُ بنُ إسحاقَ بنِ خَربانَ: مُحَدّثونَ، والكلمة أعجمية، أي حافظُ الحِمارِ[5]

[1] – الخليل، العين، ج6، ص46.

[2] – الفيروزبادي، القاموس المحيط، ص529.

[3] – الجوهري، الصحاح، ص627.

[4] – المرجع السابق، ص1193.

[5] – الفيروزبادي، القاموس المحيط، ص1193.

يدفعنا موضوع الاقتراض إلى الحديث عن قضية على قدر من الأهمية، وهي إمكانية اعتبار ورود الألفاظ الأعجمية كنوع من التجديد في مكونات المعجم، وقدرة المعجم على إدماج عناصر دخيلة إلى منظومته، بتجاوز مفهوم المثالية والصفاء المتولد من النظرة السلفية اللغوية، بالانفتاح على ألفاظ تنتمي إلى حقول معرفية مختلفة _ على غرار الطب _ بألفاظ دالة على الأسقام والأدوية:

الشَّبكَرةُ: العَشا، مُعَرَّبٌ، بَنوا الفَعلَلَة من شَبْ كُور وهو الأعْشَى[1]

إِذْرِيطُوس: دواءٌ، والكلمة روميّةٌ، فعُرّبَتْ[2]

يمكن كذلك اعتبار التصريف وجها من وجوه حيوية اللغة في المعجم، فهي طريقة لتوليد الأبنية ونموها، وإن كان يعدّ أعمّ من الاشتقاق[3]، فتصريف الفعل إلى أزمنة، وإلى فاعلين مختلفين يُعد من صميم خلق الأبنية استنادا إلى قواعد اللغة العربية، حيث يسمح حضور العلامات في أبنية وخلوها منها في أخرى، بالتنبيه على وجه التصريف الحاصل فيها (غياب العلامة علامة):

رشح: ورَشَحَ الماءُ والعَرَقُ يرشَح رَشْحاً ورَشَحاناً، إذا خرج من الإنسان أو السِّقا أو القِربة وكلّ جلدٍ راشحٍ بالعرقِ[4]

خشن: خَشُنَ الشّيءُ يَخْشُنُ خُشُونةً[5]

رَغِبتُ في الشيء، إذا أردتَه، وارتغبتُ فيه مثله، ورغِبتُ عن الشيء، إذا لم تُرده وزهدتَ فيه، وأرغبني في الشي ورغَّبني فيه، بمعنى[6]

وأوحى إليه: بعثهُ، وتوحّى بالشيء: أسرعَ، واستوحى الشيءَ: حرَّكهُ ودعاهُ ليرسِلهُ[7]

---

[1] – الفيروزبادي، القاموس المحيط، ص413.

[2] – المرجع نفسه، ص547.

[3] – يراجع: السيوطي، المزهر، ص351.

[4] – ابن دريد، جمهرة اللغة، ص513.

[5] – الخليل، العين، ج4، ص170.

[6] – الجوهري، الصحاح، ص137.

[7] – ابن سيده، المحكم، ج4، ص38.

إنّ البحث في المفردات التي يذكرها المعجمي في معجمه، كان يوجهه اعتبار لطرق التوليد في اللغة العربية، وهو ما يفسر اطراد خطاب صرفي في خضم عملية الشرح، كأن يذكر المعجمي أوزان بعض المفردات، ذلك أنّ تعيين «الوظيفة الصرفية للكلمة، سواء أكانت اسما أم فعلا أم صفة أم غير ذلك، يعتبر الخطوة الأولى والضرورية في استكمال حدود الكلمة ومعرفتها، بل هي خطوة أيضا في سبيل شرح معناها في المعجم، لأنه لا يمكن أن يربط إنسان ما بين كلمة ومعناها في المعجم إلا إذا عرف صيغتها الصرفية»[1]، لذا فإن تعيين الصيغة أو الوزن الصرفي له دوره في تعيين معنى الكلمة بصفة يقينية، فالعلم بمعاني الصيغ من شأنه أن يساعد في معرفة المعنى الكلي للكلمة استنادا إلى معيار الوزن، نحو ما نقرأ في الصحاح والعباب الزاخر:

أجأ: على فَعَلٍ بالتحريك: أحدُ جبلي طيّء[2]

أوأ: آءٌ، على وزن عاع: شجرٌ[3]

العِوَضُ: واحد الأعوَاضِ[4]

والوقف: مصدر قولك: وقَفْتُ الدَّابةَ ووقفتُ الكلمةَ وقفاً[5]

الحَكِيصُ: المَرمِيُّ بالرّيبةِ[6]

تبرز كذلك عناية المعجميين بالصرف في هذه المؤلفات، لما يشير المعجمي إلى تغير الدلالة بتغير الميزان الصرفي:

الجرأة: الشجاعة، والمجترئُ: الأسد، والجريئة: بيتٌ يُصاد فيه السِّباعُ[7]

عق: والعقيقان: فإذا رأيت هذه اللفظة مُثنَّاة فإنما يُعنى بها ذانِك البلدان، وإذا رأيتها مفردة، فقد يكون أن يُعنى بها العقيق[8]

---

[1] – حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، ط2، مصر، 1998، ص60.

[2]– الجوهري، الصحاح، ص34.

[3]– الصغاني، العباب الزاخر، ص21.

[4] – المرجع السابق، ص1092.

[5] – الخليل، العين، ج5، ص223.

[6] – الأزهري، تهذيب اللغة، ج4، ص91.

[7]– الفيروزبادي، القاموس المحيط، ص36.

[8]– ابن سيده، المحكم، ج1، ص53.

والسّرّاج: بائع السروج وصانعها[1]

وأدْمَغَ الرجلُ طعامه وشرابه ادماغا على افتعل افتعالا[2].

إضافة إلى جهود بعض المعجميين في تعيين بعض المسائل، المتعلقة بما قد يصيب الكلمة من تغيرات شكلية، كالحذف، والإدغام، وتوضيحها مثلما ورد **وأما قراءة من قرأ: ﴿إلا من خطَّف الخطفة﴾ [الصافات ١٠] فإن أصله "اختطف" فأدغمت التاء في الطاء وألقيت حركتها على الخاء فسقطت الألف**[3]

يُفهم أنّ المعجمي حريص على تعيين طبيعة الكلمة الذي هو بصدد شرح معناها، إلا أن الجهد في هذه المؤلفات لم يتركز فقط في وصف هذه الاشتقاقات، وإنما تعدى ذلك إلى ربط معنى الكلمة بمعنى الوزن الذي جاءت على هيأته، وكان ذلك بالتركيز على الجانب الشكلي للكلمات المشتقة، والتي تتحصل من مقارنتها بالجذر أو بالأصل الذي تفرعت منه؛ أي مقارنة الكلمة بالوزن مع الاشارة إلى أثر ذلك في المعنى، ذلك من منطلق اعتبار أي زيادة في الجذر لا بُدَّ وأن ترتبط به زيادة في المعنى، ومنه فالكلمة ذات الزيادات تحتفظ بمعنى جذرها مع اكتسابها لمعنى الميزان الصّرفي الذي جاءت على منواله، دون تجاهل أن اللغة العربية كثيرة الصيغ حيث يكون الحديث عن صيغ الأفعال وصيغ المشتقات التصريفية كاسم الفاعل، وصيغ التصغير[4].

تحدث ابن جني حول ما للوزن والصيغة الصرفية من معنى «ذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير؛ نحو الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والقعقعة ... »[5] ففي اللغة العربية أبنية خاصة تُحدد على أربعة أصناف هي الثنائي والثلاثي، والرباعي والخماسي[6]، وبالتالي فالكلمة من هذا المنطلق شكل من أشكال التّوليف بين أصوات اللغة مع احتكامها إلى معيار الوزن، وما زاد عن هذه الأصول يعقبه زيادة في المعنى على معنى الأصل، ورد في الكتاب

[1] – ابن سيده، المحكم، ج7، ص269.

[2] – القالي، البارع في اللغة، ص355.

[3] – المرجع السابق، ج5، ص118.

[4] – يراجع: محمد محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، دار المدار الاسلامي، ط2، ليبيا، 2007، ص277.

[5] – ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ج2، دار الكتب المصرية، د.ط، مصر، د.س، ص153.

[6] – يراجع: الخليل، العين، ج1، ص48.

لسيبويه «الاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، و[حائط]، وأمّا الفعلُ فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مَضى، ولمَا يَكُون ولم يَقعْ، وما هو كائنٌ ولم يَنقطع»[1]، والفرق بينهما دلالة الأخير على حدث مرتبط بزمن ماضيا أو حاضرا أو مستقبلا، كـ **عج: العجُّ: رفعُ الصوتِ، يُقال: عجَّ يعِجُّ عجاً وعجيجا**[2].

وبالتالي فإنّ تعيين نوع الكلمة والبحث في مُشتقاتها من أصول البحث المعجمي عند العرب لارتباطها بالمعنى رأسا، إلا أن لذلك أصولا اشترك فيها المعجميون كافة، حيث يقدم المعجمي معنى الكلمة المدخل أولا بعدها يتعرض للمشتقات، وقد يقدم في سياق ذلك وزن الكلمة المشتقة وقد يستغني عن ذلك*، وقد يلجأ إلى ذكر بعض المشتقات دون غيرها:

لشذوذها عن القاعدة وهو ما قام به ابن سيده في المحكم، والذي اكتفى فقط بذكر الصيغ النادرة، فإذا ما قارنا ما أورده ابن سيده من مشتقات بما جاء في العين في معنى عق، نلفي ابن سيده قد أورد صيغا لم يذكرها الخليل وهي كلمة مَعقوق إذ يقول **عَقَّهُ يَعُقُّهُ عقّا، فهو معقوق، وعقيق: شَقّه**[3]، في حين لم يتطرق للصيغ التي أوردها الخليل، وهي عقيقة والعِقّة والعقوق إلى غير ذلك[4]، ورد في العين في معنى **عتر: عتر الرّمْحُ عَتْراً وعتراناَ**[5]

أو لتوضيح مسألة ما فيها ككيفية رسمها أو للتمييز بين صيغة وأخرى حيث يعين المصدر من الاسم، أو لتقديم أوجه الصيغ المختلفة الدالة على معنى واحد مثلما جاء **وبسأ بذلك الأمر بسأً وبسوءًا: مرن عليه**[6] إلى غير ذلك، ورد في الصحاح والمحكم:

المَعَرُ: سقوط الشّعر[7]

وحمأ: الحمأة نبتٌ ينبت بنجدٍ في الرّمل وفي السّهل[1]

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص12.

[2] – الخليل، العين، ج1، ص27.

* – قد يلجأ المعجمي إلى تعيين الوزن بالمثل.

[3] – ابن سيده، المحكم، ج1، ص53

[4] – يراجع: الخليل، العين، ج1، ص62.

[5] – المرجع نفسه، ج2، ص65.

[6] – ابن منظور، لسان العرب، ص34.

[7] – الجوهري، الصحاح، ص818.

نهتر فلانٌ علينا، أي تحدّث بالكذب[2]

الحاصل من كل شيء. ما بقي وثَبت، وذهب ما سواه، يكون من الحساب والأعمال ونحوهما. حصل يحصل حصُولا. والتحصيل، تمييز ما يحصل، والاسم الحصيلة[...] والمحصول، الحاصل. وهو أحد المصادر التي جاءت على مفعول، كالمعمول والميسور، والمعسور. وتحصّل الشيء، تجمّع وثبت [...] واحْوَنْصَل الطائر، ثنى عنقه وأخرج حوصلته[3]

والعقيقان: فإذا رأيت هذه اللّفظة مُثنّاة فإنما يُعنى بها ذانِك البلدان، وإذا رأيتها مفردة. فقد يكون أن يُعنى بها العقيق[4]

اختلفت درجة الاهتمام بهذا الجانب من معجمي لآخر، من حيث تتبع هذه المشتقات أو الاكتفاء ببعض منها، أما بخصوص كيفية ورودها في النص المعجمي، فإننا نرصد في الشرح معنى الجذر مباشرة، ثم تليه سلسلة الاشتقاقات المتفرعة عنه مثلما يظهر في المثال: **فلق الله الحب بالنبات ... إن الله فالق الحب والنوى ... وانفلق المكان به**[5]، وإن كان الجذر يدل على الحدث (فلق على وزن فَعَلَ) وزمنه (ماضي)، وبمقابلة بسيطة بين الجذر ومشتقاته يدرك القارئ زيادة **الألف والألف والنون** في الصيغتين على التوالي، نذكر ما ورد في معنى جرع في أساس البلاغة، وفي معنى عتق وخوض في المحكم:

جرع: جرت الماء، واجترعته بمرّة، وتجرّعْتُه شيئا بعد شيء[6]

فرسٌ عاتقٌ: سابق. ورجل معتاق الوسيقة، إذا طرد طريدة سبق بها، وقيل إذا سبق بها وأنجاها. والعاتق: الناهض من فراخ القطا[7]

وخاض الشّرابَ في المجدع، وخوّضه: خلطه وحرّكه، والخوض: اللَّبس في الأمر[8].

---

[1] – الصّغاني، العباب الزاخر، ص45.

[2]– الفيروزبادي، القاموس المحيط، ص489.

[3] – ابن سيده، المحكم، ج3، ص150_151.

[4] – المرجع نفسه، ج1، ص53.

[5] – ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص310.

[6] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص134.

[7] – ابن سيده، المحكم، ج1، ص177.

[8] – المرجع نفسه، ج5، ص278.

أما الأدوات (الحروف)؛ فمن المعجميين من عني بها في إطار بحثهم في المعنى، واعتبروها منضوية في الأسماء، فأفردوا لها أجزاء من كتبهم على غرار الجوهري، الذي تعرض لدلالتها في ذيل الكتاب، حيث أحاط بأدوات وحروف عدة، منها الحرف **كلاَّ** الذي شرحه كالتالي:

كَلاَّ: كلمةُ زَجرٍ وردعٍ، ومعناها انْتَهِ لا تَفْعَلْ، كقوله تعالى: ﴿أَيطْمعُ كلُّ امرئٍ أن يُدخَلَ جَنَّة نعيمٍ. كَلاَّ﴾ أي لا يُطمع في ذلك. وقد تكون بمعنى حقًّا، كقوله تعالى: ﴿كَلاَّ لئِن لم تَنْتَهِ لَنَسْفَعاً بالناصِيَة﴾[1].

بينما صرف النظر بعض المعجميين عن دراستها؛ لعلة افتقارها إلى الأصول، يقول ابن عباد: «فأما الثنائي: فإنّه جيء على ضربين: ربما جاء وأصله ثلاثة، نحو: دَم، وفَم، وشفه. ويتبيّن الذاهب منه ما هو بالتصريف. وربما جاء ولا أصل له في الثلاثي، نحو: الأدوات وأسماء الزّجر والحكايات»[2]؛ ولاعتبارهم إياها لا تحمل دلالة في ذاتها مثل الأسماء والأفعال، وإنما لها وظيفة نحوية تُفَعّلُ لمّا تندرج في تراكيب لغوية، لأنّ النطق مثلا بكلمات نحو الصّحن، والنبيذ، والمنبوذ، والشّعب، والمَصاد، والإثم، والدّحن، والدّحنة، والدّنح، يستدعي مقابلات في ذهن القارئ نفسه أو لدى السامع؛ أي أنّ هذه الكلمات لديها متصور ذهني أو محتوى دلالي، ما يُعرف بالكلمات الدالة بذاتها (Les mots pleins)، في مقابل الألفاظ التي لا تؤدي وظيفة إلا وهي منضوية في التركيب، وهي الألفاظ غير الدالة في ذاتها (Les mots vides)، وهي الأدوات والحروف والظروف، ويمكن التّمييز بين الكلمات الدالة وتلك التي لا معنى لها، في كون الأولى يمكن شرح المعنى بها، خلافا للثانية التي يتعذر بها ذلك، كونها لا يمكن أن تَرِدَ بمفردها، كما أنها توحي بوجود كلمات قبلها فـ «أنت تستطيع أن تصرخ "حريق!" بينما سيكون سخيفا أن تصرخ بـ "عن!"»[3]، كما أنّ هذه الأدوات لا تتّصف بخاصية التوليد والتفريع لذا تعد أبنية جامدة.

---

[1] – الجوهري، الصحاح، ص2553.

[2] – ابن عباد، المحيط في اللغة، ج1، ص57.

[3] – برتراند راسل، ما وراء المعنى والحقيقة، تر: محمد قدرى عمارة، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، 2005، ص26.

2-تبلور فكرة الطّراز في التوليد الدلالي:

هيمنت فكرة الطّراز على تصنيف المواد في المعاجم العربية؛ ويظهر ذلك في محاولة بعض المعجميين تمثّل علاقات بين المشتقات في المعجم، بتكوين توليفات من الأحرف الأصول والأوزان الصرفية، ينتج عنه مفردات تشترك في المكون الصوتي أو في أحرفها الأصول ومحافظة على الترتيب نفسه، وتختلف في صيغتها الصرفية مع ارتباطها ببعض في الدلالة، كأن يشتق من (ك ت ب) مفردات نحو كَتَبَ، كُتِبَ، كَاتبٌ، مَكتوبٌ ...، يقول ابن جني فيه: «وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين كبير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقراه، فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كترتيب (س ل م) فإنّك تأخذ منه معنى في تصرفه نحو: سَلِمَ، وسَلِيْم، وسَالِم، وسَلْمَان، وسَلمَى، والسَّلامة ... .»[1]، كدلالة الجذر (ج ذ م) على القطع:

الجَذْمُ: سُرعة القطْعِ

الجَذَمُ: مصدر الأَجْذَمِ اليدِ، وهو الذي ذَهَبتْ أصابعُ كفّيه

ويقال ما الذي جذَّم يديهِ؟ وما الذي أجذمهُ حتى جَذِمَ؟

والجَاذم: الذي يلي القَطع، ويُقال هو المُجذّمُ

المَذْمومُ: الذي ينزِلُ به الجَذمُ، والاسم الجُذامُ

والجِذْمةُ: القِطعةُ تبقى من الشيء يُقطعُ طَرَفهُ ويَبقى جِذْمُهُ

والجُذْمةُ والجِذمة: القطعةُ[2]

وقد يتحايل المعجمي في هذا النوع من الاشتقاق في الربط بين المفردات، كأن يفتح الحرف الأخير من الأصول المعجمية على احتمالات عدة، مع تقليب الأصول في كل توليف جديد، ما يجعل مشتقات الأصل الجذري في تباين واضح، لاشتراكها في بعض الأحرف واختلافها في أخرى، وهذا النوع من الاشتقاق لا يكون فيه تناسب في دلالة المشتقات، ورد في باب (ب ط) من الثلاثي:

---

[1] – ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ج2، المكتبة العلمية، د.ط، د.ب، د.س، ص133_134.

[2] – الخليل، العين، ج6، ص76 _77.

طبع: الطَّبعُ، من قولهم: طُبع الرجلُ على الشيء طبعا، إذا جُبِلَ عليه

غبط: غَبطتُ الرّجُلَ أَغبِطُه غَبْطاً، إذا حَسده على الشيءِ

قبط: القَبطُ: جَمعُك الشيء بيدك

بطل: بَطل الشيءُ يَبطُلُ بُطُولا، إذا تَلِفَ

بطم: البُطْمُ معروف[1]

نتج عن نظام التقليبات الذي ابتكره الخليل أبنية مشتركة في أحرفها الأصول، ومختلفة في ترتيبها، حيث قد يظهر في تقليبات الجذر الجامع الواحد تناسب طفيف في دلالة بعض الأبنية، وإن كان الخليل لا يربط بين هذه الدلالات صراحة، وهو ما عرف بالاشتقاق الكبير، وهو «أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرّف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه، ردّ بلطف الصنعة والتأويل إليه»[2] كمحاولة لإرجاع الأبنية التي تشترك في الأحرف الأصلية إلى دلالة أصلية واحدة، دون مراعاة لعنصر الترتيب فيها، وهو إجراء يتعذر تطبيقه على جميع مفردات اللغة العربية، كأن يربط بين (ع ذ ل) و(ل ذ ع) في دلالتهما معا على معنى الحرقة الحسية والمعنوية، يقول الخليل:

عذل: عَذَلَ يَعذِلُ عَذْلا وعَذَلا، وهو اللوم

لذع: لَذَعَ يَلْذَعُ لَذْعا كَلَذْع النار أي حرقتها[3]

تجاوز ابن فارس طريقة التقليبات التي ابتكرها وطبّقها الخليل، والتي سار عليها كثير من المعجميين كالأزهري في تهذيبه، حيث قدّم في معجمه مقاييس اللغة رؤية طريفة في الربط بين المفردات، فهو حاول تمثّل وشائج دلالية بين المفردات التي تشترك في الأحرف الأصول، محاولا بلطف التأويل استخراج دلالة واحدة أو أكثر تشترك فيها مشتقات الجذر الواحد، معتبرا أن اشتراك المفردات في أحرفها الأصول يقضي اشتراكها في الدلالة، وبالتالي فإنه حسب منهج ابن فارس

[1] – ابن دريد، جمهرة اللغة، ص357_360.

[2] – ابن جني، الخصائص، ج2، ص134.

[3] – الخليل: العين، ج1، ص99.

المفردات التي تشترك في أحرفها الأصول تشترك في دلالة الأصل الجذري بالضرورة، نحو دلالة أبل على الإجتزاء والثّقل:

يقال للرجل ذي الإبل آبل

فإذا أكلت (الإبل) الرُّطَب فهو الجَزء

ويقال أَبَل الرجل يَأبِل أبلاً إذا غَلَب وامتنع

والأَبَلَة: الثِّقل[1]

هذا البحث في المفردات وهو نظرٌ في الجذر ومعناه، ومحاولة لتمثّل روابط دلالية بينه وما ينشق عنه؛ وردها إلى دلالة أصلية واحدة، فوفق هذا التصور مهما استحدثت أبنية من الجذر الأصلي، ومهما تفرعت الدلالات فإنها تظل محتفظة بالدلالة الأصلية للجذر الذي انحدرت منه، كأن يربط في جذر (أ ت ل) بين البطء والتثاقل في المشي وبين الثقل بالمعنى العام قال:

الهمزة والتاء واللام يدل على أصل واحد، وهو البطءُ والتثاقل. أتل الرجل يأتِلُ أُتولاً، إذا تأخّر وتخلّف. قال: وقد ملأت بطنها حتى أتل[2]

الباء واللام والجيم أصلٌ واحدٌ منقاس، وهو وضوحُ الشَّيء وإشراقُه. ويقال للّذي ليس بمقرُونِ الحاجبيْن أبلج، وذلك الإشراقُ الذي بينهما بُلجَة[3]

التاء والقاف والنون أصلان: أحدهما إحكام الشّيء والثاني الطين والحَمأةُ[4].

يسلك باقي المعجميين في كتبهم مسلك ربط مشتقات الجذر بدلالة أصلية واحدة، من خلال التّنبيه في بعض المواضع إلى الدلالة الأصلية أو الدلالة الاشتقاقية التي تشترك فيها عدد من الكلمات، وإن كان هذا الملمح ليس مطردا في جميع النصوص الشارحة، ورد في مفتاح العلوم «أما الأصل فهو إذا ظفرت بأمثلة ترجع معانيها الجزئية إلى معنى كلي، لها أن تطلب فيها من الحروف قدرًا هي فيه، وهو يصلح للوضع الكلي، على أن لا تمتنع عن تقدير زيادة أو حذف أو

[1]– ابن فارس، مقاييس اللغة، ج1، ص39_43.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص47.

[3]– المرجع السابق، ص296.

[4]– ابن فارس، مقاييس اللغة، ج1، ص350.

تبديل»[1]، وهو ما نرصده عند شرح المعنى تحت مدخل واحد، لما يشير المعجمي إلى وشائج بين معنى مفردة وأخرى، واللتان ترجعان إلى معنى مشترك واحد وهي «الدلالة الأصلية التي يشترك فيها عدد من الكلمات، وتكون إحدى هذه الدلالات هي الأصل الذي يبرزه الخليل في بعض النصوص دون غيرها»[2]، وأول معجمي أبرز الدلالات الأصلية للأبنية الخليل في كتاب العين[3]، إضافة إلى عمل الجوهري في صحاحه، كما و اعتمد الزمخشري على مفهوم الأصل في تصنيف الدلالات المعجمية بترجيح بعضها على بعض، وهو ما يظهر في طريقة شرحه لبعض المداخل عند ردها إلى دلالتها الأصلية:

عقّ: قال أبو عبد الله: أصلُ العَقّ الشَّقُّ. وإليه يرجع عُقُوقُ الوالِدَينِ وهو قطعهما، لأنّ الشَّقّ والقَطْعَ واحدٌ، يقال: عَقَّ ثَوبَهُ إذا شَقَّهُ[4]

وفي المثل: أهوَنُ مظلومٍ سِقاءٌ مُرَوّب، وأصله السّقاءُ يُلَفُّ حتى يبلُغَ أوان المخضِ[5]

أتم: تقول ما حضرتُ المأتَم وإنّما حضرتُ المأثَم، وهو جماعة النساء، من الأثْم وهو القطع والفَتْقُ[6].

يمكن أن نمثّل كذلك بأبي الطيب عبد الواحد، الذي ركّز في كتابه شجر الدّرّ على بعض الدلالات وجعلها أصلا للباقي، كرده لمعنى العين إلى معنى أصلي واحد، وهو العضو أو الجارحة بعدما افتتح به سلسلة الدلالات، في حين اعتبر باقي الدلالات فروعا عنها وهي عين الشمس، والنقد، وموضع الانفجار، وعين الميزان، والمطر، ورئيس القوم، يقول: **العينُ: عين الوجه**[7]، وبالتالي فتعيين الدلالة الأصلية لم يكن خصيصة المعاجم الابتكارية وحسب، إذ نعثر على عينات

---

[1] – السكاكي، مفتاح العلوم، ص15.

[2] – الطاهر ميلة، محتوى النص المعجمي وبنيته في كتاب العين، مجلة اللسانيات، ع19و20، الجزائر، 2013، ص17.

[3]– يراجع: المرجع نفسه، ن. ص.

[4]– الخليل، العين، ج1، ص63.

[5]– الجوهري، الصحاح، ص140.

[6]– الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص19.

[7]– أبو الطيب بن علي، شجر الدر، ص161.

من ذلك في المعاجم التقليدية كذلك، على غرار ما أورده الصغاني في العباب الزاخر وابن فارس في مجمله:

والباءةُ، مثل البَاعَةِ، لُغَةٌ في المَباءَةِ ومنه سُمي النّكاحُ باءً أو بَاءَةً، لأَنَّ الرَّجُلَ يتبوَّأُ من أهلهِ أي يستَمكِن من أهله منها كما يتبوّأ من داره[1]

والبَنانُ: الأصابع. [وذكر بعضهم أنها سُميت بناناً لأنّ بها صَلاحَ الأحوال التي بها يستقرّ الإنسانُ ويُبِنُّ][2]

في الأخير وبناء على ما تقدّم، يُستخلص أنّ ما يتولد من مفردات في المعجم العربي، إنما تولد بناء على قواعد التوليد في اللغة العربية، بحيث أي مفردة تدرج في المعجم، ينبغي أن تكون كيانا معقدا مجردا، لها وجه دالي ومدلولي؛ مكونا صوتيا وصيغة صرفية وانتماء مقوليا، ما يسمح لها بالاندراج في بنية المعجم كعنصر من عناصرها، بحيث تنفرد عن بعضها بخصائص تميزية[3].

3-إنتاج الدلالة المعجمية:

نبني مبدئيا على فرضية مفادها أنّ الدلالة التي سعى المعجميون العرب إلى حصرها هي الدلالة الوضعية والتي تنزل منزلة الدلالة المركزية، لأنّ علماء المعاجم إنما انصرفوا في المقام الأول إلى تعيين الدلالات الأصلية للوحدات المعجمية*، ومن سمات هذه الدلالة أنها مشتركة بين الجمهور بالمفهوم الدريديّ للمصطلح، إذ يكون «هذا القدر المشترك من الدلالة هو الذي يسجله اللغوي في معجمه، ويسميه بالدلالة المركزية، وقد تكون تلك الدلالة المركزية واضحة في أذهان

---

[1]- الصغاني، العباب الزاخر واللباب الفاخر، تح: قير محمد حسن، ج1، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط1، العراق، 1978، ص27_28.

[2]- ابن فارس، مجمل اللغة، تح: زهير عبد المحسن سلطان، ج1، مؤسسة الرسالة، ط2، العراق، 1986، ص114.

[3]- يراجع: إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، ص119.

*- يُقصد بالوضع جعل الكلام على صورة معينة، يراجع: عبد الرحمان الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص21 وما يليها. وهو من الجذر (و ض ع) وإن كان لم يُتَّخذ كمصطلح في البداية إلا في القرن الرابع، وقد وردت كلمة وضَع ومشتقاتها عند سيبويه بمعناها اللغوي والتي يراد بها أحيانا معنى جَعَل، مثلما وردت كذلك عند تلميذه الأخفش والتي تدل على تخصيص الشيء للشيء، ويُرجَّحُ أن يكون «ابن السراج وتلاميذه هم أول من استعمل لفظة "وضع" و"وضع اللغة" (...) للدلالة على "الأصل في الكلام" الذي استعمله سيبويه، وهم الذين شيعوا الألفاظ المشتقة من لفظة الوضع ومفاهيمها وخاصة مفهوم واضع اللغة»، عبد الرحمان حاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص26.

كل الناس كما قد تكون مبهمة في أذهان بعضهم. ويمكن أن نشبه الدلالة بتلك الدوائر التي تحدث عقب إلقاء حجر في الماء»[1] ومنه فما يتكون أولا هو الدلالة المركزية، ويمكن أن نمثل على ذلك بأمثلة من معاجم عديدة، حيث يُفهم بناء على طريقة عرض الدلالات أنّ المعجمي يرشّح إحداها بتقديمها على غيرها بوصفها دلالة مركزية تتشظى منها باقي الدلالات، كربط الجذر (ح س م) بدلالة حسية متعلقة بكيّ العرق، وارتباط الجذر (ج أ ث) بدلالة مركزية هي الثقل عند حمل الشي:

حسم: الحَسْم: أن تحسْمَ عِرقْاً فتكويه لئلا يسيل دمُه، والحسمُ المنع، والمَحسُوم: الذي حُسِمَ رضاعة وغِذاؤه. وحسمتُ الأمر أي قطعته ...[2]

جأث: جْئثَ الرجلُ جَأَثاً: ثَقُلَ عند القيام أو حمل شيء ثقيل، وأَجَأتهُ الحِمْلُ. الليث: الجَأثُ ثِقَلُ المشي؛ يقال: أثقله الحمل حتى جأتَ. وجُئثَ جأثاً: فزعَ ...[3]

إنّ تحديد دلالة الوحدات المعجمية كان يقوم بالأساس على إنشاء تصوّر عن موضوع ما (شيء مدرك أو متخيّل)، وهو عملية ذهنية تنهض على ملاحظة الخصائص أو السمات التي تُعيّن شيئاً وتميزه عن غيره، وهذا يضعنا إزاء فكرة أنّ السيرورة الدلالية التي تتخذها المفردة مردودة إلى تصوّر الأعرابي للموضوع أو الأشياء في العالم الخارجي، وهذا يقضي تمييزه بين الشيء والعلامة، فكان علماء العربية ينطلقون من الموضوع فالممثل فالمؤول، كأن يشيروا إلى شيء فيسألون كيف يسمى فيدونون ذلك، وهكذا حتى استغرقوا الأشياء التي تؤثث عالم الأعرابي وجميع الألفاظ التي يتداولها بالضرورة، فتحصلوا في نهاية المطاف على قوائم من الأسماء تقابلها دلالاتها وتنوب عن أشياء موجودة أو متخيلة.

وبناء على منهجهم في جمع اللغة؛ يمكن وصف هذه القوائم بأنها صورة عن حياة الأعرابي وعن تصوره هو عن الأشياء، لأنّ بحث علماء العربية انصبّ في تتبع العلامات ومعناها في إطار زماني ومكاني محدّدين، لذا فهي لا تخرج عن نطاق بيئتهم بكل تفاصيلها، لأنها تصف علاقة الأفراد فيما بينهم، كما وتقدم صورة عن الطبيعة الصحراوية التي يعيشون فيها، وعلاقة

[1] – إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص106.

[2] – الخليل، العين، ج3، ص153.

[3] – ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص126.

الأعراب ببيئتهم، لأن هذه المفردات ما هي في الواقع إلا صورة عن تصور الأعراب لذواتهم وللأشياء التي تؤثث بيئتهم، لذلك يلاحظ غياب المداخل التي تحيل على معاني غير متداولة بين العرب، كونه لم يطلق أسماء على أشياء لم يرها أو لم يسمع عنها من قبل كونها لا تنتمي إلى وسطه الذي اعتاد عليه، وبالتالي فإنّ عقله لم يسبق له وأن كوّن تجربة عنها، لأنّ التجربة هي ما ينقل الأشياء من عالم الموجودات إلى عالم التدليل عن طريق النشاط الترميزي[1].

ومن أبرز المعجميين الذين كرَّسوا هذا التصور الخليل بن أحمد الفراهيدي، كونه أول معجمي وضع نظاما لشتات ألفاظ اللغة، لأنه كان واحدا ممن خرج إلى البوادي، إضافة إلى معجميين آخرين ممن ساروا على خطاه أمثال ابن دريد في جمهرة اللغة، والأزهري في تهذيب اللغة، وابن سيده في المحكم، والزبيدي في تاج العروس، والفيروزبادي في القاموس المحيط، الصغاني في العباب، والجوهري في الصحاح، والقالي في البارع ممن نظروا إلى المعنى في علاقته بالكلمة، فالخليل ألَّف كتاب العين وفق هذا التصور القائم على اعتبار اللغة قائمة من الكلمات ذات معانٍ تستمد من حقيقة الموجودات وكيفية تمثل الأعراب لها، والتجارب التي يكونها عن الأشياء، لأن التجربة الإنسانية لا يمكن أن تحضر إلا في إطارها الرمزي[2]، وهذا ما يفسّر انفتاح حدود دلالة المفردة الواحدة، فقد يراد بالتتالي الصوتي أكثر من سمة دلالية لأنها مرتبطة أساسا بالاختلاف في تمثل الشيء (المؤول)، ما يجعلنا نقرّ بأنّ هذه الوحدات المعجمية تستمد دلالاتها من علاقتها بالأشياء المادية في العالم المحسوس في المقام الأول ثم بفعل الاختلاف في زاوية النظر إلى الأشياء (وجهة النظر تخلق الموضوع) يحصل تغير أو انحراف في الدلالة، كأن يدل الفعل حذق على المهارة في كل شيء ويدل في الآن ذاته على القطع بمنجل[3]، وبالتالي فتعدد دلالات المفردة الواحدة في المعجم إنما يُعزى إلى السيرورة التأويلية التي تأخذ بعين الاعتبار كلّ

[1]- Voir : George Lakoff, Women, Fire, and Dangerous Things What Categories Reveal about the mind, Congress Cataloging, Chicago_USA, 1987, p.ix.

[2] – يراجع: سعيد بنكراد، السميوزيس والقراءة والتأويل، https://www.facebook.com .

[3] – يراجع: الخليل، العين، ج3، ص42.

المرجعيات الذهنية والتي بدورها تستمد محتواها من المرجع الخارجي، وعليه فتنوع الدلالات المعجمية للوحدة المعجمية الواحدة إنما مردّه إلى اختلاف تجارب وأمزجة ومعتقدات المتكلمين[1].

من المفاهيم التي ارتبطت بالمعنى المعجمي في معاجمنا العربية مفهوم المستعمل والمهمل، فقد أشار الخليل إلى أنَّ الكلمة يمكن أن تكون مستعملة، لأنّ لها معنى يقابلها، في حين لا نجد للكلمات المهملة مدلولات تقابلها كرموز لا مقابل لها، وقد أرجع الخليل ذلك إلى ذيوع الكلمة المستعملة وتداولها بين العرب، في حين تغيب الكلمة المهملة عن سياق خطاب العربي، فيشير إلى ذلك بقول مهمل **العين مع القاف وما قبله مهمل**[2]، ويذكر الأزهري في تهذيب اللغة **والعين مع العين: مهمل الوجهين**[3]، غير أنّ مفهوم المهمل ناتج من إخلال بشروط السيرورة التدليلية، فهو وإن كان يشتمل على تمثيل صوتي، لكنه يفتقد إلى ما يشكّل موضوع التمثيل وما يشتغل كمفهمة أو كمؤول، لأنه لكي تنتج العلامة اللغوية دلالة؛ لا بدّ أن تكون قابلة لاستحضار سيرورة تدليلية تقوم من عنصر أول إلى آخر عنصر داخل سلسلة من الاحالات، ففي مثال كلمة ربض يتعذر على الذهن الربط بين شيء خارجي وهذا التتالي الصوتي ثم تبرير العلاقة بينهما[4].

هذا المنهج الذي اتبعه اللغويون حصَرَ المعنى في الكلمات التي سمعوها من الأعراب، وباعتبار الشروط التي تقيدوا بها أثناء ذلك، والتي تمحورت في التأكد من بداوة من يأخذون عنهم وكونهم لم يخالطوا الحَضَر، فهذا الحرص في استقراء اللغة أدى إلى إنتاج «قوالب "جامدة" ونهائية، لغة محصورة الكلمات مضبوطة التحولات، لغة لا تاريخية، لأنها لا تتجدد بتجدد الأحوال ولا تتطور بتطور العصور»[5]؛ لأنها تنقل رؤية الأعرابي لبيئته وتصوره عنها في فطرته الأولى.

غير أنّه وإن كان علماء المعجم قد أنتجوا الدلالات المعجمية انطلاقا من أشياء يمكن ملاحظتها في العالم الخارجي، ما يجعل من هذه الدلالات حاصل جسدنة العقل، غير أنّها ليست بمعزل عن معالجة المعجمي، فهو لن يكتفي بما نقله سماعا، وإنما سيحاول صياغة تعريف

---

[1]– يراجع: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، مصر، 1976، ص107.

[2]– الخليل، العين، ج1، ص62.

[3]– الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص56.

[4]– يراجع: سعيد بنكراد، السميوزيس والقراءة والتأويل، https://www.facebook.com .

[5] – محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، ص83.

يستغرق دلالة الوحدة المعجمية حسب رؤيته هو، وبناء على معرفته وإمكاناته هو كذلك، ما يجعلنا أمام تعاريف تختلف من معجم لآخر، لأنها تخضع بدرجة ما لتصور المعجمي، وإن كانت تتفق في الدلالة القاعدية، لأنها دلالة موضوعية بالأساس، ومرتبطة بالعقل العربي بصفة عامة[1]، يمكن أن نمثّل لذلك بنماذج من معاجمنا العربية نحو دلالة عس، والذي عرّفه الخليل بعبارة: وعَسعَسَ اللّيْلُ: أقبَلَ ودنا ظَلامه من الأرضِ[2]، وذكر الزمخشري في المادة نفسها: وعَسعس الليلُ: مضى أو أظلم[3]، وبمقارنة بسيطة بين التعريفين يستخلص وجود اختلاف في تمثل معنى المادة نفسها، ففي حين ارتبطت عند الخليل بدنو الظلام، فإنّ الزمخشري جمع فيها بين دنو الظلام وتبدده.

إنّ هذه السيرورة مرتبطة بإنتاج الدلالة في مستواها الأولي أو الحقيقي، حيث يُراد منها المعنى الإحالي بوصف العلامات رموزا تنوب عن أشياء؛ ما يعني أن المعالجة القاموسية ستكتفي بعملية إلحاق دلالة بمقابلها اللفظي، في سيرورة تأخذ بعين الاعتبار الموضوع والممثل، إضافة إلى تتبع الدلالات الحافة الناتجة من الإحالات المختلفة (المؤول)، ما يسمح للقارئ بتمثل الموضوع أو الدلالة انطلاقا من التعريف الذي يصوغه المعجمي، والذي ينهض على إهمال الخصائص التي تنفرد بها عناصر الأسرة الواحدة، ومركزا فقط على الخصائص المشتركة بينها، ففي تعريف الجبل ذُكرت في المعجم العربي السمات العامة كطراز تشترك فيها مجموع الأشياء التي تندرج تحت اسم الجبل، ذكر ابن منظور: جبل: الجَبَل: اسم لكل وتدٍ من أوتاد الأرض إذا عَظُم وطال من الأعلام والأطراد والشّناخيب[4].

وعليه يستنتج أن المعنى الذي سعى المعجميون إلى حصره، هو معنى محددٌ مسبقا، وهو معنى صوري يكفي للوصول إليه القيام بمعالجة آلية على مستوى الذهن، حيث يقوم في الجزء الخاص بالنظام اللغوي بتقسيم العلامات اللغوية وفرز الكلمات والأدوات ومقابلة كل كلمة بمعنى[5]،

---

[1]- Voir : George Lakoff, Women, Fire, and Dangrous Things What Categories Reveal about the mind, p69.

[2] – الخليل، العين، ج1، ص74.

[3] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص652.

[4]– ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص96.

[5]– يراجع: عمر بلخير، "السياق في ظل النظرية المعرفية"، مقال مجلة الأثر، ع18، الجزائر، 2013، ص116.

أو ما يعرف بعملية فّك التّرميز (Le décodage)[1]؛ ما يعني أننا أمام معنى يستمد وجوده من معارف لسانية محضة.

من بين الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى هذا التحليل؛ أن هذا التصور التقليدي عن المعنى والكلمة يجعل المعنى شيئا محددا سلفا وذا طبيعة صورية، وهذا يعني كذلك «أننا مازلنا في التصور الفلسفي للغة وهو التصور الذي يعتبرها لائحة من الكلمات، وإشارة كذلك إلى الكلمات كوسيلة للتعبير عن الأفكار والإشارة إلى الأشياء»[2]. إن فكرة مقابلة كل كلمة بفكرة (معنى) تصلح أن توظف كتقنية للتعليم، حيث يكفي النطق بكلمة أمام غير المتكلمين بتلك اللغة ثم الإشارة إلى الشيء، كقولنا طاولة ونشير إلى طاولة موجودة في القاعة أو إلى صورة لها، بأن يجعل الطّرف الآخر يربط بين اللفظ والمعنى وهو الشيء المادي في هذه الحالة، ولا بُد أن فكرة التأليف المعجمي عند العرب لا تخرج كثيرا عن هذه الغاية، وإن كانت لا تنحصر فيها، فالمعجمي قد ينطلق من رغبة تعليمية بالأساس، من خلال تمكين القارئ من ألفاظ ومعاني اللغة الهدف[3]، ومع ذلك فإنه يتعذر فهم اللغة ومنطق تطورها بمعزل عن ثلاثة عناصر هي المجتمع الناطق بها وزمان ومكان تداولها، لارتباطها رأسا بأفكار الإنسان ومعتقداته وبعلاقته بالعالم الخارجي[4].

4-التناسل الأسري للمفردات المعجمية:

يَبرزُ في نصوص معاجمنا العربية ملمح جدير بالاهتمام، يتمثل في محاولة المعجميين إسقاط مفهوم التوليد على مشتقات الجذر الواحد، كان الغرض منه الحفاظ على فكرة توالد المفردات وتشقيق بعضها عن بعض، وهي طريقة تكشف عن وعي المعجميين بمكونات المعجم، بوصفها كيانات مرتبطة ببعضها، من خلال تقديم بعضها على بعض، حيث يحرص عديد من المعجميين على ترتيب المشتقات، بشكل يسمح للقارئ بتصور علاقات بينها، وتحديدا في اعتبار بعضها

---

[1]- يراجع: آن روبول وجاك موشلر، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس وآخرون، دار الطليعة، ط1، بيروت_لبنان، 2003، ص25.

[2] – فرانسوا راستتي، فنون النص وعلومه، تر: ادريس الخطيب، دار طوبقال للنشر، ط1، المغرب، 2010، ص176.

[3]- يراجع: لودفيك فتغنشتاين، تحقيقات فلسفية، تر: عبد الرزاق بنور، ص117 وما يليها.

[4]- يراجع: هادي نهر، علم اللغة الاجتماعي عند العرب، ص18.

أصلا والآخر فرعا، وهو نشاط يقتضي «وجود طرازٍ يُمثّلُ في الذهن مرجعية عرفانية، تُرتَّبُ في ضوئها أفراد المقولة ترتيبا تفاضليا بحسب شدة مشابهتها لذلك الطراز أو ضعفها»[1]؛ فالتشابه بين الجذر والفعل المجرد أقوى من التشابه بين الجذر والفعل المزيد بحرف، والمزيد بحرف أقوى في ذلك من المزيد بحرفين وهكذا.

ما يجعل الطريقة التي رُتّبت بها المشتقات تمدنا بتصور عن الصيغة التي تتناسل بها المفردات في صلب المعاجم العربية، والتي يمكن أن نختزلها في أنموذجين اثنين، ينطلقان من الجذر كأصل معجمي ودلالي، ثم يتناوب الفعل والمصدر في تَقَدُّم باقي المشتقات.

أولا: – جذر ⟵ فعل ⟵ مشتقات

عق:

قال اللّيث: قال الخليل: العرب تقُولُ: عقَّ الرجلُ عن ابنه يَعِقُّ إذا حَلَقَ عَقيقَته. والعِقّة: العقيقةُ وتُجمعُ عِقَقًا[2]

حصأ:

حَصَأَ الصبيُّ من اللبن حَصأً: رَضِع حتى امتلأ بطنه (...) وحَصَأت الناقة تحْصَأُ حصْأً[3]

بدأ:

بدأتُ بالشيء بَدءا: ابتدأتُ به (...) والبدء والبدئُ أيضًا: الأول[4]

بسأ:

بسأتُ بالرَّجُلِ، وبَسِئتُ به بَسَأً وبُسُوءًا، إذا استأنستَ به[5]

بحبح:

بَحْبَحَ الرَّجُلُ وتَبَحْبحَ، إذا اتّسع. والبَحْبَحَة: الاتساع. ومنه قولهم: بُحبوحَة الدار[6]

---

[1] – رادية حجبار، شكل الصيغ الصرفية ودلالاتها في المعجم الوسيط، ص135.

[2] – الخليل، العين، ج1، ص62.

[3] – ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص56.

[4] – الجوهري، الصحاح، ص35.

[5] – المرجع نفسه، ص36.

[6] – ابن دريد، جمهرة اللغة، ص173.

ثانيا: – جذر ⟵ مصدر (اسم) ⟵ مشتقات

قع:

القُعقُع بضم القافين: العَقعَقُ. وسمعت البحرانيين يقولون للقَسْبِ من التمر إذا يَبس وتقعقع: تمرٌ سخٌ وتمر قعقاع[1]

عك:

العَكَّة، والعُكّة، والعَكَك، والعَكيكُ: شدة الحرّ مع سكون الريح، والجمع عِكاك[2]

أنت:

الأنِيتُ: الأنِينُ. يقال: أنَتَ الرجلُ يأنِتُ أنِيتًا، مثل نَأَتَ[3]

حمأ:

الحَمأةُ: الطّينُ الأسْوَدُ المُنْتِنُ. وحَمِئَ الماءُ، كفَرِحَ حَمْئاً وحَمَأً[4]

بربر:

البَرْبَرة: كثرة الكلام. فقال: ما أكثر بَرْبَرَتَهُم فَسُمّوا بذلك[5]

هرنص:

الأزهري في الرباعي: الهَرْنَصةُ مشيُ الدُّودة[6]

حيث يلاحظ في الأمثلة السابقة تفريع الجذر المعجمي عق إلى الفعل عَقَّ والذي يتفرع بدوره إلى عقيقة وعِقّة وعققاً، مثلما هو الحال كذلك في جذر حصأ، وبدأ، وبسأ، وبحبأ، بينما تتشظى الجذور قع، وعك، وأنت، وحمأ، وبربر، وهرنص إلى أسماء في المقام الأول لتليها الأفعال بعد ذلك، نحو الجذر قع الذي يتولد منه القُعقُع والعَقعقُ وقعقاع.

[1] – الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص62.

[2] – ابن سيده، المحكم، ج1، ص58.

[3] – الجوهري، الصحاح، ص241.

[4] – الفيروزبادي، القاموس المحيط، ص38.

[5] – ابن دريد، جمهرة اللغة، ص174.

[6] – ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص103.

أ-تقديم المزيد على المجرد:

يطرد ملمح ترتيب المشتقات في النص المعجمي العربي، والذي يبرز فيه نمط إيراد الأفعال خاضعا لمفهوم الطراز، بالانتقال في المشتقات مما هو طرازي إلى الأقل طرازية، كأن يأخذ المعجميون بعين الاعتبار في كثير من السياقات طبيعة الفعل، فتظهر الأفعال المجردة في بعض النصوص المعجمية متقدمة في الترتيب عن المزيدة، مبينين بذلك أنّ الأفعال المزيدة مفردات منسلة من المجردة، لأنّ الفعل المجرد أقرب في عدد الأحرف وفي الدلالة من الجذر مقارنة بالأفعال المزيدة، مثلما قد ترتب الأفعال المزيدة فيما بينها، كأن يستبق بالمزيد بحرف فالمزيد بحرفين وهكذا[1]، وهو ما يظهر في العينات التالية:

فَعَلَ، يَفْعِلُ:

عق:

عقَّ الرّجلُ عن ابنهِ يَعِقُّ إذا حلقَ عقيقته (...) ويقال: أعقّتِ الحامل إذا نبتتْ العَقيقةُ على ولدها في بطنها (...) وانْعَقَّ البرقُ إذا تسرّب في السّحاب[2]

عج:

عجَّ يَعِجُّ عجًّا وعَجيجا (...) وعَجَّجَتْهُ الريحُ تَعْجيجا، وعجَّجتُ البيت دُخانا حتى تعجَّجَ (...) وعَجْعَجْتُ بالناقة: عَطَفتُها إلى شيء[3]

حطب:

حَطَبَ يحْطِبُ حَطْبًا وحَطَبًا (...) واحتَطَبَ احتِطَابًا (...) واسْتَحْطَبَ العِنَبُ (...) وأحْطَبَ الكَرْمُ[4]

فَعَلَ، يَفْعُلُ:

حجب:

---

[1] – يراجع: عبد الله صولة، أثر نظرية الطراز في دراسة المعنى، حوليات الجامعة التونسية، منوبة_تونس، 2001، ص262.

[2] – الخليل، العين، ج1، ص62_63.

[3] – المرجع نفسه، ص67_68.

[4] – ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص322.

حَجَبَ الشيءَ يَحجُبُهُ حَجْبًا وحِجابًا وحَجَّبَهُ: سَتَرَه. وقد احْتَجَب وتَحَجَّبَ[1]

فَعَلَ، يَفْعَلُ:

قعر:

يقال قَعَرتُ النَّخلةَ (...) وقد انقَعرتْ هي (...) وأَقْعَرتُ البئر (...) ويقال هو يتقَعَّرُ في كلامِه[2]

جرح:

جَرَحْتُه أَجْرَحُه جرحاً، واسمه الجُرح. واجْتَرَحَ عَمَلاً: أي اكتَسبَ[3]

فَعِلَ، يَفْعَلُ:

جسد:

جَسِدَ به الدّمُ يجْسَدُ، إذا لَصق به. قد أُجْسِدَ ثوبُ فلانٍ إجساداً فهو مُجْسَدٌ[4]

ضمأ:

ظَمِئَ ضَمأً: عَطِشَ. وأَظْمَأتهُ وظَمَّأتُهُ: عَطَّشتُه[5]

فَعْلَلَ:

برقش:

بَرْقَشهُ: زيّنه. وتَبرقشَ فلانٌ: تزيّنَ. وتبَرقَشتْ: تَلوَّنتْ[6]

غير أنّ اللافت في هذه الأمثلة المقتطعة كثرة الأفعال المزيدة مقارنة بالمجردة، لدلالة الفعل المجرد على معنى أحادي (الثابت)، بينما ينفتح الفعل المزيد على عدة دلالات لارتباطه بالاستعمال (المتحول)، كأن ينتقل الجذر جرح الدال على تمزق الجلد إلى الدلالة على الاقتطاع وعلى الاكتساب بإضافة حرف فأكثر، لأنّ المزيد هو المستعمل أكثر، يحيا أكثر من المجرد لأنه

[1] – المرجع نفسه، ص298.

[2] – الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص228_229.

[3] – الخليل، العين، ج3، ص77.

[4] – الجوهري، الصحاح، ص457.

[5] – الصغاني، العباب الزاخر، ص85_86.

[6] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص57.

قابل لمقامات استعمالية كثيرة، في حين أن المجرد مرتبط باستعمال واحد ثابت، وبالتالي فالتقديم بالنسبة للمجرد بمثابة الرقيب على التحولات التي تحدث وهي مرتبطة بالأصل والفرع.

ب-تقديم المتعدي على اللاّزم:

الوضع نفسه تتخذه الأفعال اللازمة والمتعدية في صلب النص المعجمي؛ إذ يغلب على طريقة ترتيبها المسار الطّرازي، فيستبق المعجمي بالأفعال اللاّزمة فالمتعدية، لعلّة الانتقال مما هو طرازي إلى الأقلّ طرازية، ذلك لأنّه من خصائص الفعل اللازم تمام دلالة الجملة به دون حاجة إلى المفعول به، في حين يقضي الفعل المتعدي مفعولا به، كما أنه من الممكن أن يتحول الفعل اللازم إلى متعدّ بإضافة حروف الزيادة نحو الهمزة، أو بالتضعيف، أو بتغيير وزن الفعل إلى فاعَلَ أو اسْتَفْعَلَ للثلاثي؛ ما يعني أننا بصدد الانتقال من الأصول إلى الفروع، نذكر على سبيل التمثيل:

جبأ:

وأجْبأتِ الأرضُ (...) وأجْبَأتُ الزَّرعَ[1]

ضجج:

أضجَّ القومُ إضْجاجًا (...) وضاجَّهُ مُضاجَّةً وضِجاجًا: شاغَبهُ وشارَّه[2]

مهن:

وقد مَهُنَ مَهانةً. ومَهَنْتُ الإبلَ أمْهَنها إذا جلبتها عند الصَّدر[3]

همي:

هَمَتِ الناقةُ تَهمي إذا نَدَّتْ للرَّعي وغيرهِ (...) والخَيْلُ تَهمي أفواهها دمًا[4]

عل:

وأعلَّ القومُ: علَّتْ إبلُهم (...) فكما أنّ أطعمت متعدية إلى مفعولين، كذلك عَلَلْت هنا متعدية إلى مفعولين[5]

---

[1] – الجوهري، الصحاح، ص39.

[2] – المرجع نفسه، ص326.

[3] – الخليل: العين، ج4، ص61.

[4] – الخليل، العين، ج4، ص101.

[5] – ابن سيده، المحكم، ج1، ص92.

نلاحظ في هذه الأمثلة تكثيرا في عدد الأفعال المتعدية لأنها ناتجة بالأساس من الانزياح في استعمال الأفعال (التحول) للتعبير عن دلالات حافة للدلالة الوضعية المرتبطة بالفعل اللازم الدال على الثبات.

5-تفعيل مبدأ التّعالق الأسري:

ويعني ذلك أن تُصَنّف مواد المعجم بناءً على مقولة من المقولات؛ وذلك من خلال تفريع الجذر الواحد إلى عدة مشتقات تنتمي إلى مقولات عدة؛ كمقولة اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة، أو الصيغة المبالغة، أو صيغتا الزمان والمكان وغيرها، بحيث تكون هذه المواد لا تقوم جميعها على الخصائص المشتركة نفسها، لأنّ صيغتها الصرفية مختلفة على الرغم من اتفاقها في الأحرف الأصول، وإنما ما يجمع بينها هو التعالق السّيمي؛ ففي حالة الجذر الواحد فإنه يتفرع إلى أفعال مزيدة بحرف وأكثر، وانطلاقا من هذه الأفعال يمكن صياغة اسم الفاعل أو المفعول، واللذان، على الرغم من الاختلاف الذي يمكن أن يظهر على صعيد عدد الحروف وطبيعتها، إلا أنهما ينتميان إلى المقولتين السابقتين[1].

يمكننا _ بناء العينات التي اقتطعناها من معاجم مختلفة _ وصف حركية الأصل الجذري في النص المعجمي، من خلال الكشف عن طريقة المعجميين في تفريع الجذر، ومدى عنايتهم بمسألة استقصاء الصيغ المستعملة عند العرب، وبالإحاطة بأكبر قدر منها، وبناء على النماذج التي اطرد ورودها في نصوص المعاجم العربية، يمكن تقديم تصنيف لها، يأخذ بعين الاعتبار انتماء المشتقات إلى مقولة من المقولات بناء على توفرها على شروط محددة، والتي تتوزع على النحو التالي:

[1] – يراجع: رادية حجبار، شكل الصيغ ودلالاتها في المعجم الوسيط مقاربة عرفانية، (أطروحة دكتوراه)، تيزي-وزو_ الجزائر، 2020، ص137.

أ-اسم الفاعل:

المقصود باسم الفاعل كل اسم مشتقّ يدل على معنى مجرد حادثٍ وعلى فاعله[1]، أما سيبويه فلا يذكر اسم الفاعل بهذا التوصيف، وإنما يعتبره اسما، ويفهم ذلك من المثال الذي أورده، كما وقد تناول اسم الفاعل في إطار حديثه عن الأفعال والمصادر يقول: «فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَل يفعُل، وفَعَل يفعِل، وفعِلَ يَفعَل. ويكون المصدر فَعْلا، والاسم فاعلا»[2]؛ وبذلك فإنّ تحديد انتماء الوحدة المعجمية إلى مقولة الاسم يكون بتوفر شروط كافية وضرورية يُبَيّنها التّحديد السالف، ونحن بدورنا سنقوم بالتمثيل على الأمثلة التي أوردها المعجميون من مقولة اسم الفاعل، المشتقة من الثلاثي وغير الثلاثي، وهي نماذج عن المقيس وغير المقيس:

عقّ:

وقال أبو سُفيانَ بنُ حرب (لحمزةَ سيّدُ الشُّهداء، يومَ أُحد حين مرَّ به وهو مقتول: "ذُقْ عُقَقُ" أي ذُقْ جزاء ما فعلتَ) يا عاقّث لأنّك قَطَعتَ رحِمكَ وخالفتَ أباكَ[3]

أعقّ:

وقد أعقَّتْ، وهي مُعِقٌّ وعَقوق، فمُعِقٌّ على القياس، وعَقُوق على غير قياس[4]

تقعقع:

وكذلك طريقٌ قعقاع ومتقعقِعُ[5]

هجع:

الهُجوعُ: نومث اللَّيلِ دون النَّهارِ، يُقال: لَقيتُهُ بعدَ هَجْعَةِ. وقَوْمٌ هُجَّعٌ، وهُجُوعٌ وهَاجِعُونَ، وامرأة هاجِعةٌ، ونسوة هواجِعٌ[6]

---

[1] – يراجع: عباس حسن، النحو الوافي، ج3، دار المعارف، ط4، القاهرة_مصر، د.س، ص238.

[2] – سيبويه، الكتاب، ج4، ص5.

[3] – الخليل، العين، ج1، ص64.

[4] – ابن سيده، المحكم، ج1، ص56.

[5] – الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص93.

[6] – الخليل، العين، ج1، ص98.

أهطع:

المُهطِعُ: المُقبِلُ بِبَصره على الشَّيء لا يرفَعُهُ عنه، قال الله عزّ وجلَّ-: ﴿مُهطِعينَ مُقَنَّعي رُؤوسَهم﴾[1]

علج:

واستَعْجَلَ جِلْدُ فلانٍ، أي غَلُظَ، فهو مُستَعلِجُ الخَلقِ[2]

قنور:

وفي نوادر الأعراب: رجُلٌ مُقَنْوِرٌ ومُقَنَّنٌ ورجلٌ مُكَنْوِزٌ ومُكَنِّزٌ إذا كان ضَخْماً سَمجاً أو مُعْتَمًّا عِمَّةً جافية[3]

صلمع:

ورجُلٌ مُصَلْمِعٌ مُصَلفِعٌ مُفقِعٌ مُدقِعٌ[4]

ب-اسم المفعول:

أما اسم المفعول فيشتق من مصدر الفعل المتصرف، المبني للمجهول، للدلالة على من وقع عليه الفعل، حيث يُصاغ من الفعل الثلاثي على وزن مَفْعُوْلٌ، ومن غير الثلاثي من الفعل المضارع المبني للمجهول، مع إبدال الياء ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر[5]، نحو:

عشّ:

وعطيّة مَعشوشة[6]

حب:

أحَبَّه اللهُ فهو مَحبوبٌ[7]

---

[1] – الخليل، العين، ج1، ص101.

[2] – الجوهري، الصحاح، ص330.

[3] – ابن منظور، لسان العرب، ج5، ص120.

[4] – الخليل، العين، ج2، ص338.

[5] – يراجع: عباس حسن، النحو الوافي، ص271.

[6] – المرجع السابق، ج1، ص69.

[7] – الأزهري، تهذيب اللغة، ج4، ص8.

عهد:

وعُهِدتْ الرَّوضة فهي مَعْهُودَةٌ أي أصابها عِهاد من المطر[1]

خدع:

بِسِفارة السُفراءِ غير مُخَدَّعٍ، إنه أرادَ: غير مَخْدوع[2]

صرع:

منها مَصْروع، ومنها قائم، والقياس مَصَاريع[3]

قلع:

قَلَعتُ الشجرةَ واقتَلَعتُها فانقَلعتْ ... والمَقْلوع: الأميرُ المَعزول[4]

عكس:

عَكَسَ رأسَ البعير يَعْكِسُهُ عَكْسًا: عَطفَهُ ... تَنْجو بكَلكَلِها والرأسُ مَعكوس[5]

جحش:

والجَحْشُ: دون الخَدْشِ. جُحِشَ فهو مَجْحوش[6]

ت-الصفة المشبهة:

هي الصيغ الواردة في المعجم الدالة على صفة، «تُشتقّ من المصدر للدلالة على ثبوتها لصاحبها. نحو عفيف، ميّت، صَعبٌ، كريم (...) فقولكَ عفيف يدل على إنسان موصوف بالعفة، وهي دائمة فيه ثابتة. أما "عافٌ" فيدل على من فيه عفة حادثة غير ثابة»[7]، وفيما يلي تمثيل على صيغ الصفة المشبهة التي وردت في بعض المعاجم والتي اقتطعناها من معاجم مختلفة.

---

[1] – الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص102.

[2] – ابن سيده، المحكم، ج1، ص135.

[3] – المرجع السابق، ج2، ص25.

[4] – الخليل، العين، ج1، ص165.

[5] – ابن سيده، المحكم، ج1، ص259.

[6] – المرجع السابق، ج3، ص68.

[7] – فخر الدين قباوة، تصريف الأسماء والأفعال، ص160.

أخّ:

ويقال: عظَمٌ مَخِيخٌ، ومُمِخٌّ، كما يقال مكان جَدِيبٌ ومُجْدِبٌ[1]

بضّ:

ويُقال: رجُلٌّ بَضٌّ بيّنُ البَضاضة والبُضوضة[2]

شبث:

التَّشبُّث بالشيء التَّعلُّق به. ورجُلٌ شَبِثٌ، إذا كان طبعهُ ذلك[3]

شعث:

والشَعَثُ: مصدر الأَشْعَثِ وهو المُغبَرّ الرّأسِ[4]

والنعتُ: أفحَجُ وفَحْجاءُ[5]

غرث:

الغَرَثُ: الجوع. وقد غَرِثَ بالكسرِ يَغْرَثُ فهو غَرْثَانُ، وقومٌ غَرْثَى وغُراثَى[6]

غلث:

فهو مَغْلوثٌ وغَليثٌ[7]

كسح:

ورجُلٌ كَسْحان. وكَسِحَ يكْسَحُ كَسَحًا فهو أكسحُ[8]

---

[1] – ابن دريد، جمهرة اللغة، ص55.

[2] – المرجع نفسه، ص71.

[3] – الجوهري، الصحاح، ص284.

[4] – المرجع نفسه، ص285.

[5] – الخليل، العين، ج3، ص85.

[6] – الجوهري، الصحاح، ص288.

[7] – المرجع نفسه، ن.ص.

[8] – الخليل، العين، ج3، ص59.

ث-الصيغة المبالغة:

وهي مجموع المفردات التي تُصاغ للمبالغة في الأمر؛ «مُجراه إذا كان بناء فاعلٍ، لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل، إلا أنه يريد أن يُحدّثَ عن المبالغة. فما هو الأصلُ الذي عليه أكثرُ هذا المعنى: فَعولٌ، وفعَّال ومِفعال، وفَعِل ...»[1]، والتي جاءت النماذج عليه منوعة على النحو التالي:

أفّ:

ويقال: رجُلٌ أفَّافٌ: كثير التّأفُّف[2]

زبّ:

يُقال بعيرٌ أزبُّ، إذا كان كثير شعر الوجه والعُشنون[3]

قضب:

ورجلٌ قضّابَةٌ: قطّاع للأمور مقتدِرٌ عليها[4]

أخّ:

ويُقال: عظمٌ مَخيخٌ[5]

ج-صيغتا الزمان والمكان:

وهما صيغتان تُصاغان «من المصدر الأصلي للفعل بقصد الدلالة على أمرين معًا هما: المعنى المجرد الذي يدل عليه ذلك المصدر، مَزيدا عليه الدلالة على زمان وقوعه، أو وكان وقوعه»[6]، نذكر منها على سبيل التمثيل:

غرب:

والغَربُ: المَغْرِبُ. والغُروب: غُيوبة الشَّمْسِ[1]

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج1، ص110.

[2] – ابن دريد، جمهرة اللغة، ص58.

[3] – المرجع نفسه، ص68.

[4] – الجوهري، الصحاح، ص203.

[5] – ابن دريد، جمهرة اللغة، ص55.

[6] – عباس حسن، النحو الوافي، ج3، ص318.

قطع:

والمَقْطَعُ: الموضِعُ الذي يُقْطَعُ فيه النَّهرُ من المعابر وغيرها[2]

إنّ اهتمام علماء المعجم بالاشتقاق من شأنه أن يبرز حركية العلامات اللغوية في صلب المعجم، ويُبيّن قدرتها على خلق عدد غير محدود من العلامات انطلاقا من أصول محددة.

إضافة إلى مسألة على غاية من الأهمية؛ تتمثل في أنّ إجراء إفراغ الجذور في هذه الصيغ المختلفة يبيّن بجلاء علاقة العلامات بالحياة في المجتمع، فاسم الفاعل يدل على من قام بالفعل، ويدل اسم المفعول على من وقع عليه الفعل وهكذا.

[1] – الخليل، العين، ج4، ص410.

[2] – ابن عباد، المحيط في اللغة، ص143.

المبحث الثالث:

علاقات الحضور والغياب

شُيّد مضمون المعجم العربي القديم على نسيجٍ من العلاقات المختلفة، والقائمة على تصنيف للوحدات المعجمية، هذا الإجراء مسلوخ عن وظيفة الذهن الذي يميل إلى الربط بين الأشياء والمفاهيم برسم وشائج بينها قد تبدو للوهلة الأولى وأنها غير مترابطة؛ حيث كل مدخل معجمي تربطه بغيره من مواد المعجم صنفين من العلاقات: أولهما رأسي ويظهر فيه المدخل المعجمي في إطار علاقة الجزء بالجزء_ كوحدة منضوية في سلسلة مداخل المعجم _ ذو وشائج بالوحدات السابقة واللاحقة له، والثاني توزيعي _ والذي يهمنا في هذا السياق _ حيث لا تتحدد حدود المدخل المعجمي إلا في إطار علاقته بوحدة معجمية أخرى.

إنّ تفعيل الباحث المعجمي لخاصية التعالق بين الوحدات المعجمية، يؤكد الطابع المرن الذي تتصف به مكونات المعجم، وقابليتها لتكون موضوع لعب علامي بامتياز، من خلال تناولها في حركيتها (حياتها) لا في حالة سكونها، وهو ما يظهر في علاقات الترادف والتضاد والاشتراك والضد التي تظهر بين الوحدات المعجمية، بوصفها وسائل للإنماء المعجمي والدلالي في صلب المعجم، نظرا لما ينتج عن هذه العلاقات من دلالات متنوعة، وبذلك يسقط عن الوحدة المعجمية التوصيف، الذي ينزلها منزلة الوحدة الجامدة، كونها لا تتفاعل فيما بينها، إذ التفاعل هو ما يؤكد الحياة تماما مثل مفهوم البنية التي تمتاز بالتحول نظرا للعلاقات بين عناصرها التي تؤدي أدوارا[1].

1-علاقات التّقابل:

تنصرفُ مكونات المعجم إلى تكوين علاقات مع بعضها البعض، من قبيل علاقات الاختلاف أو ما يُعرف بالضد[*](Contrast)، وذلك في مواضع من المعاجم العربية حيث الوحدة (أ) عكس (ب) في الدلالة، وهو ما يعبر عنه بلفظ "ضد" أو "خلاف" ليدل به على تقابل المفردتين في الدلالة، واستقرارهما على طرفي نقيض لانزلاقهما إلى أحوال متضادة، حيث يمكن تشبيه هذه

[1]- يراجع: هادي نهر، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، دار الأمل، ط1، الأردن، 2007، ص485.

[*]- يتحدد التَّرادف والضد في أبعادهما المعرفية بالإدراك؛ إدراك العالم وأنساقه ومفاهيمه من خلال وسيط الدماغ، حيث تحدث في الدماغ عمليات ذهنية في نقاط محددة منه عند سماع كلمة معينة. يراجع: عبد الرحمن محمد طعمة، البنية العرفانية للمفاهيم الذهنية دراسة لسانية عصبية، مجلة المخاطبات، ع25، مصر، 2018، ص177 وما يليها.

العلاقة بين الوحدتين بجسمين يتحركان في اتجاهين مضادين[1]. ينبني هذا الإجراء التقني على عمليات ذهنية صرفة، وهذا لما تقتضيه العملية من تمثُّل للاختلافات بين وحدات المعجم، باستحضار الدلالات العكسية للعينات.

إنّ ابتكار مثل هذا النوع من العلاقات بين مكونات المعجم، يدل على أن الباحث المعجمي قد أخذ بعين الاعتبار نشاط حدس مستعمل المعجم، الذي يُمَكّنه من التمييز بين الشواهد التي تحمل خواصا متباينة إلى حدّ المفارقة، ويساعده في فك تشفير وجه العلاقة بين الطرفين الوسيلة اللغوية التي تدل على تعاكس المعنيين (ضد، خلاف، نقيض)، ذلك لأنّ التعبير في العربية عن هذا التعاكس لا يتم دون لفظ مساعد[2]، إضافة إلى أنه لمّا كان البحث المعجمي دراسة تتوسل اللغة أداة لها فإنّ وسائل التعبير عن المعنى تنحصر في إمكانات اللغة وحدها، إذ يتعذر الاستعانة بعلامات غير لغوية لتحديد ذلك، نذكر عن ذلك:

ولَصِبَ الخاتمُ في الإصبع، وهو ضدّ قَلِقَ[3]

واختتمت الشيء: نقيض افتتحتهُ[4]

البر: خلاف البحر، ونقيض الكِنِّ[5]

والحديث: ضد العتيق[6]

والرائحةُ: ضد الغادية[7]

القَعَسُ: نقيض الحَدَبِ[8]

---

[1] – يراجع: د.أ.كروس، علم الدلالة المعجمي، تر: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، د.ط ، الدار البيضاء_المغرب، 2014، ص287.

[2] – يراجع: المرجع نفسه، ص255.

[3] – الجوهري، الصحاح، ص219.

[4] – المرجع نفسه، ص1908.

[5] – الخليل، العين، ج8، ص259.

[6] – أبو الطيب عبد الواحد، شجر الدر، ص68.

[7] – المرجع نفسه، ص99.

[8] – الخليل، العين، ج1، ص130.

تندرج هذه العملية تقنيا في إطار توخي الاختصار، من خلال التعبير عن دلالات عدة بألفاظ يسيرة، فعوض أن يُكلّف المعجمي نفسه عناء تحديد محتوى المفردة، والذي يتطلب تقديم تعريف يكون شاملا استنادا إلى مجموعة من الكلمات، فإنه يلجأ إلى اختيار لفظ يعكس اللفظ الذي هو بصدد شرح معناه في الدلالة. يستعمل الباحثون علاقات الاختلاف (التعاكس) استنادا إلى فكرة أن علاقة الضدية يفهمها المتكلمون بسهولة، بحكم أن مفهوم التّعارض كان أول ما يدركه الفرد في سنواته الأولى[1].

تتميّز المفردات التي توضع كمقابلات للوحدات المعجمية المراد شرحها بعدة خصائص؛ الاختلاف عنها في المكون الصوتي حيث لا تتفق في الحروف (الأصوات عند التلفظ) التي يأتلف منها كل زوج كاختلاف مكونات الزوج الرائحة/الغادية، وإن اشتركا فإن تتابعها في النطق مختلف زمنيا، لأنّ التطابق في هذه الحالة يعني أننا أمام كلمة واحدة، وذلك غير منطقي من الناحية العملية، أو أننا أمام الأضداد الدال على المعنى ونقيضه كلفظ الجون الدال على الأبيض والأسود معا، وهو خيار لا يحقق الفائدة الجوهرية، ألا وهي إزالة الغموض في المعنى وإخراج اللفظ من الإشكال إلى التّجلي، بل يعمقه لأنه من مقومات الشرح توظيف كلمات مختلفة باعتبارها الكلمات الهدف لتفسير الكلمة الأصل.

يتفق الثنائي الضدي في الصيغة الصرفية، وهو ما توضحه الأمثلة المقتطعة كتماثل وزْنَي الرائحة/الغادية واللتان جاءتا بصيغة فاعلة، ومع ذلك فالعينات لا تستجيب جميعها لهذا المعيار، فقد يرد اللفظ بوزن مختلف نحو البَرّ على وزن (فَعْلُ) ونقيضه الكِنّ على وزن (فِعْلِ) بكسر فائه، وبذلك فإنه حتى المشتقات التي تتولد من هذه الأصول تجمعها هذه العلاقة الضدية، فيكون اخْتِتَام ضد افْتِتَاح، ولَصَبٌ ضد قَلَقٌ وقَعِسَ ضد حَدِبَ وهكذا، أما بخصوص التصنيف المقولي فإنّ التطابق بين الوحدتين واضح وذلك كأن ينتميا إلى المقولة نفسها وهي في هذه الأمثلة من مقولتي الفعل والاسم:

لَصِبَ/ قَلِقَ، اختَتَمْتُ/افتَتَحْتُ

[1] – يراجع: د.أ. كروس، علم الدلالة المعجمي السيمنطيقا المعجمية، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، د.ط، الدار البيضاء_المغرب، 2014، ص255.

البر/البحر/الكِنّ، الحديث/العتيق، الرائحة/الغادية، القَعَسُ: نقيض/الحَدَبِ

أما بخصوص المكون الدلالي، فإنّ جوهر تكريس هذه العلاقة، واستثمارها في سياقات من هذه المعاجم، إنما يرجع أساسا إلى تأكيد إمكانية توصيل دلالة الوحدة المعجمية بتحديدها بما ليست هي؛ أي بالتحديد السلبي لها بواسطة وحدة أخرى تقع على طرف النقيض منها، ما يفسح المجال لخلق علاقات لا تنبني فقط على التطابق، وإنما كذلك على التقابل، ففي اللسانيات، أشار دو سوسير في محاضراته إلى مبدأ الاختلاف، فيما معناه أن معنى اللفظ لا يتبين ولا يتحدد إلا إذا ما قورن بغيره؛ أي بالاختلاف، وقد أرجع أصل العلاقات في اللغة إلى الاختلاف الحاصل بين وحداتها أو إلى التقابل اللطيف كما يصطلح عليه[1].

2-علاقات الترادف:

من العلاقات التي ينزع الذهن إلى إنشائها الترادف، وهو قائم على افتراض وجود تقارب معنوي بين لفظين أو أكثر، وهو تصنيفٌ يحتكم لتصوّر الفرد ومعارفه التي تسهم في تكوين معنى الوحدة المعنوية، وانطلاقا من هذه التصورات يُكوِّنُ قاعدة دلالية تتراوح بين البسيط والمركب[2]، لأنّ المعجمي وفي إطار تبحّث دلالة الألفاظ في المعجم فهو يستثمر هذا الإجراء والذي تُمَثّل له علاقات التكافؤ التي تحفل بها معاجمنا العربية، والتي جوهرها إسقاط لمفهوم التساوي كمفهوم حسابي حيث إنّ «علامة التساوي هي حجر الأساس لعلم الحساب، ويبدو أنها تقدم بيانا جوهريا لا سِجَال فيه وهو أن هذه الأشياء هي ذاتها تماما» (بتصرف)[3]؛ فتكون الوحدات المعجمية في علاقة مع بعضها البعض وفق معيار التكافؤ حيث أ=ب، أو الوحدة المعجمية (أ) تكافئ الوحدة المعجمية (ب) في الدلالة، بوصفه معيارا من معايير التّصنيف في علم الحساب، قبل أن يُؤخذ كمعيار للتصنيف في المعجم ومعيارا معرفيا قبلهما معًا، غير أنّ هذه العلاقة بين الوحدات

[1] – يراجع: فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تر: صالح القرمادي وآخرون، ص181_182.

[2] – يراجع: عبد الجبار بن غريبة، مدخل إلى النحو العرفاني، مسكيلياني للنشر، ط1، منوبة_تونس، 2010، ص48_49.

[3]-Kevin Hartnett, With category theory mathematics escapes from equality, quanta magazine, 2019, p1.

المعجمية لا تأخذ بعين الاعتبار وفي عدد لا يُستهان به من النماذج المكون الصوتي، ولا الصرفي، ولا المقولي في العلاقة، لأن ما تحتكم إليه هو المكون الدلالي لا غير، نحو:

سعد: السَّعدُ: اليُمن[1]

لحب: والمِلحبُ: المِقْطَعُ[2]

والسَّكرةُ: الغَضبةُ[3]

الخُرطُومُ: الأنفُ[4]

وتبوّأ: نَزلَ وأقامَ[5]

والبُرّ: الحِنطة[6]

مزع: وتمزّعوه: تقسّموه[7]

نحب: وسَار فلانٌ على نَحْبٍ، إذا سار فأَجْهَدَ السَّيْرَ[8]

إنّ الترادف في المعاجم العربية، لا يأخذ بعين الاعتبار الفروق الدقيقة بين دلالات الزوج؛ بمعنى أنها تبني على علاقات التكافؤ وليس على علاقات المساواة، لما لهذا الأخير (مفهوم المساواة) من معاني الصرامة (rigueur)، إضافة إلى ارتباط تكوين هذا النوع من العلاقات باعتقادات المعجميين وتمثّلهم لوشائج بين دلالة الألفاظ، وهي عملية تنهض على اختيار مكون دلالي للمفردة ثم ربطها بمفردة أخرى تقاربها في تلك الدلالة، كأن يساوي الجوهري بين الشَازِبُ والضافر وخشِشٌ[9]، ومع ذلك، فعلى الرغم من من التقارب المعنوي الكبير بين زوج مفترض من المفردات إلا أنهما قد يتعذر ترادفهما في بعض المجالات نفسها، كالترادف الحاصل بين الزوجين

[1] – ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص213.

[2] – الجوهري، الصحاح، ص218.

[3] – المرجع نفسه، ص66

[4] – المرجع السابق، ص1911.

[5] – الصغاني، العباب الزاخر، ص27.

[6] – العين، ج8، ص260.

[7] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص210.

[8] – الجوهري، الصحاح، ص222.

[9] – المرجع نفسه، ص154_155.

égu و pointu، إلا أن تعاقبهما في جملة واحدة قد لا يؤدي إلى إنتاج الدلالة نفسها فنقول une voix égue ولا نقول une voix pointue، أو كفعل طبع الذي مجاله الرئيس هو الصحائف والأسفار والكتب، كأن نقول طبعت الكتب، وهو يختلف عن طبع الذي مجاله الرئيس الخلق كالقول خلق الله الخلق[1].

وربما كان هذا الإجراء ذو المنطلقات المعرفية سببًا في الخلاف الحاصل بين اللغويين العرب قديما، في تأكيد الترادف أو رفضه في اللغة، لِمَا حظيت به قضية الترادف من اهتمام علماء العربية، وقد ظهر ذلك في مؤلفاتهم، إذ لا تكاد تخلوا كتبهم من حيز مخصص لهذه الظاهرة اللغوية، وبين مسهب ومختصر تراوحت هذه الكتابات، لكن في المجمل توزعت الآراء بين مثبت لوجود هذه الظاهرة في اللغة العربية وبين من ينفيها.

فالطائفة الأولى القائلة باطرادها؛ تعضد رأيها بأمثلة من صلب اللغة العربية، بكلمات دالة على معنى واحد نحو (حضر، أتى) و(بَان، بُعد) وغيرها، وقد ردّت في المقابل الطائف القائلة بانتفاء الترادف في اللغة العربية بين مفرداتها بردّ فلسفي مرتبط بنشأة اللغة مفاده عدم وجود علة من إطلاق عدة ألفاظ على مسمى واحد، أو على متصور واحد، لأن الأصل في اللغة هو التباين والاختلاف، والترادف بخلاف الأصل، وقد أرجعوا ذلك إلى الاشتباه على مستعملي اللغة، وما اعتبر ترادفا إنما هو في الحقيقة وقوع للفظ على مسمى واحد، لكن من اعتبارين مختلفين، أو من وجهة نظر مختلفة، فالصارم ليس سوى صفة للسيف، ولا يدل عليه في ذاته وإنما في جزء منه؛ أي في إحدى صفاته وهي الشدة في القطع؛ أي يقع في جزء لا في كل معنى الكلمة[2].

نلفي السيوطي في المزهر قد أفرد لهذه المسألة بابا تحت مسمى " النوع السابع والعشرون– في معرفة المترادف"[3]، وذلك على غرار الكثير من اللغويين، الذين لم يفوتوا الاهتمام بهذا الموضوع وإحاطته بالدراسة والتمحيص، خاصة وأنه (موضوع الترادف) يندرج ضمن متطلبات البحث الدلالي ويقع ضمن فروعه، وقد استشهد في مستهل حديثه برأي الإمام فخر الدين الذي

[1] – الخليل، العين، ج2، ص23.

[2] – يراجع: السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ص402.

[3] – يراجع: المرجع نفسه، ص 402 وما بعدها.

يعرف الترادف في أنه يكون في الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد[1]، ويستشف من هذا التعريف أن الإمام فخر الدين حتى وإن قدم تعريفا للترادف، إلا أنه لا يقر بوجود هذه الظاهرة في اللغة العربية، لمّا أضاف عبارة " باعتبار واحد "، إذ المقصود منها كما سبق وأن أشرنا إلى ذلك في مستهل الحديث؛ أي بالرجوع إلى مثال " السيف "و" الصارم " من كون الأول " السيف " ذات والثاني " الصارم " صفة له، ومن كون الثاني تابعا للأول، ووظيفته محصورة في تقوية معنى اللفظ الأول، أو كون الكلمة التي اعتبرت مرادفة لكلمة أخرى، ما هي في الواقع إلا كلمة دخيلة على اللغة العربية.

وإذا نحن التفتنا إلى ما جاء في معاجمنا العربية والتي هي موضوع بحثنا، لكون الغاية الأصلية والرئيسة لوضع هذه المعاجم على اختلافها، تتجلى في شرح معنى الألفاظ وتقديم معناها للقارئ أو الباحث، وإزالة أي لبس، فإن اعتماد هذه الطريقة كإجراء تقنيّ قد يَحُول دون فهم معنى اللفظ والقبض عليه، على الرغم من القيمة التي يمكن أن يضيفها هذا النوع من العلاقات، القائم على تَمثّل تماثلات في الدلالة بين المفردات في المعجم، وأثر ذلك في تعليق مكونات المعجم مع بعضها البعض.

في الأخير، لا تُهمنا في معاجمنا العربية مسألة تأكيد أصحابها لوجود الترادف في اللغة العربية من عدمه، بقدر ما يهمنا أمر رهان مؤلفي المعاجم على علاقات الترادف في بحثهم المعجمي، وهو أن يشترك اللفظ الواحد في الدلالة مع لفظ آخر متباين ومختلف عنه من الوجهة الشكلية؛ أي في المكون الصوتي والصرفي والتصنيف المقولي؛ أي أن يكون بينهما اختلاف في اللفظ مع اتحاد في المعنى.

3-علاقات الاشتراك:

حظي المشترك باهتمام اللغويين القدماء؛ إذ أفردوا له فصولا في مؤلفاتهم، على غرار السّيوطي الذي خصّ له فصلا كاملا من المزهر، واللافت للنظر في تحديد المقصود بالمشترك عند هؤلاء؛ العلل التي سوغوا بها حصول المشترك في اللغة، من كونها ترجع جميعا إلى الاستعمال، حيث يقول السيوطي «وقد حدّه أهل الأصول بأنه اللفظُ الواحدُ الدال على معنيين

[1] -يراجع: السيوطي، المزهر، ص 402.

مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة؛ واختلف الناس فيه؛ فالأكثرون على أنه ممكن الوقوع؛ لجواز أن يقع إما من واضِعَيْن، بأن يضع أحدهما لفظا لمعنىَ، ثم يضعه الآخر لمعنى آخر، ويشتهر ذلك اللفظ بين الطائفتين في إفاته المعنيين؛ وهذا على أنّ اللغات غيرُ توقيفية؛ وإما من واضعٍ واحدٍ لغرض الإبهام على السامع حيثُ يكون التصريح سببا للمفسدة»[1]؛ فالواضع الثاني لجأ إلى استعمال اللفظ للتعبير عن معنى مغاير للمعنى الوضعي الأول.

والأمثلة عن ذلك كثيرة في المعجم العربي، وإنْ كان علماء المعجم لا يصرّحون بأنه من المشترك، ولكن يُفهم ذلك ضمنا من طرائقهم في عرض دلالة المداخل التي تظهر تعددا في دلالة المدخل المعجم، وكذا من إفراد بعضهم مداخل مستقلة مختلفة للفظ عند شرح المعنى، على غرار ما ورد في العين، والذي يكرر فيه الخليل لفظ العين في كل مرة يرغب في تقديم معنى من معانيه المختلفة، على النحو التالي:

عين: العَيْن الناظرة لكلّ ذي بصر

العين: يقال نشأت سَحابةٌ من قبل العَيْن فلا تكاد تُخلِفُ

وعين الشمس: صيخَدُها. والعين: المال العتيد الحاضر

والعين: الميلُ في الميزان

والعين الذي تبعثه لتجسس الخبر[2]

كما وانفرد معجم شجر الدّرّ عن غيره في عناية صاحبه بالمشترك، إذ يكاد يكون أهم ملمح فيه، حيث نلفي أبو الطيب بن علي في الشجرة الرابعة، والتي جعل الكلمة الأصل فيها هي العين، يفرّع معاني الكلمة الأصل إلى ثمانية فروع، حيث الفرع الأول يسبق الثاني، والثاني يسبق الثالث وهكذا على النحو التالي:

العين: عينُ الوجهِ[3]

العين: عينُ الشّمسِ والعينُ: النقدُ[1]

---

[1] – السيوطي، المزهر، ص369.

[2] – الخليل، العين، ج2، ص254_255.

[3] – أبو الطيب بن علي، شجر الدّرّ، ص161.

والعينَ: موضع انفجار الماء[2]

والعينُ: عينُ الميزان[3]

والعَينُ: مَطرٌ لا يُقلِعُ أياما[4]

والعيْنُ: رئيس القومِ[5]

والعين: نفسُ الشيء[6]

والعينُ: الذّهبُ[7].

وانطلاقا من العينة التي اقتطعناها من معجم شجر الدّرّ؛ يُمكن أن نُقارن مضمونها بما ورد في كتاب "الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى" الذي وضعه أبو عبيد (ت 224هـ) في المشترك اللفظي، حيث نلاحظ تشابها في كيفية التعريف التي استند فيها على تقنية الترادف، مع استعانته في بعض السياقات بالتعريف اللغوي:

البَيْظ: القِشر الرّقيق الذي يكون داخل قشرة البيضة. والبيظ: ماء قليل يكون في النُّقرة التي تكون أسفل البئر. والبيظ: خيال الوجه في السيف. والبيظ: بيظ النمل. والبيظ: ماء الرجل[8].

وقد لا يلتفتُ المعجمي إلى الفروق الواقعة بين المشترك وغيره من الحيثية الدّلالية إلى حدّ الاستغناء عن إفراد مدخل معجمي جديد في كل مرة يتغيّر فيها مدلول اللفظ الذي يقع في باب المشترك، مثلما يظهر في بعض العينات من معجم القاموس المحيط، الذي اكتفى فيها صاحبه بمدخل واحد، حشد أمامه الدلالات المختلفة التي يفيدها لفظ العين، حيث يُعطي هذا التّصنيف أو آلة الشرح بالاشتراك الانطباع بأنّ الدلالة الأولى هي الأصل وباقي الدلالات فروع عنها؛ مكرسًا

---

[1] – المرجع نفسه، ص172.

[2] – المرجع السابق، ص174.

[3] – أبو الطيب عبد الواحد، شجر الدر، ص177.

[4] – المرجع نفسه، ص181.

[5] – المرجع السابق، ص183.

[6] – أبو الطيب عبد الواحد، ص188.

[7] – المرجع نفسه، ص190.

[8] – أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي، الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى، تح: امتياز علي عرش الرامفوري، دار الرائد العربي، د.ط، بيروت_ لبنان، 1983، ص1.

بذلك مفهوم الطّراز كمرجعية معرفية، تجعل باقي الدلالات تنضوي تحت أصل واحد، ثمّ إن هذا التصنيف يبيّن للقارئ بأنه أمام مشترك دلالي (polysémie)، والذي يقضي وجود وشائج بين الدلالات المختلفة، نذكر على سبيل المثال:

العيْنُ: الباصرة. وأهل البلد. وأهل الدار. والجاسوس. والحاضر من كل شيء. والدينار، والذهب[1]

وهو ما يُعرف بالترتيب بالتجنيس الذي يأخذ بعين الاعتبار الفروق في المكون الدلالي بين المداخل المعجمية، حيث تظفر كل وحدة معجمية بمدخل منفرد؛ أي يُميّز هذا الترتيب «بين المداخل (المعيجمات) البسيطة والمركبة والمعقدة؛ أي أنه يتدرج في مراتب الاستعمال مهما كانت أنواع المداخل»[2]؛ فهو قائم على تصور المداخل كيانات متمايزة، لذلك يذكر الباحث المعجمي المدخل عدة مرات، ليعطي انطباعا لدى القارئ بأنه أمام مداخل مختلفة، ويظهر ذلك على سبيل المثال في معجم شجر الدّر، مثلما أشرنا إلى ذلك سابقا، حيث صاحبه يعتبر المداخل في الشجرة الواحدة ليست امتدادا للكلمة الأصل، على غرار ما يتفرع من الكلمة الأصل "الهلال"، التي ليست تكرارا للمدخل ذاته، وإنما هي وحدات مستقلة عن بعضها وإن اتفقت في المكون الصوتي والصرفي والتصنيف المقولي، وتختلف في المكون الدلالي:

الهلال: هلالُ السماء

والهلال: حديدة كالهلال بيد الصائد يُعَرقِبُ بها الحمارَ الوحشيَّ

والهِلالُ: قطعةٌ من الإهباءِ، وهو الغُبارُ

والهِلالُ: ما أطافَ من اللَّحمِ بظُفُرِ الإصْبَع

والهلال: قطعة من رحىً

والهلال: سَلخُ الحية

والهلال: مقاولة الأجير على الشهور

[1] – الفيروزبادي، القموس المحيط، ص1218.

[2] – رشاد الحمزاوي، المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، مجلة مجمع اللغة العربية، ج4، مجلد 78، دمشق_سوريا، 2003، ص1046.

والهلال: المُباراة في رِقّة النسجِ

والهلال: المباراة في التّهَلُّل

والهلال: جمع هَلَّة، وهي المُفْرحة

والهلال: الثُّعبان

والهلال: بقية الماء في الحوض[1]

هذا التصنيف القائمُ على خلق علاقات بين المداخل المعجمية ضمن إطار اختلافها في المكون الصرفي والصرفي والمقولي والمكون الدلالي، قد اعتمده بعض المعجميين على غرار ابن سيده في محكمه والخليل في العين:

والناخس من الوُعول: الذي نَخَس قرناه استه من طولهما

والناخس: جَرب يكون عند ذنب البعير

والناخس: الدَّائرة التي تكون على جَاعِرَتي الفَرَس

والناخس: ضاغِط يُصيب البعير في إِبطه[2]

الهَدَبُ: أغْصانُ الأرْطى

الهَدَبُ: مصدر الأَهْدَب والهَدبَاء[3]

نَضَبَ الماءُ يَنضُبُ نُضُوباً إذا ذَهَب في الأرض

ونَضَبَ الدَّبَرُ إذا اشتدّ أَثَرُه في الظَّهر

ونَضَبتِ المَفازة إذا بَعُدَت[4]

ويمكن إرجاع هذه الطريقة في التصنيف وفي تعليق الوحدات المعجمية ببعضها إلى فكرة الاستعمال، ذلك أن الكلمة في الأصل وضعت للدلالة على معنى واحد، وبفعل الاستعمالات المختلفة لها، والخاضة لأمزجة ومعتقدات المستعملين، أدى ذلك إلى أن تعلق بها دلالات حافة

[1] – أبو الطيب عبد الواحد، شجر الدّرّ، ص93_133.

[2] – ابن سيده، المحكم، ج5، ص82.

[3] – الخليل، العين، ج4، ص29.

[4] – المرجع نفسه، ج7، ص48.

أنتجها السياق[1]، لهذا نقع في المعجم عند شرح معنى مدخل ما على عينات يقدم المعجمي في كثير من الحالات، المعنى الأول للكلمة في أصل الوضع، ثم يعمد إلى ذكر معاني أخرى للكلمة، هي في الحقيقة معاني محصلة للكلمة من الاستعمال، كمعاني العِصابة الذي يراد به: **العمامة وكل ما يُعصب به الرأس ... والعِصابة الجماعة من الناس والخيل والطير**[2]، فهي تدل على معاني مختلفة تولدت من الاستعمالات المختلفة، وإن كانت كيفية مزجها مع بعض تقرّ بأنها وحدات مختلفة عن بعض.

خلافا للترتيب بالإشتراك الذي تتعالق بموجبه المداخل المعجمية مع بعضها البعض في محور أفقي، وهذا لَمَّا يكتفي واضع المعجم بذكر المدخل مرة واحدة، ويقدم بعد ذلك جميع الدلالات التي يفيدها (homonymie) فـ «يترتب على اعتبار الكلمة ذات معنى واحد وضعها في مدخل واحد حتى لو تعددت تطبيقاتها في الاستعمال، أو حملت بعض المعاني المجازية»[3]؛ فتكون الدلالة النووية الأولى طرازا تنضوي تحتها الدلالات الفرعية؛ ما يجعل من تجمع هذه الأخيرة على اختلافها تحت مدخل واحد يؤدي إلى الالتباس، لأنها توهم القارئ بأنها ترجع إلى أصل واحد[4]؛ لأنّ «درجة الاشتراك الدلاليّ تناسب درجة التّواتر فما تواتر من الوحدات اللغوية تواترا عاليا كان محلّ اشتراك، ومن الثابت كذلك أنّ دلالات الوحدة المشتركة تكوّن شبكة تترابط عناصرها بتوسّط أنواع متعددة من العلاقات»[5]؛ هذا التوصيف ينطبق على رؤية ابن فارس في مقاييسه، الذي أرجع الدلالات والمواد إلى أصول محددة تتفرع إلى فروع*:

---

[1] – يراجع: محمد رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الاسلامي، ط1، تونس، 1982، ص61 وما يليها.

[2] – الجوهري، الصحاح، ص183.

[3] – أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط6، مصر، 1988، ص171.

[4]– يراجع: رشاد الحمزاوي، المعجم العربي المعاصر في نظر المعجمية الحديثة، مجلة مجمع اللغة العربية، ج4، مجلد 78، دمشق_سوريا، 2003، ص1046.

[5] – الأزهر الزناد، نظريات لسانية عرفنية، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، تونس، 2010، ص102.

*– إنّ اعتبار مبدأ الأصل والفرع في تصور المعنى، يجعل المعنى الأول للمدخل أصليا وباقي المعاني متفرعة عنه، لكونها مرتبطة فيما بينها دلاليا، وهو ما جسده أبو الطيب عبد الواحد في شجر الدر، على مستوى الفروع التي ترتد إلى مدخل أو أصل جامع وهو ما يطلق عليه لفظ الشجرة، فالفروع فيما بينها تختلف في المكون الدلالي وتتفق في باقي المكونات، ونظرا لكونها فروعا عن الكلمة الأصل، فإن هذه المداخل الفروع مرتبطة جميعا بالكلمة الأصل.

(أرب) الهمزة والراء والباء لها أربعة أصولٍ إليها ترجع الفروع:

وهي الحاجة: وما أربُك إلى هذا، أي ما حاجتك

والإرْب: العقل

الأربة نصيبُ اليَسَرِ من الجَزور

وأرَّبت العقدة أي شددتها[1]

وهذا إضافة لما يمنحه التصنيف بالاشتراك من حيث هو تقنية للربط بين المداخل والمواد من إيجاز في عدد مداخل المعجم مثلما نقرأه في عديد من المعاجم:

أحح: أحّ الرجلُ: ردد التَّنَحنح في حلقه. وأحّ الرّجل يُؤَحُّ أَحًّا: سَعل. واَحَّ القومُ يئحُّون أحًّا إذا سمعت لهم خفيفا عن مشيهم[2]

في الأخير نقول إنّ الترتيب حسب التجنيس مختلف عن الترتيب بالإشتراك، وذلك راجع في الحقيقة إلى خلاف في تصور المعنى[3]؛ لأن الترتيب بالإشتراك يقوم على مبدأ التقارب في المعاني جميعا وارتدادها إلى أصل طرازي واحد، بينما ينتفي هذا الوضع عند الحديث عن الترتيب بالتجنيس الذي يفترض نفي وجود وشائج دلالية بين المعاني التي تدل عليها الكلمة، ومع ذلك فكلا التصورين يشتركان، حسب رأينا، في فهم الدلالة بوصفها تحصل أساسا عند استعمال الكلمة استعمالات مختلفة، وذلك لاتساع الدلالات وضيق الدالات، فمفهوم التجنيس، يفرض من الحثية التطبيقية منهجا خاصا في إيراد الدلالات؛ من حيث الحرصُ على إعادة ذكر الكلمة في كل مرة يحدث فيها تغيير في الدلالة[4]، وهو بخلاف الترتيب بالاشتراك الذي يحشد الدلالات تحت مدخل واحد، ويبدو أن هذا النوع من الترتيب أقرب إلى تصوير حقيقة المعنى، ذلك أن الكلمة تحمل معاني مختلفة لعلة التنوع في الاستعمال، وهذا التنوع في الاستعمال لابد أن تنفلت به دلالة الكلمة من سلطة الدلالة الأصلية إلى تخوم دلالات أخرى قد يتعذر الجذم بتعالقها ببعضها.

---

[1]– ابن فارس، مقاييس اللغة، ج1، ص89_91.

[2]– ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص404.

[3]– يراجع: محمد رشاد الحمزاوي، المعنى في المعجم إحياؤه وإماتته، ص17.

[4]– يراجع: المرجع نفسه، ص 16.

4-علاقات الأضداد:

يقع الأضداد في اللغة في باب المشترك اللفظي، إلا أنه يختلف عنه في كون المعاني المتعددة للفظ الواحد تكون متضادة أو متناقضة، كما ويختلف عنه كذلك في أن الترادف يطرح علاقة الألفاظ فيما بينها واشتراكها في دلالتها على معنى واحد، خلافا للتضاد الذي يقوم على أساس اعتبار اللفظ دالا على معنيين متضادين، إنّ هذا النوع من تداخل المعاني الحاصل في اللغة العربية كان أساسا لوضع المداخل المعجمية، ذلك أن المعجمي يشرح المعنى بناء على مفهوم التجنيس القائم أساسا على اعتبار مداخل متعددة للكلمة نفسها لاحتمالها لمعاني متعددة (Antonymie) «الحروفُ التي تُوقِعها العربُ على المعاني المتضادّة، فيكونُ الحرفُ منها مؤدّيا عن معنيين مُختلفين»[1]، كأن تضع إزاء معنيين متضادين لفظا واحدا، أو «هو أن يُطلق اللفظ الواحد على معنى وضده، وهو فرعٌ من المشترك اللفظي ولكنه مُيّز عنه لأنّ المعنيين اللذين يحملهما اللفظ الواحد متقابلان»[2] وهو ما جعله شبيها بالمشترك فيطلق عليه علماء الأصول المشترك المعنوي، ما يجعل من هذه الظاهرة شيئا متأصّلا في ألفاظ محددة ومرتبط بمرحلة الوضع، وإنّ أنكر بعض اللغويين وقوع الأضداد في اللغة كابن درستويه، معتبرا أنّ الأصل عند العرب أن يضعوا لفظا واحدا لمعنى واحد[3].

ويحدث الأضداد في اللغة لعدة أسباب منها: وضع معنى يشترك فيه الضدان، نحو لفظ الصريم الذي يُطلق على الليل والنهار، لعلة انصرام كل منهما من الآخر، وكذلك كأن يتفق لفظين في صيغة حرفية واحدة، أو قد يعود ذلك إلى اختلاف القبائل في استعمال اللفظ[4]، كما أنه قد يُستعمل «اللفظ ضدّ ما وضع له لمجرد التفاؤل كالمفازة في المكان الذي تغلب فيه الهلكة، فقد سمّيت بذلك تفاؤلا بالسلامة. وكالسليم للملدوغ، وكالريان والناهل للعطشان. وفي بعضها قد استعمل اللفظ في ضده للتهكم، أو لاتقاء التلفظ بما يكره التلفظ به أو بما يمجه الذوق أو بما يؤلم

[1] – ابن الأنباري، الأضداد، ص1.

[2] – عودة خليل أبو عودة، التطور الدلالي، مكتبة المنار، ط1، الأردن، 1985، ص60.

[3] – يراجع: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص387.

[4] – يراجع: أنطونيوس بطرس، المعجم المفصل في الأضداد، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت_لبنان، 2003، ص9.

المخاطَب»[1]، وهذا يعني أنّنا أمام ألفاظ كانت تدل على معنى محدد في أصل الوضع، لتستعمل بعد ذلك للتعبير على دلالات جديدة لم تكن تدلّ عليها في بادئ الأمر.

هذا الأسلوب في التعبير عن المعاني عند العرب، نتج عنه ثراء في اللغة العربية من ناحية الألفاظ، لأننا في الأضداد يمكن اعتبار المعنيين وضع بإزائهما لفظين مختلفين، وفي الدلالة لما أمكن للفظ أن يدل على مكونَيْنِ دلالِيَيْن مُخْتَلِفَيْن، ومع ذلك فقليلة هي المؤلفات المعقودة للأضداد، وذلك راجعٌ إلى أنّ هذا النّوع من الألفاظ قليل في اللغة على غرار المشترك اللفظي، ومع ذلك فقد عني به بعض اللغويين فدرسوها وحللوا دلالاتها، ووضع بعضهم مؤلفات تحويها كالأصمعي وابن السكيت، وأبو حاتم السجستاني، ثم جاء بعدهم ابن الأنباري الذي جمع أقوالهم في كتابه المشهور المسمى بالأضداد[2].

تنبجسُ إذن أهمية الأضداد في صلب المعاجم العربية، من الخصائص التي ينماز بها هذا النوع من الألفاظ عن باقي الألفاظ، حيث يعقد المدخل المعجمي الذي ينتمي إلى الأضداد علاقة مع لفظين مختلفين في الدلالة، وبالتالي فإنه يستدعي دلالتين عوض دلالة واحدة، مثلما هو حال الألفاظ التي ليست بأضداد، لأنها تدل على معنى وضعي واحد، وهذا في حدّ ذاته عامل من عوامل تنمية الدلالة في المعاجم، كأن يدل لفظ صارخ على المُستغيث والمُغيث في الآن ذاته[3]، أو كلفظ الدائم الذي يدلّ على الساكن والمتحرّك[4]، والسّميعُ للذي يَسمعُ، والسَّميعُ الذي يُسمِعُ غيرهُ[5]

أقرّ عديد من المعجميين العرب بحدوث الأضداد في اللغة، كابن فارس وابن سيده والخليل، غير أنّ كيفية تحليل هذا النوع من الألفاظ في المعجم العربي، لا يأخذ كثيرا بعين الاعتبار خصائص هذا النوع من الألفاظ، كأن تُفرد للفظ مداخل عدة تبين من خلالها انفراد هذا اللفظ عن غيره، غير أنّ جهدهم انحصر في التنبيه على اللفظ في كونه من الأضداد، وذلك في بعض المواضع، مثلما ذكر الخليل في معنى جلل بقوله:

---

[1] – عودة خليل أبو عودة، التطور الدلالي، ص60_61.

[2] – يراجع: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص215.

[3] – يراجع: ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص33.

[4] – يراجع: ابن الأنباري، الأضداد، ص83.

[5] – يراجع: المرجع نفسه، ن ص.

جلَّ في عَيْنَي أي عظُمَ، وأجْلَلْتُه أي أعْظَمتهُ[1]

وجلَّ في عيني أي احتُقر وتَهاون، وهذه المضادّ[2]

همد: الهَمْدَةُ: السّكنةُ. هَمَدتْ أصواتهم أي سَكنتْ[3]

وأهمد في السير أسرع؛ قال: وهذا الحرف من الأضداد[4]

وهو ما يجعل ابن الأنباري يتفوق بكتابه الأضداد على المعجميين ومنهجهم في معالجة هذه الألفاظ، فهو أعطى الموضوع حقه في الدرس والتمحيص، فيعرف باللفظ من كونه من الأضداد، ثم يشرح الدلالتين، ويستعين في توضيح ذلك بأبيات شعرية، وبذلك فإنّ منهجه في معالجة الأضداد مختلف عما قام به المعجميون العرب، وعمّن سبقه في طَرْق هذا المبحث، والتي كانت جهودهم محصورة في إحصاء الحروف المتضادة، وما يطبع هذه المؤلفات من اعتلال[5]، فهو لم يكتف بجمع هذا النوع من الألفاظ، وإنما انتهج التحليل ومناقشة الآراء، ذكر في معنى رجو:

وقال بعض أهل اللغة: رجوت حرف من الأضداد. يكون بمعنى الشكّ والطّمع، ويكون بمعنى اليقين؛ فأما معنى الشكّ والطمع فكثيرٌ لا يحاط به؛ ومنه قول كَعب بن زهير:

أرجو وآملُ أن تدنو مودّتها *** وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ[6]

وقال قُطرب: العَقُوق حرفٌ من الأضداد. يقال: عَقُوق للحامل وعَقوق للحائل. وقال غيره: العَقوق والنَّتُوج: التي يتبَيَّنُ حملُها ونِتاجها، يقال: قد أعَقتِ الناقةُ فهي عَقوق إذا تبيَّن حملُها[7]

ومع ذلك يبقى ما أورده المعجميون مجهودا يُحسب لهم، على الرغم من قلة النماذج، فهي قد أثْرت النص المعجمي، بما تضمنه من أمثلة، من شأنها أن تنمي الدلالات في المعجم.

---

[1] – الخليل، العين، ج6، ص17.

[2] – المرجع نفسه، ص19.

[3] – ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص436.

[4] – المرجع نفسه، ج3، ص437.

[5] – يراجع: ابن الأنباري، الأضداد، ص12.

[6] – محمد بن القاسم الأنباري، الأضداد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، د.ط، بيروت_لبنان، 1987، ص16_17.

[7] – المرجع نفسه، ص185.

في الأخير، فإنه أيًّا كانت درجة دقة المعجميين العرب القدامى في تمثّل وجوه هذه العلاقة بين معاني الألفاظ وتمثّل علاقات بين معانيها، كالتّضاد والتّرادف والضد والاشتراك، فإنها تَتَّحد في كونها تَفرَّعت من النظر في الألفاظ كوحدات دالة على المعنى، وبتعبير أدق، من كون المعنى مُتأصلا في الكلمة، ومن النظر في وجوه العلاقات الممكنة فيما بينها كوجه لحياة العلامات في المعجم، تحت مفهوم الترادف أو الاشتراك أو الاختلاف إلى حد التناقض تحت مفهوم التّضاد، ثم ترشيح نماذج لتمثيل وجوه هذه العلاقات.

5-اللعب العلامي في المعجم العربي:

يبرز اللّعب العلامي في المعاجم العربية كمحاولة لاستثمار خواص اللّغة وتحديدا من خلال ترسيخ الطابع المرن لمكوناتها، بتفعيل أشكال التّعالق بين هذه المكونات على المستوى التوزيعي، بحيث يتصدع المدخل المعجمي في محور الاختيار فاسحا المجال للعلاقات بالبروز وأخذ مكان المركز، وهي العلاقات التي تنشأ بين ما يتفرع من الأصل الواحد وما ينتج من باقي الأصول. إن استثمار مواد المعجم كان وفق الاختيارات التي تسمح بها اللغة ومنطقها، حيث تتحول الوحدة المعجمية إلى عنصر في القضية وتتحرك فيها بناء على قوانين اللعبة ذاتها لأنّ «العديد من البنى النحوية ترجع إلى نفس الخطاطة الهندسية التي تنظّم وجودنا المتجسّد. وهذه الخطاطات هي ما يعطي اللغة خاصيتها الطبولوجيّة التي تربطها بالفضاء والزمان. ومعرفتنا بهذه الخاصيّات الطبولوجية هو الذي يمكّننا من إدراك بعض القيود»[1] والتي تعيننا على إدراك المعنى.

يستعينُ الباحث المعجمي للتعريف بمعنى مدخل معجمي أو بإحدى مشتقاته بألفاظ تنتمي إلى المعجم فلا يخرج عنه في ذلك في شيء، حيث لا يضم النصّ الشّارح مثلا على ألفاظ أعجمية وإنما على ألفاظ تنتمي إلى اللسان الذي ينتمي إليه المعجم*، كما لا يصوغ التعريف إلا وفقا لقوانين اللغة، مما يسهل من عملية المفهمة دون الحاجة إلى الاستعانة بدعائم علامية غير لغوية وإنما فقط بعمليات ذهنية وهو ما توضحه النماذج التالية:

[1] – محمد صالح البوعمراني، المعنى الخطاطي في النّحو دينامية القوة في الجعلية أنموذجا، (الدلالة النظريات والتطبيقات)، الشركة التونسية للنشر، ط1، تونس، 2015، ص272_273.

* – هذا في حالة المعاجم الأحادية، أما لما يتعلق الأمر بمعاجم ثنائية أو أكثر فإن اللغة الهدف تكون مختلفة عن اللغة الأصل.

عض: العضُّ بالأسنان والفعلُ منه عَضَضْتُ أنا وعَضَّ يَعُضُّ. وتقول كلبٌ عَضُوضٌ وفرسٌ عَضوضٌ[1]

مرض: هو مريضٌ، وهم مَرْضَى ومِراضٌ، وهو مَريضٌ مُمْرِضٌ، وأمرضَ القومُ: مرِضَت دوابّهم. وأمرضه الله[2]

شتت: أمرٌ شَتَتٌ، أي مُتَفرّقٌ. وشتَّتَ الأمرَ شتًّا وشتاتًا: تفرّقَ[3]

يظهر اللعب العلامي كذلك في تحكم الباحث المعجمي في قوانين إنتاج المعنى، وفي القدرة على توزيع المداخل في تراكيب، في علاقات مع غيرها بحيث تؤدي الدلالة المتصورة، أو كأن تتلازم العناصر المعجمية «بطول ائتلافها في الاستعمال وكثرة تواترها في تعبير الجماعة اللغوية إما عن ظاهرة عامة وإما عن خصوصية ما في تجربتها في الكون»[4] فتتكلس وتستعمل كقوالب مسكوكة ثابتة فتتحول إلى وحدة معجمية عباراتية يدخل ضمن هذا التحديد الأمثال والحكم المتواترة، لطابعها العباراتي وتلازم المفردات المكونة لها في الاستعمال وارتباطها بتجارب إنسانية:

أبر: إبرة القَرْن، إبرة المِرفَق، إبرة العَقرب[5]

سرمد: وليل سرمد، وفي التنزيل العزيز: قل أَرأَيتم إن جَعلَ الله عليكم النهار سَرمداً. وفي حديث لقمان: جوابُ سَرْمد[6]

من العلاقات التي تبنى عليها مكونات المعجم علاقات العطف، وهي وجه من علاقات الربط بين عناصر التركيب أو بين عدة تراكيب، وهي علاقة تتوفر في كل اللغات، ويُمثل لها في اللغة العربية بأدوات محددة هي: الواو، الفاء، أو، أم، ثمّ، حتى، بل، لا، لكن، وتربط بين مكونات تنتمي لنوع المقولة نفسه، كأن يربط بين وحدتين تنتميان إلى مقولة الاسم، وأخرى تنتمي لمقولة الفعل.

---

[1] – الخليل، العين، ج1، ص72.

[2] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص ص205_206.

[3] – الجوهري، الصحاح، ص254.

[4] – ابراهيم بن مراد، المعجم العربي بين التنظير والتطبيق، ص05.

[5] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص17.

[6] – ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص212.

تسمح هذه العلاقات للوحدات المعجمية بأن تنتظم على منوال أ (ح ع) ب؛ حيث (أ) و(ب) ينتميان للتصنيف المقولي نفسه، و(ح ع) حرف من حروف العطف، مع إمكانية زحزحة مواضع الوحدات المعجمية باعتبارهما طرفين متعاطفين دون أن يحدث تغيير في معنى التركيب[1]، حيث يمكن الاستباق بـ "صاحب الحرج" ونقوم بتأخير "الهِبلعا" دون أن يؤثر ذلك على المعنى العام، نحو ما يظهر في قول الشاعر:

والشدُّ يُدني لاحقاً والهِبلعـــا *** وصاحبَ الحِرْج ويُدني ميْلَعا[2]

وفي حالة الربط الواقع بين تركيبين واستبدال مواضعهما ونستبق بـ: "وكنتِ غير رجيلةٍ"، ونؤخر ما كان حاله التقديم "أنَّى اهتديتِ" في قول الشاعر:

أنَّى اهتَديتِ وكنتِ غير رَجيلةٍ *** والقومُ قد قطعوا مِتانَ السَّجْجِ[3]

تُبيّن كيفية توزع المكونات في الجملة أو التركيب بؤرة الواقعة، حيث يكون المكون الذي يتصدر التركيب موضعيا بؤرة المعنى، ففي الترتيب النمطي للجملة الاسمية يكون المبتدأ في محلّ الصدارة مثلما يكون الفعل في الجملة الفعلية نحو قول الشاعر:

قتلوا ابن عَفانَ الخليفة مُحرما *** ودعا فلم أرَ مِثله مقتولا[4]

إنّ التركيز على كلمة بعينها في المعجم بإحلالها محل المركز بوصفها بؤرة المعنى وجه من وجوه اللعب العلامي، إذ بموجبه تتحول الوحدة المعجمية من كونها عنصرا مساعدا إلى اعتبارها مركزا وبؤرة جديدة، وذلك ليس مرتبطا بمحلها الإعرابي، وإنما يُعزى إلى علاقتها بالمدخل المعجمي، وهي الكلمة التي يبرزها المعجمي في التحليل، نحو التركيز على الزرع ومشتقاته في العينات المدرجة لانضوائها في المجال اللفظي للمدخل زرع:

زرع: وزرع الزارع الأرض. واعطني زرعة أزرع بها أرضي. وفي أرضه زِرّيع كثير وهو ما ينبتُ مما تَناثر من الحبّ وقت الحصَاد. وأنشد الجاحظ لابن فَسْوَة: [من الطويل]

وَلولاَ دَوَاءُ ابن المُحِلّ وعِلمُه *** هَرَرتُ إذا ما النَّاس هرّ كليبُها

---

[1] – يراجع: عبد الجبار بن غريبة، مدخل إلى النحو العرفاني، ص127_128.

[2] – الخليل، العين، ج3، ص77.

[3] – الجوهري، الصحاح، ص321.

[4] – ابن سيده، المحكم، ج3، ص238.

وأخْــرجَ بعــدَ الله أولادَ زارع *** مُوَلَّعةٌ أكتافهـــا وجُنُوبهـــا[1]

في حين تتحول الكلمة ذاتها (ومشتقاتها) من مركز التّبئير إلى الهامش في سياقات أخرى من المعجم ذاته، أو تتحول من الهامش إلى المركز، في حركة منتظمة ومقصودة، فتكون السابقة علامة على اللاحقة:

حرث: حَرَثَ الأرضَ: أثارها للزراعة ذلَّلها لها[2]

والطوْقُ: الطاقَة، والطاقة: القُوَّة من قُوَى الحبل، والحبلُ: عِرق العاتِق[3]

يُستخلص من هذا الفصل أنّ البحث المعجمي لا يخرج عن كونه بحثًا في الأشكال التي يتمظهر فيها المعنى، لأنّ الدراسة التي يقدمها الباحثون في معاجمهم _ والتي بيناها في هذا الفصل _ تصب في الدراسة المحايثة للغة، لأنها ترتكز أساسا على تفكيك الأبنية ثم إعادة تركيبها، وضبط دلالتها المعجمية، وهو ما يفسر استناد عملية تحليل مكونات المعجم إلى مفاهيم تجريدية، لأنها تُعبّر عن رؤية فلسفية لموضوع البحث، كونها تصف طرق إنتاج الوحدات المعجمية، وكيفية اشتغالها ودلالتها على المعنى، بوصفها عناصر تنتمي لنظام المعجم، حيث المدخل الواحد تحصل معالجته شكليا ودلاليا باعتباره وحدة مستقلة، وفي علاقته بغيره بمقارنته ببقية المداخل من خلال خلق علاقات بينها.

ومن معالم هذا البحث ذي الطابع التجريدي؛ وضع نظريات في التوليد المعجمي، وهي أهم نظريات الاشتقاق التي سعى المعجميون إلى تطبيقها في مؤلفاتهم، كالاشتقاق الأصغر والأكبر، ولعل أبرزها جهود ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة، ونظريته في الأصل الدلالي للجذر. ثمّ قيام البحث المعجمي أساسا على مفهوم العلاقات المختلفة كالترادف والتقابل والتضاد والإشتراك، وهي مفاهيم تنبجس جميعا من فلسفته للمعنى وتمثلهم لحياة العلامات في المعجم. إنّ هذا المنزع في التصنيف والتحليل ليس الآلية الوحيدة التي تتوافر عليها معاجمنا العربية، لأنّ دراسة وجهي

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص413.

[2] – المرجع نفسه، ص178.

[3] – أبو الطيب عبد الواحد، شجر الدر، ص99.

الوحدة المعجمية الدالي والمدلولي، من وجهة معرفية، هي بُعْدٌ واحد فقط من أبعاد دراسة المعنى وتصورهم له في المعجم العربي.

الفصل الثالث:

الوضعية التلفظية للعلامات في صلب المعجم

مدخل:

خَلُص البحثُ في المرحلة السّابقة إلى اعتبار البحث المعجمي عند العرب في جانب مهم منه ينحو نحو دراسة المعنى في إطار المعرفة من خلال تتبع دلالة العلامات، لأنّ علماء المعجم انصرفوا في المقام الأول إلى دراسة الدلالة في مستواها الأول، باعتبار العلامة تنوب عن الأشياء في العالم الخارجي[1]، مثلما تناولوا الدلالة كناتج توزع العلامات في سياقات لغوية في إطار التركيب أو الجملة، فأخذ الاهتمام في البداية منزعا شكليا بالأخذ بمعايير لغوية وشكلية، وذلك بالبحث في المعنى في علاقته ببنيات لغوية محضة على مستوى الموجود بالقوة، حيث رُبط إنتاج دلالة الكلمات والجمل بالقدرة على الربط بين العلامات في حالتها الإفرادية والمركبة وما تفيده من دلالة.

ما يعني أنّ الدراسة لم تُبارح نطاق تحليل النسق، بالبحث في الأنظمة المقدرة ذات الطابع الجماعي، والتي يتكافأ فيها جميع أفراد المجموعة اللغوية، وبالموازاة مع ذلك، يُلاحظ في المعجم العربي انتقال إلى مستوى تبحثّ المعنى كحاصل استعمال العلامات في السياقات المقامية المختلفة للتعبير عن الأغراض والحاجات المختلفة، شريطة ألاّ يخرج المتكلم في كلامه عن أعراف كلام المجموعة اللغوية التي ينتمي إليها، وهو ما لم يغفل عنه علماء المعجم، ومن خلال ذلك يمكن الربط بين الاتجاهين من اعتبار أنّ عملية تسمية الأشياء قد سمحت للإنسان بمفصلة الواقع ونقله من عالم الكمون إلى عالم التدليل، في حين مثّلت له عملية الكلام بداية الوجود[2]؛ إذ يُلاحظ في المعجم العربي انتقال بعد تحديد دلالة العلامات اللغوية إلى تتبعها في السياقات التلفظية المختلفة.

فقد أسفرت بنية النص المعجمي العربي _ بناء على استراتيجيات صناع المعجم في شرح معنى المداخل _ عن فهم للمعنى يتجاوز العناصر اللغوية (كالعلامة والتركيب) ذات الطابع التجريدي إلى استثمار عناصر غير لغوية في عملية شرح المعنى، حيث يُعالَج المعنى بوصفه حاصل عملية تخاطبية فعلية بين متكلم ومخاطَب، ما يؤكد تَنَبّه المعجميين العرب إلى أنّ التحليل

[1] – يراجع: فليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ص136.

[2] - Voir : Georges Gusdorf, la parole, 1re éd, Quadrige puf, France, 1998, p91.

الصوري على هذين المستويين (الكلمة والتركيب)، لا يمكن أن يمضي بسؤال المعنى إلى منتهاه، لأنّ كثيرا من الكلمات والتراكيب في استعمالاتهم اليومية لا يُقصد بها، وفي كثير من الأحيان، معناها الحقيقي، لذلك فإنّ المعرفة القبلية بدلالة الكلمات، وعملية تحليل التراكيب تحليلا آليا يكون إجراءً قاصرا لفهم المعنى، ما دفعهم إلى إدراج عناصر جديدة في التحليل، فحصل الانتقال في دراسة المعنى من المعرفة إلى التداول؛ أي من تبحّثه في علاقته بأشكال لغوية وتجريدية كالكلمة والجملة، إلى دراسته في علاقته بسياق التلفظ كالجهة المنتجة والمستقبلة للخطاب، بالتركيز على مقاصدهم من العملية التلفظية، عوض الاكتفاء بالتحليل اللاواعي للمعنى الظاهر[1].

انتبه إذا علماء المعجم إلى أنّ استعمال العلامات في السياقات المختلفة يفسح المجال لإنتاج معاني لا نهائية لأنها مرتبطة بمقاصد مستعملي العلامات وبكفاءات مؤوليها في السياقات المختلفة، فاكتشفوا أنّ إنتاج العلامات اللغوية وتأويلها على هذا المستوى إنما يُعزى إلى ربطه بالجهات المنتجة والمستقبلة للخطاب، وهو ما دفعهم إلى الاهتمام بهذه الأطراف بتعيينها تارة وتوصيفها تارة أخرى، وهو ما سنفصل فيه من خلال ما سنتعرض إليه في هذا الفصل برصد الأبعاد التداولية للأحداث اللغوية في صلب المعجم العربي.

[1] – يراجع: جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، تر: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد_العراق، 1987، ص238.

المبحث الأول:

من خطاب المعرفة إلى خطاب التداول

حين نتحدث عن التداول فهذا يعني أننا نتجاوز مفهوم الكلمة والجملة الضيّقين إلى مفهوم الملفوظ، وهو في حقيقته تجاوز لمفهوم الدلالة إلى مفهوم المعنى، بحيث يكون هذا الأخير أعمّ من مفهوم المصطلح الأول _ عكس ما نجده متداولا عند الباحثين من أنّ المعنى مرتبط بالكلمة والجملة والدلالة بالسياق _ لارتباط الدلالة بالكلمة وبالجملة؛ أي بما تدل عليه العلامات اللغوية في أصل الوضع، جاء في التعريفات «الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول»[1]، بينما يرتبط المعنى بفعل القول، بوصفه حدثا تواصليا تحكمه حيوية استعمال العلامات وتداولها، والفرق بين المستويين هو فرق بين ما يقدم في المعجم العربي من مقابلات للمداخل، وما تُفيده المداخل ذاتها عند استعمالها في السياقات المختلفة، وبذلك فالتوصل إلى دلالة الجملة لا يشترط سوى معرفة لسانية مسبقة، والمرهونة بمعايير شكلية صرفة، تتحدد بالإحاطة بالدلالة المعجمية لمكوناتها الذرية مضافا إليها المعنى التركيبي النحوي[2]، بينما يقتضي فهم معنى الملفوظ النظر إلى إليه كجملة تمّ التلفظ بها في زمان ومكان محددين من متكلم إلى متلق محددين كذلك، حيث تتحول العلامات اللغوية من وحدات من نظام الدلالة إلى وحدات لا يمكن التعرف على معناها إلا في صلب عملية التواصل[3].

1-البعد التداولي للأحداث اللغوية:

أشرنا فيما تقدّم إلى أنّ الغاية من استعمال العلامات هو تحقيق التواصل، وبتعبير أدق التواصل التقاصدي؛ أي الذي يتحقق فيه القصد من من جهة المتكلم والمخاطَب[4]، ولا بدّ أن استعمال اللغة بإنتاج العلامات وفهمها وتأويلها ليس بتلك البساطة التي يمكن أن نتصورها في بادئ الأمر، من اعتبار العملية لا تعدو أن تكون اختيارا لمجموعة من العلامات اللغوية، أو بالتوليف بينها وفق ترتيب معين، بحيث يكفي لفهم المعنى امتلاك معرفة لغوية مسبقة.

---

[1] – الجرجاني، التعريفات، مكتبة لبنان، د.ط، بيروت_لبنان، 1985، ص109.

[2]- Voir : G. Spielmann, L'énonciation, https://opsis.georgetown.domains.

[3] – يراجع: أمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، تر: أحمد الصمعي، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت_لبنان، 2005، ص59.

[4] – يراجع: ادريس سرحان، التأويل الدلالي-التداولي للملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة للمؤول، ضمن بحوث التداوليات علم استعمال اللغة، عالم الكتب الحديث، ط2، إربد_الأردن، 2014، ص124.

حقيقٌ أنه في البداية لا بدّ من توفر شروط مبدئية؛ أولها المعرفة اللغوية من حيثُ اشتراك كلّ من المتكلم والمتلقي في السّنن؛ وهو مجموعة القواعد التي تمكنهما من إعطاء معنى للعلامات[1] من قواعد اللغة صرفاً ونحواً ودلالةً؛ وهو ما اهتم به علماء العربية قديما من خلال البحث في الألفاظ المرسلة باستقصائها وربطها بدلالتها، وكذا تحديد قواعد تركيب الجمل في العربية، لأنّ النطق بكلمات أعجمية أمام متلق عربي لا يتقن غير لغته، لا يمكن أن يُحدث في ذهنه أي معنى، لأنه لا يمتلك تصورات تقابل تلك العلامات اللغوية، وبالتالي فهي بالنسبة إليه مجرد أصوات فارغة من المعنى (حالة اللا معنى)، فصديقي على سبيل المثال لن يفهم قولي /سآتي حالا/ إلاّ إذا كان يتكلم العربية[2]، كما أنّ استعمال كلمات عربية في تراكيب لا تخضع لقواعد الجملة العربية المتعارف عليها في العرف والاستعمال سيؤدي إلى غموض في المعنى، كقولنا الدرسَ زيدٌ الصباحُ.

غير أنّ الإحاطة بمعجم اللغة وبقواعد النحو لا يضمن دائما إنتاج العلامات وتأويلها وفهمها في السياقات المختلفة، إذ «ليس إنتاج اللغة وتأويلها عمليتين قائمتين على نظام ذي طابع ترميزي حصرا. فوجود نظام ترميزي والمواضعة في اللغة لا شكّ فيه، إلّا أنّ استعمال اللغة لا يقتصر على مجرد عملية ترميز (بالنسبة إلى الإنتاج) وفك الترميز (بالنسبة إلى التأويل)»[3]، وإنما يرتبط جزء كبيرٌ من العملية بالإحاطة بمعنى العلامات اللغوية أو الملفوظ في السياق الذي تحصّل فيه، وهو ما دفع بعلماء المعجم إلى ربط المعنى بالاستعمال في السياقات المختلفة، ما يجعل كثيرا من التراكيب والعبارات التي يسوقها المعجمي لا تستمد معناها من مكوناتها الذرية، بقدر ما ترتبط بعناصر خارج لغوية، ما جعل الباحث المعجمي يتجاوز إطار البحث في نسق اللغة العربية، إلى البحث في استعمال ذلك النسق في السياقات للتعبير عن المقاصد المختلفة.

إنّ التراكيب التي لا تمكننا من معناها بناء على معرفة لغوية مسبقة، من خلال الرهان على بنيتها الصورية، كانت وراء فشل الذكاء الاصطناعي والهندسة اللسانية فشلا نسبيا، وهذا لأنّ هذه

[1] – يراجع: أمبرتو إيكو، العلامة، ص48.

[2] – يراجع: المرجع نفسه، ن.ص.

[3] – آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد للتواصل، تر: سيف الدين دغفوس وآخرون، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت_لبنان، ص22.

الأخيرة تنظر إلى اللغة باعتبارها نظاما ترميزيا، ما يجعل معالجتها تنبني على هذا التصور[1]، في حين أنّ عملية إنتاج وتأويل الملفوظات تستدعي معارفا لا يمكن اعتبارها لغوية، وبالتالي فإنّ محاولة فهم وإدراك المعنى، يتطلب أكثر من مجرد معرفة لغوية ولسانية[2]، وأكثر من عملية تفكيك للرموز، وإنما إلى سلسلة من الاستدلالات التي تأخذ بعين الاعتبار _ إضافة إلى الملفوظ في ذاته _ الاستعانة بملابسات الخطاب، وهو السياق العام الذي جرت فيه عملية التلفظ.

فبالإضافة إلى المعرفة اللغوية؛ لا بدّ أن يسلك المخاطَب مسالك عقلية كالافتراض المسبق (Le présupposition)، الذي يستعين فيه على التضمين (L'implication) إذ تسمح مقدمة منطقية أو قضية صادقة للمتلقي من الانتقال إلى نتيجة محددة بفضل عملية الاستلزام[3]، كأن يسأل شخص (أ) شخص (ب) قائلا: هل تشاهد فيلما السهرة؟ ويجيبه (ب) بأن لديه موعدا في الصباح الباكر، هذا الجواب الأخير لا يتناسب مع قوانين اللغة مع السؤال المطروح، ومع ذلك فإن الشخص (أ) يفهم عزوف (ب) عن حضور الفيلم على الرغم من أن الإجابة لم تحتو على النفي (لا، لن أشاهد فيلما السهرة)، وبالتالي فإنّ ما قام به الشخص (أ) هو عبارة عن عملية استدلالية منطقية، حيث انتقل من الجواب (لدي موعد في الصبح الباكر) والذي يستلزم ألا يسهر ليلا، لأن السهر يؤخره عن الاستيقاض صباحا، وبالتالي سيتسبب ذلك في تأخره عن موعده، وبالتالي فالمعنى الذي توصل إليه ليس متعلقا بمعنى العبارة في ذاتها، وإنما هو متعلق بعناصر غير لغوية وتحديدا بقصد المخاطَب، فالعبارتان: **رَفْرَفَ على ولده**[4]، و**أسندتُ إليه أمري**[5]، و**عَلِقت بِقَلبي علاقةُ جِنّيّ**[6] لها دلالات مسبقة، لأنّ المتلقي يمكن أن يصل إليها من سبيل بنائها اللغوي، ومع ذلك يتنبه بناء على القيود التي تفرضها معتقدات المشاركين في الحوار[7]، أن المعنى الحرفي لا

---

[1]– يراجع: آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد للتواصل، ص19.

[2]– يراجع: المرجع نفسه، ص20.

[3] – يراجع: جاك موشلر وآن ريبول، التداولية اليوم، تر: مجموعة باحثين، دار سيناترا، ط2، تونس، 2010، ص112 وما يليها.

[4] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، 370.

[5] – المرجع نفسه، ص477.

[6] – الخليل، العين، ج1، ص163.

[7] – يراجع: جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ص238 وما يليها.

يستقيم في ذلك السياق المخصوص، وبالتالي فهو ليس المعنى الذي أراده المتكلم، ما يجعل المخاطَب يبحث عن المعنى غير الحرفي وهو المعنى المُضمن في القول.

ومن هنا إذن تبرز قيمة استثمار العناصر غير لغوية في تأويل الملفوظ، ما جعل الدراسات حديثا تتجه صوب الاهتمام بالمتكلم والمخاطَب، في اتجاه جديد يعرف بالتداولية، باعتبارها اتجاها يأخذ بعين الاعتبار دراسة اللغة في الاستعمال وتفعيل دور السياق* غير اللغوي في دراسة المعنى بدقة، فهي ترصد الكلام في زمان ومكان حدوث العملية التواصلية في علاقة كل ذلك بالجهة المنتجة والمؤولة، فالإحاطة بعناصر السياق وفق هذا المنظور يساهم في فهم المعنى، أما من جهة المتكلم فيتخذ الإجراء منحى مغايرا، بإخضاع الكلام بمكوناته اللغوية وكيفية التأليف بين عناصره لخصائص سياق التلفظ، وهو ما أشار إليه علماء البلاغة واللغويون العرب بوجه خاص بعبارة لكل مقام مقال، فمقام المدح يختلف عن مقام الذم والرثاء والمدح إلى غير ذلك.

كان الاهتمام بعامل السّياق في الدراسات اللغوية الغربية الحديثة ردّ فعلٍ على الدراسات اللسانية المحايثة، التي أهملت عاملا مهما في تحديد المعنى، وهو ظروف الكلام وأطرافه؛ ونقصد بكلامنا البنيوية التي أقصت مستوى الكلام (la parole)، واهتمت بدراسة اللغة أو اللسان (La langue)، وذلك لارتباط الكلام بالسياقات التي أنتجته ارتباطا كليا، ما أسفر عقب ذلك عن ظهور مدارس واتجاهات لغوية اعتنت بالكلام باعتباره موضوعا للدراسة، في حين تهتم البنيوية بالنظر في الأنظمة المجردة والمخزنة في ذهن أفراد الجماعة اللغوية الواحدة، بحيث يصبح موضوع الدراسة هو حاصل ما خزّن في ذهن الأفراد 1+1+1+1... ، للتّوصل في الأخير إلى حصر

*– السياق لغة من من الجذر اللغوي (س. و. ق)، وهو مصدرٌ للفعل سَاقَ يَسُوقُ سَوْقًا وسِيَاقًا وهو يدل على التَّتَابع أو الإيراد، جاء في لسان العرب «وقد انساقت وتساوقت الإبلُ تساوُقا إذا تتابعت»: ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص166، وهو لا يبتعد عن المعنى الاصطلاحي للفظ، والذي يقصد به تَتَابُع الوحدات اللغوية التي تحقق التركيب وهو السياق اللغوي (Le contexte linguistique)، كما ويراد به كذلك مجموع الظروف التي صاحبت أداء لغويا ما، أو هو سياق الحال أو المقام (Le contexte situationnel)، إذا فالأول مرتبط بالجملة أو النص، أما الثاني فيتحدد بالأوضاع غير اللغوية.

وتحديد النظام العام المقدر للغة، كما وتقوم الدراسة على مستويات مختلفة محددة هي مستوى الأصوات، ومستوى الصرف، ومستوى التركيب وأخيرا مستوى الدلالة[1*].

إن البدايات الأولى لظهور اهتمام العرب بالسياق أو المقام كان لدى البلاغيين، بربطهم المقال بالمقام (لكلّ مَقام مَقال)؛ فالمقصود بالمَقام مراعاةُ المتكلم لأحوال مخاطَبيه الاجتماعية والثقافية والنفسية والمعرفية، حيث عُدّ عامل مطابقة القول لمقتضى الحال معيارا جماليا في البداية، وبه يُحكَم على القولِ بالصحةِ أو الفسادِ، أما المقالُ فكل ما يُتَلفّظ به من أقوال*، كما واعتمد الأصوليون على السياق في عملية شرح آيات القرآن، بالبحث في أسباب النّزول كدعامة أساسية في تأويل النصوص، وإخراجها من أيّ إلباس أو غموض، أما نحاة العرب فكان مفهوم السياق لديهم أكثر تحديدا، وتناولوه بكثير من التّفصيل في حلّ كثير من المسائل اللُّغوية، حيث لم تَنحصر دراسة اللُّغة عندهم في دراسة بنيتها، بالنظر في أشكالها وتوليفها في أنفس كلماتها وأحوال تراكيبها، وإنَّما يَظهر جليًّا اعتبارهم اللّغة تحصيلا فعليا، فربطوها بالظُّروف أو السّياقات التي أُنتجت أو قيلت فيها، بالأخذ بعين الاعتبار لعناصر الخطاب، من متكلم وحال المخاطَب، ودرسوا أثر ذلك في توجيه الكلام وتحديد معناه.

يظهر هذا الإجراء في التحليل تحديدا في تفسير بعض الآيات القرآنية، حيث عمد اللغويون والمفسرون في شرح معانيها إلى استثمار ظروف إنتاج هذه الخطابات، كعامل مساعد للفهم الأمثل

* – لم تقدم اللسانيات البنيوية إجابات مقنعة عن منهجها في دراسة اللغة، حيث تعرضت لانتقادات عدة ومن أبرزها إقصاءها عند التحليل لظروف التلفظ، حيث ركزت فقط على اللغة وأهملت دراسة الكلام. قدم فيرث (J. R. Firth) مشروعا مهما في ميدان دراسة اللغة، والذي عُرف فيما بعد بالنظرية السياقية، مستفيدا من نتائج دراسات عالم الإناسة مالينوفسكي (B. Malinowski)، يراجع: هادي نهر، علم اللغة الاجتماعي عند العرب، ص168. يمكن تلخيص مشروع فيرث في رفضه النظر إلى المعنى في علاقته باللفظ وبما يحيل إليه في الخارج أو في الذهن، في ظل رؤية عقلية محضة، إلى اعتباره حاصلا من الاستخدامات الفعلية للغة؛ أي إنه تخلى عن اهتمامه بما هو موجود في الأذهان وأمسك بما هو موجود فعلا وهو الكلام المحصّل، وبالتالي فإن المعنى ليس كامنا في الذهن وليس ناتج عمليات ذهنية مجردة، وإنما المعنى ناتج من الاستعمال الفعلي للّغة في إطار ما يُعرف بالكلام أو القول، وأي محاولة لإدراك المعنى في منأى عن هذا المعيار لا تسفر إلا عن اضطراب في التحليل وعسر في الفهم، يراجع: المرجع نفسه، ص188.

* – يمكن أن يكون "المقال" على هيأة كتابية كما هو الحال في نصوص مدونتنا، إلا أن هذه النصوص والعبارات المكتوبة كانت في أصلها أقوالا قد تم التلفظ بها في سياقات معينة.

لصميم المعنى ولمقاصد الآيات، ما يجعل البحث في المعنى بحثا في عبارات منجزة إنجازا فعليا، وهو النهج نفسه الذي سار فيه الباحثون المعجميون، كونهم انطلقوا من مدونة منجزة فعليا، حيث نلاحظ كيف ركزوا على إيراد جمل وتراكيب ذات طابع تلفظي، ثم يُعقّبون عليها بتقديم المعنى كناتج عن هذه العملية، وهو معنى مرتبط باستعمال جمل في مقامات محددة، وحصل التلفظ بها من جهات محددة لتحقيق أغراض محددة كذلك. إنّ الاهتمام ببنية هذه الجمل وربطها بمقامات إنجازها، يقتضي الإحاطة بمنتج هذه الملفوظات وبمستقبلها، والنظر إليها كخطابات مكتملة، لها باث وهو المتكلم أو صاحب الخطاب، ومتلق وهو الذي يستقبل الخطاب، والخطاب في ذاته باعتباره ناتج هذه العملية التخاطبية[1].

لم يغفل إذن علماء العربية عن عامل السياق وأهميته في تحديد المعنى، بما يضمه من كافة الظروف والحيثيات التي تحفّ بالحدث الكلامي من متكلم ومخاطَب والخطاب (الملفوظ)، واعتبروا «أنّ مستوى الأبنية المقدّرة (العميقة) من خلال النظر إلى المواقف الخارجية وأحوال الخطاب عندهم أهم من مستوى اللفظ أو (الأبنية السطحية)»[2]؛ ما جعل بحثهم يستدعي في عديد من النماذج الاستعانة بالسياق غير اللغوي، دون إهمال للسياق اللغوي، لأن المتكلم لا مناص له من أرضية لغوية يبني عليها ملفوظه، حيث يمر عبر سلسلة من الاختيارات اللغوية التأويلية، والتي تظهر على شكل مفاتيح للملفوظ، يستعين بها المخَاطب في تفكيك المعلومات المشفّرة في الكلام، وهذا في حالة ما كان كل من المتكلم والمخاطب ينطلقان في عملية التواصل من سنن مشترك،

---

* – تحدّث جون لاينز في كتابه اللغة والمعنى والسّياق عن أهمية السياق في فهم الوحدة الكلامية المنطوقة أو المكتوبة، وقبل ذلك تساءل عن علاقة السياق بمعنى الوحدة الكلامية، وانتهى إلى أن كلا منهما يُتَمم الآخر، ويفترض مسبقا كل منهما الآخر إذ «تُعتبر النصوص مكونات للسياقات التي تظهر فيها أما السياقات فَيتمُّ تكوينها وتحويلها بشكل دائم بواسطة النصوص التي يستخدمها المتحدثون والكتاب في مواقف معينة»[1]، يراجع: جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ص215. ويفهم من كلامه أنه لا فرق بين النص المكتوب والمنطوق على الرغم من طبيعتهما المختلفة، فالنصوص المكتوبة ما هي في الحقيقة إلا أقوالٌ تمّ التلفظ والنطق بها في سياقات محددة، وتحولت فيما بعد إلى نصوص مكتوبة، أو أن الكاتب المنتج للنص المكتوب في البداية انطلق من رغبة في إيصال فكرة أو معنى ما إلى متلق محدد؛ أي تتوفر عناصر الخطاب وهي المتكلم والمخاطب والرسالة وزمان ومكان التحدث وهي الخصائص نفسها التي تطبع النصوص المعجمية التي بين أيدينا.

[2] – هادي نهر، علم اللغة الاجتماعي عند العرب، الجامعة المستنصرية، ط1، د.ب، 1988، ص206.

وإلا استحال التواصل من أساسه، وما يساعد على إنجاح هذه العملية هو عدم خروجهما عن الأعراف الخطابية والاجتماعية نفسها*.

والبحث المعجمي العربي لم يغفل عن هذا العنصر المهم في دراسة المعنى، حيث يظهر في هذه المؤلفات نزوع واضح إلى اعتبار عامل السياق في تحديد معاني عديد من العبارات، بما يشتمل عليه من إحاطة بصاحب الخطاب ومتلق الخطاب الفعليين، ونقصد بكلامنا حرص المعجميين على ذكر أسماء الشعراء وأصحاب بعض الأقوال المأثورة وأسماء القبائل مثل اليمن والبحرانيين[1]، ما يجعلنا نتصور حيثيات الكلام وأطرافه، ثم بعد ذلك يُعقِّب على المقصود من الكلام، هذا الإجراء حسب تصورنا لم تكن الغاية منه الأمانة في نقل هذه العبارات بقدر ما هو تنبيه إلى وعيهم بأن إنتاج المعنى وتأويله يقضي تعيين الجهة المنتجة والمؤولة للملفوظ؛ ومعنى ذلك أن المعنى الذي قصده المتكلم لا يتأتى من تفكيك بنية الجملة، وإنما هو مرتبط بدرجة كبيرة بمحاولة المخاطَب أن يأخذ مكان المتكلم محاولا بناء قصد هذا الأخير من الكلام.

وهي استراتيجية اعتمدهما أغلب صُنَّاع المعاجم، وإن كان قد لجأ كذلك إليها غيرهم وللأغراض نفسها حيث إنّ «اعتماد النحاة لسياق الحال (وهو ما) يتّضح من استعانتهم بإرادة المتكلم والمخاطَب؛ في تعيين معنى التراكيب ثم اهتمامهم بمضمون الرسالة»[2]؛ أي أن الكثير من التراكيب التي نقرأها في المعجم تصير غير مكتملة المعنى، أو غامضة المعنى إنْ المعجميُّ أخذها وقدّمها مبتورة عن منتجها الذي تلفظ بها، وفي محاولة لتدارك غياب السياق فعليًّا كعامل

---

* – فرّق جون لاينز كذلك بين مفهوم لفظة الجملة التجريدي والمحسوس، وهو الباب الذي منه تطرق إلى أهمية السياق في تحديد معنى الوحدة الكلامية، وتجريدها من صفة الغموض إلى الوضوح، ذلك أن الأولى تنتمي إلى طبيعة منطقية لغوية، وهي من اهتمامات اللغوي الذي يقيس بها النصوص والعبارات ويبحث في حسن التركيب أو فساده، أما بخوص الثاني فإنها متعلقة بما هو مُحصّلٌ فعلا ويحتكم لذلك على جملة القوانين الناظمة للخطاب، وهذا يفضي إلى القول بأنّ «معنى الوحدة الكلامية يتجاوز ما يُقال فعلا، إذ أنه يتضمن أيضا ما هو مقصود ضمناً (أو ما يفترض مسبقا) وللسياق صلة وثيقة بهذا الجزء من معنى الوحدات الكلامية»، جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ص222. وبناء عليه تضحى دراسة بنية الجملة ودلالتها قاصرة عن تحديد المعنى المقصود.

[1] – يراجع: الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص62.

[2] – خالد اسماعيل حمدو، دور الوظائف النحوية في الناتج الدلالي، أطروحة دكتوراه، جامعة تشرين، سورية، 2009، ص 119.

ملموس فإنه يلجأ إلى إعادة تشكيله لغويا أو تمثله ذهنيا، أضف إلى ذلك أنَّ المعجمي في مقام شرح بعض الأشعار سيتعذر عليه تحديد معناها بدقة إذا لم يكن محيطا بمعلومات من قبيل من قائل هذه الخطابات وفيمن قيلت ولأي غرض.

2-اللغة وتحقيق الأغراض:

لعلّه من نافلة القول أن نؤكد على أنّ نتائج البحث اللغوي حديثا والقضايا التي تُعنى بها التداولية لا تختلفُ عمَّا اصطبغ به التفكير اللغوي عند العرب قديما؛ نظرا لأنّ العرب قديما قد تناولوا اللغة بوصفها علامات تُستعمل بغرض التواصل وبهدف تحقيق الأغراض بصورة تسمح بتجلي مقاصدهم المختلفة، ويظهر ذلك من تعريف ابن جني للغة يقول: «أمَّا حدّها فإنها أصوات يُعبّر بها كل قومٍ عن أغراضهم»[1]؛ وهو تحديد مُكتنزٌ بإشارات واضحة إلى مفهوم التواصل بالتلفظ، كعملية تستند إلى فعل التلفظ (acte d'énonciation)، الذي مصدره ذات كصاحبة الملفوظ، والمقصود بالملفوظ كمخاطَب، والملفوظ في ذاته (énoncé)، ما يجعل العملية مرتبطة بمفهوم الممارسة والتفاعل بين هذين الطرفين.

وفي التفكير المعجمي عند العرب؛ يأخذ المعنى في المعجم العربي بُعدا تداوليا بامتياز، نظرا للصيغة التي وردت عليها بعض الجمل والتراكيب، التي لا يقدمها الباحثون المعجميون كمتتاليات لسانية قارة، تستمد دلالتها من مكوناتها، وإنما بوصفها عبارات تمّ إنتاجها والتلفظ بها فعليا، وتمّ تداولها مُسبقا بين متكلمين فعليين، ولذلك سيحاول البحث وصف سيرورة إنتاج المعنى في المعجم العربي بتعيين مظاهر التداول فيه، استنادا إلى استراتجيات صناع المعاجم في التعريف بالمعنى في المعجم، الذي لم ينحصر في تقصي ألفاظ اللغة وتذييلها بمعانيها، أو بالتأليف بينها في عبارات مختلفة، والتعليق على ما تفيده من دلالة من وجهة لسانية صرفة، وإنما في إطار علاقة المعنى بمنتجي هذه الملفوظات، ما يجعل من العبارات التي اعتدنا أن نقرأها في هذه المعاجم تتحول من مجرد تراكيب يستعين بها المعجمي لإثراء مادة نصوصه، مطَرّزا بها مضمون الكتاب، إلى خطابات فعلية، توضح تصور المعجميين للمعنى باعتباره تتحكم فيه مقاصد المتكلمين ووعي المخاطَبين وإمكاناتهم في التأويل.

[1] – ابن جني، الخصائص، ص44.

يبرزُ الطّابع التلفظي والتخاطبي لهذه النصوص والعبارات:

-أولا؛ في تكرار فعل القول الذي ينتج عنه القول، فهو بذلك ينتمي إلى مجال الكلام؛ ما يعني أننا خارج مجال اللسان أو المعرفة اللغوية؛ أي أنه ليس من اختصاص اللسانيات كونه فعلا سيكولوجيا أو اجتماعيا، وما يجعل من عملية تأويل هذه الملفوظات متعذرا ربطها بسياق التلفظ كونها تحوي صريفات لا معنى لها إلا بالإحالة على السياق[1].

ونقصد بذلك ربط هذه التراكيب بجهات منتجة، والتي يؤكدها فعل القول نحو **يقال، قيل، قالوا، قال،** وكلها إشاريات تُثَبّت الطابع التلفظي لهذه التراكيب، وهو إجراء يحدد منطق اشتغال اللغة، لأنّ المعجمي لما يستعين بهذه الإشاريات، فإنه يبين للقارئ أن المتوالية التي سيقدمها ليست بجملة، وبالتالي فإن التحليل الصوري لها لن يفي بالغرض في محاولة فهم معناها، بل هي ملفوظ أنتجته جهة محددة، وذلك يقضي النظر إليها لا كجملة تخضع لمعايير شكلية، وإنما كتحصيل يرتبط معناه بقصد المتكلم، هذا كما أنّ ربط التراكيب بفعل القول إنما هو إحالة إلى حياة سابقة كانت عليها اللفظة من خلال الإحالة على متكلمها.

يقال: فلانٌ يمتُّ إليك بقرابة[2]

وتقول: اطوِ جرابها بالحجارة[3]

يمكن لفعل القول المسند إلى فاعل مجهول (يقال، قيل)، اعتبار المتكلم غير محدد، وبالتالي يمكن لأي متكلم أن يكون هو المتلفظ الحقيقي، في اللحظة التي يتحقق فيها الملفوظ في الزمان والمكان المحددين، ما يجعل التركيب أو الجملة في كل مرة تتحقق فيها من متكلم مختلف، تعتبر ملفوظا مختلفا تماما، فالتحصيل الفعلي للجملة ذاتها عدة مرات، وفي سياقات مختلفة، هي في الحقيقة تحصيلات مختلفة لها، حيث كل مرة تحمل المعنى الذي قصده المتكلم في ذلك التحصيل المخصوص[4]، فيكون لتغير المُتَلفظ الفعلي للكلام أثرا في المعنى لارتباط هذا الأخير بمقاصد

[1] – يراجع: أوليفيي روبول، اللغة والإيديولوجيا من الذي يتكلم؟، تر: مبارك حنون، http://saidbengrad.free.fr/al/n12/5.htm .

[2] – ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص88.

[3] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص130.

[4] – يراجع: عبد السلام اسماعيلي علوي، التلفظ والإنجاز، https://www.aljabriabed.

المتكلم التي تتغير بتغيره، فعبارة **هل معك جُرحة؟**[1] يمكن أن تحتمل قائمة معاني مفتوحة لارتباطها بطبقات الخطاب وانفتاحها على قائل متغير، لأنّ المعنى «هو ما يعنيه المتكلم، أي ما يقصد أن يقوله، وما تعنيه الجملة، أي ما ينتج عن الاقتران بين وظيفة تحديد الهوية ووظيفة الاسناد»[2]؛ ولذلك فكيفية إدراك المعنى وفق هذا التصور تتأتى من بحث كيفية استعمال العلامات المرتبط بقصد المتكلم، لذا فالمعنى يتحصل من الاستناد إلى عناصر خارج لغوية، عوض الاكتفاء بالتحليل الصوري لشكل المعنى وتمظهراته، وبالتالي فما يحدد ماهية الكلام هو "العلاقة التخاطبية"، وليس العلاقة اللفظية وحدها[3].

–ثانيا؛ في انصراف المعجميين في كثير من السياقات وأثناء تأويل هذه الملفوظات إلى تعيين صاحب الخطاب ومؤوله؛ أي منتجيه الفعليين وهما المتكلم ذاته والمؤول، كما قد يلجأ إلى الإشارة إلى بعض خصائص سياق التلفظ، ليعطي الإنطباع لدى قارئ المعجم بأنّ إنتاج هذه الملفوظات يتحكم فيه مُتكلم وعملية فهمه تُعزى لكفاءات مُتلقٍّ، ما يجعل سيرورة إنتاج المعنى في المعجم العربي إنما تؤول «كما يوصله المتكلم (...) ويفسّره المستمع (...)؛ لذا فإنها مرتبطة بتحليل ما يعنيه (المتكلمون) بألفاظهم أكثر من ارتباطها بتحليل ما يمكن أن تعنيه كلمات أو عبارات هذه الألفاظ منفصلة»[4]؛ وبناء عليه؛ فالبحث سيحاول رصد معالم التداول التي اطردت في المعجم العربي بتحديد طرفي الخطاب وكفاياتهم في إنتاج وتأويل الملفوظات، وهو وصف لسيرورة إنتاج المعنى في المعجم.

أ–الذات المتكلمة في المعجم:

من المفاهيم التي تنهضُ عليها التداولية مفهوم المتكلم؛ باعتباره منتج الخطاب، ومحرّك العملية التخاطبية في ظل قصدية مُحددة، تنشأ هذه العملية من عبارات مستقيمة يتلفظ بها المتكلم

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص130.

[2] – بول ريكور، نظرية التأويل، الخطاب وفائض المعنى، تر: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، ط2، المغرب، 2006، ص39.

[3] – يراجع: طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص215.

[4] – جورج يول، التداولية، تر: قصي العتابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت_لبنان، 2010، ص19.

تكون دالة على معنى (ذات فائدة)، وموجهة إلى مُخاطَب محدد، يكون مقصودا بمضمونها، ما يجعل أيّ حوار ملموس يستدعي على الأقل طرفين يتحقق القصد منهما معا؛ لأنّ السامع الذي يقع في أذنه الكلام دون قصد لا يعتبر مخاطَبا[1]، حيث ينشأ الكلام بداية من مقاصد باعثة على التلفظ ينطلق بناء عليها المتكلم مستعملا جهازه الصوتي في تحويل هذه المقاصد إلى ملفوظ[2].

تظهر قيمة استثمار هذا الإجراء في المعجم العربي في تأويل معنى الملفوظات بناء على قصد أصحاب الخطاب؛ ما يعني أنّ الملفوظ في ذاته لا يحمل أيّ معنى، وإنما معناه ينتج فقط من محاولة إعادة بناء قصد المتكلم والكشف عن بواعثه من الخطاب، وهو ما يتبين في المثال التالي:

وفي الحديث: «ليس لعِرق ظالمٍ حقٌّ»، وهو الذي يغرسُ في أرض غيره، وذلك أنّ الرجل يجيءُ إلى أرضٍ قد أحياها رَجُلٌ قبلهُ فيغرسَ غرسًا فيها أو يُحدِثَ فيها حدثاً يستوجبُ به الأرضَ[3]

ومن المجاز: إيَّاكَ والقَذَع: والخَنا والرَّفث[4]

وقول عمر بن أبي ربيعة: أَمُبْدٌ سؤَالكَ العَالمينا

قيل: معناه أمُقسِمٌ أنت سؤالك على الناس واحداً واحداً حتى تعُمهم[5]

حيث تُبيّنُ طبيعة التعقيبات التي وردت في ذيل هذه العبارات أنّ المعنى لم يتحصّل من بنيتها اللغوية، وإنما رُدَّ إلى ما قصده المتكلم الفعلي؛ ما يعني أنّ عملية رصد المعنى هي في واقع الأمر ترتكز على تحديد غرض المتكلم وقصده من كلامه[6]، لذا فإنّ قارئ المعجم العربي يتعذر عليه بناء فرضيات صحيحة عما قصده صاحب هذه الملفوظات، إذ لن يستقيم المعنى في ذهنه إن هو تتبع دلالات المكونات التي يتألف منها الملفوظ، وبذلك فهو لن يتوصل إلى المعنى من تلقاء نفسه، لذا نلاحظ تدخل المعجمي في كل مرة ليحدد هو بنفسه هذه المقاصد.

---

[1] – يراجع: ادريس سرحان، التأويل الدلالي–التداولي للملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول، ص124.

[2] – يراجع: أوزفالد ديكرو، التلفظ، تر: صابر الحباشة، لسانيات الخطاب، دار الحوار، ط1، سورية، 2010، ص26.

[3] – الخليل، العين، ج1، ص153.

[4] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص62.

[5] – ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص81.

[6] – يراجع: عمر بلخير، السياق في ظل النظرية المعرفية، مجلة الأثر، ع18، الجزائر، 2013، ص116.

ويمكن تقسيم هذه الملفوظات التي أراد بها صناع المعاجم إثراء مادتهم المعجمية لفظا ومعنى؛ إلى عبارات صدرت عن الأعراب والتي يتداولونها في حياتهم اليومية، وتختلف عن الشعر في كونها تراكيب لا ترقى إلى رفعة الشعر في البلاغة ولا تخضع للوزن والقافية، وقد عدّت أحد الأصول التي اعتمدها علماء العربية في استنباط النحو العربي، إضافة إلى القرآن والحديث والشعر، نظرا للخصائص التي تتوفر عليها فهي وإن كانت لغة الحديث اليومي للعربي إلا أنها ذات قدر من الفصاحة لأنها جمعت من قبائل يشهد لها بالفصاحة، بالإضافة إلى نوع آخر من العبارات الذي ينماز عن الأول في قوة بلاغته وخضوعه للوزن أو القافية مثلما هو الحال في الشعر.

إنّ عملية إنتاج الكلام وتوليد المعاني مرتبطة بمنتج الملفوظ الفعلي تحديدا، وبكيفية تعبيره عن قصده بدقة*، لذا فإن أهمية القصد تظهر في قدرة المتكلم على بلورة الكلام، وأسلوبه في تحوير المعنى على النحو الذي يوقعه في نفس المتلقي الموقع الذي ابتغاه، ويحقق به غايته من التواصل، وهو ما جعل الباحثين، خاصة الفقهاء، يركّزون أساسا على بحث الأغراض، وهو ما عرف لديهم بمفهوم المقاصد، ما يجعل معاني الخطابات في دراسات العرب تُستشفّ من مقاصد المتكلمين، وليس مما يفهم من الملفوظ من حيث بنيته اللغوية[1]، ولا حتى مما يفهمه المتلقي، إذ نلاحظ في المعجم العربي أن المعجمي يتحد في حدود الإمكان مع المتكلم الفعلي للملفوظ ويحل محله في تأويل الكلام وتحديد المقصود، فلا يدع للمتلقي أي مجال للمباردة في تخمين معنى الملفوظ، لأنه يمر مباشرة إلى تحديد المقصود من الملفوظ مقاطعا بذلك بوادر العملية التأويلية التي يمكن أن تحدث في ذهن المتلقي.

* – وهي رؤية تتوافق مع بعض مفاهيم التداولية الحديثة عند الغربيين، لمَّا درسوا معنى الملفوظات في إطار علاقتها ببنية وقصد المتكلمين، تساءل سيرل (J. Searle) عن مسألة مهمة في هذا الشأن وقد جاء بالصيغة التالية: «ما المعنى لدى المتكلم؟»، جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، تر: صلاح اسماعيل، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص176. إنّ قيمة الإجابة تستشفّ من قيمة التساؤل ذاته، حين ردّ المسألة كلها إلى المتكلم وليس إلى معنى العبارة، ما يجعل من التداولية اتجاها لا يكتفي بالوصف، وإنما يتخطاه إلى تفسير الخطابات بربطها بالجهة المنتجة.

[1] – يراجع: محمود عكاشة، النظرية البراجماتية اللسانية، مكتبة الآداب، ط1، القاهرة_مصر، 2013، ص31 وما يليها.

أشار كذلك سيرل (J. Searle) إلى أنّ المتكلم في حقيقة الأمر هو من يتحكّم في المعنى، وإن كان لا يخرج في الكلام عن الاطار العام لنظام اللغة التي يتحدث بها، حيث يستعمل كلمات تنتمي إلى معجمها، ويسوقها في تراكيب وفق قواعد نحو تلك اللغة (نسق اللغة)، إلاّ أنّ غرضه من فتح باب الحديث ومقاصده التي سطرها من خلاله، هي ما يوجه الكلام ويشكل المعنى في نهاية المطاف، فيأتي وفقا لذلك بالصيغة التي يضمن بها إفهام المتلقي؛ أي ببنية خطابية خاصة تخدم مقاصده هو، ما يحقق بالتالي تواصلا ناجحًا معه[1].

وهو ما جعل الباحثين العرب يقدمون معنى هذه الملفوظات والمرتبط بقصد المتكلم في المتن بصفة تأويلية؛ أي بوصفه مضمونا لا يمكن التعبير عنه إلا بآلية التأويل والتي تنهض هي الأخرى على عملية التخمين، وليس توصيفا أو تفسيرا لدلالة التركيب في ذاته، كقول الزمخشري في معنى برد:

فلانٌ بارِدُ العِظام وصاحِبه حارُّ العظام: للهزيل والسمين[2]

حيث يُلاحظ في هذا المثال أنّ الزمخشري لا يسلك مسلكا لسانيا في شرح معنى التركيب، من خلال إسقاط لدلالات مكوناته، بأن ينسب البرودة في العظام للأول، وينسب الحرّ في العظام للثاني، وإنما يقدم المقصود من ذلك التركيب المخصوص، المرتبط بقصد صاحبه؛ ما يعني أن هذين التركيبين يمكن أن يدلا على معنى مخالف تماما للذي قدمه الزمخشري، كأن يقصد المتكلم أن أحد الشخصين حيٌّ، والثاني ميت، وهو تأويل لا يمكن أن نحكم عليه بالصحة أو بالفساد، لأن الملفوظ ليس الغرض منه الإخبار عن حقيقة ينبغي التأكد منها، وإنما يعبر عن طريقة المتكلم في التعبير عن قصده، ولذلك تبدو المعالجة الصورية للملفوظات قاصرة، فعندما يتلفظ المتكلم بعبارة /الجو حارٌ/ في قاعة المكتب، فإنّ المتلقي قد يفهم من ذلك أن المتكلم يصف الجو في ذلك الزمان والمكان، ولكنه يفهم كذلك أنه ليس هو المعنى الذي قصده المتكلم، وإنما هو يطلب منه فتح نوافذ القاعة لتهوية المكان.

[1] – يراجع: جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع، تر: صلاح اسماعيل، ص176 وما يليها.

[2] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص54.

ومنه فالعبارات التالية: **هو حدث من الأحداث، وحديث السن، ونزلت به حوادث الدهر وأحداثُه، ومن ينجو من الحدثان؟ وكان ذلك في حدثان أمره**[1]، على الرغم من اشتراكها من الحيثية اللغوية الشكلية وفي خضوعها للقواعد الصرفية والنحوية للغة العربية كما وتتطابق في بعض مكوناتها، لكنها مع ذلك تختلف كل واحدة منها في المعنى الذي تفيده لارتباطها بقصد المتكلمين، وهو ما يجعل عبارة /صباح الخير/ تفيد عدة معاني لارتباطها بقصد المتكلم ويتكون لها من المعاني على قدر ما تتلقاها من المتخاطبين[2]، فقد يفيد بها تحية الصباح إذا كانت من موظف لزميله في العمل، وقد تفيد الاستنكار إذا كانت من مدير العمل للعامل المتأخر، وقد تفيد السؤال عن الحال، إلى غير ذلك من المعاني التي يمكن أن ترتبط بهذه العبارة سوى لأنها ترتبط بالسياق العام وعناصر الخطاب.

وبما أنّ المعنى في المعاجم العربية مرتبط بما يقصده المتكلم الذي ينشئ فعلا تلفظيا، ما يجعل تحديد المعنى لا يتأتى إلا بالإلمام بشروط الكلام والعملية التخاطبية ككل، فإنه يُلاحظ في متن هذه المعاجم الانتقال من مفهوم التركيب إلى مفهوم الملفوظ والخطاب، بحيث يستدعي شرح المعنى التأكيد على طابعها التخاطبي وأخذه بعين الاعتبار، ما دفع المعجميين العرب، في سياقات عدة من المعجم، إلى إيراد الكلام كما حُصّل فعلا، مع الحرص على إبراز السمة التخاطبية فيه، من خلال الإبقاء على الجهة التي أنتجت الكلام بذكر المتكلم بوصفه منتج الكلام ومنتج المعنى.

إنّ المتكلمين الفعليين في هذه المؤلفات هم واضعو هذه المعاجم، وهم إذا الخليل في العين والزمخشري في أساس البلاغة والزبيدي في تاج العروس إلى غير ذلك، يتوجهون بكلامهم إلى قراء هذه المعاجم، حيث توحي عبارات من قبيل **تقول وتقول** وجود حوار ملموس قائم بذاته بين ذوات تتناوب في الخطابات، إلا أنّ الوضع لا يعدو أن يكون حوارا شبيهيا والذي فيه «يتظاهر (العارض) بإشراك غيره في طلب المعرفة وإنشائها وتشقيقها، بينما هو في حقيقة الأمر آخذ بزمام توجيه "المعروض عليه" في كل مرحلة من مراحل الحوار، فهو الذي يحدد "للمعروض عليه" مسألة

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص172.

[2] – يراجع: ادريس سرحان، التأويل الدلالي–التداولي للملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول، ص124 وما يليها.

سَبَق أن تدبرها، ويعين طريقاً لبحثها خَبَرَها من قبل، وينتهي إلى نتائج معلومة»[1]، حيث يتّصفُ المتلقي المفترض في المعجم العربي بأنه غير فاعل في عملية الحوار؛ أو في توجيه المعارف التي يطرحها المعجمي، بينما يظهر المعجمي محتكرا للعملية التأويلية برمتها.

يقف المعجمي بإلحاح أمام تراكيب بعينها أثناء شرح المعنى، وهي نماذج تندرج في ما يُعرف بطريقة العرب في الكلام؛ أي هي طريقة خاصة بهم في استعمال العلامات اللغوية للتعبير عن فكرة أو غرض، قد ينتبه فيها القارئ إلى حول نوع من تجاوز الوضع في طريقة تركيبها من خلال كسر سلطة نظام اللغة ودلالتها على المعاني على حد سواء، وفتح الملفوظ على رهانات أخرى تتحقق بعيدا عن أي بُعد تجريدي صارم، لذا فإن هذا النوع من العبارات التي يسوقها المعجمي لن يستقيم لها معنى إن أخذت على بنيتها السطحية، أو تم النظر إليها نظرة محايثة، في محاولة تفكيكها إلى أجزائها واعتبار المعنى (م) ليس ناتج عملية منطقية بسيطة؛ أي هو ليس محصلة عملية جمع بين متغيرات (م)= س1+س2+س3 ... ، حيث (س) يمثل مكونا ذريًّا في العبارة.

إنّ كثيرا من النماذج التي يسوقها المعجمي تحتاج إلى تأويل لمعناها، وليس إلى عملية فك تشفير بسيطة على مستوى النسق، «وبناء عليه، فالكلمة لا تملك دلالة لفظية خالصة، ولكن لها معنى متداولا أو عدة معاني متداولة»[2]، وهو ما يفسر صعوبة الإلمام بمعنى العبارات البليغة، والتي لا يقصد منها في كثير من الأحيان معناها اللغوي أو الصريح، هذه الخصوصية التي تتمتع بها العبارات الناتجة عن تضمين الألفاظ معاني جديدة يستدعي فك تشفيرها بناء على اختيارات تأويلية، يتم الانتقال بفضلها من المعنى الظاهر إلى المعنى المقصود، وهو ما يبين أن الملفوظات لا يمكن تفسيرها إلا في علاقتها بقصد أصحابها وربطها بالظروف التي أنتجت فيها، لذا فإن المعجمي يتدخل في كل مرة ليؤول ويوضّح المقصود من الكلام للقارئ؛ أي أن وظيفة المعجمي هي محاولة تتبع حياة العلامات اللغوية من استعمال إلى آخر من خلال إعادة بناء مقاصد

[1]– طه عبد الرحمان، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، ط2، المغرب، 2000، ص41.

[2] – فرنسوا راستيي، فنون النص وعلومه، تر: ادريس الخطاب، ط1، دار توبقال للنشر، المغرب، 2010، ص191.

المتكلمين والتي قد تتعدد في بعض النماذج، بحيث كل ملفوظ يحتمل عددا لا حصر له من التأويلات لارتباطها بالتداول، وهو ما يظهر في الفرضيات التي يقدمها المعجمي:

عقل: والعقلُ في الرّجلِ اصطكاكُ الرُّكبتين، وقيلَ: التِواءٌ في الرّجْل، وقيلَ: هو أنْ يُفرِطَ الرَّوحُ في الرّجلينِ حتى يَصْطكَّ العُرقوبان وهو مذموم[1]

علب: تقول منه: عَلَبْتُه أعلُبهُ بالضم، إذا وسَمْتهُ أو خدَشْته، أو أثَّرتَ فيه[2]

وبناء على ما تقدم، فعملية التأويل تقضي قواعد وسيرورة محددة، تبدأ أولا بالفهم والاستيعاب يليه الشرح والتفسير، وبالتالي فالمعجمي الذي يتصدى لتأويل الملفوظ يمرّ أولا بمرحلة الفهم، ف «التّلفظ والتأويل متلازمان، إذ لا يُعتبر المفهوم الأول صورة معكوسة للثاني، بل ويمكن اعتبارها شكلين لنشاط واحد مطبق على الميدان نفسه المقرون بالموضوعية السّيميائية»[3]، فخصائص النص/العبارة هو ما يحدد السيرورة التي يتبعها في ذلك، فقد تنحصر العملية في تحديد قصد العبارة بوصفها متوالية من الكلمات، لا يتحدد معنى الكلمة فيها إلا في علاقتها بما يسبقها ويلحقها من الكلمات[4]، وبالتالي فالمعنى في هذا المستوى ظاهر ولا يحتاج إلى استدعاء قصد صاحب النص/التركيب، نحو معنى ثمل وثنن في قول الشاعر اللذان لا يخرجان عن دلالة النسق: ثمل: قال الأعشى: [من البسيط]

أقُولُ للرَّكبِ في دُرّنا وقد ثَمِلوا *** شِيموا وكيفَ يشيمُ الشَّارِبُ الثَّمِلُ[5]

ثنن: فرس وافي الثُّنة وهي الشَّعر المُشرف على مؤخر رُسغِ الدّابة، ويُحمدُ وفورُه؛ قال امرؤ القيس: [من المتقارب]

لـهـــا ثُنَنٌ كخَوافي العُقـــــــا *** بِ سودٌ يَفيـنَ إذا تَزْبَـئِـــرُّ[6]

---

[1]– الخليل، العين، ج1، ص160.

[2] – الجوهري، الصحاح، ص188.

[3] – فرنسوا راستيي، فنون النّص وعلومه، تر: ادريس الخطاب، دار توبقال للنشر، ط1، المغرب، 2010، ص73.

[4] – يراجع: بول ريكور، نظرية التأويل الخطاب وفائض المعنى، تر: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، ط2، الدار البيضاء_المغرب، 2006، ص29.

[5] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص115.

[6] – المرجع نفسه، ص116.

وإن كانت العبارة رسالة تلفظ بها صاحبها وقصد بها شيئا آخر، فإن المعجمي سيحاول تثبيت القصد من الكلام، من خلال إعادة بناء قصدية المتكلم[1]، ما يسمح بحجبِ تعدد المعاني التي يمكن أن تتبادر إلى ذهن المتلقي بناء على عملية التخمين، من خلال إيقاف عملية التأويل، مبقيا على المعنى الذي قصدته الذات المتكلمة والذي اختاره المعجمي؛ أي المعجمي يوقف السيرورة التأويلية وعملية إنتاج المعنى التي يمكن أن تنفتح على معاني قد لا تكون نهائية، هذا لأن هذا النوع من العبارات يفتح أفق التأويل لدى القارئ على معان غير محدودة، تتحد فيها درجة وعي القارئ ومستوى معارفه اللسانية وغير اللسانية، وعدد غير محدود من المعاني المحتملة في تحديد المعنى، وذلك راجع إلى أنَّ المعنى غير مرتبط بمعاني الكلمات وهي مرسلة ولا بمعانيها وهي مؤتلفة، وإنما يرجع ذلك إلى قصد المتكلم، وهو المعنى الذي قدمه عن باقي المعاني الممكنة، وهو ما يتضح في الأمثلة التالية:

وقالوا: فرسٌ غَمْرُ البديهة، إذا كان جوادا، تشبيها بالرجل الغمر[2]

ويقال: سمعتُ خشْفته، أي: حساً منه حركة، أو صوتا خفيفا[3]

إن المعنى في هذه النماذج المقتطعة لا يمكن التعامل معه كمعطى سابق أو جاهز، يتم العلم به من مصادر معلومة، لأنه تتحكم فيه أصول اللغة صرفا ونحوا، وإنما ما يتحكم فيه هو قصد المتكلم أو منتج العلامة، لذلك عمد علماء المعجم إلى توصيف عناصر العملية التواصلية، والإشارة إلى ارتباط المعنى بطرفي الخطاب وببنيته، لأنّ المخاطَب (المتلقي) في هذه الحالة ينتقل إلى مستوى أعقد، من خلال الاستعانة بعمليات استدلالية بربط الكلام بمقتضى الحال وبقصد المتكلم، وهذا راجع إلى أنّ المتكلم قد يقوم ببعض الخيارات عند إنتاج الملفوظ، توازي مقصده من الكلام الذي يريد تبليغه للمتلقي، كالإضمار، والحذف، والتقديم والتأخير، والإطناب[4].

---

[1]– يراجع: مداس أحمد، مفهوم التأويل عند المحدثين، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ع4، جامعة محمد خيضر_بسكرة الجزائر، 2009، ص2_3.

[2] – ابن دريد، جمهرة اللغة، ص781.

[3] – الخليل، العين، ج4، ص181.

[4]– يراجع: ابن جني، الخصائص، ج2، ص371 وما يليها.

يفهمُ مما تقدم أن عملية تأويل هذه النصوص لا بدّ وأن تستند إلى تحديد المتكلم والسياق الذي قيلت فيه، ونظرا لطبيعة النص المعجمي الأصم، الذي لا يسمح بتسجيل كيفية النطق بالكلام (درجة الصوت، وسرعته)، فإن المعجمي قد يلجأ إلى إعادة بناء السياق الأصلي، الذي حصل فيه التلفظ الفعلي للعبارة، كون هذه العبارات خطابات أنتجت في سياقات معينة، فالكشف عن غرض ومقصد صاحب الخطاب، يكون بناء على معرفة بظروف إنتاجها، إذا فالعملية بعيدة عن كونها مجرد تفكيك (décodage)، بل هي تحليلات قائمة على مصادر ومرجعيات موثوقة، والدليل على ذلك عودة أغلب المعجميين إلى دواوين الشعراء وإلى الكتب، بغية إعادة تشكيل هذه المقاصد على النحو الصحيح التي قصدها بها أصحابها.

تبين صيغة الملفوظات التي يوردها المعجمي، والتي تسبقها أفعال القول أن المعجمي يورد هذه الملفوظات مثلما وردت على لسان قائلها، فهو يحافظ على المتلفظ الحقيقي والذي يظهر في إشاريات دالة على المتكلم بناء على ضمائر المتكلم (المفرد أو الجمع)؛ بمعنى أنه لا يسند العبارة لنفسه، ولا يستعين بأسلوب سردي، وإنما يبقي على الملفوظ بفاعله الحقيقي، ويحافظ على زمن التلفظ ذاته (زمن الحاضر)، ما يجعل القارئ يتلفظ بها وكأنه هو منتجها الحقيقي:

وتقول: افْعَلْ ذلك الأمْر بِحِدَثَانه أي أوّله وطراءَتِه[1]

تقول: فعلته عَمْداً على [عين] وعمد عين[2]

وتقول: هذا حُكمٌ جزمٌ وقضاءٌ حتمٌ[3]

تبيّن كذلك هذه النماذج أن فاعل القول مختلف عن فاعل فعل القول، لأن الفاعل في (وتقول) هو ضمير المخاطب المفرد (أنت)، بينما فاعل فعل القول يرد على صيغة المتكم المفرد (أنا)، وبالتالي فالمعجمي يسند القول لذات كانت في الأصل ذات مخصوصة بالخطاب، لكن المعجمي يتدخل في سيرورة التأويل فيفرض معنى واحدا، وهو المعنى الذي قصده المتكلم الحقيقي.

[1] – ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص134.

[2] – الخليل، العين، ج2، ص58.

[3] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص138.

ومن هنا تظهر قيمة العمل المعجمي العربي، من حرصهم وفي سياقات عدة على تأكيد الطابع التلفظي لما سيق من عبارات؛ أي كونها كلاما قد وقع التلفظ به وتداوله لإفادة معنى مقصود وموجه لمتلق مقصود، للدلالة على أن المعنى متعلق بجوانب أخرى غير الجانب اللغوي منها، إضافة إلى أن نوعا من هذه التراكيب قد تفيد معنى حرفيا، إلا أن استخدامها في سياقات معينة وفي حضور متخاطبين محددين قد يبعدها أشواطا عن معناها الحرفي، لتدل على معنى مختلف تماما مرتبط بمقاصدهم وهذا يعني أنّ «النّقل كما يمارسه المتكلم هو في الأقل نقلان اثنان: أحدهما صريح يتعلّق بالمعاني الظاهرة والحقيقة المستقلة عن مقامات الكلام، والثاني ضمني يتعلق بالمعاني المضمرة والمجازية غير المستقلة عن هذه المقامات»[1]، مثلا:

وقولهم: لك البَدْأَةُ والبَدَاءةُ والبُدَاءَةُ أيضا بالمد، أي لك أن تبدأ قبل غيرك في الرّمي وغيره[2]

وبعضهم يقول: ذَبَرَ الكتاب أي كتب، وبعض يقول: الذَّبور الفقه بالشيء والعلم به، وقيل: ذَبره أي فهمه وقتله علما[3]

والهدف من الرجال: الجسيم الطويل العنق العريض الألواح، على التشبيه بذلك، وقيل: هو الثقيل النوم[4].

لأنّ الإحالة على أكثر من قائل يدل على الاستعمال، وبالتالي على ارتباط المعنى بالقصد الذي يتغير بتغير المتكلمين، وبتغير الظروف.

يمكن تنزيل الأبيات الشعرية التي تتخلل نصوص هذه المعاجم منزلة الملفوظات، لأن معناها يحتاج إلى تأويل لا إلى عملية شرح بسيطة لمعاني الكلمات التي تتألف منها، بسبب ارتباطها بمنتجيها، بوصفها خطابات حصل اللفظ بها في سياق محدد من ذات محددة، موجهة إلى متلق محدد قصد تحقيق غرض محدد أيضا، نذكر على سبيل المثال:

قال النمر: [من الوافر]

أَلَمْ تَرَهَا تريك قَامَتْ *** بِملءِ العَيْنِ مِنْ كَرم حَسن[1]

---

[1]– طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، ط1، المغرب، 1998، ص216.

[2] – الصغاني، العباب الزاخر، ص24.

[3] – الخليل، العين، ج8، ص182.

[4] – ابن سيده، المحكم، ص267.

إذ يمكن تصور ارتباط البيت الشعري بحدث كلامي قائم بذاته يشمل جميع عناصر الخطاب من مخاطِب وهو الشاعر "النمر"، ومتلق (مخاطَب) وهو ما ورد بضمير المخاطب المفرد أنتَ والرسالة (الخطاب) والتي جاءت في صيغة بيت شعري، حيث هذه الذوات الثلاث يتعذر تحديدها بدقة دون الإلمام بسياق التلفظ، قصد تعيين المخاطَب الحقيقي، والذات التي ينوب عنها الضمير المستتر (هي).

في الأخير نقول إنّ حضور المتكلم في هذه النصوص يسمح بتأكيد الطابع التخاطبي لهذه العبارات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ التّمعن في معنى هذه العبارات، يجعل المتلقي يفهم في نهاية المطاف أن المعنى مرتبط بسياق التلفظ وبقصد المتكلم، وليس بما يُستشف من العبارة، كبنية لغوية تستمد دلالتها من ترابط عناصرها ببعض.

ب-الذات المقصودة بالكلام:

أن يؤوّل المتلقي «قولا ما يعني ببساطة، أكانت المسألة تتعلق بتأويل محتواه البَيّن أم المضمر، أن يطبق كفاءاته المتنوعة على مختلف العناصر الدالة المدرجة في المتتالية، حتى يتمكن من استخراج مدلولات منها»[2]؛ وبذلك فإنَّ عملية تأويل الملفوظ _ بما في ذلك العبارات التي يدرجها المعجمي في النص المعجمي _ تُبنى على ما يتمتّع به المتلقي من كفاءات لسانية والتي تعينه على تفكيك أجزاء الملفوظ ومن ثمّ محاولة تحديد المعنى، فما الكفايات التي يتمتع بها المتلقي في المعجم العربي؟

تستندُ عملية التأويل في صلب المعجم العربي إلى معرفة لغوية، حتى وإن كان معنى الملفوظ في هذا المستوى لا يحتكم إلى الإلمام بالدلالة المعجمية لمكوناته، لأنّ المتلقي لا بدّ وأن يتوفر على معرفة لسانية، وربما هذا ما دفع بالباحثين المعجميين إلى العناية أولا بالتعريف بالمداخل المعجمية ومشتقاتها في إطار ما تدل عليه في الواقع، لكن المتلقي ذاته لا يجد نفسه في سياق تلفظ هذه الخطابات ما يجعله عاجزا عن إدراك المعنى، ولمّا كان ذلك كذلك فإنّ الملفوظ لا معنى له لدى المتلقي وإنما في إطار ما يؤوله المعجمي، بعبارة أخرى؛ تتحول هذه الملفوظات في

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص223.

[2] – كاترين كيربرات_أوريكيوني، المضمر، تر: ريتا خاطر، ص283.

صلب المعجم العربي إلى علامات لها معنى في اللحظة التي يباشر فيها المعجمي عملية التأويل[1]، لذلك نلاحظ المعجمي يتوجه إلى المتلقي فقط طالبا منه التلفظ بالعبارة، ويترك مهمة التأويل له بمفرده، إذ بعد أن يتحول المتلقي إلى متكلم ينقلب إلى مخاطب، وهو ما يظهر في تغير ضمير المتكلم إلى المخاطَب:

وتقول: اللّهم أخرجني من هذه المَدَرَه؛ تريدُ جمع المادِر وهو الذي يمدُرُ حوضه بسلْحه لشُحّه لئلاّ يسقي فيه غيرُه[2]

كما وتنهض عملية التأويل _ علاوة على المعرفة اللغوية _ على الكفاءات الموسوعية التي يستثمرها المتلقي في بناء فرضيات عن المعنى؛ وهي الفرضيات السياقية المسقبة حسب سيرل (J. Searle)[3]، وهي مجموع المعارف التي يعتمد عليها المتلقي في عملية تفكيك الملفوظ، والتي تحصلت من اعتقادات، أو تجارب مسبقة تخص العالم أو المقام، فالمتلقي يقوم بإسقاط لمعارفه على ما يتلفظ به المتكلم، لأنّ «الخطاب هو ممارسة تستثمر المعارف المسبقة، وتشكل في الوقت نفسه معارف جديدة لا تنضب»[4]، كما أنّ عملية تأويل الملفوظ تستدعي بعض الإمكانات، التي لا يمكن أن نعتبرها اجتماعية، ومع ذلك يمكن أن يتحول البعض منها إلى معطى اجتماعي _ لمّا يرتبط معنى الخطاب بمجتمع معين ولكن بصورة عامة _ ما يجعل تأويل الخطاب عملية تتطلب من المتلقي معارف تتدخل في العمليات الاستدلالية التي يقوم بها[5]، ففي المثال:

قال الله عزّ وجلّ: (وأنتم عاكفون في المساجد) [البقرة ١٨٧]. عاكفون مقيمون في المساجد، عكف يعكُف ويعكِف، إذا أقام[6]

حيث لا بدّ على المتلقي لفهم المعنى من الآية أن يكون عارفا بأن المتعبد يقيم في المسجد، إذا شغل نفسه بقراءة القرآن والصلاة، وليس مجرد البقاء دون خروج منه*.

---

[1]– يراجع: ادريس سرحان، التأويل الدلالي_التداولي للملفوظات وأنواع الكفايات المطلوبة في المؤول، ص126.

[2]– الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص200.

[3] – يراجع: كاترين كيربرات_أوريكيوني، المضمر، تر: ريتا خاطر، ص285.

[4] – المرجع نفسه، ص290.

[5]– يراجع: آن روبول وجاك موشلار، التداولية اليوم، ص21.

[6] – الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص321.

بناء على ما تقدم، نستخلصُ وجود متلقٍ وذاتٍ يتوجّهُ إليها المعجمي بالكلام، وذلك استنادا إلى ضمير المخاطب المفرد (أنتَ) الذي تكرّر في هذه النصوص، حيث تتوزع هذه الذات بصفة شبه مطردة في أغلب متون المدونة، يُظهر الإطار العام الذي وردت فيه هذه المُعيّنات سمات هذا المتلقي، والتي تتحدد بصفة عامة بناء على علاقته بالمتكلم، حيث يُستنتجُ بناء على بعض المؤشرات أن حضور هذه الذات المقصودة بالكلام لا يتعدى كونه حضورا رمزيا ومؤطرا[1].

غير أنه يتبيّن لنا أنّ المتلقي في هذه النصوص كافة كطرف في الحوار _ على الرغم من اختلاف أغراض التأليف بين المعجميين _ ورد بصورة واحدة بوصفه شاهدا على المعنى، فهو وإن كان حاضرا أثناء العملية التخاطبية، إلا أن دوره لا يتعدى الوعي بهذه العملية دون تدخل منه في بيان المعنى أو الكشف عن قصد المتكلم، فحضوره إذا حضور سلبي إن صح التعبير، وما ينبه على ذلك هو الكيفية التي يقدمه بها المعجمي، حيث يكتفي بالإشارة إليه ووجوده وحسب، أما حين ينتقل إلى الشرح، فإنه يستغني عنه تماما ويلغي دوره كمتلق فاعل، يظهر ذلك في النص المعجمي عند تحويل الخطاب من الشاهد إلى الغائب، أو ما يُعرف بتحويل الخطاب من الشاهد إلى الغائب أو العكس[2]. يحضر هذا المتلقي في النصوص المعجمية حين يتوجه إليه المعجمي بالكلام، في صورة استدراجه إلى المشاركة في العملية الحوارية، لكن ذلك لا يتعدى كونه فاعلا في فعل القول، على النحو التالي:

وتقول: ما لكم أسماع إنما هي أقماع[3]

تقول: هو عروض واحد[4]

وتقول: ما كنت لذّا، ولقد لذذت بعدي[1]

---

*– ومن أهم العمليات الذهنية التي يصل المتلقي من خلالها إلى القبض على المعنى الضمني في القول، الكفاءات المنطقية والتي تحدث نتيجة الانطلاق من مقدمات كبرى ومقابلتها بالمقدمات الصغرى، وهو قياس عقلي يستند على معرفة مسبقة ووعي بحال السياق.

[1] – يراجع: أوزفالد ديكرو، التلفظ، تر: صابر الحباشة (لسانيات الخطاب الأسلوبية والتلفظ والتداولية)، دار الحوار، ط1، سوريا، 2010، ص29.

[2] – يراجع: أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، المكتبة السلفية، ط5، مصر، 1910، ص183_184.

[3] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص102.

[4] – الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص465.

وتقول: مرّ بجيفةٍ فكادت تُذرّيه أي تصرعه[2]

قال الخليل: الهدبد العمش تقول بعيني فلان هدبد. والهدبد اللبن الثخين[3]

وتقول: جرّأتك على فلان حتى اجترأتَ عليه[4]

(التّأتَأَةُ: حكاية الصوت) تقول: تَأْتَأْتُ به[5]

وتقول: الحمد لله الذي جاء بك، أي الحمد لله إذ جئت، ولا تقل: الحمد لله الذي جئت[6]

يتحول المعجمي في صلب العملية التخاطبية الذي يتوجه فيها إلى المتلقي بالكلام إلى المرجع الأعلى في تحديد المعنى، بينما لا يتعدى دور هذا المتلقي وظيفة تلقي الكلام والوعي بالعملية التخاطبية، فهو ذات لا صوت لها، دورها يتلخص في تلقي المعارف التي يقدمها المعجمي، وقد تعمّد المعجمي أن يقدمه بهذه الصفة جاهلا بأساليب الكلام والاستعمال وبالمعنى، حتى يتمكن من أن يدير العملية من جهة واحدة، ويظهر ذلك لما يتدخل المعجمي كل مرة، ليبين له كيف تنتقل العلامات اللغوية من معنى إلى آخر لارتباطها بمقاصد المتكلمين تارة، وليوضّح له المقصود من الكلام في كل مرة تارة أخرى نحو:

عدل: العَدْلُ: المَرضيُّ من الناس قولُهُ وحُكمُهُ.

هذا عَدلٌ، وهم عَدْلٌ، وهو عَدْلٌ، فإذا قُلتَ: فهم عُدولُ علاى العدّة قلت: هما عدلان، وهو عدلُ بيّن العدل[7]

فعل: هذه فَعْلَةٌ من فَعَلاتك، ﴿وَفَعَلتَ فَعْلَتك التي فَعَلتَ﴾. وتقول: الرُّشى تَفعَلُ الأفَاعِيل؛ وتُنسّي إبراهيم وإسماعيل[8]

---

[1] – الخليل، العين، ج8، ص176.

[2] – المرجع نفسه، ص195.

[3] – القالي، البارع في اللغة، ص223.

[4] – الصغاني، العباب الزاخر، ص33.

[5] – الزبيدي، تاج العروس، ج1، ص159.

[6] – الزبيدي، تاج العروس، ج1، ص185.

[7]– الخليل، العين، ج2، ص38.

[8]– الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص29.

ويمكن، بناء على ما تقدم، أن نحدد المستوى المعرفي لهذا المتلقي الضمني، ودوره في العملية التخاطبية، وعملية شرح المعنى، في صفات بعينها رأينا أنها تختزل جميع المتلقين في المعجم العربي بوجه عام، ويمكن أن نقسمها إلى صفات مشتركة وأخرى مميزة، فالأولى منها تظهر المتلقي كمخاطَب افتراضي يمكن بالتالي أن يكون أي مطلع على المعجم (قارئ افتراضي) وبالتالي فالكلام موجه له تحديدا بشكل من الأشكال، وأغلب الأحيان يكون تصوره في حضرته، مستمعا لخطابه، ويمكن أن نضيف كذلك إلى صفات هذا المتلقي، كونه عارفا باللغة وجاهلا بها في الآن ذاته، عارفا بأصولها ونظامها، وجاهلا بالمعاني التي تفيدها ألفاظها، وبالتحديد بأساليب العرب في الكلام، بعبارة أخرى، إنّ هذا المتلقي يمتلك معرفة لغوية تحصّلت مما يقدمه المعجمي من دلالات للمدخل المعجمية، وربما هذا ما دفع بالزمخشري أن يستهل الشرح بالمعاني الحقيقية، حتى يهيء للقارئ أرضية لسانية يبني عليها افتراضاته وتخميناته التأويلية، ومع ذلك فهو جاهل تماما بالمعنى المقصود من الملفوظات.

لكنه مع ذلك (أي المتلقي) ذو كفاءة معينة، وإن بدا أدنى من المتكلم في مستوى معرفته باللغة، كون المعجمي انطلق من رغبة تلقينية قصد إفادة المتلقي؛ بمعنى أنه يقوم بعملية إفهام بشرح ما يفترض أن المتلقي لم يستوعبه من معنى العبارات، التي لا يستقيم معناها دون استدعاء المقامات التي قيلت فيها، وما يُفسر لجوء المعجمي إلى هذا الأسلوب، بناء المعجمي على فرضية غياب هذا المتلقي عن ملابسات وحيثيات المقام الذي جرت فيه المحادثات، والتي أنتجت هذه الخطابات.

كما نلاحظ أن المعجمي العربي بوصفه مخاطبًا يأخذ بعين الاعتبار درجة وعي وثقافة المخاطَب، ويظهر ذلك في توسله لغة مفهومة وواضحة تسمح للمخاطَب بفهم المقصود، وهو ما أسماه جرايس (H. P. Grice) مبدأ التعاون (Principe de coopération)، والذي يقصد به بوجه عام، المؤشرات التي يتعمد المتكلم إدراجها في القول، أو تضمينها فيه، بوصفها علامات من شأنها أن ترشد المتلقي وتساعده على فك التشفير، وبلوغ المعنى المقصود، ما يسهم في إنجاح العملية، وهو ما نلمحه في هذه النصوص، حين يخاطب المعجمي المتلقي بلغة مفهومة واضحة،

كذلك حين يتدرج في تقديم المعلومات، فهو لا يقدمها دفعة واحدة وإنما يتخذ منهجا في طرحها، فيبدأ بالبسيط فالمعقد.

هذا إضافة إلى حرص المعجمي على أن يتقيد بموضوعه، فلا يستدعي معلومات خارجة عن جوهر البحث المعجمي، فابن دريد مثلا خلّص معجمه جمهرة اللغة من الغريب، وهذا حتى يتماشى مضمون المعجم مع المتلقي (القارئ) الذي يفتقد إلى بعض المقومات المعرفية التي كانت في القارئ في عصر الخليل، لذلك فهو أبقى فقط على الضروري بما يتناسب مع هذا المتلقي المخصوص وهو ما يؤكده قول «إني لمّا رأيتُ زهد أهل هذا العصر في الأدب، وتثاقلهم عن الطلب، وعداوتهم لما يجهلون، وتضييعهم لما يعلَّمون (...) ورأيتُ ذا السنّ من أهل دهرنا لغَلبة الغباوة عليه ومَلَكَة الجهل لقياده»[1]، في حين حرص ابن منظور على تمكين هذا القارئ من أسس اللسان العربي صرفا ونحوا ودلالة وتداولا، فأكثر بذلك من الاستهادات والأمثلة، بينما انصرف الزمخشري إلى تقديم معاني التراكيب مستغنيا عن تعيين الدلالات الوضعية في كثير من السياقات، لأنه أراد أن يتناسب مضمون أساس البلاغة ومتلق خطابه، الذي يتمتع بحظ من الإعراب الذي هو ميزان أوضاع العربية ومقياسها، وأصابا قدرا من علم المعاني ومن علم البيان[2]، بوصفه مشروع متكلم مستقبلي*.

كما أنّ علماء المعجم لا يخرجون عن شروط التخاطب، بل ويتقيدون بها بشكل صارم ومن بينها أنّ المتكلم يبني كلامه على قوانين الخطاب وشروطه، أولها الجانب اللساني وكذا اللغوي والتداولي؛ إذ يستثمر كفاءاته اللسانية في صياغة تراكيب وأقوال تخضع لسنن يكون مشتركا بينه وبين المخَاطب، فنراه يتوجه إلى المتلقي ويخاطبه بضمير المخاطَب المفرد (أنت)، دون وضع أي حدود أو فواصل بينهما، وهو ما تتبيّنه عبارات **وتقول، ألا ترى**، كما أن المعجمي والمتلقي لا بد أن يشتركا أولا في المعنى الوضعي للكلمات والتراكيب، فالكلام يتأسس أولا على هذا النوع من المعنى، فهو يفيد أولا بالمواضعة لأن «المواضعة تجري مجرى السّكّين وتقويم الآلات، والقصد

[1] – ابن دريد، جمهرة اللغة، ص39.

[2] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص16.

* – نسبة إلى علم الكلام.

يجري مجرى استعمال الآلات بحسب ذلك الإعداد»[1]، وهو ما يفسر انطلاق بعض المعجميين من تحديد الدلالات الوضعية للمداخل، ثم يمضون إلى تقديم المعاني المرتبطة بالاستعمال:

قحف: القِحْفُ: العظمُ فوق الدّماغ من الجمجمة (...) ومطرٌ قاحفٌ مثل قاعِف: إذا جاء مُفاجأة[2]

نقد: نَقَدتُه الدراهم، ونقدتُ له الدراهم، أي أعطيته، فانتقدها أي قبضها (...) وناقدتُ فلانا إذا ناقشتَه في الأمر[3]

ثلج: وقعت الثّلوج في بلادهم (...) ومن المجاز: ثُلج فؤاده[4]

يمكن أن نقول في الأخير، إنّ المعجميين العرب قد أولوا أهمية عند دراستهم للغتهم بألفاظها وعبارتها، من خلال تقديم بحث لمعناها في علاقتها بمستعمليها؛ أي أن التأليف المعجمي يتجاوز المفهوم المتداول في ذهن القارئ المعاصر للمعجم باعتباره قائمة من الكلمات تقابله قائمة من المعاني، وهو نتيجة لتجاوز المفهوم التقليدي الصارم للغة وللمعنى في شكله الصوري، وهو ما نتلمسه في الطابع التلفظي الذي يطبع النصوص في هذه المعاجم، التي سعت إلى تقديم اللغة مقرونة بالاستعمال، ما أنتج معاجم حولت مفهوم المعنى كمعطى إلى المعنى كنتيجة لعملية تواصلية، ما يسمح في المحصلة باعتبار المعنى منفتحا على احتمالات عدة وفي حركة لا متناهية يتحكم فيه مستعملو اللغة.

[1]– ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت_ لبنان، 1982، ص43.

[2] – الخليل، العين، ج3، ص51_52.

[3] – الجوهري، الصحاح، ص455.

[4] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص112.

المبحث الثاني:

النصوص الشارحة

ميّز صُنّاع المعاجم بين التّراكيب التي تُحمل على معناها الحقيقي _ وهي الجُمل التي يُتوصل إلى معناها بتحليل بنيتها السطحية تحليلا داخليا محايثا، نظرا لأنها لا تطرح أي إشكال على صعيد المعنى عند مطابقة ما تفيده مكوناتها بما تدل عليه في الواقع، وهو ما يطلق عليه المعنى الحقيقي، لأن المتلقي (قارئا أو مخاطَبًا) يصل إلى المعنى من طريق اللفظ أو مجموع الألفاظ _ عن تلك التراكيب التي يستدعي تفسير معناها تجاوز بنيتها السطحية إلى العميقة، وما تقتضيه عملية الفهم على هذا المستوى من إحاطة بالعناصر الفاعلة في العملية، كعنصر المقام الذي يرتبط به جزء مهم من العملية التلفظية، ومقاصد المتكلم التي تتحكم في بلورة أشكال لغوية تخدم الغرض من الكلام، بدءا من اختيار الألفاظ المناسبة، ثم ترتيبها على النحو الذي تحصل به الفائدة لدى المتلقي، ويندرج في هذا النوع الثاني مجموع النصوص والاستشهادات الشعرية والنثرية، التي اعتمدها المعجميون العرب في صلب النص المعجمي، بوصفها نصوصا تبيّن للقارئ كيفية استعمال الألفاظ للتعبير عن المعاني المختلفة، حيث تتحول هذه النصوص في صلب النص المعجمي الواحد إلى سلسلة سياقات تبرز حياة الألفاظ من استعمال لآخر.

نقصدُ بذلك الاستشهادات المختلفة، شعرية أو نثرية كانت، التي عوّل عليها المعجميون العرب في بيان الاستعمالات المختلفة للألفاظ، وتوضيح أساليب العرب في الكلام، وطرقهم في تصوير المعاني استنادا إلى اللعب العلامي، حيث تتخلى فيه الألفاظ عن دلالاتها الحقيقية، فاسحة المجال لتوليد معاني مستحدثة مرتبطة بالقدرة على خلق توليفات جديدة، فكان الاهتمام بهذه النصوص نابعا من وعي الباحثين العرب بسلطة الاستعمال مقابل منظومة النسق، لأنّ هذه الأشعار والحكم والأمثال في النهاية وجه من وجوه استعمال الألفاظ ونماذج توضح حياة الألفاظ عند المستعملين.

1-أشعار العرب:

يُفسَّرُ حرص المعجميين العرب على سياقة النصوص الشعرية برغبتهم في جمع أكبر قدر من المعاني التي تفيدها الوحدة المعجمية الناتجة من الاستعمالات المختلفة، هو بمثابة إجراء غرضه استغراق المعاني في السياقات اللغوية المختلفة التي وردت فيها، حيث يتدخل المعجمي كل

مرة مُعقبا على التباينات الجوهرية التي طرأت على معنى الكلمة والذي تُعزى إلى كيفية استعمالها المرتبط بمقاصد الشاعر وظروف التلفظ.

إنّ الحرص على سياقة هذه الأشعار، دليل على وعي الباحثين المعجميين بخصائص الشعر العربي، القائم على العدول عن الوضع في الكلام العادي، فهو نص قائم على التشبيهات والاستعارات والكنايات، ولكن ما يجعل هذه الصور مختلفة عن الصور المألوفة المتعارف عليها هو قدرة الشاعر على خلق صور جديدة تصدم المتلقي كونها لم تألفها الذائقة كأن يجعل للدّهر فؤادً كشخص متكامل الأعضاء[1]، أو أن يصف الشعر بالأوابد في قول الفرزدق، أو استعمال السرب في الليل والنهار:

لَنْ تُدرِكُوا كَرَمِـــي بِلُؤمِ أبيكُم *** وَأوابدي بِتَنَحّتل الأشعـــارِ[2]

أَنَّى سَرَبْتِ وكنتِ غيرَ سَرُوبِ *** وتُقَرَّبُ الأحلامُ غير قريبِ[3]

ويدل كذلك على إدراك الباحث المعجمي لحقيقة المعنى في هذه النصوص الشعرية والشعر بصفة عامة المرتبط بالاستعمال الفردي للغة لخدمة أغراض ومقاصد محددة، فهي بذلك «النموذج الأمثل المعبر الذي يسعى إلى إيضاح التداول اللغوي في المجتمع؛ سواء تعلق الأمر باستعمال المفردة في بُعد دلالتها الحقيقية أو المجازية، كما يبرز أوضاع استعمالاتها في سياق صياغتها وأشكالها المحددة لتشكلها التركيبي»[4]، ما يجعل هذه الأبيات الشعرية التي جاء ذكرها الأنموذج الأمثل الذي به يوضح المعجمي كيفية استعمال الألفاظ ومنطق اشتغالها في كل عينة، كعلامات تكتسب معان وحياة جديدة كلما استعملت لخدمة أغراض جديدة ونقل مقاصد أصحابها، مثلما يتضح ذلك في استعمال المدخل رنب:

تَدَلَّتْ على حُصّ الرؤوس كأنَّها *** كُراتُ غُلاَمٍ من كِسَاء مُؤَرنَبِ[5]

---

[1] – يراجع: محمد الصالح البوعمراني، في علم الدلالة العرفاني، ص194.

[2] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص17.

[3] – ابن دريد، جمهرة اللغة، ص309.

[4] – عبد الغني أبو العزم، الشّاهد في المعاجم العربية القديمة ودوره في بنية النص المعجمي لسان العرب نموذجا، اللسانيات، ع19و20، جامعة محمد الخامس، المغرب، د.س، ص99.

[5] – الجوهري: الصحاح، ص139.

أراني لدنْ أن غاب قومي كأنّما *** يراني فيهم طالب الحق أرنبا[1]

لا تَفْزَع الأرنَب أهوالـــهـــــــا *** ولا تَرى الضبّ بها ينجحـــر[2]

تتلخص الغاية إذن من الاستشهاد بالشعر في النص المعجمي في إبراز علاقة المعنى بقصد المتكلم (الشاعر)، من خلال التركيز على دور المقاصد في توجيه استعمال العلامات اللغوية عند الشعراء، وابتكار صيغ جديدة للتعبير عن المعاني باختيار الألفاظ والتوليف بينها، حيث ينتقل المعجمي من إطار شرح المعنى الحقيقي المرتبط بالمعنى الوضعي للكلمات إلى إظهر انتقال المعنى إلى مستوى مختلف تحكمه هذه المرة قوانين التخاطب، وهي تصور العلاقة بين الجهة التي تتلفظ بالقول (البيت الشعري) مع اعتبار للجهة التي تتلقى القول وهي المتلقي أو الذات المخصوصة بالقول، مثلما يظهر في البيت التالي الذي فيه يبين حثّ العدو على مساويهم، كأنّ هذا الحاسد لم يقنع بعيبه لهؤلاء حتى حث:

وهُمُ العشِيرةُ أن يُبَطَّى حاسِدٌ *** أوْ أن يَلومَ، مع العِدا، لوّامها[3]

مـــــن مُبْلِـــغُ شيبـانَ أنَّا *** لـــم نكُن أهـــلَ الـــــحقارة[4]

إن ولع الباحثين العرب بالشعر وليد اهتمامهم بالمجاز لاعتبارهم إياه أبلغ من الحقيقة، حيث اعتنى اللغويون والبلاغيون ببيان مسائله وتوضيح سبل تحسين الأساليب حتى تغدوا أكثر بلاغة وجودة، على منوال الأمثلة التي ساقها الزمخشري في معجمه من باب تمييزه المعاني الحقيقية من المجازية، وقدم على إثره نماذج عن هذا التوليف الفريد في الكلام، كما واستعان وهو يشرح معاني الألفاظ باستراتيجيات محددة ليسهل على القارئ حفظها واستعمالها أو القياس عليها على غرار الأبيات الشعرية، وبذلك فالأبحاث البيانية قد انقسمت إلى قسمين؛ قسم يعتني بقوانين تفسير الخطاب، وقسم يهتم بشروط إنتاج الخطاب[5].

---

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص389.

[2] – المرجع نفسه، ص389.

[3] – ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص34.

[4] – ابن دريد، جمهرة اللغة، ص519.

[5] – يراجع: محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي (نقد العقل العربي 2)، ص20.

إن الاستعانة بالشعر إن في تتبع مشتقات المدخل بالإحالة إلى أبيات وردت فيها، أو في رصد المعاني المختلفة للفظ من بيت شعري لآخر لهو بالاختيار الذكي إذ «يرومون (المعجميون) من خلاله استكشاف ذاتية اللغة، في أبعادها الرمزية والمجازية والتداولية»[1]، لارتباط الشعر عموما بمقاصد منشئه وكونه في الآن ذاته موجها لمتلق محدد لتحقيق تواصل أو بدفعه للقيام بأمر ما، كما يلاحظ في الشعر بنيته البلاغية الفريدة حيث يتميز أسلوبه بالمجاز والعدول عن الحقيقة ما يجعل كل بيت يحمل بعدا من الأبعاد اللامتناهية للمعنى كون هذه الملفوظات تفسح المجال للكلمات لأن تدل على معاني جديدة كل مرة تتغير فيها ظروف التلفظ.

وبهذا الصنيع نستنتج أن المعجميين العرب حاولوا بهذه الاستراتيجية الذهاب بأسئلة المعنى إلى مداها الأقصى بإبراز دور العمليات الذهنية في إنتاج علامات تكون محملة بمقاصد محددة يستدعي تأويلها الإلمام بظروف إنتاج الملفوظ.

2-الحكم والأمثال:

يُعرف عن العرب أنهم من أكثر الأمم حكمة وأكثرهم بلاغة، ولاشكّ أن ذُيوعَ الحِكمة بينهم دليلٌ على رَجَاحةِ تَفكيرهم وتَوقّد بَدَاهَتِم، لأنها «مستقاة من خبرة الحياة (...)، أكثرها جارٍ على أسلوب السّجع، تُطلعنا على عقلية أصحابها، وسيطرة القوة في مجتمعهم، كما تُطلعنا على حياة البداوة وعلى التفلسف البدائي»[2] بعبارة أخرى؛ هذه الأشكال النثرية تكشف عن قدرة في استثمار تجارب الحياة وتقديمها في قالب بليغ وأسلوب مُسَجّع، حيث تأتي في عبارة موجزة وبليغة ومصيبة للمعنى وملمة بالفكرة ومختزلة لتجربة صاحبها عن مسألة محددة في الحياة، رغبة منه في إشراك غيره منفعة ما أو بغية تجنيبه أذى ما، جاء في أساس البلاغة «وأَحْكَمَتْهُ التجاربُ: جعلته حكيما»[3] فيما معناه أن الحكمة لا تصدر إلا من إنسان حكيم صقلت الحياة تفكيره فاستقام واستعان على ذلك بأسلوب فني مميز.

[1] – عبد الغني أبو العزم، الشاهد في المعاجم العربية القديمة، ص107.

[2] – حنا الفاخوري، الجامع في تاريخ الأدب العربي، د.ط، دار الجيل، بيروت، د.س، ص110.

[3] – الزمخشري، أساس البلاغة، ص206.

نفتح قوسا في هذا السياق لنشير إلى أنّ الحكمة عُرفت عند العرب منذ غابر الأزمان، إذ كانت ملمحا عاما في الثقافة العربية منذ الجاهلية لتستمر معهم إلى عصور لاحقة، ففي العصر العباسي مثلا شاع عند العرب ما يُعرف بشعر الحكمة والذي تولد نتيجة زهد بعض الشعراء الذين عرفوا في البداية بأشعارهم الغزلية الماجنة أمثال أبي نواس، وإن كان منهم من يردّ شيئا من نصوص الحكمة التي شاعت عند العرب إلى شعوب أخرى من الأمم السامية إذ نُحلت لهم نحلا، وقد استعان العرب بهذا الضّرب من الفن في تزيين كلامهم وتقويته، ومنهم من حاول جمع هذه الحكم في الجاهلية سواء مما ذكر عند العرب أو عن غيرهم[1].

ترتبط الحكمة من الناحية الإبستمولوجية بظروف الحياة ومستوى ملاحظة البدوي للأشياء من حوله، فهي إذا متعلقة بفلسفة البدوي الخاصة في الحياة ورؤيته للواقع، إذ ينقل فهمه النابع من وعيه في صورة استنتاج لارتباطه بتجاربه الذاتية واختباره للحياة ما يجعل العقل البدوي كما يقول حنا الفاخوري محصورا «ضمن نطاق المحسوسية التي تطلب النافع قبل أن تطلب الجميل والكامل، والتي تميل إلى العمل أكثر مما تميل إلى النّظر والتأمل»[2] لارتباطه بإدراك بسيط وجزئي للأشياء ذوات الطبيعة الحسية بالدرجة الأولى.

كما ارتبطت الحكمة عند العرب بالأمثال، حيث تشترك معها في بعض مقوماتها الأسلوبية وخصائصها الفنية، كالإيجاز في العبارة والبلاغة في المعنى، حيث تنشأ الأمثال من حادثة معينة ذات بعد فردي إذ تختزل تجربة معينة وموقفا من الحياة، فتسري بين الناس وتقع في نفوسهم موقعا حسنا، فيتناقلونها ويستشهدون بها في مناسبات وأحوال مماثلة للتي تولدت عنها، وقد أضحت مظهرا بارزا في الثقافة العربية كونها تُوظَّفُ لغاية تنميق الكلام وتقويته، إضافة إلى أنها تختزل تجارب حياتية وإنسانية وتنقل مواقف طريفة حصلت فعلا.

يمكن النظر إلى هذين الأسلوبين اللغويين، من زاوية علة وجودهما، من ارتباطهما بالعربي (البدوي) وعلاقته بعالمه وتجاربه في الحياة، فالحكمة كما أشرنا سالفا، لا يتحدث بها إلا من أوتي قسطا من تجربة الحياة، وقد عُرفت شخصيات عدة بهذه الصفة إذ تُقصد من العامة بغرض طلب

[1] – يراجع: حنا الفاخوري، الجامع في تاريخ الأدب العربي، ص111 وما يليها.

[2] – المرجع نفسه، ص114.

المشورة والنصح، لما شاع عنها من حكمة واستخلاص لتجارب ودروس الحياة، أمَّا المَثَل فهو مرتبط بحادثة استُشفّ منها مغزى، ويحدث أن يتداول بين الناس إذا اتفق المضرب بالمورد، ومنه فكلاهما يعبران عن فلسفة في فهم الأشياء والأحداث ونقلهما إلى الآخر في قالب لغوي متين وبليغ، إذ تستدعي عملية فهم هذه التراكيب الاستعانة بسياقات قبلية بإعمال الفكر للكشف عن الدلالة الأصلية المتوارية خلف القالب اللغوي الصريح عن طريق عملية التأويل[1].

وما يُعلّل انفتاح النص المعجمي على هذا النوع من الاستشهادات، لاستثمار المعجميين العرب منذ الخليل لعينات من الحكم والأمثال حيث تتخلل بعض الشروح، هو دلالتها الإيحاية وانعتاقها من أي سلطة تصريحية، كون المثل والحكمة يحتكمان إلى نسق دلالي خاص يحتم تجاوز البنية السطحية إلى بنية أعمق وتفكيك انغلاق البنية اللغوية فيه، مع ذلك يمكن أن نقول إن نسبة الاستشهاد بالحكمة والمثل أثناء الشرح يأتي في مرتبة تالية بعد الاستشهاد بالشعر، إلا أن ذلك لا يمنع من أن نتساءل عن الهدف الذي رمى إليه المعجمي وهو يتتبع هذه العبارات ويوردها في مواضع من المعجم.

نشير في البداية إلى أن طريقة دمج هذه المتلازمات، إن صحّ القول، بالنص المعجمي قد ركنت في أحيان عدة إلى إشارات صريحة إلى طبيعة النص (حكمة، مَثَل) ومن ثمّ يضع المعجمي تعليقا على استشهاده كقولهم:

"تركت فلانا بملاحِسِ البقر"، وهو مثلُ قولهم" بمباحث البقر" أي بالمكان القفر، بحيث لا يُدرى أين هو[2]

والصّمتُ حُكْمٌ " أي حكمة[3]

وفي المثل: "ما بها صافر" أي أحدٌ ذو صفير[4]

وما يدري أيُخثِر أم يُذِيب": يُضرب للمتحيّر المُتردّد[1]، وذُكر ومن أمثالهم في الرجل الذي يُسترذل: هو الأستُ السُّفلى[2]

---

[1] – يراجع: هانس غادامير، فلسفة التأويل، تر: محمد شوقي الزين، منشورات الاختلاف، ط2، الجزائر، 2006، ص19.

[2] – الجوهري، الصحاح، ص974.

[3]– الزمخشري، أساس البلاغة، ص206.

[4] – الخليل، العين، ج7، ص114.

وفي المثل: سَرعَانَ ذَا إهالة؛ وأصلُ هذا المثل أنّ رجلا كان يُحمّقُ، اشترى شاة عجفاء يسيل رُغامها هُزالا وسوء حال، فظنَّ أنه وَدَك فقال: سَرعَانَ ذا إهالة[3].

إنّ ما يُميز النّص المعجمي العربي في جميع هذه المعاجم هو وفاؤه لتَفصيل مُهم، هو حفاظه على الخصائص العامة نفسها؛ ونعني تلك المتعلقة بموضوع الاستشهادات، ويمكن الاقرار مبدئيا بأن الغاية منها كانت إثراء هذه النصوص من خلال إجمال «معاني الكلمة، ايتيمولوجيا وتجريديا وحقيقيا ومجازيا»[4]، ذلك أن طبيعة هذه الشواهد (الحكم والأمثال) بيّن بوضوح شديد رغبة المعجميين العرب في تتبع المعنى المجازي ضمن المعاني التي تفيدها الكلمة، وكان ذلك بالاستعانة بآليات جديدة، فعدم اكتفاء المعجمي بتقديم المعنى الحقيقي للكلمة أو التركيب الذي ترد فيه وجرد أصولها واشتقاقاتها دليل على انتباه المعجميين العرب إلى أن معنى هذه التراكيب يتعدى المعنى الحرفي لكلماته ويتعداه إلى معنى يستشف ويفهم بالإلمام بسياقات أنتجتها، ذلك لتفطنهم إلى أن ورود الكلمة في سياقات متعددة اللغوية منها يؤدي إلى تعدد معانيها وارتباطها بمقام محدد هو ما يحدد معناها المقصود.

وبالتالي فعملية الفهم غير مرتبطة بالجانب اللغوي وحسب، وإنما بالإلمام بكافة عناصر السياق غير اللغوي، وهو ما يفسر الحاجة الملحة إلى الاستشهاد بهذا النوع من التراكيب في النص المعجمي بغرض تمييز «تلك المعاني التي تبينها من خلال ورود الوحدات المعجمية في شواهد وأمثلة»[5] حيث لا تقوم هذه الشواهد على نسق لغوي وحسب وإنما تخضع لقوانين الكلام، وهي التي تتحكم في إعادة تشكيل المعنى وفق تصورات ومعطيات أخرى، وهو ما يُعرف بالسياق وقصدية[6]

---

[1] – الفيروزبادي، القموس المحيط، ص383.

[2] – الأزهري، تهذيب اللغة، ج6، ص118.

[3] – ابن منظور، لسان العرب، ج8، ص152.

[4] – عبد الغني أبو العزم، الخطاب المعجمي، كلية الآداب، الدار البيضاء، ص67.

[5] – ابراهيم بن مراد، المصطلحية وعلم المعجم، مجلة المعجمية، ع8، تونس، 1992، ص11.

[6] – يراجع: فيليب بلانشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، تر: صابر الحباشة، دار الحوار، ط1، سورية، 2007، ص151 وما يليها.

المتكلم، لكن السؤال الذي يتبادر إلى الأذهان في هذا السياق هو: ما الذي يمكن أن يضيفه الاستشهاد بالحكمة أو المثل إلى المعنى أو إلى النص المعجمي بصفة عامة؟

إنّ المسألة متعلقة بالحكمة والمثل، باعتبارهما خطابان أنشأهما مُتكلّم في ظل سياق اجتماعي وثقافي مشبع بمحفزات، في إطار علاقة الانسان بغيره، وعلاقته بالبيئة التي ينتمي إليها، فمن الناحية الشكلية ينبني هذا النوع من الخطابات على اختيارات لغوية جادة تحركها سلطة الموضوع أو القصد، وفي المقابل فهي متعلقة من الوجهة الأنطولوجية بالظروف التي دعت إلى هذا النوع من التعبير اللغوي إن جاز لنا القول؛ بمعنى أن الحكمة والمثل يقعان في صلب النشاط التلفظي ما يدرجهما في مجال تداولية اللغة.

وتبرز علاقة اللغة بمستعمليها في هذا الاطار من تعلق المثل أو الحكمة بقائلها أو بمنشئ الخطاب وبكونه موجها إلى متلق ما، ضمن قصدية محددة سلفا (الغرض من الحكمة مثلا)، وقد أشرنا سابقا إلى أن الحكمة متعلقة بالدرجة الأولى بوعي منشئها بواقعه ومحاولة إشراك غيره فيما انتهى إليه وعيه، هذا مع محاولة نقل هذه التجربة في قالب لغوي ذي خصوصية معينة، له أصوله المحددة من إيجاز وبلاغة، وهو ما يدفع إلى تصور فعل معاكس (وظيفة إنجازية) يظهر في تجنب أمر ما أو إدراك أبعاده وهو ما يسميه أوستين الفعل الناتج عن القول[1] وهي الغاية من الحكمة برمتها.

من الأمثال التي وقع الاستشهاد بها في هذه المعاجم نذكر على سبيل التّمثيل ما وقعنا عليه في تهذيب اللغة والذي جاء كالتالي:

ومن أمثال العرب: "أخدع من ضبّ حَرَشْته" وهو من قولك خدع مني فلان، إذا توارى ولم يظهر[2]

وفي المثل: "كلّفتني مخ البعوض" لما لا يكون. قال ابن أحمر: ما كنت من قومي بدالهة ... لو أن معصيّا له أمر، كلّفتني مخّ البعوض فقد ... أقصرتُ لا نُجحٌ ولا عُذرُ[3]

[1] – يراجع: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 2005، ص42.

[2] – الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص159.

[3] – ابن فارس، مقاييس اللغة، ص270.

يتضح من المثالين السابقين أن تضمين بعض النصوص المعجمية لهذا الفن التعبيري كان لغرض محدد ليس متعلقا بالمثل في حد ذاته، بدليل أننا لا نجد ذكرا لتفاصيل مورده في غالب الأحيان، وإنما انحصر كل التّركيز على مضربه كما يتضح في القول:

وفي المثل: "مع الخواطئِ سهمٌ صابٌ" يُضرب للذي يُكثر الخطأ، ويأتي الأحيان بالصّواب[1].

وهو ما يفسر كيفية شرح معنى عبارته والتي تقوم على تقديم المقصود من العبارة بوجه عام، تحديدا عند تمثيل السياق الذي يمكن توظيفه فيه، وذلك أن السياق هو ما يحدد معنى العبارة حين تستعمل في مناسبة معينة[2]؛ وهذا ما يفسره تدرج الأزهري عند شرح معنى عبارة المثل حين تجاوز ظاهر اللفظ بتقديم المقصود من العبارة وتخليصه من سلطة المعنى الظاهر، وبالتالي فالمثل في حقيقته استعمال لغوي في صلب ظروف معينة (سياق ما) «وعلى أساس هذه الممارسة يتحدد القصد والغرض من الكلام»[3] كما يقترن بمقصدية محددة، ويقتضي استعماله إدراك المقصود منه بالعدول عن ظاهر اللفظ، وهي عملية عصية على قارئ غير مُلم بالملفوظ وحيثياته وهنا يبرز دور المعجمي والغرض من المعجم، وإن كان المثل يمكن أن يطرح عدولا من نوع آخر متعلق باللفظ من طريق الحذف أو الإضمار كما في:

قولهم في المثل: "سِرْ عنكَ"، أي تَغَافَلْ واحتملْ، وفيه إضمارٌ، كأنه قال: سرْ ودعْ عنك المراء والشكّ[4].

أشار عبد القاهر الجرجاني في معرض حديثه عن خصائص المثل إلى تفصيل مهم؛ وهو أن المثل وضع أساسا لإزالة الشك والريبة المتعلقان بمسألة معينة، بتقديم صورة محسوسة عنها، ما يجعل المثل ينفرد بنسق سيميولوجي خاص يتم الانتقال فيه مما يتم إدراكه «بالعقل المحض، وبالفكرة في القلب، إلى ما يدرك بالحواس أو يعلم بالطبع»[5] كون الانسان يصل إلى حقائق الأشياء

[1] – الجوهري، الصحاح، ص47.

[2] – يراجع، باديس لهويمل، التداولية والبلاغة العربية، مجلة أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، ع7، الجزائر، 2011، ص161.

[3] – المرجع نفسه، ص162.

[4] – الجوهري، الصحاح، ص691.

[5] – الجرجاني، أسرار البلاغة، تح: محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1988، ص103.

فطريا بحواسه بشكل أسرع مقارنة بالتي تستدعي منه مستوى أعلى من التجريد، وهو ما يوضح ارتباط هذه الأمثال بصور محسوسة باعتبارها نابعة من أشياء وضعية؛ لذلك فهي مرتبطة بتمثيلات وصور تخيلية وما استخدامها في مضارب شبيهة بمواردها إلا لعلاقة المشابهة بين هذين الوَضعَين[1].

3-النص القرآني:

ذكرنا في الفصل الأول النص القرآني كواحد من المصادر التي اعتمدها الباحثون العرب في بناء فحوى النص المعجمي، فكانوا يستشهدون بآيات قرآنية في سياق معالجة مواد المعجم، بيد أنّ اعتماد هذه النصوص لم تكن مقتصرة على الاحتجاج على صحة أو فساد صيغة لغوية، وإنما مرتبطة كذلك وفي المقام الأول بتوضيح قضايا المعنى في المعجم المرتبطة بواقع استعمال اللغة، هذا الإجراء يعتمد كذلك في الدراسات اللغوية والدراسات التي تخص القرآن الكريم عند غير المعجميين، على نحو ما قام به الجرجاني في دلائل الإعجاز، معقبا على المسائل بأمثلة من نصوص القرآن[2]، هذا الإجراء مستشف من خصائص النص القرآني الذي لا يمكن تفسير آياته بمعزل عن أسباب نزولها؛ أي دراسة البنى والتراكيب اللغوية في علاقتها بمقاماتها.

ركّز الزمخشري في مقدمة أساس البلاغة على النص القرآني، والذي يستمد بلاغته من مكونات لسانية في اختيار الألفاظ المناسبة للمعاني المناسبة، ولغوية بالتوليف بينها على النحو الذي يؤدي القصد، وخطابية بإخضاع الكلام لقوانين الخطاب الشائع عند العرب[3]، ومع ذلك لا يشير أغلب المعجميين إلى أسباب النزول في معرض شرحهم للمعنى، وإنما يكتفون بتقديم معنى الآية بوصفه خطابا متكاملا:

حنث: ﴿وكَانُوا يُصرّونَ على الحِنْثِ العظيم﴾ وهو الذّنبُ، استعير من حِنْثِ الحانِث الذي هو نقيض برّه[4]

ذبح: ﴿وفَديناهث بِذِبحٍ عظيمٍ﴾ وهو ما يهيّأ للذبح[1]

[1] – يراجع: محمد فتيح، مفهوم المجاز ومجاز القرآن لأبي عبيدة، دار الفكر العربي، ط1، مصر، 1989، ص11.

[2]– يراجع: خليفة بوجادي، في اللسانيات التداولية، ص156.

[3]– يراجع: الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص15.

[4]– المرجع نفسه، ص217.

تبع: وأَتْبَعَ فلانٌ فلاناً إذا تَبِعه يُريدُ شرًّا. قال الله عزّ ذكره ﴿فَأَتبعَهُ الشّيطانُ فكان من الغَاوين﴾[2]
خرق: والاختراق كالاخْتِلاق، وتَخرُّقُ الكَذِبِ كتَخَلُّقِهِ، وقوله [جلّ وعزّ]، ﴿وخَرقوا له بَنينَ وبَنات﴾[3]
إن للمصادر التي اعتمدها المعجميون العرب خصائص أسلوبية مشتركة تفسّر اختياراتهم في تفسير المكون الدلالي، فهي البيئة الأولى لإنتاج ألفاظ اللسان العربي لأنه فيها تبرز كيفية استعمالها للتعبير عن المعاني وإبلاغ المقاصد، فبيان تغير معنى الوحدة المعجمية من تركيب لآخر، هو وصف لسيرورة الدلالة المرتبطة بشروط الاستعمال والتداول.

4-مقاصد علماء المعجم من الاستشهادات:

يمكن التساؤل _ عَقِب ما ناقشناه فيما تقدم _ عن أهداف الباحثين العرب، ومقاصدهم المضمرة من لجوئهم في سياق بحثهم في المعنى إلى هذا النوع من الاستشهادات بالتحديد، والتي تراوحت بين نصوص شعرية ونثرية، والتي تتبوأ منزلة مصادرهم الأولى (سمعية ومكتوبة) في التأليف، وحججهم النقلية التي استقوا منها مادة معاجمهم، وبوصفها أدواتهم في التحليل، كشواهد يقدمونها على صحّة المسائل التي يناقشونها في المعجم بعامة[4]، وهي نصوص حصلوها بطرق مختلفة «فمن العاملين في هذا السبيل من لجأ إلى البادية يُشافه الأعراب، ويقيدُ عنهم الحكايات والنوادر، ويروي ما سمعه من ألفظاهم وعباراتهم، (...) ومنهم من راح يبحث عن مثل ذلك في شعر الجاهلية وخَطَابتها وحِكَمِها وأمثالها»[5]، وهو ما أغنى النص المعجمي العربي، الذي يحوي إضافة إلى تحديد وتعريف بالمدخل أو المادة المعجمية، نصوصا نثرية وشعرية متنوعة، لم تكن الغاية منها ترصيع النص الشعري، بقدر ما ارتبطت بها مسائل جديّة ودوافع جوهرية، يمكن أن

---

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص309.

[2] – الخليل، العين، ج2، ص79.

[3] – المرجع نفسه، ج4، ص150.

[4] – يراجع: محمد عويس، العنوان في الأدب العربي النشأة والتطور، مكتبة الانجلر، ط1، القاهرة_مصر، 1988، ص ص32_33.

[5] – أبو الطيب عبد الواحد بن علي، شجر الدر، تح: محمد عبد الجواد، دار المعارف، ط3، القاهرة_مصر، د.س، ص14.

نردها إلى مقصد ديني تمثل في حفظ القرآن من التحريف، وقوميّ يكمن في حفظ أحد مقومات الهوية العربية وهو اللغة العربية، وفيما يلي توضيح لهذين المقصدين ببعض من التفصيل.

أ-النص القرآني وسريان تقديس اللغة:

والذي يتجلى في ورود احتمال تحريف النصّ القرآني بعد فترة من ظهور الإسلام، حيث عرف العرب اختلاطا غير مسبوق بغيرهم، نتج عن الفتوحات الإسلامية، فكان انتشار اللحن بينهم ينذر بخطر على نص القرآن، والذي طال مخارج الحروف وتركيب الجمل والإعراب، ولنا أن نتصور حجم الفساد الذي مسّ اللسان العربي إذا تمكّن من هذه المستويات الثلاثة، وما سينجر عنه من فساد في النص القرآني، حيث ستعتاد الألسن على هذا اللحن فيستقر فيها، ثم يترسخ بمرور الزمن، وهو ما سيأتي على نصّ القرآن صوتا وصرفا وتركيبا ومعنى، فلم يكن أمام العرب إلا الإسراع في حلّ هذا الإشكال بما أوتوا من قوة[1].

رجّح الباحث حسن عون في كتابه اللغة والنحو أن يكون تفكير العرب في وضع النحو، نابعا من خوفهم على نصوص القرآن من أن تمتد إليها يد التحريف، يقول «كل المعارف العربية مجندة له (للقرآن)، وكل العلوم العربية الخالصة محيطة به. ولم يكن النحو في الواقع سوى حلقة هامة من سلسلة تلك العلوم التي تخدم القرآن، وتحافظ على نصوصه»[2]ويعلل ذلك في كون مسألة اللحن كظاهرة معزولة، والتي تُعزى إليها نشأة النحو في كثير من الأبحاث، لا يمكن اعتبارها السبب الحقيقي لذلك، لأن اللحن موجود في البيئة العربية قبل ذلك التاريخ، كونها كانت قبلة للمهاجرين[3].

لقد كانت دراسة اللغة في الفترة الاسلامية غاية ووسيلة في الآن ذاته، لأنّ علماء العربية إنما توجهوا لدراسة اللغة العربية قصد فهم لغة التنزيل فهما جديدا، لما فيها من أسرار لغوية جديدة، وبه يحفظون القرآن من أيّ تشويه قد يدنو من نصوصه، أو تحوير قد يطال معانيه، ذلك لأنّ الحفاظ على اللغة التي بها نزل القرآن سبيلٌ لحفظ القرآن، وفي المقابل فأي فساد يلحق بهذه

[1] – يراجع: حسين نصار، المعجم العربي، ص17.

[2] – حسن عون، اللغة والنحو، مطبعة رويال، ط1، مصر، 1952، ص155.

[3] – يراجع: المرجع نفسه، ص156.

اللغة سيصيب النص القرآني في ألفاظه ومعانيه لا محالة، هذا الخوف إذا من إمكانية وقوع تحريف في القرآن بوصفه ميثاق تعاليم الشريعة الإسلامية، أدى إلى أن يهتم العلماء في كل عصر بنص القرآن، فلا نكاد نجد مؤلَّفا لا تُستدعى فيه آية على الأقل من آيات القرآن، أو يربط التأليف رأسا بمقصد ديني، والتأليف المعجمي لا يشذ عن ذلك في شيء[1].

ثمّ إنّ ما جعل الباحثين يربطون ظهور حركة البحث والتأليف عند العرب بالحاجة إلى حفظ نصوص القرآن، أنّ العرب لم يعرفوا هذا النوع من النشاط في الجاهلية، وإنما كان نتيجة الظرف الطارئ الذي استدعى منهم ابتكار وسائل للتعامل مع هذا الوضع المستجد، فكانت أولاها محاولة أبي الأسود الدؤلي ضبط المصحف بالشكل في القرن الأول، باعتباره قارئا ومرتلا للقرآن[2]، وما قام به ابن عباس من جمع وشرح للألفاظ الغريبة التي وردت في القرآن، ما يجعل هذه الدراسات غير مقصودة لذاتها، وإنما لفهم النصوص السماوية والعقائدية، وهم في ذلك لا يختلفون عن غيرهم من الأمم والشعوب، في مسألة ارتباط هذا النشاط بأسباب دينية صرفة، بعدما وقفوا مدهوشين أمام براعة أسلوب القرآن وبيان معانيه وفصاحة ألفاظه، فلم يستطيعوا الإتيان بمثله على الرغم من أن آياته نزلت بألفاظ لغتهم وعلى طرقهم في الكلام، فقادتهم رغبتهم في فهم نص القرآن فهما دقيقا، إلى تبحُّثِ دلالات ألفاظه فبدؤوا بشرح معاني الألفاظ التي استغلقت على الفهم، حيث كان الرسول (ص) أول من مارس فعل الشرح والتأويل، لما ينفرد به عن غيره فقد كان أفضل من فهم القرآن، ثمّ واصل صحابته ذلك بعد وفاته[3].

أما عرب الجاهلية فلم يكونوا في حاجة إلى تَدوين لغتهم، لأنها كانت مَحفوظة في ذاكرتهم؛ يتكلّمونها بطباعهم وينطقون عنها بالسّليقة وبقرائحهم التي اعتادوها، فهي لغة الاستعمال اليومي والرسمي والأدبي، وكانوا يعتمدون في شؤونهم بشكل عام على الذَّاكرة، وهو ما أرجأ بشكل من الأشكال ظهور الكتابة عندهم إلى مراحل متأخرة[4]، إضافة إلى عامل مُهم وهو قلة اختلاط العرب بالعجم في تلك الفترة، ما ساعد على الحفاظ على اللغة العربية في كامل فصاحتها، والإبقاء بها

[1] – يراجع: إبراهيم السمرائي، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، ط2، بيروت_لبنان، 1981، ص49.

[2] - Voir : John A. Haywood, arabic lexicography, p16.

[3] – يراجع: حسين نصار، المعجم العربي، ص26_79.

[4] – يراجع: عبد الغفار حامد هلال، مناهج البحث في اللغة والمعاجم، ط1، القاهرة، 1991، ص109.

في منأى عن أي شكل من أشكال اللّحن، وهذا من منطلق أنّ أي دراسة للغة لا تقوم دون شرط إرساء قواعد الكتابة لتلك اللغة.

وبالتالي فإنّ ركود الأوضاع الاجتماعية والسّياسية قبل عصر التدوين، قد أثر تأثيرا كبيرا في رسم معالم الحياة الثقافية للعرب، فقلّة اختلاط العرب بغيرهم جعل منهم أمة منغلِقة على نفسها[1]، محافظة على عاداتها وتقاليدها من التّفسُّخ، وعلى لسانها من الفسادِ، في حين ولّد هذا الانغلاق وروح القَبلية نوعا من الدوران حول الكيان العربي وثوابته، ومن مظاهر ذلك الأسواقُ التي كانت تُقام في الجاهلية يقصدها الأدباء والشعراء من مختلف جهات الجزرة العربية، فيتنافسون فيما بينهم من منهم يأتي بأجود الكلام لفظاً والأبلغ معنى.

وقد يكون عدم انفتاحهم على غيرهم سبباً في رؤيتهم المعيارية تجاه لغتهم، فقد كانوا ينظرون إلى لغتهم نظرة اعتزازٍ وتبجيل، يقابلها انتقاصٌ من قيمة بقية الألسن «فالعربي يُحبُّ لغتَه إلى درجة التقديس، وهو يعتبرُ السلطة التي لها عليه تعبيرا ليس فقط عن قوتها، بل عن قوته هو أيضا. ذلك لأنّ العربي هو الوحيد الذي يستطيع الاستجابة لهذه اللغة والارتفاع إلى مستوى التعبير البياني الرَّفيع الذي تتميّز به. أما الباقي فهم "أعاجم". و"الأعجم: الذي لا يُفصح ولا يُبينُ كلامه" ومنه الحيوانات العُجمى»[2]، ويظهر ذلك صراحة في عديد من النصوص لعل أكثرها جلاءً ما نقرأه في كتاب الصاحبي لابن فارس الذي أفرد فصلا منه مرسخا فيه هذه الفكرة فوسمه "باب القول في أنّ لغة العرب أفضل اللغات وأوسعُها".

حقيقٌ أنّ لغة العرب فيها من ثراء معجمها ما يجعلها تتفوقُ على بعضٍ من لغات العالم في عدد مفرداتها، وهذا راجع إلى نزوع العربي إلى مفصلة عالمه مفصلة دقيقة، والحاصل من وعيه بالفروقات الباهتة بين الأشياء، التي قد لا تدرك عند غيره كملامح مميزة تستدعي تعيينها بأسماء مختلفة، فكان يُميز بين الصّارم والمهنّد والحسام، فأطلق أسماء عدة للدلالة على مُعيّنٍ واحد، فقد

[1] – يراجع: محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي (نقد العقل العربي1)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط10، بيروت_لبنان، 2009، ص57_58.

[2] – المرجع نفسه، ص57.

جُمع للأسد ما يربو عن ثمانمائة اسم منها الآبي والأبدّ الزّنيم والأبغَث[1]، بيد أنه، بعد اتساع دائرة تعامل العرب بالعجم، لاحت في الأفق بعض المنغصات التي زعزعت بشكل من الأشكال الاستقرار الذي ساد لقرون في الجزيرة العربية، حيث وجد العرب أنفسهم أمام تهديد لأحد مقوماتهم بعد أن كانت لغتهم فيما مضى في منآى عن أي خطر أو أي اختراق مهما كان نوعه.

فبعد ظهور الإسلام؛ واعتناق غير العرب لهذا الدّين الجديد، إضافة إلى ما دعت إليه التّعاليم الاسلامية من ضرورة تعلم اللغة العربية للمسلمين من غير العرب، قصد استكمال فروض العبادة من صلاة وقراءة للقرآن، وهو الأمر الذي حَتّم عليهم الاختلاط بالعرب لتعلم اللغة العربية، ومن ثم الاحاطة بتعاليم هذا الدين فـ «كان لذلك الاختلاط آثاره في ظهور بوادر اللحن في المجتمع العربي وعلى لسان العرب أصحاب اللغة»[2] ذاتهم، وهو ما دعا إلى ضرورة الاهتمام باللغة العربية، والنظر فيها والأخذ بالوسائل والأسباب التي من شأنها أن تحافظ عليها، فكان ذلك بداية بجمع اللغة وتدوينها، وصولا إلى دراسة جوانبها وقضاياها وانتهاء بتقعيدها، خوفا من أي فساد يلحق اللغة العربية وهي لغة القرآن الكريم فحمايتها من حماية نص القرآن وإن «كان الحفاظ على كتاب الله وسُنّةِ رسوله (ص) دافعا رئيساً إلى البحث اللغوي والاهتمام بجمع اللغة لأنها مفتاح الدخول إلى هذين المصدرين الأساسين للتشريع الإسلامي»[3]، ذلك أن العرب توجهوا أولا إلى الاهتمام بالعلوم الاسلامية والشرعية وتدوينها قبل الالتفات إلى دراسة فروع اللغة[4].

وهو ما يظهر في ما ألف من كتب في غريب القرآن، حيث يُعزى أول كتاب في هذا المشغل، مثلما أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول، إلى عبد الله بن عباس (ت68هـ)، بعدها توالت المصنفات وتفرقت بين التوسيع والاختصار، بعدها اتجهت الدراسات إلى العناية بغريب الحديث[5].

---

[1] – يراجع: هزاع بن عيد الشمري، معجم أسماء الأسد، دار أمية، ط1، الرياض_ المملكة العربية السعودية، 1989، ص12 وما يليها.

[2] – عبد الغفار حامد هلال، مناهج البحث في اللغة والمعاجم، ط1، القاهرة، 1991، ص109.

[3] – محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، ليبيا، 2004، ص111.

[4] – يراجع: حسين نصار، المعجم العربي، ص79.

[5] – يراجع: حسين نصار، المعجم العربي، ص33_37.

يمكن القول إنّ هذه المرحلة كانت ممهدة للارتقاء إلى مرحلة البحث اللغوي، من استنباط قوانين هذه اللغة ووضع قواعد لها، ما يُعرف فيما بعد بعلوم اللغة والنحو؛ أي قبل هذه المستجدات التاريخية والحضارية، لم تكن ربما اللغة العربية لتشهد ذلك النشاط والاهتمام، وهو ما أشار إليه أحمد مختار عمر في كتابه البحث اللغوي عند العرب بقوله «لم يُؤثر عن العرب أي نوع من الدراسات اللغوية قبل الاسلام»[1] وهو ما يُفسر تأخر ظهور الكتابة ومختلف علوم اللغة عند العرب إلى فترة ما بعد ظهور الاسلام، وإن كانت هنالك كتابات قبل ذلك، إلا أنها تبقى مجرد محاولات وتأملات وضعت أساسا لأغراض دينية خالصة.

يمكن بناء على الوصف الذي قدمناه للوضع الجديد في الجزيرة العربية، تنزيل ما قام به الرسول (ص) من شرح لمعاني بعض الألفاظ الغامضة الواردة في نص القرآن الكريم _ حتى تُفهم آياته ويُتعمق في إدراك معاني القرآن[2]، وذلك لمّا «واجه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مشكلة فهم النص القرآني، وبخاصة حين كانوا يجدون في هذا النص ألفاظا لا يعرفون معانيها، فيسألون عنها»[3]، فكان إذا أُلْبسَ عليهم شيءٌ من القرآن استشهدوا لمعنى اللفظة بأبياتٍ من الشعر وأقوال من كلام العرب، للتَّدليل على صحة ما ذهبوا إليه من شرح؛ أي أصبحت الحاجة ملحة لفهم معاني النص القرآني، انطلاقا من تحديد معنى ألفاظه بدقة والتي يتألف منها وينبني عليها نصه _ مظهرا من مظاهر التفكير المعجمي عند العرب، لأنّ هذه الممارسة تعد من صميم البحث في الألفاظ وفي معانيها.

كما أن احتواء النص القرآني إضافة إلى ألفاظ عربية مُعجمة (مُبهمة) المعنى، ألفاظا أعجمية كان يُجهل المقصود منها، أَلحّ على الصحابة شرح هذه المعاني للجاهلين بها من العامة، ما عُرف فيما بعد، بظهور تفاسير لآي القرآن الكريم والحديث الشريف في مؤلفات وكتب صغيرة، أضحت فيما بَعدُ النواة الأولى أو الرحم الذي ولدت منه فكرة وضع معجم يضم كل ألفاظ اللغة إذ يُعد «تفسير ابن عباس نواة للمعاجم العربية التي كانت أوائلها تحمل اسم غريب القرآن وأقدم مؤلف

[1] – أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب للنشر، ط6، مصر، 1988، ص79.

[2] – يراجع: محمد بركات حمدي أبو علي، مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، دار البشير، د.ط، عمان_الأردن، 1988، ص31.

[3] – يسرى عبد الغني، معجم المعاجم العربية، ص29.

يحمل هذا الاسم هو لأبي سعيد أبان بن رباح البكري (141هـ)»[1]، ليظهر فيما بَعد، وكتتويج لهذه المرحلة، أول معجم عربي ذي خصائص منهجية وفنية محكمة على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي.

تجدر الإشارة أنّ اتصال العرب بالقرآن ولّد عندهم في البداية حالة صدامية، فبعد تحيزهم للغتهم وتفاخرهم بها إلى حدّ إطلاق لفظ أعجمي على كل من ليس بعربي، لِمَا يحمله اللّفظ من معاني انتفاء الفصاحة، وجدوا أنفسهم عاجزين أمام النّص القرآني، الذي نزل بلسانهم وجاء على صيغة ومنوال كلامهم، الذي نشؤوا عليه، وجُبلوا على النّطق به، وهم أهل فصاحة وبيان وفهم[2]، فتُحِدوا أن يأتوا بمثله وما كانوا لذلك بمقتدرين، حيث وقفوا منبهرين لثراء نصّهِ ولفصاحة ألفاظه ولبلاغة معانيه، فانكبوا يدرسونه ويتمعنون في معانيه، وجعلوه مرجعًا يعودون إليه للاستشهاد على مختلف المسائل المتعلقة بالألفاظ والتراكيب والمعاني إذ كان ولايزال «خير ممثل للغة الأدبية المشتركة، ولذا وقفوا منه موقفا موحدا فاستشهدوا به، وقبلوا كل ما جاء فيه»[3]. ولم يختلف مجال التأليف المعجمي عن البحث في باقي فروع اللغة في قضية الرجوع إلى نصوص القرآن، وخير دليل على ذلك ما تضمنته النصوص المعجمية من آيات ومقتطفات من النص القرآني، إذ يظهر في نصوص المعجم العربي اطراد الاستشهادات من هذا النوع.

وهذا دليل على أنّ البحث اللغوي والمعجمي تحديدا، يستمد كثيرا من مادته من النص القرآني، ذلك أن المعجمي الملتمس للفصاحة، مثلما يظهر ذلك في معاجمنا، يلجأ للقرآن كونه نزل بلغة قريش، وبالتالي فهو يحوي لبّ كلام العرب بألفاظه ومعانيه «فألفاظ القرآن هي لُبُّ كلام العرب وزُبدته، وواسطته وكرامته، وعليها اعتماد الفقهاء والحُكماء في أحكامهم وحكمهم، وإليها مفزع حُذّاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم، وما عداها وعدا الألفاظ المتفرّعات عنها والمشتقات منها هو بالإضافة إليها كالقشور والنوى بالإضافة إلى أطايب الثمرة، وكحثالة التبن بالإضافة إلى لُبوب الحنطة»[4]، وهذا دون صرف النظر عن مسألة ارتباط البحث المعجمي بالقرآن عند العرب، فكثيرا ما يشير المعجميون العرب في ثنايا مقدمات كتبهم إلى الصلة الوثيقة بين تأليف المعجم

[1]– فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص206.

[2]– يراجع: الأزهري، تهذيب اللغة، ص4.

[3]– أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص17.

[4]– الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، ط4، سوريا، 2009، ص55.

والقرآن، كنوع من ارتباط النشاط المعجمي عند العرب بالنص القرآني، وهو ما يؤكده الكثير من المعجميين على غرار ابن سيده إذ يقول «وذلك أنه_أدام الله مدّته، وحفظ على مُلكه طُلاوته وجِدته_ لما جمع العلوم النافعة، من الديانيّات واللسانيّات، فسلك مناهجها، وشهر بمقدماتها نتائجَها(...) وميّز بالتامُّل اللطيف طبقات أقدارها وضَحَ له فضلُ هذا الكلام العربيّ، الذي هو مادة لكتاب الله جلّ وعزّ، وحديث النبي»[1] كنوع من الربط بين كتاب الله ومعجمه.

أضف إلى ذلك تركيز اهتمامهم على دراسة ألفاظ القرآن ومعاني التنزيل، وهو ما يظهر في قول الأزهري «وكتابي هذا، وإن لم يكن جامعا لمعاني التنزيل وألفاظ السنن كلها، فإنه يحوز جملاَ من فوائدها، ونُكتًا من غريبها ومعانيها، غير خارج فيها عن مذاهب المفسرين، ومسالك الأئمة المأمونين، من أهل العلم وأعلام اللغويين، المعروفين بالمعرفة الثاقبة واللّين والاستقامة»[2]، ومع ذلك فإنّ العرب لم تكن الأمة الوحيدة التي اعتنت بلغتها، بجمعها وتدوينها وحفظها من الضياع والنسيان، بل يبدو أن هذا النشاط كان قد عُرف كذلك عند غير العرب، وارتبط هذا النشاط لديهم كذلك بالسبب الديني، وإن كان العرب متأخرين في هذا الميدان مُقارنة ببعض الأمم كالآشوريين الذين «خافوا على لغتهم القديمة أن تضيع؛ فجمعوا ألفاظها من أفواه الكهنة الذين كانوا يستعملونها في شعائرهم الدّينية، ثم حفروها – منظمة في قوائم – على قوالب من طين»[3] والهنود الذين تفجرت أعمالهم المعجمية في من رحم الدين من وضع قوائم تضم الألفاظ الصعبة الموجودة في نصوصهم المقدسة، ثمّ شرح تلك الألفاظ[4].

لا يمكن الجزم بتاريخ ظهور ما يعرف بالدراسات المعجمية عند الهنود، لكن المرجّح أن أقدم ما وصل إلينا من هذه الدراسات يعود إلى القرن الخامس(5 ق.م)، حيث كانت البدايات بظهور ما يسمى بمعاجم الموضوعات أو معاجم المعاني، والتي وُضعت أساسا كشروح لقوائم الكلمات الصعبة التي تم استخراجها من النص الديني الفيدا، ويُذكر مؤلف آخر ظهر في زمن لاحق عند الهنود، والذي يتميز عما سبقه بكونه يجمع الكلمات الدالة على الأسماء دون تلك الدالة على

[1]– ابن سيده، المحكم، ص31_32.

[2]– الأزهري، تهذيب اللغة، ص5_6.

[3]– فوزي يوسف الهابط، المعاجم العربية موضوعات وألفاظا، ط1، القاهرة، 1992، ص11.

[4]– يراجع: المرجع نفسه، ص13.

الأفعال ويتميز كذلك من الناحية المنهجية بالإتقان والتفصيل، أما أقدم مؤلف كامل في هذا الفن يعرف عن الهنود «فهو أمارستها الذي اشتُهر باسم Amara Kosa والذي كُتب قبل القرن السادس الميلادي»[1] والذي عني بالمترادفات والمشترك اللفظي والكلمات غير المتصرفة وكلمات التأنيث والتذكير، إلا أنّ ما يعيب هذا المعجم هو منهج الوضع فيه حيث لم ترتب ألفاظه وفق منهج معين يسهل تداوله، ما يجعل القارئ مضطرا لأن يطلع عليه بكامله.

ويعود أقدم عمل معجمي للصينين إلى الفترة الممتدة بين (200 ق.م) وميلاد المسيح، والذي أنشئ ضمن تصنيف موضوعاتي، ثم ظهر في حدود القرن الميلادي الأول معجم ألفاظ حقيقي، لكنه وعلى الرُّغم من عدد مواده، إلا أنه لا يستغرق كل ألفاظ اللغة الصينية كونه تركز أساسا في الألفاظ التي وردت في النصوص الدينية، ثم ظهر بعد ذلك وتحديدا بين(581 و601 م) معجم آخر رتبت ألفاظه ترتيبا صوتيا، حيث تُعالَج الكلمات ذات الصوت الواحد في باب واحد، ويرجح أن يكون اهتمام الصينيين بالأصوات، راجع إلى تأثرهم بالهنود الذين اشتهروا بهذا النوع من الدراسات والتي نقلت إليهم على يد الرهبان البوذيين[2].

في المقابل، فالعرب لم يتنكروا لدواعيهم من التأليف، فقد أشار أغلب المعجميين في مقدمات معاجمهم إلى ارتباط المؤلَّف بالنص القرآني وبنزول القرآن، فالأزهري يصرح بذلك في مقدمة تهذيب اللغة بقوله «(...) هدانا إليه من تدبُّر تنزيله، والتفكر في آياته، والإيمان بمحكمه ومتشابهه، والبحث عن معانيه، والفحص عن اللغة العربية التي بها نزل الكتاب»[3]، لذا يمكن اعتبار النّص القرآني عند المعجميين العرب مكتبتهم الأولى ومرجعهم الأول في التأليف:

أولا، من حيث كونه الدافع إلى هذا النوع من التصانيف كأحد الأسباب الضمنية والجوهرية، التي وجهت هذا النوع من المؤلفات، فالباحثون مثلما بينا ذلك فيما تقدم، أخذوا بعين الاعتبار ما طرأ على اللسان العربي من مستجدات متعلقة بدلالة بعض الألفاظ، وهو ما يظهر عند شرح معاني بعض المداخل في حرصهم على سياقة الدلالات المحدثة التي جاء بها الإسلام، مثل لفظ

[1]– أحمد مختار عمر، البحث اللغو عند الهنود، ص94.

[2]– يراجع: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ط6، عالم الكتب، القاهرة_مصر، 1988، ص75.

[3]– الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، ص3.

الكافر والصلاة والمنافق إلى غيرها، وهذا يندرج ضمن تقييد هذه الدلالات المستحدثة، لأنّ الحفاظ على اللغة العربية وعلى النص القرآني لا يتأتى أحدهما دون الآخر، فالقرآن نزل بلسان عربي، وفهم القرآن يمر أولا من فهم منطق اللغة العربية.

حقيق أن النصّ القرآني حظي بدراسات مخصوصة ضمن مباحث مستقلة مختلفة كالتفسير والفقه، غير أنّ المعجميين العرب وبعد مرور قرون عدة من ظهور الإسلام، لم يتخلوا عن إجراء الاستشهاد بالآيات القرآنية، وهذا حسب تصورنا، يدل دلالة لا مرية فيها على أنّ الباحثين العرب مدركون لقيمة هذه النصوص في صلب العمل المعجمي، فهي تثري المؤلفات بدلالات لم تعرفها العرب قبلا، وبمعاني لم تدركها كذلك، نظرا للصور المجازية التي تكتنز بها هذه النصوص، بوصفها صَوْرَنة جديدة وخلق بديع يزيد من ثراء المعاني في الأذهان، وإن كانت لا تخرج عن طريقة العرب في الكلام وعن معجم الألفاظ الذي عهدوه.

وثانيا، من خلال الاستشهاد على صحة الصيغ سواء بالعودة إلى النص القرآني المدون في المصحف، أو بالاستشهاد بالقراءات القرآنية المختلفة، فقد يُحتَجّ على صيغة من الصيغ بناء على أوجه قراءاتها*، حيث جاز الاحتجاج بكل الأوجه التي ورد أن القرآن قُرئ بها[1]، ويُقصد بالقراءات الأوجه التي سمح بها النبي (ص) قراءة النص المصحف، للتسهيل على المسلمين الجدد من العرب، فقُرئ نصّ المصحف بلغة كل أمة ووفقا لما جرت عليه عاداتهم[2]، لذا فإن اعتماد المعجميين على القرآن لم يكن منحصرا على اللغة التي نزل بها، وإنما تعداه إلى الإلمام بالحروف التي قرئ بها، وهو ما ذكر في مواضع مختلفة من المعجم العربي.

حظي كذلك الحديث باهتمام المعجميين، بوصفه نصا موازيا للنص القرآني _ إن جاز لنا قول ذلك_ كونه يشرح ما ورد في بعض الآيات، ويدعم النص القرآني وما ورد فيه من تعاليم، وقد تفطن العلماء العرب إلى ورود ألفاظ غريبة في نصوص الحديث، ما يستدعي دراستها، وهو ما

* – وهي الوجوه المختلفة التي سمح النبي بقراءة نص المصحف بها قصدا للتيسير، والتي جاءت وفقا للهجة من اللهجات العربية. يراجع: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص19 وما يليها.

[1]– يراجع: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص39.

[2]– يراجع: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص19.

تطرقنا إليه في الفصل الأول، فوضعوا في ذلك المصنفات والرسائل[1]، أما اللغويون والنحاة فقد شاع عنهم تحفظهم في مسألة الاستشهاد به، وقد زعم بعض الباحثين المتأخرين أن الاستشهاد في اللغة والنحو والصرف لا بُدَّ أن ينحصر على كلام العرب وعلى الأحاديث المتواترة وحسب، أما العلوم الأخرى كالبيان والبديع والمعاني فيجوز فيها ذلك، ولعل هذا القول دفع ببعض الباحثين، على رأي أحمد مختار عمر[2]، أن يستنتج بأن اللغويين والنحاة قد تجاوزوا العودة إلى هذه النصوص بسبب ما طالها من لحن كونها مروية على المعاني، كما أن رواتها كانوا من غير العرب[3].

أما في التأليف المعجمي، فتظهر هذه النصوص في جميع المعاجم التي تناولتها الدراسة، على غرار ما ألفيناه في العين وأساس البلاغة والصحاح وغيرها، ويشار إلى ذلك بالقول: ومن الحديث أو وفي الحديث، مع وضع النص بين علامتي تنصيص، ونذكر أن المعجمي يستشهد بالحديث أو ببعض من الحديث[4] في مسائل محددة كالصرف على نحو ما قم به الزَّمخشري، الذي لا تخلو صحيفة من كتابه من استشهاد أو اثنين، أما بخصوص وظيفة هذه الأحاديث في النّص المُعجمي فهي لا تختلف عن نظيرتها في النص القرآني في جزئية منها، وهي إثبات استعمال صيغة من صيغ الكلمة، فيؤتى بنص من الحديث وردت فيها كحجة على صحتها لا يمكن ردها، وذلك في الأوجه الصّرفية للكلمة التي تلتبس على البعض لندرة استعمالها، على الرغم من أنّ المعجمي لا يشير إلى العلة من سوق هذه النصوص وإنما يفهم منه ذلك ضمنا، لكنه في المقابل ينبه إلى مسألة مهمة في حاشية الصفحة وهو مصدر الإسناد[5]، كما قد يؤتى بلفظ ذي معاني عدة من ضمنها معنى تحصّل من استعمال مخصوص، ونقصد بكلامنا تغير دلالة اللفظ ليتناسب مع

[1]– يراجع: إبراهيم السمرائي، التطور اللغوي التاريخي، ص50.

[2]– يراجع: المرجع السابق، ص35.

[3]– يراجع: عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مجد1، مكتبة الخانجي، ط4، د.ب، 1997، ص05.

[4]– يراجع: الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص26.

[5]– يراجع: المرجع نفسه، ص34.

المعاني المستحدثة في الفترة الاسلامية[1]، وقد تذكر نصوص من الحديث ولا تفهم العلة من ذكرها سوى لتزكية لفظة عن غيرها[2]، كما ورصدت وظيفة أخرى لنصّ الحديث في المعجم تتمثل في التعقيب على المغزى من الحديث[3].

يُعد الخليل أول من احتجَّ بالحديث في مجال التأليف المعجمي، ويظهر ذلك في مواضع من كتابه العين، وهو ما مَهَّد لانتشار هذا التفصيل ليتحول إلى تقليد في ما ألف بعده من معاجم، حيث احتج به ابن منظور وابن فارس وابن سيده والزمخشري وغيرهم، وإن كان الاستشهاد بالحديث اعتمده أولا اللغويون والنحاة في دراساتهم اللغوية والنحوية، فالخليل وغيره اعتمدوا نص الحديث أولا في دراساتهم اللغوية والنحوية، بحيث يدفعنا الأمر إلى اعتبار مسألة اعتماده والرجوع إليه في صُلب العمل المُعجمي ما هو إلا تحصيل حاصل، ويمكن أن نرجع سبب اعتماد المعجميين على الحديث إلى خصائصه اللغوية والبلاغية التي يتوفر عليها، فنص الحديث يتميز بفصاحة لفظه وبلاغة عبارته، ولو أن الظاهر في هذه النصوص المختلفة أن الاهتمام بنص الحديث تركز أكثر على الجانب المعنوي للكلمة، وربما يعود ذلك لكون أغلب نصوص الحديث قد رويت بالمعنى ولم تدون.

تُعلَّل إذن ظاهرة اطراد الآيات القرآنية في النصوص المعجمية العربية، باهتمام الباحثين بالقرآن كنص منزّل بلسانهم، بألفاظ العرب وعلى منوال أسلوبهم في الكلام، فكانوا يرجعون إلى نصّ القرآن للاستشهاد على مسائل عدة، صرفية نحوية ودلالية وتداولية، وفي المقابل فإنّ ظهور التأليف المعجمي واللغوي بصفة عامة عند العرب، يعزى بالدرجة الأولى إلى الحدث التاريخي المهم الذي غير كثيرا من معالم الأمة العربية، وهو ظهور الإسلام، وما تمخض عنه من تعامل العرب مع النص القرآني، ما يجعل كثيرا من المؤلفات وضعت أساسا لخدمة هذا الدين الحنيف.

[1] – الجوهري، الصحاح، ص299.

[2] – يراجع: ابن دريد، جمهرة اللغة، ص654.

[3] – الخليل، العين، ج3، ص142.

ب-تسييج الهوية العربية:

إنّ المتأمل في نصوص معاجمنا القديمة، يلمح ظاهرة بارزة تكاد تطبع جميع ما وضع من معاجم بداية من العين من القرن الثاني الهجري، إلى تاج العروس من القرن الحادي عشر، وهي تَمَسُّك هؤلاء العلماء بالفصيح من اللغة، حيث تنكروا للاستعمالات العربية الجديدة التي شاعت في شعر ما يسمونهم بالمولدين «وقصروا اهتمامهم بلغة الشعر الجاهلي كثيرا ولغة القرآن وطائفة من شعراء الصدر الأول الإسلامي»[1]، هذا بصرف النظر عن كون هذا الحرص في استقراء اللغة أدى إلى إنتاج قوالب جامدة، فإنه يمكن تعليله في حاجة العرب آنذاك إلى تسييج الهوية العربية وحفظ واحد من أهم مقومات هذا القوم وهو لغته، لأنّ أي اختراق يعني اندثار معالم وجود هذا الكيان وذوبانه في الآخر، وهو ما لم يسمح العرب بحدوثه.

ومن مظاهر هذا النشاط توجه اللغويين إلى البوادي، ضمن حركة جمع اللغة وتدوينها والتي نشطت في أواخر القرن الأول وخلال القرن الثاني، فكانت هذه المدونات المختلفة على تنوعها وثرائها، مصدرا يغترف منه اللغويون وصناع المعاجم على حد سواء مواد كتبهم، كما لا يخفى أن ما تم جمعه طوال هذه المراحل، عدّهُ اللغويون العرب مقياسا لا يمكن الطعن في صحته، إن في ما تعلق بمسائل الألفاظ من حيث بنيتها وأوزانها والتأليف بينها، أو في أساليب الكلام وطرق الإبلاغ عن الأغراض، وهو ما يظهر لاحقا، خاصة في مرحلة تقعيد اللغة، في اعتماده كمرجعية في التأسيس لعلوم العربية المختلفة في مقدمتها علم النحو، ثم يليه علم الصرف والأصوات*.

من هنا إذن تظهر قيمة عصر التدوين الذي عماده المشافهة والسّماع، في ربطه بين العصر الجاهلي والفترة الإسلامية إلى ما يليها من حقب، فهو «الإطار المرجعي الذي يشد إليه، وبخيوط من حديد، جميع فروع هذه الثقافة وينظم مختلف تموجاتها اللاحقة»[2] والتأليف المعجمي ليس ببعيد

---

[1] – إبراهيم السمرائي، التطور اللغوي التاريخي، ص45.

*– كان علم النحو في البداية يضم دراسة النحو والصرف معا، وهذا يدل على أن العلماء القدامى لم يفصلوا بين العلمين في بادئ الأمر، فكتاب سيبويه الذي وضع أساسا في النحو لم تخل أبوابه من مباحث في الصرف، وبالتالي فحقيقة الفصل بين المبحثين في علمين منفصلين، ودراستهما في كتب مستقلة كان في حدود القرن الرابع الهجري، وذلك على يد أبي عثمان المازني (ت 392 هـ) في كتابه "التصريف".

[2] – الجابري، تكوين العقل العربي، ص62.

عما خلفته هذه المرحلة، بل ويستمد مادته من هذه المرحلة بالذات، ذلك أنّ مدونة المعاجم لا تخرج عن قوائم الألفاظ التي تم جمع شتاتها في تلك الفترة، كما وأن المعاني التي تفيدها لا ترجع إلا لما تحدثت به العرب وما يُستفاد من كلامها.

يمكن تصنيف الرواية إلى صنفين؛ أولاً، بالأخذ عن الأعراب مباشرة، وقد أشار بعض المعجميين إلى مصطلح السّماع في مقدمات مؤلفاتهم وهو الأخذ من أفواه الأعراب مباشرة، من بينهم الجوهري في الصّحاح والذي وضّح في مقدمة الكتاب أن مادة كتابه حصّلها هو نفسه من مشافهته للعرب العاربة[1] قائلا «بعد تحصيلها بالعراق رواية، وإتقانها دراية، ومشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية»[2]، كما واعتمد الأزهري كذلك على المشافهة في جمع جزء ليس بالقليل من مادة تهذيب اللغة، الذي تؤكده عبارته «منها تقييد نكتٍ حفظتُها ووعيتُها عن أفواه العرب الذين شاهدتهم وأقمت بين ظهرانيهم سُنيّات»[3]، بالإضافة إلى الخليل الذي كان من أوائل المتنقلين لجمع اللغة من أفواه العرب.

وثانيا، الأخذ غير مباشر وكان ذلك بالرجوع إلى ما تم تدوينه مسبقا، حيث اعتمد عدد من المعجميين هذه الطريقة في جمع مدونتهم، بالرجوع إلى معاجم غيرهم، نذكر منهم ابن منظور في لسان العرب، والذي صرّح عن عدم اعتماده على المشافهة والسّماع أو النّقل عن العرب العرباء، وإنما حصّل جزءا من مادة معجمه من معجم تهذيب اللغة، كما اعتمد كذلك الفيروزبادي في قاموسه المحيط على معجم الصّحاح، واعتمد ابن فارس على كتاب العين، وبالتالي فهي نصوص جمعها أصحابها بالسماع فتحولوا بذلك إلى رواة عن الأعراب[4].

ولا بُدّ من الإشارة في هذا السياق، إلى أن عملية الجمع والتدوين قد خضعت إلى شروط صارمة كتحديد المكان والزمان، حيث قصد اللغويون البوادي التي عُرف أهلها بصحة اللسان، وعدم فساده لأي سبب من الأسباب، كالتأكد من عدم اختلاطهم بالحضر أو العجم لأي غرض

---

[1] – يراجع: الجوهري، الصحاح، ص33.

[2] – المرجع نفسه، ص33.

[3] – الأزهري، تهذيب اللغة، ص6.

[4] – يراجع: ابراهيم بن مراد، كتاب النبات لأبي حنيفة النيبوري، بين المعجم العام والمعجم المختص، مجلة المعجمية، ع14و15، تونس، 1999، ص44.

كالتعامل التجاري، ما جعل العملية تقتصر على القبائل الواقعة وسط الجزيرة، مبتعدين عن تلك المستقرة في تخومها لقربها من الفرس والروم، كما وحُددت الفترة الزمنية بنهاية القرن الرابع بالنسبة للمجموعة الأولى، وبنهاية القرن الثاني للقبائل الواقعة في أطراف الجزيرة[1].

من مظاهر عناية المعجميين بلغتهم وحرصهم على حفظها سليمة جهودهم في صلب العمل المعجمي التي توجه جزء مهم منها إلى ضبط نظامها الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي والتداولي، فما قدمه الخليل في مقدمة العين من دراسة لمخارج الأصوات يمكن أن نعتبره نابعا من حرصه على تقديم اللغة العربية على أصولها الصحيحة، لِما كان من لحن في نطق بعض الكلمات، وبالتالي فرسم مخارج الأصوات وتحديد صفاتها هو خطوة جوهرية في مشروع الحفاظ على اللغة العربية، إضافة إلى عنايتهم بالنحو في إطار بحثهم في المعنى، حيث احتلَّ النحو مكانة الصدارة في الدرس اللغوي عند العرب، إذ كان أول ما انشغل به الباحثون القدماء، ويعود السبب في ذلك إلى اللحن الذي بدأ يطول ألسنة العرب بحكم اختلاطهم بالعجم بعد انفتاح الدولة الإسلامية على غيرها من الأمم وتوسع رقعتها، وهذا لمّا درجت آذانهم على سماع كلام عربي من أفواه غير العرب، الذين كانوا يلحنون لحداثة عهدهم باللغة العربية فينصبون المرفوع ويرفعون المصوب، ما دفع بأبي الأسود الدؤلي بأمر من علي بن أبي طالب[2] لاحتواء هذه المفسدة التي حلت باللسان العربي باستنباط قوانين وقواعد يقيسون عليها كلامهم، فوضعوا النحو الذي به تَتَبَيّنُ أصول المقاصد بالدلالة فيُعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر للعلم بالإفادة[3].

يرتبط إذن المعنى عند النحاة بالجملة وبالإعراب، ذلك لأنّ الوضع الذي يأتي عليه الكلام هو ما يحدد المعنى، فكيفية ضبط المتكلم أواخر الكلمات هو ما يساعد المتلقي على فهم المعنى، كما أنّه يضبطها بالشكل على الهيأة التي تتناسب مع القصد الذي رماه، فقوله شكرَ زيد والده برفع

[1] – يراجع: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطيّة، دار البيروتي، ط2، دمشق_سوريا، 2006، ص47.

[2] – يراجع: يراجع: محمد المختار ولد اباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت_لبنان، 2008، ص43.

[3] – عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، تح: عبد الله محمد الدرويش، ج2، دار البلخي، ط1، دمشق_سوريا، 2004، ص367.

الاسم الأول ونصب الثاني يختلف عن المعنى الذي يفهم من العبارة نفسها إذا نُصب الأول ورفع الثاني، لأنّ الحركات هي ما يساعد المتلقي على تمييز الفاعل من المفعول لأنها تشير إلى تغير العامل[1]، ولذلك فالمعجمي لمّا يرغب في تنبيه القارئ إلى أيهما المسند ومن المسند إليه في الجملة فإنه يستعين على ذلك بضبط حركة أواخر الكلمات.

وبذلك فإنّ وضع هذه الحركات في أواخر الكلمات ليس الغرض منها تمييز المسند من المسند إليه فقط، وإنما القصد من ذلك تعيين «تلك الوظيفة التي يؤديها اللفظ المفرد ضمن التركيب من كونه (فعلا) أو (فاعلا) أو (مفعولا) أو (حالا) أو (تمييزا)»[2] لتمكين القارئ من معنى الجملة والمقصود من الكلام، لأنّ دراسة الجملة نحويا في المعجم في إطار البحث في المعنى لم تنحصر في النظر إلى الجملة كبنية مجردة بتوسل لغة واصفة لأوضاع الكلام، بتحديد العلاقات البنيوية بين وحدات الجملة انطلاقا من حركات أواخرها وتعيين الفاعل من المفعول، وإنما كان بتعيين وظائف مكوناتها.

كما «تستخلص معاني تلك المفردات من وظائفها في سياق الجملة الفعلية: من دلالة على زمن وقوع الفعل، أو مكانه أو توكيده، أو مصاحبة حدوث الحدث أو تعليل حصول الحدث وغير ذلك مما يجري في سياق إحداث الحدث وتجدّده وهو ما يراد به الجملة الفعلية وكذلك الحال في الجملة الاسمية فدراسة أحوال المبتدأ والخبر وما يدخل عليهما من نواسخ تجري في سياق دلالة الجملة على الثبوت والاستقرار»[3] لذلك فإن وظيفة المعجمي تتعدى تعيين ارتباط مكونات الجملة ببعضها بتحديد الفاعل والفعل والمفعول في الجملة الفعلية أو المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية وما دخل عليها من نواسخ، إلى تعيين وظيفة كل عنصر من عناصر الجملة، فالفرق في الجملة ((إنّ روح القُدْسِ نفث في رُوعِي))[4] بين المقاربة الصورية والوظيفية في أن الأولى تهتم بتعيين مواقع مكونات الجملة وتشير إلى أشكال التقديم والتأخير أو الحذف إن وجدت، أما في المنحى

[1]– يراجع: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، ط2، القاهرة_مصر، د.س، ص19.

[2] – مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، دار الهجرة، ط2، إيران، 1984، ص12.

[3] – كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، ط1، عمان_ الأردن، 2006، ص330.

[4] – الجوهري، الصحاح، ص1223.

الوظيفي، فإنّ المقاربة تكون على أساس المعنى المستفاد من ذلك الترتيب المخصوص، كدلالة التّوكيد الذي يُستخلص من الأداة في بداية الجملة، حيث يفهم ضمنيا أن المتلقي كان شاكًّا في الخبر، ما جعل المتكلم يضيف أداة التوكيد، وعليه فإنه «لكي نبني جملة محملة بالمعنى، لا يكفي أن نستخرج كلمات من القاموس ونضعها الواحدة بعد الأخرى، واحتمال أن يؤدي وضع كلمات متجاورة مستخرجة بالصدفة من القاموس إلى تكوين جملة»[1] وهو احتمال يميل إلى البطلان.

كما نلفي في النص المعجمي تنبيها على ما حدث في الجملة من عدول يتم توضيحه كالتقديم والتأخير والحذف والتكرار، ذلك أن الجملة في اللغة العربية لها ترتيب خاص لعناصرها المكونة لها، ولكن يحصل وأن تطرأ عليها بعض التغييرات، فلا يستقيم معناها إلا إذا أُرجعت عناصرها إلى نصابها وأوضاعها الأولى قصد تحديد معناها الأصلي لتتحق بذلك الفائدة، لذا فقد حرص المعجميون في بعض المواضع على الاستعانة بعلم النحو لتعليل ما حصل في الجملة من تقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار...إلى غير ذلك، بغية منح التركيب استساغة نحوية وفائدة في المعنى ذلك لأن «الجملة [تحدّد] باعتبارها وحدة مجردة يولدها المكون اللغوي، وتشتق دلالة الجملة من القواعد اللغوية وحسب»[2]، وبناء على هذا التحليل، فإنّ «المعنى يُفهم من مجموع المعاني القواعدية، والمعجمية التي تتضمنها الجملة، ولا يحتاج استنباطه إلى استدلالات منطقية، ولا اعتماد على أصول تخاطبية»[3] إذ يتحقق بالصيغ والأدوات والعلامات والتراكيب.

يهتم المعجمي بالجمل السليمة نحويا، وهي الجمل التي تأتي وفق قواعد اللغة، إذ «يُحتّم نظام الجملة العربية أو هندستها ترتيبا خاصًّا لو اختلّ أصبح من العسير أن يفهم المراد منها»[4]، لذلك يحدد النحاة الكلام المفيد استنادا إلى مفهوم الاستقامة، والتي تكون في عدم مخالفة قوانين الكلام العربي وقواعده الصورية، كما لا بُدّ أن يحمل الكلام فائدة بحصول المعنى في الذهن، ولذلك فالجملة التي يُعنى بها هي التي تأتي مطابِقة لقوانين الكلام والدالة على معنى في الآن

[1]– جون كوين، النظرية الشعرية، تر: أحمد درويش، دار غريب للطباعة، د.ط، القاهرة_مصر، 2000، ص131.

[2] – جاك موشلر وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، تر: عز الدين المجدوب وآخرون، ص90.

[3] – محمد محمد يونس علي، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، ليبيا، 2004، ص41.

[4] – ابراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، مصر، 1976، ص48.

ذاته، وذلك احترازا من الجمل المستساغة نحويا والتي لا معنى لها أو الفارغة من المعنى، فعبارة "الأم ترضع الجدار"لا تحمل فائدة وإن كانت سليمة من الناحية النحوية[1].

ومع ذلك فالمعجمي ليس من مهامه تلقين القارئ أصول النحو، والتعريف بأجزاء الكلم وأحوالها؛ كالفاعل والمفعول، والفاعل الذي يتعداه مفعول والمفعول الذي تعداه فعله، والنكرة والمعرفة والمبتدأ والخبر، إلى غير ذللك من المسائل التي تصبُّ في كيفية توليف الكلم على سنن العرب في الكلام، لأن هذه المسائل يختص بها اللغوي أو النحوي ويتعرض لها بالتفصيل مثلما هو الحال في كتاب سيبويه، وإنما يجتهد المعجمي إلى تتبع عناصر بعض الجمل التي تمّ الاستشهاد بها بتعيينها وتعيين أوضاعها في إفادتها أصل المعنى بالاسترشاد بمعاني النحو، غير أنّ الغرض الرئيس لاهتمام المعجمي بأحوال الكلام هو الحفاظ على طريقة العرب في الكلام السليم وأساليبهم في التعبير عن المعاني، وهو ما دفعهم إلى استدعاء عبارات مسكوكة وتراكيب شائعة الاستعمال.

استعان المعجميون في ذلك على جهاز مفاهيمي نحوي للتعبير عن مكونات الجملة؛ كتوظيف مصطلحات: الفعل والخبر والفاعل إلى غير ذلك، ويمكن أن نرجع هذا التوجه إلى رغبة صُنّاع المعاجم في تمكين القارئ من أصول الكلام بناء على أمثلة تطبيقية، أما اللغوي فيقدم معرفة لغوية صورية وهي قواعد لغوية محددة بحيث إذا أحاط بها القارئ تمكن من توليد عدد غير متناه من الجمل والتراكيب.

[1] – يراجع: صالح الكشو، مدخل في اللسانيات، الدار العربية للكتاب، د.ط، تونس، 1985، ص131.

المبحث الثالث:

تصور المعجميين للأقوال المجازية

تهدف الدراسة من عقد هذا المبحث إلى تتبع أنواع المجاز الذي اطرد في المعجم العربي، والذي توزع في المجاز المرسل والاستعارة والكناية والتشبيه، وهو في الحقيقة إجراء نتوسل به تصنيف هذه المجازات وفق تصور المعجميين العرب للمجاز، بوصفه عدولا عن الحقيقة، تتدخل عناصر عدة في تشكيل نسقه؛ وكحاصل لاستعمال الألفاظ للدلالة على الأغراض المختلفة، ذلك لأنّ أسلوب المجاز وسيلة لإنتاج الدلالات وتأويلها، كونها لا تضاف إلى الدلالة اللفظية، وإنما تُكَونها وتنظمها في درجة الجملة، وتنقلها في درجة النص وتحولها في نهاية المطاف إلى معنى[1].

1-تصنيف المعنى المجازي:

أثرنا في الفصل الثاني مسألة ارتباط عدد لا يستهان به من العينات الواردة في المعاجم العربية بمفهوم الحقيقة، بوصفها ما اتفق على معنى واحد وتم تداوله حيث تقيد الاستعمال بربطه بوضع نحوي معين ودلالي مخصوص، إذ لا تطرح هذه العينات أي إشكال على مستوى المفهمة، حيث بمقدور القارئ الذي يتوفر على معرفة لسانية ولغوية، أن يصل إلى المعنى العام لتركيب ما، بمجرد معرفة دلالات مكوناته، لأنّ صاحب المعجم قد وضع بين يدي القارئ مادة تسعفه في ذلك، إذ يكفي لاستنتاج الدلالة العامة، البحث في المعجم عن دلالات عناصر التركيب، مع أخذ بعين الاعتبار لوظيفتها النحوية، كأن يفهم من العبارتين التاليتين، بناء على التعقيب الذي خص بكل واحدة منهما، أن المعنى الذي قدمه المعجمي هو المعنى الحقيقي، لأنه يستشف من الدلالة الحقيقية للمكونات:

خرد: رأيتُ خريدة وخرائد وخُرّداً: عذارى[2]

خرس: وهو من خرْس المجلس إذا لم يتكلّم[3]

بينما يمكن أن تدل العبارة ذاتها على معنى آخر تماما، فالقول رأيت خريدة يمكن أن يحمل عدة معاني منها الحقيقي والمجازي، فقد لا يقصد بالخريدة المرأة وإنما لؤلؤة، أو نجمة، أو شيئا آخر تماما، لأن ذلك راجع إلى قصد المتكلم، وبالتالي فإنّ المعنى الذي يقدم في النص المعجمي

[1] – فرنسوا راستيي، فنون النص وعلومه، تر: إدريس الخطاب، دار توبقال، ط1، الدار البيضاء_المغرب، 2010، ص203.

[2] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص238.

[3] – المرجع نفسه، ص239.

هو في حقيقة الأمر من ترشيح المعجمي ويخضع لاختياراته هو، يقول السيوطي: «فالحقيقةُ: الكلامُ الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة، ولا تمثيل، ولا تقديم فيه ولا تأخير»[1]؛ إن الكلام الموضوع على الحقيقة تتحول فيه آلية التأويل إلى إجراء مغيّب مستغنى عنه، كأن نقول رأيتُ أسدا حيث لفظ الأسد يراد به الدابة المعلومة، حيث نصل إلى معنى الكلمة من سبيل مباشر، والمباشرة هنا يُقصد بها أننا سنراهن على المعنى العرفي لها، أو على المعنى الذي وضعت بإزائها الكلمة في أصل الوضع، مع احتمال دلالتها على المجاز لارتباطها بالمتكلم وبمقاصده، فقد يقصد بالعبارة ذاتها الرجل الشجاع.

فالمجاز يفيد الانتقال بالكلام من ظاهره إلى معنى خفي أراد المتكلم إبرازه نقول «وتجوز في كلامه أي تكلّم بالمجاز»[2]، وبالتالي فإن فهم المعنى على هذا المستوى يقتضي استدعاء عناصر خارج لغوية، كاستثمار عامل السياق، ومحاولة ربط الكلام كبنية لغوية بالمعنى الذي قصده المتكلم، وفق عملية استدلال منطقية. إنّ هذه الطريقة في الكلام شائعة عند العرب، واعتبر عديد من البلاغيين العرب كثيرا من اللغة مجازا، من حيث وضع الكل موضع البعض للاتساع، والمبالغة، وتشبيه القليل بالكثير[3]، وكلها من محاسن لغة العرب.

يمكن التأريخ لأول ظهورٍ لمصطلح المجاز بظهور كتاب مجاز القرآني لأبي عبيدة، إلا أنه إذا اطلعنا على الدراسات القديمة، يمكن أن نشير قبل هذا التاريخ إلى كتاب الأشباه والنظائر لمقاتل بن سليمان، والذي وضّح فيه تعدد دلالات اللفظ الواحد بناء لتعدد السياقات[4]، وإن كان الكتاب قد عني أساسا بألفاظ وعبارات وردت في نص القرآن؛ إذ عمد إلى شرح معنى اللفظ في السياقات والتراكيب المختلفة، ما يدل على تفطن مقاتل بن سلمان إلى أن للفظ معنى أصليا، ومعاني أخرى فرعية، وتوقفه عند بعض العبارات والتراكيب، وبيّن معناها الأصلي والفرعي[5]، وهو ما يضعنا أمام مفهوم المجاز في البحث المعجمي عند العرب، كتصنيف رتبت وفقه المعاني

---

[1]– السيوطي، المزهر، ص355.

[2] – المرجع نفسه، ص725.

[3]– يراجع: المرجع السابق، ص357_358.

[4] – نصر حامد أبو زيد، الاتجاه العقلي في التفسير، المركز الثقافي العربي، ط5، الدار البيضاء، 2003، ص97.

[5] – يراجع: المرجع نفسه، ص98.

للتميز بين الحقيقة والمجاز، من خلال الاشارة إلى معنى اللفظ أو التركيب الدال على الحقيقة والمعنى المحمول على المجاز.

إنّ الاهتمام بمبحث المجاز فيما تعاقب من المؤلفات والتي اتخذت منحى لغويا تأصيليا، يكشف عن رغبة في محاولة الكشف عن الأنساق، التي تَتَحكّم في إنتاج المعنى المجازي، وتحديد الآليات التي تكشف عن نظامه الداخلي، وقد خَلُصت العملية إلى أن المجاز «يتشكّل من مستويين سيميولوجيين الأول لساني وهو ما يسمى اللغة الموضوع، التي يراد بها الوضع، والثاني وهو المجاز وهو لغة واصفة، لأنها لغة ثانية يتكلم بداخلها عن المستوى الأول»[1]، لأن البنية اللغوية تتحول إلى علامة على المعنى، وهو ما يظهر جليا في المعنى المجازي للفظ **حضر** في قول الزمخشري، **ومن المجاز: حَضَرَت الصّلاةُ، وأحْضِر ذهنكَ**[2]، حيث يظهر في المثال أن المقصود من العبارة هو معنى مجازيا وليس حقيقيا، كون الصّلاة لا يمكن أن تَحضُر، ما يستلزم أن المقصود هو معنى متعلق بالمعنى الحقيقي مع قرينة مانعة من إرادته وهو فعل الحضور، فتؤول العبارة بإرجاعها إلى أصلها قبل وقوع التصرف فيها عن طريق آلية الحذف فنتحصل على عبارة **حضرَ وقتُ الصّلاةِ**.

وإن كان المعجمي لا يسلك هذا المسار حين يشرح المعنى المجازي، لأنه لا يبين كيف جرى الانتقال من المعنى الظاهر إلى الخفي للعبارة؛ أي لا يلتفت إلى شرح السيرورة التي اتخذتها هذه الدلالات، وكيف تم الانتقال من المستوى الأول إلى المستوى الأعقد منه، وهو المجاز، إلا أنه عارف بها وملم بجوانبها، وإلا ما أمكنه فصل الكلام المأخوذ على وجه الحقيقة والمأخوذ على المجاز، على غرار الزمخشري الذي عرف عنه تأويل آي القرآن من سبيل حمل أغلبها على المجاز وذلك في كتابه الكشاف[3]. ويرجع اللغويون وجود ظاهرة المجاز في اللغة إلى كونها خاصية متأصلة في اللغة العربية، إضافة إلى عامل مهم وهو أن لسان العرب مثلما يمثل له بهذه المعاجم تحوي قائمة منتهية من المداخل والمواد في مقابل عدد لا حصر له من المعاني لارتباطها بالتجربة

[1] – آمنة بلعلى، النسق السيميولوجي للخطاب البلاغي، ص15.

[2] – نصر حامد أبو زيد، الاتجاه العقلي في التفسير، المركز الثقافي العربي، ط5، الدار البيضاء، 2003، ص195.

[3] – يراجع: المرجع نفسه، ص181 وما يليها.

والأغراض والمقاصد، فاللفظ الواحد قابل لأن تلصق به معان عدة ولا متناهية لارتباطها بالاستعمال والتداول، المرتبط بطريقة العرب في الكلام، كأن يسموا الرجل الشجاع أسدا، والكريمَ والعالمَ بحراً ... [1].

أثار الجُرجاني موضوع المجاز في كتابه دلائل الإعجاز[2]، وبدا واضحا تمييزه بين المعنى الوضعي الذي يتحصّل من إعمال النظر وتقليب الفكر، مقابل معنى القول أو القصد الذي يتحدد العلم به عند سماع الكلام[3]؛ أي بحضور المتلقي في السياق باعتباره جزءا من العملية التواصلية بحيث يستعين بعناصره في فك رموز الكلام، إلا أن أهم نتيجة خرج بها الجرجاني هو فكرة أن المجاز لا يحدث في أنفس الكلمات وإنما في إسناد بعضها إلى بعض، ما يؤدي إلى إفخام المعنى وإحداث النباهة[4].

بالعودة إلى العينات الواردة في هذه المعاجم تتكشف لدينا آلية اشتغال المجاز، ففي العبارة **فلان يرضع الدنيا**[5] لم يحصل التجوّز فيها في معاني الكلمات وهي منفردة؛ ففلان له معنى وموجود حقيقة، والأمر نفسه بالنسبة للفعل يرضع ومعنى الدنيا، فكلها لها وجود ومعنى حقيقي، وبالتالي فالمجاز متحصل من إسنادها إلى بعض، على نحو **وقطّعت عليه العذاب تقطيعاً**[6]، من كون هذا التوليف لا يسمح به في الوضع اللغوي ومقبول في حالة ما إذا حمل على المجاز، لأن مثل هذه النماذج تطرح إشكالا على مستوى المفهمة المرتبط بمفهوم الاستقامة، كما يبدو ذلك في المثال **اكتأب وجه الأرض**[7]إذ يثير ظاهر العبارة معنى غير مستساغ لشدة غموضه، لذا كان لابد من حملها على المجاز[8]، ونحن لا نشمل بكلامنا تلك الجمل التي لا معنى لها كعبارة **تنام الأفكار**

---

[1]– يراجع: السيوطي، المزهر في علوم اللغة، ص365.

[2] – الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص293 وما يليها.

[3] – المرجع نفسه، ص267.

[4] – المرجع السابق، ص294.

[5] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص358.

[6] – الخليل، العين، ج1، ص137.

[7] – المرجع السابق، ص117.

[8] – يراجع: جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، تر: عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، بغداد_العراق، 1987، ص224.

الخضراء عديمة اللّون بتهيج، فهي وإن كانت صحيحة نحويا إلا أنها خالية المعنى أو شاذة دلاليا[1].

بمعنى أنها لا تُفهم إذا ما تمّ الاكتفاء بالمعنى الحرفي للألفاظ المكونة للجملة* ذلك أن الجملة «من حيث تعريفها، موضوع لسانيّ، فهي تتحدد أساسا ببنيتها التركيبية وبدلالتها التي تحتسب على أساس دلالة الكلمات المكونة لها»[2]، وبالتالي فإن تفسيرها يقتضي الانتقال من البنية السطحية إلى البنية العميقة استنادا إلى عمليات ذهنية، وهو ما يقوم به المعجمي وذلك في عملية الشرح حين يتجاهل المعنى الوضعي للعلامات المكونة للملفوظ ويركز على ما قصده المتكلم، وهو ما يحاول نقله للمتلقي عند شرح هذا النوع من العبارات.

إن عبارات المجاز التي تتخلل هذه النصوص لا يمكن شرح معناها إلا بإدراك الخرق الذي حدث على مستوى البنية السطحية كمنطلق لفهم القوانين التي تحكم هذه السيرورة، لذا فالمعنى في هذا المستوى هو معنى مُكثَّف ويقع بمنء عن المعنى الصّريح لكنه متعلق به ويستمد وجوده منه، وإن كان لا يمكن فك مغاليقه دون استعانة بعناصر غير لغوية كمعنى **فَصّ** الذي من جملة معانيه جوهر الشيء، أو قد يدل على ملتقى العظمين، أو حتى فصّ الثوم، ولكن قد **يقال للفرس: إنّ فصوصه لِظِمَاءِ، أي ليست برَهِلَة كثيرة اللحم**[3] وهو معنى مستقى من الاستعمال ومرتبط به، مثلما جاء في معنى بحث، **والعرب تقول: "كالباحثِ عن مُدبةٍ"، يُضرب لمن حتفه في يده**[4] لأن المثل مرتبط بسياق معين أفرز هذا النوع من الاستعمال اللغوي لأغراض محددة وبالتالي يتم توظيفه في سياقات مماثلة للتي أنتجته.

---

[1] – يراجع: جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، تر: عباس صادق الوهاب ويوئيل عزيز، ط1، دار الشؤون الثقافية، العراق، 1987، ص127 وما يليها.

* – أشار جون لاينز إلى أن عبارة كـ "جون نمرٌ" يمكن أن تُحمل على معناها الحرفي دون طرح أي تناقض في دلالاتها، وذلك إذا ما اعتبرنا أن "جون" قد لعب دور "نمرٍ" في مسرحية مثلا، أي دون اللجوء إلى تعديل افتراضاتنا الوجودية، م.ن، ص236_237.

[2] – جاك موشلر وآن ريبول، القاموس الموسوعي للتداولية، تر: عز الدين المجدوب وآخرون، دار سيناترا، ط2، تونس، 2010، ص26.

[3] – الأزهري، تهذيب اللغة، ج12، ص120.

[4] – ابن فارس، مقاييس اللغة، ص204.

تَضمُّ عملية شرح المعنى المجازي في هذه المعاجم نوعا من المجازفة؛ ذلك أن المعجمي ينبغي أن يكون على دراية بالمعنى الحقيقي أولا، ذلك لأن أية مقاربة على هذا المستوى ينبغي أن تتبني على ضبط معالم مفهوم المعنى الحقيقي، وربما هذا ما دفع بالزمخشري في أساس البلاغة إلى تقديم المعنى الحقيقي أولا ثم يشرع في تقديم المعنى المجازي، وإن غاب عن الزمخشري تحديد المقصود بالمعنيين، وقد يعود ذلك إلى تداخلهما في بعض الأحيان، إذ قد يحصل أن تتحول العبارة إلى حقيقة لما يتسع استعمالها فتفقد المعنى المجازي وبالتالي وإن «وُجد تعارض واضحٌ نسبيًّا بين كلمات حقيقية ومجازية، فإنه ليس بالأمر اليسير معرفة ما هو الاستعمال المتعارف عليه لكلمة ما»[1] ما يدفع بالمعجمي إلى التدخل في كل مرة ليبين المقصود من الكلام عوض تحديد متى تستعمل في الحقيقة ومتى تستعمل للدلالة على المجاز.

تجاوز الزمخشري فكرة تضمين معجمه مفاهيم نظرية كتحديد المعنى الحقيقي والمجازي وإنما عمد رأساً إلى تقديم أمثلة تطبيقية عن الاستعمالين، وقد استطاع الزمخشري في أساس البلاغة استثمار هذين المفهومين المركزيين (الحقيقة والمجاز)، بفرد المعاني الحقيقية عن المجازية يقول:

عودٌ قاحِلٌ وقَحِلٌ: يابس، وقد قَحَلَ قُحُولاً وقَحِلَ قَحَلاً، ومن المجاز: قَحَلَ الشيخُ وقحِلَ، وإنه لقَاحِل الجسم، وشيخُ قَحْلٌ وإنقَحلٌ، وأقْحَلَه الصومُ، وتقحَّلَّ في لُبُوسه وحاله، وتقول: فلان في بلدٍ ماحل وعيشٍ قاحل[2].

يقع المَجاز المفرد والمجاز المركب في باب المجاز اللغوي والذي يدور «حول التّجوّز في استخدام الكلمة أو التركيب (...) بالابتعاد بهما عما حددته اللغة، وذلك باستخدامهما في غير ما هما له»[3] إذ يرتبط الأول وهو المتعلق بالكلمة في انزياح دلالتها عن المعنى الأول المتعارف عليه وهو ما نقع عليه أولا في المعجم من مجموع المعاني التي تفيدها الكلمة كمعنى **المكافحة: مصادفة الوجه بالوجه عن مفاجأة**[4]**، والبَوُّ كلمة واحدة، وهو جلد حوار يُحشى وتُعطف عليه**

[1]- Joélle Gardes Tamine, la rhétorique,2ème éd, Armon colin, Paris, 1996, p.156.

[2] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص54.

[3] – محمد فتيح، مفهوم المجاز ومجاز القرآن لأبي عبيدة، ص06.

[4] – الخليل، العين، ج3، ص65.

الناقة إذا مات ولدها[1]، **وأَشَبَ الشَّيءَ يأشِبُهُ أشباً: خَلَطَهُ**[2] لتُفيد معاني أُخَرْ طرأت عليها بفعل الاستعمال أو التخاطب مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الأول كالقول في معنى **كَهَلَ: هو كهل بَيّنُ الكهولة** وقولهم: **هو كافِل أهله وكاهِلهم وهو الذي يعتمدونه**[3]حيث تمّ الانتقال بمعنى اللفظ (كهل) للدلالة على الإعالة بعدما كان دالاً على مرحلة عمرية للانسان، وغيرها من الأمثلة كثير، كلفظ الصّلاة الذي يفيد في عرف اللغة معنى الدُّعاء وفي عُرْفِ الشّرع تلك الأفعال المبتدئة بالتّكبير المُختتمة بالتسليم[4].

من خصائص النص المعجمي العربي غناه بتراكيب بليغة من صنف المجازات المرسلة، يوضح المعجمي المعنى المقصود من هذه التوليفات حيث ترتبط عملية شرح معنى هذه التراكيب بإظهار أوجه اللعب العلامي فيها على المستوى النظمي، ذلك أن المجاز المرسل ينتج أساسا من تفسير علاقة الكلمات التي يتشكل منها التركيب فيما بينها؛ ما يعني أننا بصدد الحديث عن مفهوم الجملة ومدى توافق الملفوظ للأنظمة المقدرة للغة، ولكن العملية لا تتوقف على هذا المستوى من التحليل وإنما تستدعي كذلك تتبع معنى الكلمات المتجاورة بفحص درجة مقبوليتها دلاليا، وعليه، حسب جاكوبسون، فإن المجاز المرسل ينشأ عند رصد تجوّز عن المعنى المتعارف عليه للكلمات المتجاورة بحيث تستدعي من المتلقي إدراك وجه العلاقة بينها إن كانت سببية أو كلية أو جزئية إلخ[5].

فَصَلَ الزمخشري في أساس البلاغة بين المعاني الحقيقية والمجازية؛ حيث قدّم الأولى لأن الوصول إليها يكون من طريق العبارة، أمّا الثانية فيتحصّل من تجاوز المعنى الظاهر إلى الخفي، وإن كان المجاز هو الإطار العام الذي أورد ضمنه الأساليب المجازية المختلفة في الكلام، إلا أنه لا يشير كثيرا إلى نوع المجاز، وإنما يترك عملية التحديد للقارئ، وربَّما يعُود ذلك إلى اهتمامه

[1] – ابن فارس، مقاييس اللغة، ص194.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص214.

[3] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص150.

[4] – يراجع: محمد فتيح، مفهوم المجاز، ص06.

[5] – يراجع: فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، المؤسسة الجامعية للنشر، ط1، بيروت_لبنان، 1993، ص50 وما يليها.

بالممارسة مقابل التنظير في هذه المسألة، والأمر نفسه ينطبق على المجاز المرسل في المعجم إذ لا نكادُ نقع على شرح كافٍ له أو على ضبط لمفهومه، يقول:

ومن المجاز: فرسٌ أمين القُوى، وناقة أمونٌ: قوية مأمون فُتُورها، جُعل الأمن لها وهو لصاحبها، كقولهم: ضَبوثٌ وحلوبٌ[1]

ومن المجاز: ثُلَّ عرشُهُ إذا ذَهبَ قِوامُ أَمرِهِ[2]

وزرعَ الزَّارِعُ الأرضَ: من إسنادِ الفعلِ إلى السَّبب مجازا[3]

وزِيلَ زويلُهُ وزَوَالُهُ إذا استُفِزَّ من الفَرَق، وهو إسناد الفعل إلى مصدره[4].

اهتمّ ابن منظور على غرار الزّمخشري بالمجاز المرسل في معجمه لسان العرب*، وإن كان منهجه في عرضه يختلف عن منهج الزمخشري، حتى وإن عرض لعلاقاته المختلفة فإنه يكتفي في سياق الشرح بالإشارة على أنه مجاز دون ذكر نوعه[5]، مثلما يتضَّحُ من شرحه لمعنى الآية التالية:

﴿فمنِ اعتَدَى عليكم فاعْتدُوا عليهم بِمثلِ ما اعتَدى عَليكُم﴾ سمَّاه اعتداء لأنه مجازاةُ اعتداء، فسمي بِمثلِ اسمِهِ، لأن صورة الفعلين واحدة[6]

وما ورد منه وفي التَّنزيل العزيز ﴿وآتوا اليَتَامى أموالهم﴾؛ أي أعطوهم أموالهم إذا آنستم منهم رُشدا، وسُمُّوا يتامى بعد أن أونس منهم الرُّشد بالاسم الأول الذي كان لهم قبل إيناسه منهم[7]

وذكر في معنى خمر وقال في قوله تعالى ﴿إنّي أراني أعصِر خَمراً﴾ إن الخمر هنا العنب؛ قال: وأراه سماها باسم ما في الامكان أن تؤول إليه[8].

---

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص35.

[2] – المرجع نفسه، ص113.

[3] – المرجع السابق، ص413.

[4] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص427.

* – يجمع ابن منظور بين المجاز المرسل والكناية ويظهر ذلك من معجمه في شرح العديد من المواد نذكر على سبيل المثال لفظ اللسان إذ يعتبره مجازا مرسلا علاقته الآلية ويعده في الآن ذاته كناية على الكلام، يراجع بهذا الخصوص: أحمد هنداوي عبد الغفار هلال، المجاز المرسل في لسان العرب لابن منظور، ط1، طنطا، 1994، ص156 وما يليها.

[5] – يراجع: أحمد هنداوي عبد الغفار هلال، المجاز المرسل في لسان العرب لابن منظور، ص42.

[6] – ابن منظور، لسان العرب، ص2846.

[7] – المرجع نفسه، ص4949.

[8] – المرجع السابق، ص1259.

ينشأ المجاز المرسل من إطلاق لفظ يُراد به معنى آخر، إلا أنّ هذا المعنى يكون متعلقا بالأول ضمن أوجه مختلفة، ويتسنَّى النظر في طبيعة العلاقة التي تجمع الاثنين من تحصيل المعنى الحقيقي في نهاية المطاف، هذه السيرورة تكشف كيف استعمل اللفظ من سبيل المجازاة، إذ تم الابتعاد به عما حددته اللغة في أصل الوضع، إلى توسل إرادة المتكلم وقصده وإن كان الشاهد اللغوي ينصرف عن إبراز المقصود، ففي الآية ﴿يجعلون أصابعهم في آذانهم﴾[البقرة 19] ينظر إليها على أنها مجاز، إذ المقصود هو أطراف الأصابع أو الأنامل وليس الأصابع كاملة، وعبر عن المعنى باستحضار كلمة تفيد معنى الكل للدلالة على معنى الجزء، وهو إذًا تَجَوّز في استخدام كلمة أصابع مكان أنامل دون قرينة، لارتباط الكلمتين معنى أو مثلما يقول السكاكي هو كلّ كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضع لملاحظة بين الثاني والأول[1].

كما تنشأ الاستعارة من ابتكار تصورات استعارية جديدة تساهم في خلق استعارات لغوية جديدة، أو عن طريق خلق هذه الأخيرة من استعارات تصورية مألوفة، وكلاهما ينتج عنه تراكيب لغوية تتسم بخصائص مشتركة أولها خرق لما هو متعارف في العرف اللغوي وغموض على مستوى المفهمة[2]، وهذا ما يفسر اهتمام المعجميين العرب بالتراكيب التي تتضمن هذا النوع من اللعب العلامي والدلالي الفريد. إن الخصائص التي تتسم بها الاستعارة جعلها تحوز على اهتمام لافت من لدن الباحثين القدامى أيًّا كان توجه هذه البحوث فلسفية أو فنية أو جمالية أو حتى نفسية، إذ تمتاز ببنية لغوية خاصة تفرض أولا فهم كيفية اشتغال مكوناتها داخليا وصناعة المعنى في صلبها، أما من النَّاحية المعرفية فإنها تخلق صورا ذهنية عن طريق الخرق الدلالي والمنطقي ما يستدعي تحفيز عملية التفكير[3].

كثيرا ما تمَّ تناول الاستعارة في إطار يجمعها بالمجاز المرسل والكناية[4] باعتبارها جميعا تستمد وجودها من خرق قوانين اللغة تركيبا ودلالة، فهي لا تستجيب لمعايير الوضع المحددة سلفا بحيث يمكن البناء عليها لتحديد البؤرة فيها، وإنما هي تخضع لقوانينها الخاصة، ما يجعل التعامل

[1] – السكاكي، مفتاح العلوم، ص361.

[2]– يراجع: محمد الصالح البوعمراني، في علم الدلالة العرفاني، ص201.

[3] – يراجع: أمبرتو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، ص233.

[4] – يراجع: المرجع نفسه، ص234.

الحرفي مع الاستعارة إجراء فاسدا، بتحويل المعنى الاستعاري إلى معنى حرفي منطقي، ما يؤدي إلى غموض المعنى، لأنّ الاستعارة قائمة _وفق التصور المعرفي التجريبي _على محاولة فهم تصورات مجردة عن طريق تصورات عن أشياء محسوسة، فالوعي الانساني مكتنز بهذه الصور التي تشكلت عن الأشياء المادية بفعل تجاربه المختلفة، لذا فهو يبني على هذه الصور، ذات الطبيعة المادية، تمثلات ذهنية مجردة بربطها مع بعض بصفة مجازية في قالب لغوي متباين، بإسناد صفات وخصائص بشرية إلى أشياء أو كائنات غير بشرية، ضمن علاقات المجاز المتعدة كالجزئية، والكليّة، والسّببية، والمُسببية، واعتبار ما كان، واعتبار ما سيكون، والمحلّية، والحالية، والآلية.

لذلك فالباحثون المعجميون لا ينكرون خصائص الاستعارة في سياق شرح المعنى، فما كانت تحليلاتهم تستند إلى معرفة لسانية وحسب، وإنما بالنفاذ إلى جوهر المعنى بإخراجه من حالة المحال إلى حالة الممكن، وهو ما يظهر في المثال التالي:

زبب: (و) من المجاز: خرجَت على يدِه زَبيبَةٌ، (بِهاءٍ) وهي (قَرحَةٌ تخرُجُ في اليَدِ) كالعَرفَة[1]

عيب: ومن المستعار: هو عَيبة فلان إذا كان موضع سره[2]

إن الغاية من الاستعارة تصويرية، كقولنا اشتعل الرأس شيبا لغرض تقريب صورة الشيب الذي طغى على شعر الرأس بتشبيهه باشتعال النار وتوهجها وأخذها لمساحة معتبرة من المكان، فالعرب تقول **شجَّ المفازة: قطعها**[3] حيث يُستعمل الفعل شجّ في دلالة الوضع على دلالة حسية لارتباطها بفعل الضّرب المخصوص بالرأس، وهو ما وضّحه الزمخشري فيما أفرده للكلمة في معناها الحقيقي، إلا أنّه استعمل مجازا مقرونا بالمفازة ذات الدلالة المجردة، وعليه فإن صورة شج الرأس كانت منطلقا لإحداث المعنى الاستعاري. لا يشير أغلب المعجميين العرب إلى طبيعة العبارة البلاغية من كونها استعارة، ذلك أن اهتمامهم انصب في مجمل السياقات على شرح المعنى العام دون اللجوء إلى توضيح من هذا الباب، قد نستثني من هذه المعاجم أساس البلاغة وتاج

[1]– الزبيدي، تاج العروس، ج3، ص5.

[2]– الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص688.

[3] – المرجع نفسه، ص494.

العروس والتي اهتم واضعيهما فيهما بالتّنبيهِ على الطبيعة الاستعارية لعدد من العبارات التي سِيقت في عدد من النصوص المعجمية، ومن الأمثلة على ذلك:

هَمَدَ الثوب يَهمُدُ هُمُودا: بلي[1]

ومنه قيل للسيف: كالعقيقة. وقيل: العقيقة والعُقَقُ: البرق، إذا رأيته في وسط السحاب كأنه سيف مسلول[2].

أشرنا فيما تقدم إلى اهتمام الزمخشري البارز في أساس البلاغة بالمجاز بالمفهوم العام، فهو لم يُوضّح أي نوع من المجاز سيعنى به، وإنما أطلق لفظ المجاز ليريد به جميع فروعه، وهو ما يتَّضح في متن الكتاب فيما أفرده من تراكيب استعارية ضمن ما اعتبره **من المجاز**، إلاّ أنه في بعض الأمثلة نراه قد فَصَّل أكثر حين يشير إلى نوع المجاز، ومن ذلك الإشارة إلى كون العبارة تقع في باب الإستعارة، نذكر منها:

ومن المستعار: قولهم لمن مرّ في كلامه فأكثر: قد عبَّ عُبابهُ[3]

ومن المستعار: زعفرانٌ عَبيطٌ: طريء بيّن العَيطة. ومِسك مُعْتَبَطٌ[4]

ومن الاستعارة: اللّيلُ العاتي: الشّديد الظُّلمة[5]

ومن المستعار: رأيته يعذِم صاحبه أي يعضّه بالملام. والعذائِمُ: اللَّوائم، وتقول: فلان يورّك عليك العظائم ويوجّه إليك العذائم[6]

إن اهتمام الزمخشري وغيره بإيراد مثل هذه الأقوال دليل على أنّ المعجميين العرب قد تنبّهوا إلى أهمية طرفي الخطاب والسياق في إنتاج القول الاستعاري وفهمه، وهو ما يجعل المعنى المُعقَّب به على هذه العبارات الاستعارية ليس قائما على معادلة متكافئة الطرفين حيث (أ) هو (ب) ضمن عملية تحديدٍ لدلالة الدالات فيها، بل عوّلوا في ذلك على ربط الدالات ومدلولاتها

[1] – الجوهري، الصحاح، ص556.

[2] – ابن سيده، المحكم، ج1، ص55.

[3]– الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص630.

[4]– المرجع نفسه، ص631.

[5]– المرجع السابق، ص634.

[6]– الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص641.

بقصد المتكلمين وظروف التلفظ، فعوض البحث في دلالة الدالات انصرفوا في هذه السياقات إلى ربطها بالمتكلمين، لأن المعنى الحرفي لهذه الأقوال ليس هو المقصود من العبارة الاستعرية.

فهذا الجرجاني يبني تصوره عن الاستعارة على «أساس العدول عن الأصل، وهو ما يسميه البلاغيون المحدثون بالانحراف عن استعمالها الوضعي (écart)، أي أنّ اللفظة التي يحكمها عرف الاستعمال بشقّيه المتمثلين في العلاقات الاستبدالية والعلاقات السياقية في آن واحد يطالها نقل (زحزحة) عن دائرة تواردها الأصلية إلى دائرة أخرى»[1]، لذلك فإن التوصل للمعنى المقصود لا يكون بأخذ المعنى الحرفي والمعنى الاستعاري (المجازي) منفصلين عن بعضهما البعض أثناء عملية الشرح، بل العملية تقتضي الجمع بينهما لأن تحقيق الأول يمهد لتحقيق الثاني، نذكر على سبيل التمثيل **ومن المجاز: استأسد عليه أي صار كالأسد في جرأته**[2] حيث وضّح الزمخشري وجه الشبه بين المستعار له والمستعر منه (الأسد) وهي الجرأة.

يمكن للمتلقي أن يصل إلى المقصود من الاستعارة إذا كان يعرف مسبقا أن العرب (المتكلم) تستعمل الأسد مثالا على الشجاعة والجرأة، والأمر نفسه ينسحب على قوله **وأكلتِ النارُ الحطبَ**[3]؛ وهي استعارة مكنية استعير فيها فعل الأكل المتعلق بالإنسان أو الدابة للنار وهي جماد قُصد منه تشخيص النار أولا وتضخيم صورة اندلاع النار في الحطب، ويمكن بلوغ هذا القصد بالتّمعن في المعنى الحرفي للعبارة مع الاستعانة بمعرفة خلفية كورود هذا التشبيه في القرآن في الآية ﴿الذين قالوا إنَّ الله عهِد إلينا ألاَّ نؤمنَ لرسولٍ حتّى يأتينا بقربانٍ تأكله النَّار﴾ (آل عمران، الآية 183).

قدم سورل (J. Searle) مفهوما للاستعارة في علاقتها بالقصد، لأن المعنى الاستعاري لهذه التراكيب هو معنى ضمني مرتبط بالدرجة الأولى بقصد المتكلم، أو بمنشئ هذه الصور الاستعارية، ثم انتهى إلى اعتبار أي مقاربة ذات صفة دلالية ستكون عاجزة عن رفع المنافرة الدلالية عن هذه التراكيب، ذلك أن المتكلم يقول بأن (س) هي (ب) ولكنه يقصد أن (س) هي

[1]– أرزقي شمون، المجاز ودلالته بين النحو والبلاغة في التراث العربي حتى القرن السادس الهجري، جامعة مولود معمري_تيزي وزو، 2013_2014، ص166.

[2] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص27.

[3] – المرجع نفسه، ص31.

(ر)[1]، نُلاحظ في التركيب الاستعاري التالي **وتدفَّق حُلمُهُ**[2] وجود توترٍ في معنى كلمة تدفّق إذا ما أُخذت العبارة على ظاهر معناها، وهو يختلف عن المعنى الذي قصده المتكلم وهو معنى الذهاب، والأمر نفسه ينطبق على المثال **بكتِ السَّماء ودمع السَّحابُ**[3].

فحسب سورل (J. Searle) مقصدية المتكلم هي ما يتحكم في القول الاستعاري، حيث يتلفظ «بطريقة تبتعد عما تعنيه الكلمة أو العبارة في الاستخدام المألوف كما تحدده قواعد المحادثة التي تشكل قاعدة مشتركة بين المتكلم والسامع»[4] ومع ذلك، حسب قوله، لا يمكن القول باحتمال العبارة لمعنيين اثنين أحدهما حقيقي والآخر مجازي، وإنما تمتلك معنيين مختلفين لكل واحد منهما شروط صدق خاصة به[5]، لأنه عند محاولة فهم معنى قول استعاري ما لن يبحث المتلقي إن كانت العبارة صادقة أم كاذبة، وإنما سيحاول العثور على التشابه المفترض أنه موجود بين المستعار منه والمستعار له، لأنّ العلاقة المفترضة بين هذين الطرفين ليست بالشيء الموجود مسبقا في الواقع وإنما هو (وجه التّشبيه) وليد عملية ابتكار المتكلم، لذلك على المتلقي أن يسلك بعض المسالك ليعيد تشكيل الصورة الاستعارية، بحيث يتمكن من فهم المقصود من الكلام شرط أن يشترك هذان الطرفان في امتلاكهما لنفس التمثلات والتصورات عن المستعار منه[6].

في الأخير نقول إنّ الاستعارة هي ممارسة حياتية يومية لدى العرب، قائمة أساسا على عدول عن طريقة العرب في تصريف الكلام، كما أنّ فهم كيفية اشتغال القول الاستعاري يَمرُّ بداية من رصد تنافرٍ دلالي في التركيب سببه خرق قوانين المحادثة (الوضوح، التعاون)؛ ما يجعل الاتجاه الدّلالي في التحليل أداة قاصرة في الوصول إلى مكنون المعنى، لذا يتعين الاستعانة ببعض المبادئ التأويلية حتى يستعيد الكلام معناه المستساغ، إنّ عملية تأويل مثل هذه الأقوال لا

---

[1] – يراجع: عبد العزيز لحويدق، نظريات الاستعرة في البلاغة الغربية، ط1، كنوز المعرفة، عمان الاردن، 2015، ص210 وما يليها.

[2] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص291.

[3] – المرجع نفسه، ص298.

[4] – عبد العزيز لحويدق، نظريات الاستعارة، ص210.

[5] – الزمخشري، أساس البلاغة، ص298.

[6]– يراجع: المنجي القلفاط، الاستعارة في المنظورين التداولي والمعرفي، حوليات الجامعة التونسية، ع87، منوبة_تونس، 2012، ص313_313.

بُدَّ وأن تَمُر أولا بتحليل المعنى الحرفي للعبارة ومن ثم يبحث عما يشترك فيه الموضوعان وهو معنى التلفظ.

ومن هنا نستنتج أن المعجميين العرب إنما عنوا بهذه التراكيب كونهم تجاوزوا السؤال المركزي عن معنى عبارة أو تركيب ما ليركزوا على علاقة العبارة بمستعمليها، حيث يبرز دور المتكلم في صياغة هذه الملفوظات ذات الطبيعة الاستعارية، ودور المتلقي في تأويل الملفوظ في سياق التلفظ، وذلك بناء على استراتيجيات محددة، كإبراز الشبه أو السمة البارزة بحيث يقوم بإقصاء الصفات التي يراها ذات احتمال أقل، أو بالاعتماد على الاحساس الثقافي للفئة اللغوية التي ينتميان إليها.

كما يستعين واضعو المعاجم في سياق شرح معنى بعض المداخل بعبارات تصنف في باب التشبيه، لأنها تشتمل على طرفين مُشبّهٌ ومُشبهٌ به، يشتركان في الحقيقة ويختلفان في صفة أو العكس[1]، مثلما ورد **إنَّ لهذه الإبل أوابدَ كأوابد الوحش**[2] إذ تشترك أوابد الإبل وأوابد الوحش وهما طرفا التشبيه في صفة من الصفات وتختلفان في الحقيقة، فالتشبيه يحدث لتشابه الطرفين في أمر ما، أما إن تطابقا فلا يمكن الحديث حينها عن تشبيه، كما أنّ اختلافهما وعدم اشتراكهما في أي أمر يمنع قيام التشبيه[3] رأسا لانعدام العلة من وجوده أساسا.

تنشأ هذه التراكيب في الاستعمال اللغوي اليومي من ملاحظة الأشباه بين الأشياء إن من سبيل التطابق أو التقارب، والتشبيه ليس متعلقا بالمدركات الحسية وحسب، وإنما قد يكون في ما دونها مما يدرك بالعقل، يُقدَّم في قوالب لغوية تتبين بها وجوه المشابهة، وفق اختيارات للكلمات تكون مقصودة لبيان الغرض وتقريب الصورة، فهو لعب بالكلمات قبل التماس المعنى، وبالتالي لا يُقصد بها معناها المباشر والصريح (sens littéral)، وإنما ما يقع في درجة مختلفة عن الأول وهو الضمني، تستدعي إذن عملية فهم السّيرورة الدلالية التي تتحكم في إنتاج المعنى في التّشبيه

[1] – السكاكي، مفتاح العلوم، ص332.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، ص04.

[3] – المرجع السابق، ن.ص.

إدراك ما يجمع بين المشبه به والمشبه، وتمثل تلك العلاقة التي تؤلف بينهما، وهو ما يتأتى من ترك المعنى الحقيقي للتعبير جانبا ومحاولة بلوغ المعنى من طريق آلية التأويل.

ترد في نصوص المعاجم العربية هذه الأساليب من مسالك الكلام وأنحاء القول، والعلة من تضمين الشروح لعبارات التشبيه إبراز أوجه اللعب العلامي للاستدلال على قيمة الاستعمال، وتأكيد أنّ المعنى يتولد من إدراج العلامات في علاقات، وأن المعنى المحصل هو درجة من درجات المعنى فهو لا يَرتدُّ إلى المعنى الوضعي المرتبط بدلالة الكلمات، وإنما إلى معنى غير صريح متوارى يلزم من إعمال العقل وتدقيق النَّظر، كالقول:

ورماه الله بالحَيْدرةِ أي بالداهية الشديدة، كأنها الأسد في شَّدتها[1]

كأنَّ اختلاء المشرفي رؤوسَهم *** هُويُّ جنوبٍ في يَبِيسٍ محرَّقٍ[2]

ويقال: أتى بقُرصِه كأنَّه فِرسنَ خَلَّة، يعني السَّمينة[3]

وقيل: النَّاظر في العين كالمرآة إذا استقبلْتَها أبصرتَ فيها شَخْصَكَ[4].

تتنوع التشبيهات في النص المعجمي العربي فقد يجمع بين المشبه والمشبه به اشتراكهما في طبيعتهما الحِسّية كقول الشاعر:**غَدَا كالعَملَّسِ في خافةٍ *** رؤوسُ العَنَاظِبِ كالعَنْجَدِ**[5]؛ حيث شبّه رؤوس العناظب وهي رؤوس الجراد حسب بعض التفسيرات بالزبيب، وكلاهما (رؤوس الجراد والزبيب) من المدركات الحسية، كما قد يأتي التشبيه للجمع بين طرفين أحدهما حسي والآخر عقلي[6] كالقول: **سُمّي المطر نصرًا كما سُمّي فتحاً**[7]. أما وجه التشبيه فيكون واحدا أو متعددا، زيادة عن كونه يصدر عن حقيقة أو صفة كاشتراك العين والمرآة في صفة واحدة، كما في المثال

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص174.

[2] – المرجع نفسه، ص265.

[3] – ابن منظور، لسان العرب، ج11، ص219.

[4] – المرجع نفسه، ج5، ص216.

[5] – المرجع السابق، ج9، ص101.

[6] – يراجع: السكاكي، مفتاح العلوم، ص333.

[7] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص275.

السابق، في كونهما عاكستين للناظر، أما المتعدد فقد يقع في حكم الواحد وهو الذي يتجسد في التشبيه التمثيلي كقول الشاعر:

وهجمة حمرٍ طِوال الأعناق ***

تُبادر العِضاهَ قبل الإشراق ***

بمُقتنعاتٍ كعِقـــابِ الأوراقِ[1] *******

حيث يلاحظ أن الغرض من التشبيه ليس عقد صلة بين المشبه به والمشبه في صفة واحدة وإنما في عدة صفات، إذ يقدم بذلك صورة بأبعاد عدة للتشبيه الحاصل بينهما، كما قد يكون وجه التشبيه لا واحدا ولا في حكم الواحد[2] كما يتضح ذلك في تشبيه المطر بالنَّصر.

يُستنتج مما تقدم أن هذه التراكيب الواقعة في باب التشبيه هي فن من فنون القول، لذا فهي تخضع لسنن محدد من حيث وضع الكلمات المناسبة لإصابة الغرض المقصود، ولذلك فإنّ هذه الأساليب مرتبطة بتصور قائلها وكيفية إدراكه للحقائق والأشياء، فهي لا تنقل معنى بقدر ما تشكل صورا بناء على استعارات معرفية، ذلك أن وجه التشبيه موجود حقيقة في المشبه به، وما إلحاق الصفة بالمشبه إلا على وجه المجاز، لذا يتم تفكيكها بناء على طبيعتها المجازية.

اهتم كذلك المعجميون العرب في صلب النص المعجمي بالكناية في سياق شرح المعنى، وهي التراكيب التي لا تدل على المعنى الظاهر من الكلام، لأن المتكلم فيها يتكلم بشيء ويريد به غيره، وهي إذن «ترك التّصريح بذكر الشّيء إلى ذكر ما يلزمه، لينتقل من المذكور إلى المتروك»[3]، وهو أسلوب شائع في كلام العرب كقولهم طويل النّجاد ونؤوم الضحى عند إرادة طول القامة وكون المرأة خدومة، ومنه وضّح السّكاكي وجه الاختلاف بين الكناية والمجاز(المرسل) في كون المصرح به في الكناية يحتمل الحقيقة دون اجتهاد تأول، خلافا للمجاز المرسل الذي لا يمكن أن يؤخذ ذلك المأخذ كقولك نام الليل[4].

---

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص104.

[2] – يراجع: السكاكي، مفتاح العلوم، ص338 وما يليها.

[3] – المرجع نفسه، ص402.

[4] – يراجع: المرجع السابق، ص403.

يتمّ إنتاج الكناية وفق سيرورة محددة بالانتقال مما هو مُصرّحٌ به إلى ما يلزمه مما خُفِي[1]، حيث يُجري المتكلم تغييرات على صعيد البنية التركيبية للكلام، لأغراض تداولية محددة، كمبدأ التأدب الذي يمنع المتكلم من التصريح باللفظ الخسيس والفاحش كأن يكنى عن الجماع باللمس أو بالحرث ﴿نِساؤُكُم حَرْثٌ لَكُم فأتوا حَرْثَكم أنّا شِئتم﴾ (البقرة، 223)، لاعتبارات أخلاقية مانعة من التعبير عن المعنى صراحة[2]، شريطة أن يكون مما يعلمه المخاطَب أي؛ عارفا بهذا التجوز وأغراضه[3]، ومن أبرز هذه الظواهر الأسلوبية أو المجازات في الكلام عند العرب «القلب، والتقديم، والتأخير، والحذف، والتّكرار، والإخفاء والإضهار، والتَّعريض، والإفصاح، [...] والإيضاح، ومخاطبة الواحد مخاطبةَ الجميع، والجميع خِطاب الواحد، والواحد والجميع خطاب الاثنين، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم، وبلفظ العموم لمعنى الخصوص»[4] وكلها طرق للقول تؤدي إلى إخراج الدلالة من إطار المواضعة إلى أفق القصد.

يحذف المتكلم في بعض السياقات صيغًا من كلامه[5] من سبيل القول بما تتكلم به العرب، إذ من «سُنن العرب الحذف والاختصار، يقولون: "والله أفعل ذاك" يريد لا أفعل [...] ومنه في كتاب الله جلّ ثناؤه ﴿واسأل القرية﴾ أراد أهلها»[6]؛ أي يلجأ المتكلم إلى هذا الإجراء لضبط طول الجملة أو التركيب، من باب الاختصار في الكلام، كحذف الخبر مثلا، إذ يذكر سيبويه قوله تعالى

---

[1] – الزمخشري، أساس البلاغة، ج2، ص275.

[2]– يراجع: واضح أحمد، الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، جامعة وهران_الجزائر، 2012/2011، ص297 وما يليها.

[3] – مصطلح (التجوّز) استخدمه الفراء للدّلالة على التّجاوز في المعنى، وقد أُرجع المجاز الحاصلُ في اللغة من قبيل الحذف الذي أصله تجاوز في الاسناد استتبعه حذفٌ في إحدى أركان الكلام إلى وجه من وجوه الكلام عند العرب، يراجع: نصر حامد أبو زيد، الاتجاه العقلي في التفسير، ص103.

[4] – ابن قتيبة، تأويل مُشكل القرآن، تح: أحمد صقر، المكتبة العلمية، د.ط، د.ب، 1973، ص20_21.

[5] – من الحيثية اللغوية حذف كلمة أو أكثر يعقبه تغيير في الحركة، ففي المثال "اسأل القريةَ" أصلها "اسأل أهل القريةِ"، إذ يُلاحظ أن الكسرة تظهر على القرية في العبارة الأصلية إلا أن الحركة حل محلها النصب بعد الحذف، يراجع: السكاكي مفتاح العلوم، ص392.

[6] – ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص211.

﴿حتى إذا جاؤوها وفُتّحت أبوابها﴾ [الزمر، 73] سائلاً الخليل عن خبرها فقال «إنَّ العرب قد تترك في مثل هذا الخبر[الجوابَ] في كلامهم، لعلم المُخبرِ لأي شيء وُضع هذا الكلامُ»[1].

إنّ تضمين النصوص المعجمية هذا النوع من الأساليب، الناتجة عن الطرق التي يعبر بها العربي عن المعاني، نابع من رغبة في تمكين القارئ من فنون القول، بوصفها عبارات مسكوكة يمكن تداولها، إضافة إلى توضيح صناعة المعنى في التركيب البليغ الذي يبنى على استبدال اللفظ الدال على المعنى المقصود بلفظ آخر مرتبط بالأول، وليفك المتلقي شفرات هذه العبارات؛ لا بدّ أن أن يتبع منهجا استدلاليا؛ منطلقا من المعنى الحرفي للعبارة كمقدمة يحاول أن يستخرج المقصود غير المصرح به من خلال الربط بين المعنى الحرفي كبعد أول يترتب عليه المعنى الثاني وهو المقصود، وهو ما توضحه الأمثلة المقتطعة التالية:

غرف: ومن الكناية: قومٌ بيضُ المغارف[2]

بقع: وقولهم: ما أدرى أين بَقَعَ، أي ذهب، كأنه قال: إلى أيّ بُقعةٍ من بِقاع الأرض ذهب[3]

غرس: وتقول: هذا مسقِط رأسه ومكان غِراسه[4]

في الأخير نقول إنّ في الاستعارة أو في الكناية أو في التشبيه أو في المجاز بشكل عام «تكشف اللغة عن تاريخ قديم للكلمات، يعيد الشاعر (أو المتكلم عموما) إيقاضه فيها على نحو لا يمكن لنا أن نكتشفه إذا ما تصورنا أنّ المسألة لا تخرج عن أن تكون ضربا من الإيهام والتخييل والصنعة»[5] التي تزين بها الذات المتكلمة أقوالها.

يُستخلص من هذا الفصل أن البحث المعجمي عند العرب كان وفق رؤية تتخطى المعطيات اللغوية الصورية، إلى إشراك عناصر خارج لغوية، وهو ما يبرز في البعد التداولي للأحداث اللغوية، حيث انتقل الخطاب من المعرفة إلى التداول.

---

[1] – سيبويه، الكتاب، ج3، ص103.

[2]– الزمخشري، أساس البلاغة، ج1، ص700.

[3] – الجوهري، الصحاح، ص1187.

[4] – المرجع السابق، ص699.

[5]– عيد محمد شبايك، الاستعارة في الدرس المعاصر، دار حراء، ط1، القاهرة_مصر، 2006، ص48.

ومن مظاهر ذلك ارتباط المعنى في المعجم بمقاصد المتكلمين؛ لحرص الباحثين المعجميين على تعيين الجهات المنتجة، والمؤولة للخطاب، وتفعيل دور السياق في تحديد المقاصد لتبدو العلامة اللغوية في المعجم حية مثلما هي كذلك في الواقع، إضافة إلى الخطاب كبنية لغوية، فالوصول إلى المعنى وفق هذا التصور كان نتيجة النظر إلى التراكيب على أنها خطابات تم التلفظ بها في سياقات محددة، ما يجعل عملية تحليلها واستكناه معناها يكون بأخذ بعين الاعتبار الجهة المنتجة والجهة المستقبلة، كونها المقصودة بالملفوظ وطرق بلوغها لفهم المقاصد، حيث لا يكتفي المتلقي بمعاينة مكونات التركيب ومقابلتها بدلالاتها بعملية فك التشفير بصورة آلية، وإنما يعتمد من أجل بلوغ المعنى الربط بين القول والسياق العام الذي قيل فيه، من خلال استثمار كامل عناصره، ويستعين في ذلك ببعض العمليات الذهنية التي من شأنها أن تضيء له جوانب المعنى، ولذلك فالبحث المعجمي هو بحث في كيفية إنتاج وفهم المعنى، نظرا لاهتمام المعجميين بتعيين منتجي الخطاب ومستقبليه، والأهم من ذلك معالجة العبارات التي تم الاستشهاد بها باعتبارها خطابات تحققت فعلا في المعجم كما تحققت في الواقع، وبالتالي هي تحيا بنفس الطريقة التي تحيا بها في صلب المجتمع الذي يتداولها.

خاتمة

خلصنا في نهاية هذا البحث الذي حاولنا فيه تطبيق إجراءات المنهج السيميائي والتداولي على المعجم العربي إلى مجموعة من النتائج والتي تضافرت لتقوم دليلا على أنّ العلامات في المعجم ذات حياة شبيهة بحياتها في صلب المجتمع، وفيما يلي بسط لأهم تلك النتائج:

– يتعالق التأليف في المعجم عند العلماء العرب والخلفية المعرفية لواضعيه، وبالنظريات التي ترسخت في العصر الذي أُلف فيه كل معجم، وهو ما تؤكده الاختلافات التي رصدت بين المعاجم التي ألفت في بدايات هذا النشاط، وما ألف في العصور اللاحقة، فمعجم العين قد وضع بهدف استقصاء كلام العرب للحفاظ على اللغة العربية من الضياع، بينما ألف لسان العرب بغرض مجابهة تيارات لغوية أعجمية، علاوة على التأثير البالغ للأسس المعرفية لصاحب المعجم من بالغ الأثر في بلورة رؤيته لمشغل المعنى في المعجم، والأدوات التي يبتكرها لتفكيك المعجم وإعادة تركيبه، على غرار تصوّر ابن فارس للمعنى على أنه شيئ يستقيم الوقوف على ضبطه وفق أصول محددة.

– تنبّه المعجميون العرب إلى ضرورة الانطلاق في التأليف المعجمي من أسس منهجية قائمة على مفاهيم تجريدية، حيث تُسعفُ المعجمي على وضع مؤلفه على الوجه الذي ارتضاه، وهو ما نلفيه في مقدمات هذه الكتب من إشارات إلى مناهجهم التي سعوا إلى تطبيقها على مستوى المنجز، ما يجعل التأليف المعجمي عند العرب ليس مجرد صنعة، وإنما هو نشاط يرقى إلى كونه علما قائما بذاته له أسسه الخاصة ومنهجيته الفريدة.

– للعمليات الذهنية دور في رسم حدود دلالة العلامة اللغوية، حيث تنتج الدلالات، على صعيد الاستعمال اليومي للعلامات؛ من تجربة الفرد الذي يربط بين رمز لغوي وموضوع (objet) بعلاقة، وفي صلب العمل المعجمي؛ فإنها رهينة خيارات المعجمي الذي يحدد بداية (مدلول أولي) ونهاية السيرورة التدليلية لعلامة لغوية ما، لأنّه يقوم برصد حركة دلالة العلامة اللغوية التي تنتقل من مدلول إلى آخر، بوصفها دلالات أنتجتها الذوات المستعملة للعلامات والمؤولة لها، وتبعا لذلك فإنّ أساس عملية إنتاج الدلالة الأولية (الدلالة الوضعية) في المعجم العربي أساسها تعييني، بينما سلسلة الدلالات التي تعقبها هي ناتج عملية تأويل الذات المؤولة، ما يظهر في تشظي دلالة المدخل المعجمي إلى دلالات ممكنة ومتحققة يسعى المعجمي إلى تتبعها في سياقاتها المختلفة.

– يُعاد تفعيل دور العمليات الذهنية في إنتاج العلامات اللغوية وتأويلها في إطار التركيب، وذلك من خلال استثمار مقولة التركيب أو الجملة بالمفهوم النحوي في ضبط الدلالة المعجمية، إذ انطلق الزمخشري من فكرة مفادها أنّ العلامة اللغوية لا دلالة لها إلا في إطار التركيب؛ أي في علاقتها بغيرها من العلامات، بوصفها كيانات يتعذر ورودها مستقلة وإنما كذرات تركيبية، ما دفع الزمخشري _ وغيره من المعجميين في بعض السياقات وفي إطار تبحّث المعنى _ إلى التركيز على رصد حركة العلامة اللغوية وحياتها في السياقات اللغوية المختلفة بتعيين ما يصحب ذلك من تغير في الدلالة، والمرتبط بالأساس بأمزجة مستعملي العلامات وأساليبهم في رصفها على مناويل مختلفة للتعبير عن أغراضهم، ما يجعل الدلالة ليست معطى جاهزا يتسنى رصده خارج العلامات وإنما هي حاصل توزعها في السياقات اللغوية المختلفة.

– إنّ الطريقة التي عالج بها المعجميون العرب مكونات مدوناتهم تشي بقدرة هائلة على تفكيك المواد وإعادة تركيبها، حيث يظهر ذلك في ابتكار مفهوم الجذر بوصفه بؤرة لتوالد العلامات اللغوية في المعجم، وهو مفهوم تحصّل من النظر إلى العلامات اللغوية على تمايزها بأنها ترجع إلى أصول محددة، هذه البؤرة تتوسع لتشمل إضافة إلى اشتراك مشتقات الجذر الواحد في الأحرف الأصول، اشتراكها كذلك في الدلالة الأصلية، ما صرف بعض المعجميين العرب وعلى رأسهم ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة إلى استثمار مقولة الجذر في نظمنة مواد المعجم، محاولا تمثّل وشائج دلالية بين العلامات اللغوية التي تشترك في أحرفها الأصول أو في جذرها اللغوي.

– إنّ مفاهيم نحو الأصل والتوليد والعلاقات تؤكد جميعها طابع مطاوعة مكونات المعجم، لكنها كذلك في الآن ذاته تبرزُها بوصفها عناصر لها حياة في صلب النص المعجمي، حيث تبدأ سيرورة حياة العلامة اللغوية في المعجم بتعيين الأصول التي تنحدر منها، ثم بتحديد بنية المادة وصولا إلى التعريف بدلالتها، وبالتالي يلزم من هذا أنّ الاختلافات التي بوسعنا رصدها على مستوى الأبنية التي تنحدر من جذر واحد، والتي ترجع إلى التصرف في هذه الأصول بزيادة حروف أو حركات هي بمثابة تتبع لحياة العلامة مذ كانت جذرا إلى تعيين الأشكال المختلفة التي يمكن أن تأخذها، وهو ما يظهر في المعجم العربي في تعيين المشتقات المختلفة للجذر الواحد، ثم

إنّ محاولة الربط بين مفردات المعجم بعلاقات ما هو إلا تكريس لمبدأ التعالق القائم بينها بالضرورة.

– أخذ البحث المعجمي عند العرب بُعْدَ تبحّث العلامات اللغوية بوصفها كيانات معقدة، إذ لا يسعها أن تنتج الدلالة إلا بتظافر ثلاثة عناصر، والتي تشكل مع بعضها عملية التدليل، فالمعجمي يحدد الشكل اللغوي للعلامة باعتبارها تتاليا صوتيا أو مجموعة حروف، ثم يقابل بين هذا التتالي الصوتي والشيء الذي تعينه في العالم الواقعي أو الخيالي، بعدها يكون تصورا عن الشيء من خلاله يبني تعريفا يكون جامعا، وبذلك فهو يأخذ بعين الاعتبار أثناء التحليل تعيين السيرورة التي تتحكم في إنتاج الدلالة المعجمية، بربط المتوالية الصوتية والموضوع سواء كان شيئا حسيا أو ذهنيا، والمتصور الذهني بوصفه مسوغا لهذه العلاقة.

– إنّ الإجراء السّالف الذي يتناول العلامة اللغوية من حيث هي رمز ينتج دلالة انطلاقا من سيرورة تدليلية مُحكمة، تحتكم إلى المواضعة والتعيين الذي يُقولب المعنى المعجمي في مسمى الدلالة الحقيقية أو المعنى الحقيقي، وهو تصور عن المعنى يجعل منه محتوى تمثله العلامة اللغوية، حيث يرتبط بالوعي أو بالمعرفة بوصفها آلية يستعين بها الفكر لرسم حدود الدلالة.

– يستدعي المعنى المجازي سيرورة مختلفة في إنتاجه وتأويله، لأنه ينشأ من خرق نظام اللغة؛ فهو لا يحتكم إلى الوضع وتتبع التأويلات المختلفة، وإنما إلى قصد المتكلمين وظروف الخطاب وملابساته، وبذلك يكون المعنى حاصل العملية التخاطبية التي تجمع المتكلم والمخاطَب وظروف الخطاب، ذلك لأن الملفوظ لا يفهم معناه إذا أخذ على ظاهره، وإنما محاولة القبض عليه تقتضي الإحاطة بقصد المتكلم، مثلما للقصد دور في بلورة الكلام، ودور وعي المتلقي في إنتاج المعنى وتأويل الملفوظات، ونظرا لكون النص المعجمي أصمًّا؛ فإنّ المعجميين لجؤوا إلى إضفاء الطابع التخاطبي للتراكيب، بتحويلها إلى خطابات جرى التلفظ بها فعليا، من خلال ربط هذه الخطابات بذات مخاطبة تارة ومتكلمة تارة أخرى، وقد قدّم الزمخشري في أساس البلاغة أنموذجا عن هذا الأسلوب في الكلام، مميزا بين المعنى الحقيقي والمجازي.

– إنّ اهتمام المعجميين العرب بنصوص القرآن والحديث والشعر والنثر حين شرحهم للمعنى لم يكن وليد الصدفة أو رغبة في ترصيع النص المعجمي بأقوال العرب؛ بل مردّه إلى

السمات العامة التي تشترك فيها تلك النصوص، فهي نماذج فعلية عن استعمال العلامات اللغوية في سياقات تلفظية مختلفة نتج عنها معاني جديدة، فهي تمثل حياة العلامات في النصوص المختلفة، حيث معنى الوحدة المعجمية كذرّة تركيبية تتخلى عن دلالتها الوضعية لحساب مقاصد المتكلم؛ ما ينتج عنه أنواع المجاز المختلفة على غرار الاستعارات والمجاز المرسل والكناية والتشبيه، لأنها مرتبطة بقوانين الاستعمال والتداول لا بقوانين الوضع والسنن، ما يجعل الاستعانة بهذه النصوص رصدا لحياة الألفاظ وتتبع لانتقالها من استعمال إلى آخر، حيث كل استعمال يترك ظلالا من المعنى تظل لصيقة بالعلامة اللغوية، مشكلة مع بعضها مسار حياة اللفظ وتداوله في السياقات المختلفة.

– ينقسم الخطاب في صلب المعجم العربي إلى؛ خطاب معرفي ركيزته دراسة الدلالة المعجمية في ظل مفاهيم محددة نحو الدلالة الوضعية والاشتقاقية، حيث كل مدخل معجمي يعرف ضمن تصور الأفراد والجماعة اللغوية للدلالة، وخطاب تداولي يستثمر في سياق بحث المعنى مقولات نحو المتكلم والمتلقي والقول والمقاصد.

وعليه، ندعو الباحثين إلى إعادة قراءة المعجم العربي في ضوء المقاربات العلمية المختلفة والحديثة بوجه الخصوص لتجدد أدواتها باستمرار، وذلك بغية رفع الحيف المعرفي عن هذا الإرث اللغوي الثمين، وتبقى دراستنا هذه نقطة من بحر، إذ ما زالت جوانب من قضايا المعجم العربي محجوبة تستدعي التقصي والتمحيص.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1.1.المصادر:

1.ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، بيروت_لبنان، 1987.

2.ابن سيده أبو الحسن علي بن اسماعيل المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت_لبنان، 2000.

3.ابن عباد الصاحب إسماعيل، المُحيط في اللغة، تح: محمد حسن آل ياسين، ج1، علم الكتب، ط1، بيروت_لبنان، 1994.

4.ابن علي أبو الطيب عبد الواحد، شجر الدّرّ في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة، تح: محمد عبد الجواد، دار المعارف، ط3، القاهرة_مصر، د.س.

5.ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري، لسان العرب، تح: مجموعة من الباحثين، دار صادر، د.ط، د.س.

6.أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، د.ط، 1979.

7.الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تح: عبد السلام هارون، دار القومية العربية، د.ط، مصر، 1964.

8.الجوهري إسماعيل بن حمّاد، الصحاح، تح: أحمد عبد الغفور عطّار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت_لبنان، 1990.

9.الزبيدي محمد مُرتضي الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، د.ط، الكويت، 1965.

10.الزمخشري أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد، أساس البلاغة، تح: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1998.

11.الصغاني رضي الدين الحسن بن محمد، العباب الزاخر واللباب الفاخر، تح: قير محمد حسن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط1، العراق، 1978.

12.الفراهيدي أبو عبد الرحمان الخليل بن أحمد، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ب، د.س.

13.الفيروزبادي مجد الدّين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تح: مكتب تحقيق التراث، مؤسسة الرسالة، ط8، بيروت_لبنان، 2005.

14.القالي أبو علي اسماعيل بن القاسم البغدادي، البارع في اللغة، تح: هاشم الطعان، درا الحضارة العربية، ط1، بيروت_لبنان، 1975.

2.1. المعاجم:

1.المسدي عبد السلام، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، د.ط، ليبيا، 1984.

2. معلوف لويس، المنجد في اللغة، المطبعة الكاثوليكية، ط19، بيروت_لبنان، د.س.

3.لالاند أندري، موسوعة لالاند الفلسفية، تر: خليل أحمد خليل وأحمد عويدات، ط2، بيروت، 2001.

4.مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، القاهرة_مصر، 2003.

5.موشلر جاك وريبول آن، القاموس الموسوعي للتداولية، تر: عز الدين المجدوب وآخرون، دار سيناترا، ط2، تونس، 2010.

3.1. الكتب:

1.أبو منصور الأزهري، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، تح: محمد جابر الألفي وآخرون، المطبعة العصرية، ط1، الكويت، 1979.

2.أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ج1، دار الجيل، ط5، د.ب، 1981.

3.أبو عبيد القاسم بن سلام، الخطب والمواعض، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، د.ط، القاهرة_مصر، د.س.

4.ابن الجوزي جمال الدين أبو الفرج، تذكرة الأريب في تفسير الغريب، تح: طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت_لبنان، 2004.

5.ابن السكيت، إصلاح المنطق، تح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون،دار المعارف، د.ط، القاهرة_مصر، 1949.

6.ابن خلدون ولي الدين عبد الرحمان بن محمد، المقدمة، تح: عبد الله محمد الدرويش، ج2، دار البلخي، ط1، دمشق_سوريا، 2004.

7.ابن سلام محمد الجمحي، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، دار المدني، د.ط، جدة_ السعودية، 1974.

8.ابن عيسى حنفي، محاضرات في علم النفس اللغوي، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط4، الجزائر، 1993.

9.ابن فارس أحمد بن زكريا أبو الحسين، الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطبَّاع، مكتبة المعارف، ط1، بيروت_لبنان، 1993.

10.ـــــــــــــ، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح: محمد دين الخطيب، مطبعة المؤد، د.ط، القاهرة_مصر، ص1910.

11.ابن مراد ابراهيم، دراسات في المعجم العربي، دار الغرب الاسلامي، ط1، تونس، 1987.

12.ـــــــــــــ، دراسات في المعجم العربي، ط1، دار الغرب الاسلامي، ط1، تونس، 1987.

13.ـــــــــــــ، مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الاسلامي، د.ط، بيروت_لبنان، 1997.

14.ابن يعيش يعيش بن علي بن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل، ج1، دار المنيرية، مصر، د.س.

15.أحمد عبد الحليم عطية، الفلسفة التحليلية، دار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة، ط1، بيروت_لبنان، 2019.

16.أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط6، مصر، 1988

17.ـــــــــــــ، المعاجم العربية في ضوء الدراسات المعجمية الحديثة، عالم الكتب، د.ط، القاهرة_مصر، 1998.

18.ـــــــــــــ، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، ط2، القاهرة_مصر، 2009.

19.إدجار أندرو وسيدجويك بيتر، موسوعة النظرية الثقافية، تر: هناء الجوهري، المركز القومي للترجمة، ط2، القاهرة_ مصر، 2014.

20.إسلام عزمي، لدفيج فتجنشتين، دار المعارف، د.ط، القاهرة_مصر، د.س.

21.إفيتش ميلكا، اتجاهات البحث اللساني، تر: سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ط2، د.ب، 2000.

22.الأب الكرملي أنستاس ماري، نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، المطبعة العصرية، د.ط، مصر، 1938.

23.الأصفهاني الراغب، مفردات ألفاظ القرآن، تح: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، ط4، سوريا، 2009.

24.الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب، اشتقاق الأسماء، تح: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة_مصر، 1994.

25.الأنباري محمد بن القاسم، الأضداد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، د.ط، بيروت_لبنان، 1987.

26.البغدادي أبو عبيد القاسم بن سلام، الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى، تح: امتياز علي عرش الرامفوري، دار الرائد العربي، د.ط، بيروت_ لبنان، 1983.

27.البغدادي عبد القادر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام هارون، مجد1، مكتبة الخانجي، ط4، د.ب، 1997.

28.البوعمراني محمد الصّالح، دراسات نظرية وتطبيقية في علم الدلالة العرفاني، دار علاء الدين، ط1، صفاقص، 2009.

29.الجابري محمد عابد، بنية العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط9، بيروت_لبنان، 2009.

30.ـــــــــــــ، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط10، بيروت_لبنان، 2009.

31.الجرجاني الشريف علي بن محمد، التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، د.ط، القاهرة_مصر، د.س.

32.الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، ط3، القاهرة_مصر، 1992.

33.ـــــــــــــــ، أسرار البلاغة، تح: محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 1988

34.الحلواني محمد خير، أصول النحو العربي، دار الناشر الأطلسي، ط2، الرباط_المغرب، 1983.

35.الحمزاوي محمد رشاد، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، ط1، دار الغرب الاسلامي، تونس، 1986.

36.الخالدي كريم حسين ناصح، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء، ط1، عمان_ الأردن، 2006.

37.الخفاجي أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت_ لبنان، 1982.

38.الداية فايز، علم الدلالة العربي، دار الفكر، ط2، سوريا، 1996.

39.الذهبي محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز شمس الدين، سير أعلام النبلاء، تح: محمد الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، ج18، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت_لبنان، 1984.

40.الرازي أبو حاتم بن حمدان، الزينة في الكلمات الاسلامية العربية، تح: حسين بن فيض الله الهمذاني، مركز الدراسات والبحوث، ط1، صنعاء_اليمن، 1994.

41.الرافعي مصطفى صادق، تاريخ آداب العرب، ج1، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت_لبنان، 2000.

42.الزناد الأزهر، نظريات لسانية عرفنية، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، تونس، 2010.

43.السمرائي إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، ط2، بيروت_لبنان، 1981.

44.السيوطي جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطيّة، دار البيروتي، ط2، دمشق_سوريا، 2006.

45.السيوطي جلال الدين، طبقات المفسرين، تح: علي محمد عمر، دار النوادر، د.ط، الكويت، 2010.

46.ـــــــــــــــ، غاية الإحسان في خلق الإنسان، تح: مرزوق علي إبراهيم، دار الفضيلة، ط1، القاهرة_مصر، د.س.

47.الشرقاوي أحمد إقبال، معجم المعاجم، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت_لبنان، 1993.

48.الشرقاوي السيد، غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة_مصر، 2001.

49.الشلقاني عبد الحميد، رواية اللغة، دار المعارف، د.ط، مصر، د.س.

50.الطبال بركة فاطمة، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، المؤسسة الجامعية للنشر، ط1، بيروت_لبنان، 1993.

51.الطرابلسي أمجد، حركة التأليف عند العرب، ج1، مطبعة الجامعة السورية، ط2، سوريا، 1956.

52.الطنطاوي محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، ط2، القاهرة_مصر، د.س.

53.الغزالي أبو حامد، المقصد الأسنى، تح: اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج للدراسات والتحقيق العلمي، دار المنهاج، ط1، بيروت_لبنان، 2018.

54.الفيومي أحمد بن محمد بن علي المُقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تح: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، ط2، القاهرة_مصر، د.س، ص م.

55.القاسمي علي، علم اللغة وصناعة المعاجم، مطابع جامعة الملك سعود، ط2، الرياض_ السعودية، 1991.

56.ـــــــــــــــ، علم اللغة وصناعة المعاجم، مطبعة جامعة الملك سعود، ط2، المملكة العربية السعودية، 1991.

57.القفطي جمال الدين بن يوسف، انباه الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج3، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، ط1، القاهرة_مصر، بيروت_لبنان، 1986.

58.الكشو صالح، مدخل في اللسانيات، الدار العربية للكتاب، د.ط، تونس، 1979.

59.المتوكل أحمد، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد، دار الأمان، ط1، الرباط_المغرب، 2006.

60.الهابط يوسف فوزي، المعاجم العربية موضوعات وألفاظا، د.د.ن، ط1، القاهرة، 1992.

61.أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، تر: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة، ط2، الجزائر، 2006.

62.أنيس ابراهيم، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، مصر، 1976.

63.إيكو أمبرتو، السيميائية وفلسفة اللغة، تر: أحمد الصمعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت_لبنان، 2005.

64.ـــــــــــ، العلامة تحليل المفهوم وتاريخه، تر: سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء_المغرب، 2007.

65.بدري عبد الجليل محمد، المجاز وأثره في الدرس اللغوي، دار النهضة العربية، د.ط، بيروت_لبنان، 1986.

66.بروكلمان كارل، تاريخ الأدب العربي، تر: عبد الحليم النجار ورمضان عبد التواب، ج4، دار المعارف، ط5، القاهرة_مصر، 1959.

67.بلعابد عبد الحق، عتبات (جيرار جونيت من النصّ إلى المناص)، تق: سعيد يقطين، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت_لبان، 2008.

68.بلعلى آمنة، سيماء الأنساق تشكّلات المعنى في الخطابات التراثية، دار النهضة العربية، ط1، لبنان، 2013.

69.بنكراد سعيد، السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، دار الحوار، ط3، سورية، 2012.

70.ـــــــــــ، مسالك المعنى دراسة في بعض أنساق الثقافة العربية، دار الحوار، ط1، سورية، 2006.

71.توفيق سعيد، في ماهية اللغة وفلسفة التأويل، المؤسسة الجامعية للدراسات مجد، ط1، لبنان، 2002.

72.حساني أحمد، العلامة في التراث اللساني العربي، دار وجوه، ط1، الرياض_ السعودية، 2015.

73.حسين حسين خالد، في نظرية العنوان، دار التكوين، د.ط، د.ب، د.س.

74.حمدي أبو علي محمد بركات، مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة، دار البشير، د.ط، عمان_الأردن، 1988.

75.حمود جمال، فلسفة اللغة عند لودفيغ فتغنشتاين، منشورات الاختلاف، د.ط، لبنان، د.س

76.خليل حلمي، الكلمة دراسة لغوية معجمية، دار المعرفة الجامعية، ط2، مصر، 1998

77.د. أ. كروس، علم الدلالة المعجمي السيمنطيقا المعجمية، تر: عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، د.ط، الدار البيضاء_المغرب.

78.دو سوسير فرديناند، دروس في الألسنية العامة، تر: صالح القرمادي وآخرون، الدار العربية للكتاب، تونس، 1985.

79.راستتي فرانسوا، فنون النص وعلومه، تر: ادريس الخطيب، دار توبقال، ط1، المغرب، 2010.

80.روبول آن وموشلر جاك، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، تر: سيف الدين دغفوس وآخرون، دار الطليعة، ط1، بيروت_لبنان، 2003.

81.ريكور بول، نظرية التأويل الخطاب وفائض المعنى، تر: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، ط2، الدار البيضاء_المغرب، 2006.

82.زيدان محمود فهمي، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، د.ط، بيروت_لبنان، 1985.

83.سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة_مصر، 1988.

84.سيرل جون، العقل واللغة والمجتمع، تر: صلاح اسماعيل، الموقع القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2011.

85.شبايك عيد محمد، الاستعارة في الدرس المعاصر، دار حراء، ط1، القاهرة_مصر، 2006.

86.صحراوي مسعود، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، ط1، بيروت، 2005.

87.طه عبد الرحمان، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1998.

88.ـــــــــــ، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، ط2، الدار البيضاء_المغرب، 2000.

89.أبو عمر عثمان بن عبد الرحمان الشهرزوري، مقدمة ابن صالح، تح: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، ط2، فاس_المغرب، 1989.

90.عبد الجبار بن غريبة، مدخل إلى النحو العرفاني، مسكيلياني للنشر والتوزيع، ط1، تونس، 2010.

91.عبد الجليل منقور، علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 2010.

92.عبد العزيز بن عبد الله الحميدي، تفسير ابن عباس، جامعة أم القرى، د.ط، السعودية، د.س.

93.عبد العزيز محمد حسن، المعجم التاريخي للغة العربية، ط1، دار السلام، القاهرة_مصر، 2008.

94.أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تح: عبد السلام هارون، ج3، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط2، مصر، 1965.

95.أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، ج1، مكتبة الخانجي، ط3، القاهرة_مصر، 1988.

96.عبد الغفار حامد هلال، مناهج البحث في اللغة والمعاجم، ط1، القاهرة_مصر، 1991.

97.عبد الغني عبد الله يسرى، معجم المعاجم العربية، دار الجيل، ط1، لبنان، 1991.

98.عكاشة محمود، النظرية البراجماتية اللسانية، مكتبة الآداب، ط1، مصر، 2013.

99.عمر أحمد مختار، علم الدلالة، ط5، عالم الكتب، ط5، القاهرة_مصر، 1998.

100.عون حسن، اللغة والنحو، مطبعة رويال، ط1، مصر، 1952.

101.عويس محمد، العنوان في الأدب العربي النشأة والتطور، ط1، مكتبة الانجلر المصرية، القاهرة_مصر، 1988.

102.غاليم محمد، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال، ط1، الدار البيضاء_المغرب، 1987.

103.فاخوري عادل، علم الدلالة عند العرب دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة، دار الطليعة، ط2، بيروت_لبنان، 1994.

104.فتغنشتاين لودفيك، تحقيقات فلسفية، تر: عبد الرزاق بنّور، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت_لبنان، 2007.

105.فليش هنري، العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، تر: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، د.ط، القاهرة_مصر، 1997.

106.قصّاب وليد، التراث النقدي والبلاغي للمعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري، دار الثقافة، د.ط، الدوحة_قطر، 1985.

107.كورتيس جوزف، سيميائة اللغة، تر: جمال حضري، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، لبنان، 2010

108.كوين جون، النظرية الشعرية، تر: أحمد درويش، دار غريب للطباعة، د.ط، القاهرة_مصر، 2000.

109.كيربرات_أوريكيوني كاترين، المُضمَر، تر: ريتا خاطر، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت_لبنان، 2008.

110.لاينز جون، اللغة والمعنى والسياق، تر: عباس صادق الوهاب ويوئيل عزيز، دار الشؤون الثقافية، ط1، العراق، 1987.

111.لوينز جون، اللغة واللغويات، تر: محمد العناني، دار جرير للنشر، ط1، الأردن، 2009.

112.ماطوري جورج، منهج المعجمية، تر: عبد العلي الودغيري، مطبعة المعارف الجديدة، د.ط، الرباط_المغرب، 1970.

113.أبو الفرج محمد أحمد، المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، د.ط، د.ب، 1966.

114.مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، منشورات دار الهجرة، ط2، إيران، 1984.

115.مفتاح محمد، المفاهيم معالم نحو تأويل واقعي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1999.

116.نصار حسين، المعجم العربي نشأته وتطوره، دار مصر للطباعة، ط4، مصر، 1988.

117.أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تح: محمد فؤاد سزكين، دار الكتبي، ط1، مصر، 1954.

118.نهر هادي، علم اللغة الاجتماعي عند العرب، الجامعة المستنصرية، ط1، د.ب، 1988.

119.هافتر أوغست والأب شيخو لويس، البلغة في شذور اللغة، دار الكتب العلمية، ط1، لبنان، 2006.

120.هايدغر مارتن، السؤال عن الشيء حول نظرية المبادئ الترنسندنتالية عند كَنْت، تر: إسماعيل المصدق، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت_لبنان، 2012.

121.وافي علي عبد الواحد، علم اللغة، دار نهضة مصر، ط9، القاهرة_مصر، 2004.

122.ولد اباه محمد المختار، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت_لبنان، 2008.

1-4-المقالات:

1.ابن مراد إبراهيم، المصطلحية وعلم المعجم، مجلة المعجمية، ع8، تونس، 1992.

2.ـــــــــــ، المقولة الدلالية في المعجم، مجلة المعجمية، ع16و17، تونس، 2001.

3.ـــــــــــ، في كفاية المقاربة الطّرازية في علم الدلالة، (أعمال ندوة الدلالة النظريات والتطبيقات)، الشركة التونسية للنشر، ط1، تونس، 2015.

4.ـــــــــــ، كتاب النبات لأبي حنيفة النيبوري، بين المعجم العام والمعجم المختص، مجلة المعجمية، ع14و15، تونس، 1999.

5.ـــــــــــــــ، مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية، ع9و10، تونس، 1994.

6.اسماعيل حمدو خالد، دور الوظائف النحوية في الناتج الدلالي، أطروحة دكتوراه، جامعة تشرين، سورية، 2009.

7.الحمزاوي رشاد، طريقة ابن منظور في تحرير مادة لسان العرب، مجلة المعجمية، ع10، 1973.

8.السمهوري مها أحمد، اللغة والمعنى عند فتجنشتين، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، ع3، مجد9، الأردن، 2016.

9.الشتوي منصور، من قضايا الترادف في الدلالة المعجمية، الدلالة النظريات والتطبيقات، جامعة منوبة، تونس، 2015.

10.العكيلي حسن منديل حسن، الفكر النحوي في ضوء المنطق الأرسطي، مجلة جيل الدراسات الأدبية والفكرية، ع4، بغداد_العراق، 2014.

11.الغويل إبراهيم المهدي، السياق وأثره في المعنى، أكاديمية الفكر الجماهيري، د.ط.، ليبيا، 2010.

12.القاسمي علي، إشكالية الدلالة في المعجمية العربية، مجلة اللسان العربي، ع46، مكتب تنسيق التعريب، المغرب، 1998.

13.القلفاط المنجي، الاستعارة في المنظورين التداولي والمعرفي، حوليات الجامعة التونسية، ع87، منوبة_تونس، 2012.

14.النصراوي الحبيب، التأسيس المعجمي في تونس، مجلة المعجمية التونسية، ع53، تونس، 2008.

15.آيت الجودي فتيحة، خصائص النص المعجمي في شجر الدّرّ، مجلة الممارسات اللغوية، مجلد11، ع3، تيزي وزو_الجزائر، 2020.

16.بلخير عمر، السياق في ظل النظرية المعرفية، مقال مجلة الأثر، ع18، الجزائر، 2013.

17.بن حمودة رفيق، تقويم المعجم العربي القديم، حوليات الجامعة التونسية، ع32، تونس، 1991.

18.حلام الجيلالي، المعجم العربي بين المدارسية والنظرياتية، مجلة المعجمية، ع9و10، تونس، 1994.

19.صولة عبد الله، أثر نظرية الطراز في دراسة المعنى، حوليات الجامعة التونسية، منوبة_تونس، 2001، ص262.

20.أبو العزم عبد الغني، الشّاهد في المعاجم العربية القديمة ودوره في بنية النص المعجمي لسان العرب نموذجا، اللسانيات، ع19و20، جامعة محمد الخامس، المغرب.

21.كصّير م.م. خضر أكبر حسن، أصالة البحث الدلالي عند العرب من حيث النشأة وتطور التأليف، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مجد19، ع12، العراق، 2012.

22.لهويمل باديس، التداولية والبلاغة العربية، مجلة أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، ع7، الجزائر.

23.ميلة الطاهر، محتوى النص المعجمي وبنيته في كتاب العين، مجلة اللسانيات، ع19و20، الجزائر، 2013.

1-5-المواقع الالكترونية:

1.ابن مراد إبراهيم، المعجم العربي بين التنظير والتطبيق، الجامعة الأمريكية في بيروت، https://www.aub.edu.lb/fas/jewett-chair/Documents/arabic-lexicon- (يوم 2019/11/10، 00: 10).

2.أوليفيي روبول، اللغة والإيديولوجيا من الذي يتكلم؟، تر: مبارك حنون، http://saidbengrad.free.fr/al/n12/5.ht . (يوم 2020/09/21، 00: 12).

3.حاج هني محمد، مصنفات غريب الحديث وأثرها في صناعة المعاجم اللغوية، http://revue.ummto.dz/index.php/pla/article/download/1549/1282 (يوم 2020/10/11، 00 :17).

4.علوي عبد السلام، التلفظ والإنجاز، https://www.aljabriabed. (يوم 2020/09/20، 00: 13).

1-6-الرسائل الجامعية:

1.الشرقاوي السيد، معاجم غريب الحديث والأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، (رسالة دكتوراه منشورة)، مكتبة الخانجي، ط1، القاهرة_مصر، 2001.

2.حجبار رادية، شكل الصيغ الصرفية ودلالاتها في المعجم الوسيط مقاربة عرفانية، (رسالة دكتوراه منشورة)، تيزي-وزو_ الجزائر، 2020.

3.سناني سناني، معاجم المصطلحات الفقهية المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي أنموذجا، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة_الجزائر، 2009/2008.

4.سيد محمد السيد محمد شاذلية، التطور الدلالي في ألفاظ غريب الحديث دراسة وتحليل، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الخرطوم، السودان، 2010.

5.شمون أرزقي، المجاز ودلالته بين النحو والبلاغة في التراث العربي حتى القرن السادس الهجري، (رسالة دكتوراه منشورة)، جامعة مولود معمري، ط1، الجزائر، 2014.

6.واضح أحمد، الخطاب التداولي في الموروث البلاغي العربي، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة وهران_الجزائر، 2012/2011.

2.المراجع باللغة الأجنبية:

1.2.المعاجم:

1.Dubois Jean et autres, dictionnaire de linguistique, 1re éd, larousse-bordas/vuef, Paris, 2002.

2.2.الكتب:

1.Bréal Michel, essai de sémantique, Hachette, Paris, 1897.
2.Cruse D. A., lexical semantics, The Bath Press, Avon,2nd ed, Great Britain, 1987.
3.Darmesteter Arsène, la vie des mots étudiée dans leurs significations, libraire CH. Delagrave, Paris, 1887.
4.Gardes Tamine Joelle, la rhétorique, 2ème éd, armond colin, paris, 1996.
5. Genette Gérard, Seuils, éditions du seuil, Paris_France.
6.Gusdorf Georges, la parole, 1re éd,quadrige, France, 1998.
7.Haywood John A., Arabic lexicography, Leiden E. J. Brill,Netherlands, 1960.
8.Lakoff George, Women, Fire, and Dangrous Things What Categories Reveal about the mind, Congress Cataloging, Chicago_USA, 1987.
9.Lehman Alise et Martin-Berthet Françoise, lexicologie sémantique, morphologie, lexicographie, 4ème éd, Armand Colin, Paris_France, 2013.
10.Meillet Antoine, linguistique historique et linguistique générale, Edourd Champion, Paris_France,1921.
11.Mel' čuk Igor A. / Clas André / Polguère Alain, introduction à la lexicologie explicative et combinatoire, 1re editions Duculot, France, 1995.
12.Mill John Stuart, a system of logic, 8ème éd, Harper &Brothers, New york_Etas Unis, 1882.
13.Mortureux Marie-Françoise, la lexicologie entre langue et discours, 2ème éd, Arman Colin, Paris, 2008.
14.Rey-Debove Josette, la linguistique du signe une approche sémiotique du langage, armand colin, Paris, 1998.

2-3-المقالات:

1. Halle Morris, Prolegomena to a theory of words formation, Linguistic Inquiry, v4, n1, 1973.

2-4-المواقع الالكترونية:

1. G. Spielmann, L'énonciation, https://opsis.georgetown.domains/LaPageDeGuy/docs/txt/enonciation.htm. (Consulté le 20/09/2020, 14h00).
2. Kevin Hartnett, With category theory mathematics escapes from equality, quanta magazine, https://www.quantamagazine.org/with-category-theory-mathematics-escapes-from-equality-20191010/ 2019.(consulté le 20/08/2020).

الفهرس

مقدمة ---------- أ – و

تمهيد ---------- 8

الفصل الأول: مظاهر التفكير في العلامة اللغوية

مدخل ---------- 14

المبحث الأول: التفكير المعجمي من الواقع إلى المجاز

1–استرجاع العلامات المهملة ---------- 17

2–زحام العلامات ---------- 24

3–علاقة العلامات بالمجتمع ---------- 26

4–من الواقع إلى الرموز ---------- 30

المبحث الثاني: صياغة النموذج المفاهيمي وإجراء التطبيق

1–تصنيف المفردات والبحث عن النمذجة ---------- 42

2–المعالجة القاموسية في مستوى الإجرائي ---------- 51

أ–جمع المادة ---------- 51

ب–إجراءات التنظير ---------- 56

ت–صياغة النص المعجمي ---------- 61

ث–المستويات اللغوية بين المفاضلة والانتقاء ---------- 63

ج–المستوى الاجرائي ---------- 67

المبحث الثالث: درجة تجلي مقاصد المؤلفين في عناوين المعاجم

1–أهمية العنوان ---------- 73

2-بنية العنوان في المعجم العربي ---------- 78

3-وظيفة العنوان في المعجم العربي ---------- 79

الفصل الثاني: البحث المعجمي بوصفه فلسفة في المعنى

مدخل ---------- 101

المبحث الأول: مَقُولة الجذر

1-الجذر بوصفه أصل حياة ---------- 110

2-إنتاج الأصول المعجمية ---------- 113

أ-الكيفية والمقُولة كخاصية تمييزية ---------- 121

ب-البعد التركيبي للعلامة اللغوية ---------- 126

المبحث الثاني: إنتاج العلامات بالتوليد

1-تنامي المفردات بالاشتقاق ---------- 135

2-تبلور فكرة الطراز في التوليد الدلالي ---------- 148

3-إنتاج الدلالة المعجمية ---------- 152

4-التناسل الأسري للمفردات المعجمية ----------157

أ-تقديم المزيد على المجرد ---------- 160

ب-تقديم المتعدي على اللازم ---------- 162

5-تفعيل مبدأ التعالق الأسري ---------- 163

أ-اسم الفاعل ---------- 164

ب-اسم المفعول ---------- 165

ت-الصفة المشبهة ---------- 166

ث-الصيغة المبالغة ---------- 168

ج-صيغتا الزمان والمكان ---------- 168

المبحث الثالث: علاقات الحضور والغياب

1-علاقات الضد ---------- 171

2-علاقات الترادف ---------- 174

3-علاقات الاشتراك ---------- 177

4-علاقات الأضداد ---------- 184

5-اللعب العلامي في المعجم العربي ---------- 187

الفصل الثالث: الوضعية التلفظية للعلامات في صلب المعجم

مدخل ---------- 193

المبحث الأول: من خطاب المعرفة إلى خطاب التداول

1-البعد التداولي للأحداث اللغوية ---------- 196

2-اللغة وتحقيق الأغراض ---------- 203

أ-الذات المتكلمة في المعجم ---------- 206

ب-الذات المقصودة بالكلام ---------- 215

المبحث الثاني: النصوص الشارحة

1-أشعار العرب ---------- 223

2-الحكم والأمثال ---------- 226

3-النص القرآني ---------- 232

2-مقاصد علماء المعجم من الاستشهادات ---------- 233

أ-النص القرآني وسريان تقديس اللغة ---------- 234

ب-تسييج الهوية العربية ---------- 245

المبحث الثالث: تصور المعجميين للأقوال المجازية

1-تصنيف المعنى المجازي ---------- 252

خاتمة ---------- 272

المراجع ----------277

الفهرس ----------294

الملخص

يتناولُ هذا البحث المعجم العربيّ بوصفه مشروعًا أحاط بمشغل المعنى في مستوياته المختلفة؛ فقد بيّنت المعاجم التي شملتها الدراسة نزوع المعجميين العرب إلى تحليل المعنى في إطار علاقته بالأشكال اللغوية، باستثمار مفاهيم محددة تصب مجملها في البحث في العلامة اللغوية بوصفها كيانا يستمد وجوده من تظافر مكونات ثلاثة (تتالي صوتي، دلالة موضوع، مؤول)؛ وهو ما يظهر في صلب المعجم العربي في المعاني التي تُفرد للمفردة الواحدة الحاصلة من انتقالها من استعمال إلى آخر.

وموازاة مع ذلك، يُلاحظ استثمار المعجميين لعناصر غير لغوية في سياقات محددة من المعجم، والتي تظهر تحديدا في استدعاء مقولة المتكلم والمخاطَب بوصفهما مُنتجين للمعنى، فتتحوّل العلامة اللغوية بذلك من عنصر في النظام إلى وحدة يتعذّر التعرّف إلى دلالتها إلا من خلال الإحاطة بسياقها التلفظي، ومنه يمكن الخلوص إلى أنّ المعرفة التي قدمها المعجميون العرب هي معرفة سيميو تداولية بامتياز، لأنّ معاجم على غرار العين ولسان العرب وأساس البلاغة وغيرها تعبّر عن تصور المعجميين العرب للمعنى في المعجم وحياة العلامات فيه.

Abstract

This research deals with the arabic lexicon as a project that surrounded the topic of meaning in its various levels, where the lexicons included in the study showed the tendency of arab lexicographers to analyse meaning in the context of its relationship to linguistic forms, by investing specific concepts that are poured into the whole of the search for the linguistic sign as an entity that derives its existence from the convergence of three components (phoneme, the connotation of a subject, an interpreter) this appears in the arabic lexicon in the meanings that are unique to the single word as it expresses its life when moving from one level to another.

Parallel to that. It is noted that the lexicographers invest in extrat-linguistic elements in specific lexical contexts, wich appear specifically in the invocation of the sayings of the speaker and the adressee as producers of meaning, the linguistic sign thus transforms from an element in the system to a unit whose significance can only be recognized by surrounding its verbal context, based on this, it can be concluded that what the arab lexicographers presented is a semio-pragmatic knowledge par excellence, lexicons as al-Ain, lissan al-Arab, Aassas al-balagha and others only express the philosophy of arab lexicographers in inderstanding the meaning in the lexicon and the life of signs in it.